

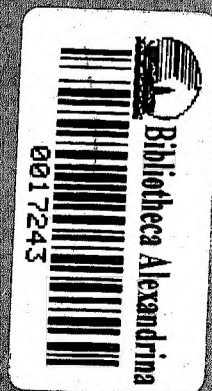
دكتور السيد يوسف نصر

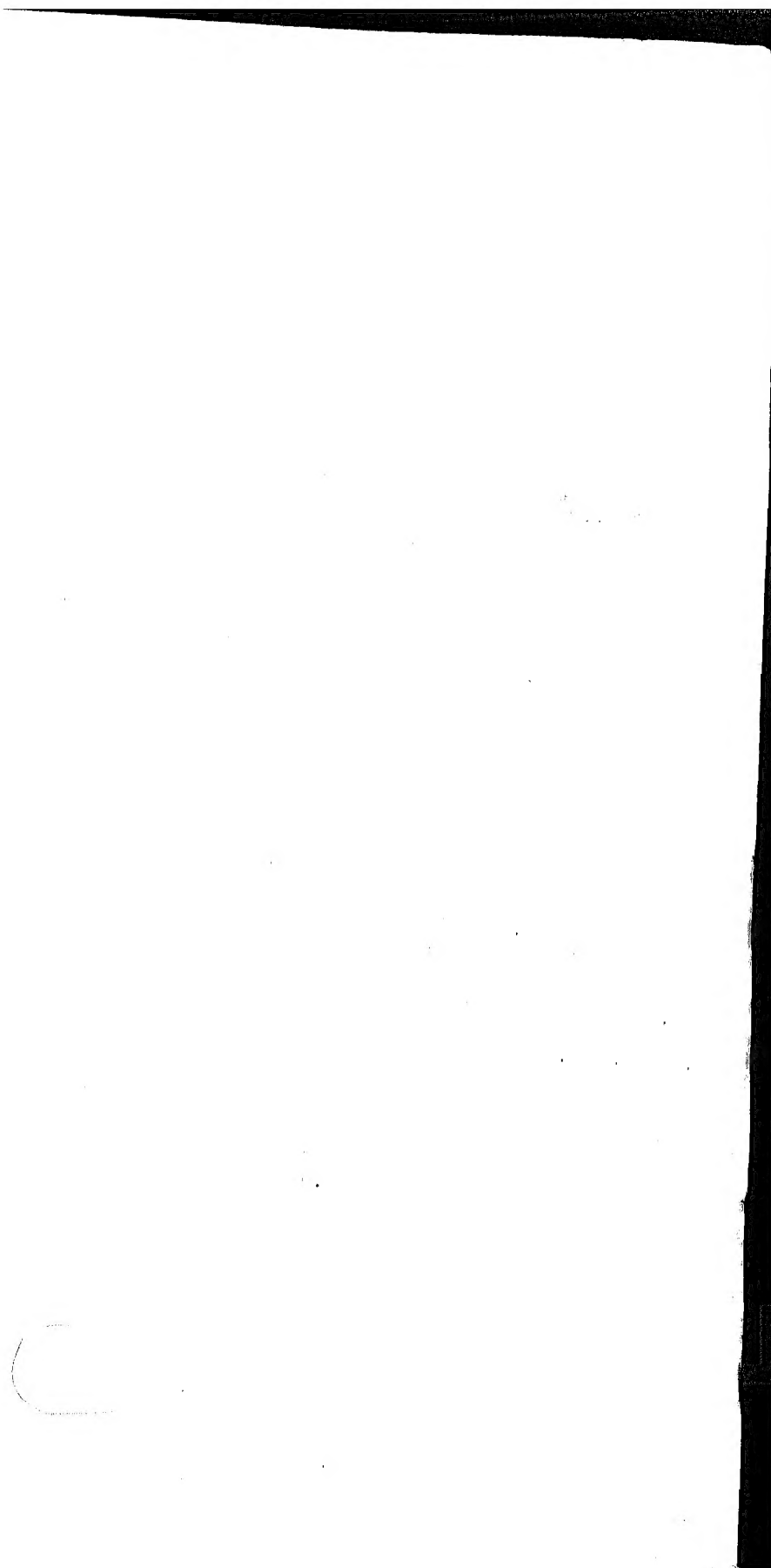
الوجود المصري في أفريقيا

في الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٩٩ م



دار المعارف





الرجوع إلى مصر في أفريقيا

في

الفترة ما بين ١٨٢٠ - ١٨٩٩ م

٩٦٢.٥٣

نصر
و

اعداد وتقنين

الدكتور السيد يوسف نصر

كلية الآداب — جامعة اسيوط
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

الهيئة العامة لكتبة الاسكندرية

٩٦٢.٥٣

رقم التسجيل

٩٦٢.٥٣

١٤٧٤٦

رقم التسجيل

الطبعة الاولى

١٩٨١



دار المعارف

مكتبة دار المعارف

مكتبة دار المعارف
مكتبة دار المعارف

مكتبة دار المعارف
١٩٥١

الناشر : دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة — ج ٠ م ٠ ع



فهرس الكتاب

الموضوع

رقم الصفحة

١٠	المقدمة :
٢٩	الباب الأول :
٢٩	الوجود المصرى فى أفريقيا فى الفترة ما بين ١٨٢٠ - ١٨٦٣ م .
٣١	الفصل الأول : الثروة البشرية
٣١	١ - محاولات محمد على جلب العبيد
٤٠	٢ - نقل العبيد
٤٢	٣ - استخدام العبيد
٤٩	٤ - موقف محمد على من تجارة الرقيق
٥٧	الفصل الثانى : الثروة الحيوانية
٥٧	١ - الماشية
٧١	٢ - الجلود
٧٢	٣ - الصوف
٧٣	٤ - العاج
٧٤	٥ - منتجات الثروة الحيوانية الأخرى

رقم الصفحة

٧٥	الفصل الثالث : المعادن
٧٥	١ — الحديد
٧٧	٢ — الذهب
٨٧	الفصل الرابع : الزراعة والفلات الزراعية
٨٧	أولا : الزراعة
٩١	ثانيا : الفلات الزراعية
٩١	١ — بذرة القطن
٩٤	٢ — الأبنوس
٩٤	٣ — الصمغ
١٠٢	٤ — السنامكى
١٠٤	٥ — النيلة
١٠٥	٦ — الأقمشة
١٠٥	٧ — دودة الحرير
١٠٩	الفصل الخامس : التقدم العمرانى فى أفريقيا
١٠٩	١ — الادارة
١١٢	٢ — الصناعة
١١٤	٣ — العمارة وحفر الابار
١١٦	٤ — الكشف عن منابع النيل
١٢٠	٥ — التعليم
١٢٢	٦ — علاقة مصر بيمض الدول الانريقية والاجنبية

رقم الصفحة

الفصل السادس : الوجود المصرى فى افريقيا فى عهدى عباس

١٢٥ الأول ومحمد سعيد باشا

١٢٥ ١ - عصر عباس الأول

١٣١ ٢ - عصر سعيد باشا

الباب الثانى :

١٣٩ الوجود المصرى فى افريقيا فى الفترة ما بين ١٨٦٣ - ١٨٧٩

١٤١ الفصل السابع : الثروة البشرية والغاء الرق

١٥٧ الفصل الثامن : الزراعة والغلات الزراعية

١٥٧ ١ - الزراعة

١٦٠ ٢ - الغلات الزراعية

١٦٠ ١ - القطن

١٦١ ب - الخلوات التى اتخذها اسماعيل

١٧٤ ج - نظام ملكية الاراضى فى السودان

١٧٧ الفصل التاسع :

١٧٨ ١ - السكة الحديد والمواصلات

١٧٨ ١ - اهمية مد السكة الحديدية الى السودان

١٧٩ ٢ - تطور انشاء السكة الحديد السودانية

١٨٣ ٣ - البعثات

١٩٢ ٤ - انشاء المحطات

رقم الصفحة

ب - المواصلات السلوكية

- ١٩٧
١٩٧ ١ - البرق
٢٠٢ ٢ - البريد

الفصل العاشر : علاقة مصر بالحبشة

- ٢٠٥
٢٠٥ ١ - أصول العلاقات

أولا : فترة السلام

ثانيا : الفترة غير السلمية

الفصل الحادى عشر : علاقة مصر ببعض الدول الأوربية

- ٢٣٨ ١ - بريطانيا
٢٤٤ ٢ - إيطاليا
٢٤٨ ٣ - فرنسا

الفصل الثانى عشر : الكشف الجغرافية المصرية فى أفريقيا

- ٢٥٥ ١ - السودان
٢٥٥ ٢ - غرب السودان
٢٥٦ ب - شرق السودان
٢٥٨ ٢ - منطقة أعالى النيل
٢٦٢ ٣ - أفريقيا الشرقية

رقم الصفحة

الفصل الثالث عشر : نظام الحكم المصرى فى البلاد الأفريقية

٢٧١ ١ — الأمن

٢٧٦ ٢ — التعليم

٢٨١ ٣ — الصحة

٢٨٣ ٤ — القضاء

٢٨٤ ٥ — العمارة

الباب الثالث :

الوجود المصرى فى أفريقيا فى الفترة ما بين ١٨٨٠ — ١٨٩٩

الفصل الرابع عشر : الثروة البشرية والرق فى أفريقيا

الفصل الخامس عشر : السكة الحديد

٣١٢ ١ — خط حلفا — الخرطوم

٣١٩ ٢ — خط سواكن — بربر

٣٣٣ ٣ — التلغراف

٣٣٨ ٤ — البريد

الفصل السادس عشر : نظام الحكم المصرى فى الأقاليم الأفريقية

٣٣٩ ١ — التنظيم الإدارى

٣٤٣ ٢ — القوانين التشريعية

٣٥٠ ٣ — القضاء

٣٥٢ ٤ — الأمن

رقم الصفحة

٣٥٣

٥ - التعليم

٣٥٦

٦ - الصفحة

٣٥٩

الفصل السابع عشر : علاقة مصر بالدول الأوربية في أفريقيا

٣٥٩

١ - إيطاليا

٣٦٤

٢ - بريطانيا

٣٦٨

٣ - فرنسا

٣٧٣

٤ - تركيا

٣٨٧

الفصل الثامن عشر : حجم الوجود المصرى الى السودان

٣٨٧

امتداد الوجود المصرى الى السودان مرة ثانية

٣٩٣

الملاحق :

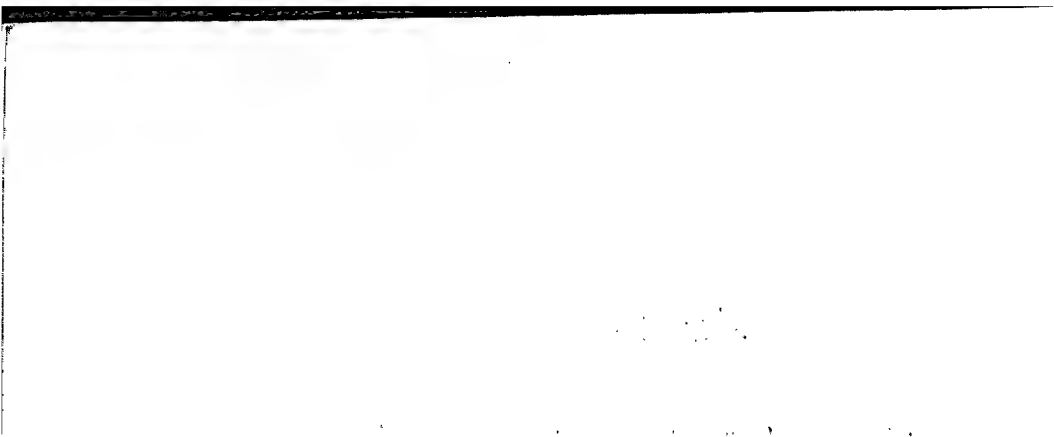
٤٠٧

المصادر :

خرائط تاريخية تنشر لأول مرة خلف الصفحة التالية :

٣٣ ، ١٦٣ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٤٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤٨ ، ٤

٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠ ، ٣٢٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦



1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

مقدمة

تكمُن أهمية هذا البحث في أنه يعالج بالدراسة والتحليل فترة زمنية من أهم فترات التاريخ المصري الحديث في أفريقيا في القرن التاسع عشر ، وعلى وجه التحديد في الفترة ما بين ١٨٢٠ ، ١٨٩٩ ، فدراسة هذه الفترة بالذات تلقى الضوء على الجوانب الحضارية الهامة التي قامت بها مصر في أفريقيا في خلال القرن التاسع عشر ، سواء كان ذلك في النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية أو في مجال الكشف الجغرافية أو في غيرها من النواحي الأخرى ، زيادة على ذلك فإن دراستها تبرز لنا دور مصر الإيجابي في أفريقيا في هذه الحقبة من الزمن فمن الواضح أن دورها لم يكن دورا استعماريا كما يزعم البعض ، بل كان دورا حضاريا الى درجة كبيرة .

وقد زاد من أهمية هذه الدراسة توافر مصادرها الأساسية ، كالوثائق والمخطوطات والتقارير والسجلات وكذلك توافر مصادرها غير الأساسية ، التي تتمثل في المراجع العربية والأجنبية والدوريات .

ولكن على الرغم من أهمية هذه الفترة ، وعلى الرغم من توافر مصادرها إلا أن الباحثين والمتخصصين لم يتناولوها ، بالبحث والدراسة الكافية ، ويرجع ذلك إما لاعتقادهم في عدم توفر المادة اللازمة لدراسة هذا الموضوع أو لاعتقادهم في صعوبة دراسة هذه الفترة التاريخية الهامة وذلك لطول مدتها الزمنية ، ولكن عندما راودتني فكرة هذا الموضوع أتدتمت عليه ولم أتردد في تناوله بالدراسة ، اعتقادا أن دراسته ، ربما تزود المكتبة العربية بإضافة علمية جديدة ، أو ربما تمكنني من إبراز دور مصر الإيجابي في أفريقيا ، حتى يفهمها العالم بما تستحقه من تقدير .

لقد واجهت بعض المصاعب أثناء جمع مادة هذا البحث ، وخاصة ما واجهته منها في دار الوثائق التاريخية ، نكثير من الوثائق هناك ، غير منظم ولا مرتب ، بل والبعض منها مبتور أيضا .

الى جانب هذا فقد واجهت مشكلة النقص في بعض المراجع الهامة التي لا يتوفر منها الا العدد اليسير ، ولو تصادف ووجد البعض منها في إحدى المكتبات العامة فلما أن يكون معارا للباحثين والأساتذة ، وأما أن يكون موجودا ولكن غير مسموح بأعارته لكونه من الكتب النادرة ، وترجع ندرته الى أنه طبع في القرن الماضي .

وبعد أن انتهيت من جمع مادة هذا البحث قمت بتصنيفه وفق المنهج العلمى ، مراعىا في ذلك التسلسل التاريخى للأحداث ووحدة الموضوع حتى يتيسر لى كتابته . هذا عن أهمية الدراسة والصعوبات التى واجهتنى خلال فترة البحث .

وأما عن التحديد الجغرافى لموضوع البحث ، فهو يهتم على وجه التحديد بدراسة بعض المناطق الأفريقية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة .

فبالنسبة لأفريقيا فأنها تختلف عن غيرها من القارات من حيث ظروفها الطبيعية والمناخية ، وكذلك من حيث موقعها الجغرافى ، فهي تقع بين خطى عرض ٣٧° شمال خط الاستواء ، وبين خط عرض ٣٥° جنوب خط الاستواء ، ويمر من خلالها أيضا خطوط العرض الرئيسية الممثلة في مدار السرطان ومدار الجدى وخط الاستواء ، وقد كان لمرور هذه الخطوط العرضية الرئيسية اثره المباشر على جغرافية افريقية من حيث تباين مناخها .

وقد أدى هذا التباين فى المناخ الى التنوع فى كثرة غلاتها الزراعية ، وقد ضاعف من هذه الغلات اتساع مساحة افريقيا التى تبلغ حوالى ١١٧٠٠.٠٠٠ كم^٢ (أحد عشر مليونا وسبعمائة ألف من الأميال المربعة) ، فهي تعتبر بذلك ثانى قارات العالم من حيث المساحة بعد قارة آسيا ، كما أنها محاطة بحدود طبيعية تفصلها عن باقى القارات ، فيحدها من الشرق البحر الأحمر والمحيط الهندى ، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسى الذى يفصلها عن الأمريكتين ، ويحدها من الشمال البحر المتوسط ، ويحدها من الجنوب نقطة التقاء المحيط الأطلسى بالمحيط الهندى . وقد وهبها الله عددا من الأنهار ، منها نهر النيل والكنغو والنيجر والسنگال والزمبىزى والأورانج ، وغيرها من الأنهار الصغيرة والأخوار ، ولقد ساعدت كثرة الأمطار التى تهطل على المنطقة الاستوائية، لهذه القارة على وجود مساحات شاسعة من الغابات

الاستوائية ، التى تكثر بصفة خاصة فى غرب القارة الأفريقية ، وحوض الكونغو ، وفى منطقة خط الاستواء ، أما فيما عدا ذلك فيقل وجود الغابات تدريجيا نظرا لقلة الأمطار ، وتحل محلها حشائش السافانا التى يندر وجودها بالتالى ، كلما اقتربنا من الصحراء الكبرى الواقعة الى الشمال من خط الاستواء ، والتى تشغل جزءا كبيرا من مساحة القارة الأفريقية . وإلى جانب نمو الغابات فى أفريقيا ، تنمو بها أيضا أشجار المطاط والكافور ونخيل الزيت والبن والموز ، وينمو بها أيضا نباتات القصب والقطن والسيسم والذرة العويجة والدخن والفول السودانى (١) . وزيادة على ذلك فإن هذه القارة غنية بثروتها الحيوانية المثلة فى الأبقار والجاموس والابل والغنم والماعز هذا ، الى جانب وفرة الحيوانات البرية الأخرى العديدة الأنواع ، التى تمثل فى الوقت الحاضر أهم المقومات السياحية التى تجذب الكثير من سياح العالم لزيارة بعض المناطق الأفريقية . ولكن على الرغم من وجود هذه الثروات الضخمة فى أفريقيا ، إلا أن حكماها لم يستغلوها لصالح شعوبهم ، ويرجع السبب فى ذلك الى انتشار الجهل والتخلف والعزلة ، التى حالت دون اتصال أفريقيا بالعالم الخارجى ، بالإضافة الى قلة رؤوس الأموال وعدم توفر الخبرة الفنية ، والأيدى العاملة المدربة .

وتتمثل عوامل عزلة أفريقيا فى كثرة الغابات الاستوائية والحرارة الشديدة والأمطار الغزيرة ، والحيوانات المفترسة والأمراض الفتاكة والصحراء الشاسعة ، بالإضافة الى عدم صلاحية شواطئها الغربية لرسو سفن الرحالة والمغامرين ، وذلك راجع الى التكوين الطبعى للساحل الغربى لأفريقيا الذى يتميز بعدم تعاريجة ، فبينما يرتفع هذا الشاطئ فى مكان ، نجده ينخفض فى مكان آخر ، بحيث تغمره المياه والأمواج ، زيادة على شدة حركة المد والجزر ، بالإضافة الى ذلك فإن هذا الساحل يحوى كثيرا من الالسنه الرملية والطينية التى توجد بصفة خاصة فى مصبات الأنهار ، وقد

(١) نبيلة عبد الهادى ، وفؤاد مصطفى محمود : الانشاج الأفريقى والتجارة الخارجية . ص ٣٠ ص ٣ - ٤ .

اتخذ تجار الرقيق من الشاطئ الغربى لأفريقيا نقط وثوب لصيد الرقيق .
الأسود (٢) .

لم تكن سواحل أفريقيا كلها غير صالحة لرسو السفن مثل الساحل الغربى . بل نجد أن بقية سواحلها كانت صالحة لرسو السفن ، ليس فقط فى القرن الماضى فحسب ، بل من قبل ذلك بكثير ، والدليل على ذلك ما اشتهرت به الموانئ الشمالية والشرقية لأفريقيا ، وقد زادت أهمية هذه الموانئ بعد فتح قناة السويس للملاحة العالية أى منذ عام ١٨٦٩ ، التى كان لفتحها أثره الفعال فى المساهمة فى تشجيع حركة التجارة العالمية ، بين أوروبا من ناحية ، وأفريقيا وآسيا من ناحية أخرى . (٣)

لم تكن هذه التجارة قاصرة على الفلات الزراعية والمعادن فحسب ، بل شملت أيضا تجارة الرقيق الأسود التى انتشرت فى أجزاء كثيرة من أفريقيا ، خاصة بعد أن خفت حدة الحرب بين الدول ، فقد كانت هذه الحروب بمثابة مصدر من مصادر تجارة الرقيق فى العالم ، ولكن بمجرد الانتهاء من هذه الحروب ، بدأ النخاسة فى البحث عن مصدر آخر ، يحصلون منه على الرقيق ، فلم يجدوا أمامهم الا أفريقيا ، فذهبوا إليها بحجة الاتجار فى العاج وريش النعام ، وهناك عملوا أيضا فى الاتجار بالرقيق الأسود بل وعلى أوسع نطاق ، مستخدمين فى ذلك أبشع الطرق غير الانسانية فى اصطيادهم . (٤) هذا من أفريقيا .

وأما عن السودان ، فهو الامتداد الطبيعى لمصر حيث كانت له علاقات قديمة معها تركز على دعائم قوية ، تتمثل فى وحدة الأرض والعرف والدين واللغة والمصلحة والمصير المشترك (٥) لذلك نجد أن السودان كان يتأثر بما تتأثر به مصر من تيارات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية ، فعند ما دخلت المسيحية ومن بعدها الإسلام إلى مصر ، دخلا بالتالى إلى السودان .

(٢) Harrison Church, R.G. : West Africa. pp. 10-12.

(٣) Asfour, M.M. Dr. : The ports of Redsea. p. 221.

(٤) دكتور / فيليب رفته : الجغرافيا السياسية لأفريقيا ص د .

(٥) د / محمد محمود المصيايد ، ومحمد عبد الغنى سيمودى :

السودان ، ص ٥ .

يتميز السودان بكثرة أراضيه الخصبة وباتساع مساحته التي تبلغ نحو مليون ميل مربع ، فضلا عن ذلك فإنه يتميز بمرور النيل وروافده المختلفة من خلاله والتي تعمل مجتمعة على خلق بيئة زراعية جيدة (١) .

ولكن على الرغم من كثرة الثروات الاقتصادية في السودان خاصة وإفريقيا عامة ، إلا أن هذه الثروات ظلت دون استغلال من جانب الأفارقة لمصالح شعوبهم ، الذين كانوا يعيشون في ظلام الجهل والتخلف .

وفي أثناء القرن التاسع عشر كانت أوروبا تعيش في ظل ظروف حضارية متقدمة هي الظروف التي خلقت رغبة لدى الأوروبيين في الحصول على المواد الخام اللازمة لمصانعهم كي تواصل استثمارها في العمل ، كما رغب الأوروبيون أيضا في فتح أسواق جديدة في إفريقيا لتصريف منتجاتهم الصناعية بكافة أنواعها .

ونظرا لهذه الأهمية الاقتصادية ، شجعت أوروبا بعض الرحالة والمغامرين على الذهاب إلى إفريقيا ، كي يقوموا بكشف بعض المناطق هناك للوقوف على ما تحويه هذه المناطق من مواد خام ، وكان البعض من هؤلاء الرحالة ينجح في مهمته ، والبعض الآخر كائن يصادفه الفشل ، وكانت المخاطر — نصافهم أثناء الرحلة ، ولم تكن الحماية في بعض البلاد الأفريقية في ذلك الوقت مكفولة ، لمثل هؤلاء المغامرين وخاصة قبل دخول مصر إلى واسط إفريقيا .

كان من هؤلاء الرحالة والمغامرين الطبيب الفرنسي جاك فرنسوا بونسيه Poncet الذي زار الحبشة وسنار في الفترة ما بين عامي ١٦٩٨ م ١٧٠٠ ، والرحالة البافاري كرمب Krump الذي زار سنار في الفترة ما بين ١٧٠١ — ١٧٠٢ ، ومن بعده زار سنار نائب القنصل الفرنسي بدمياط والمسمى لونواردي رول Le noir du Roule ولكنه قتل عام ١٧٠٥ بمعرفة سلطان سنار ، وبعد ذلك جاء إلى إفريقيا الرحالة جيمس بروس Bruce

(٦) د / جمال الدين الدناصوري : مشروعات التوسع الزراعي في السودان ، ص ١٥٩ .

الاسكتلندي ، ووليم جيمس براون Browne الانجليزى الجنسية ،
والشيخ محمد بن عمر التونسي ، وجون لويس بركار Burckar السويسرى
الجنسية .

لقد نشر هؤلاء الرحالة والمكتشفون كل مشاهداتهم عن البلدان التى
زاروها مثل الحبشة والسودان ، موضحين فى تقاريرهم جميع أحوالها السياسية
والاجتماعية والاقتصادية (٧) .

كان من نتائج أعمال هؤلاء الرحالة والمغامرين الذين ذهبوا الى أفريقيا
تشجيع (محمد على) على دخول أفريقيا ، هو الأمر الذى بدأ بالفعل منذ
عام ١٨٢٠ ، مستندا فى ذلك الى عدة دوافع نجلها على النحو التالى : —

— تدهور الأوضاع فى السودان ، فقد انتشرت الفوضى والاضطرابات —
السياسية ، وتدهورت الأحوال الزراعية والتجارية مما أدى بأهل السودان
الى أن يطلبوا من مصر التدخل ، لكى تقضى على هذه الفوضى المنتشرة فى
بلادهم ، وتستبدل هذه الأوضاع بالامن والنظام والرخاء الاقتصادى (٨) .

— استتباب الأمن فى مصر ، وذلك بعد هزيمة الحملة الانجليزية ،
والتخلص من المماليك نهائيا فى مذبحه القلعة منذ عام ١٨١١ م ، بالاضافة الى
الانتهاء من الحروب الوهابية التى بدأت فى الفترة ما بين عام ١٨١١ م وحتى
عام ١٨١٩ (٩) .

— اقوال رجال الثوغل التجارية الذين كانوا يحضرون من السودان الى
أسوان ، فقد أكد هؤلاء الرجال لمحمد على ، صحة ماقاله الرحالة والمغامرون
فى تقاريرهم ، بل وأوضحوا له أيضا الصورة الكاملة عن أحوال هذه البلاد
من حيث خصوبة التربة فى السودان ، وبصفة خاصة فى إقليم سنار ، وأوضحوا

(٧) د / محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ص ١٠٦٩ .

(٨) د/محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل

الاسياسية فى القرن ١٩ ص ص ٧ — ٨ .

(٩) عبد الرحمن الراغفى : عصر محمد على ، ص ١٢٣ .

له أيضا ما يتميز به هذه البلاد من وفرة في حاصلاتها الزراعية والمعدنية ،
والتي يرجح وجودها بوفرة في جبال كردفان وفي سنار وفازوغلى .

— ضعف دولة الفونج ، التي كان لها نفوذ كبير في الماضي على جميع
ممتلكاتها ، ولكن هذا النفوذ بدأ يتضاءل مع بداية القرن التاسع عشر ،
وبدا الصراع يدب بين حكامها على السلطة ، فبعد أن ضعف نفوذ ملك
دولة الفونج وتضاءل سلطانه ، تنافس على السلطة وزيران هما الوزير
عدلان ، ومنافسه الوزير حسن رجب ، وقد أدى هذا النزاع فيما بينهما
الى سفك الدماء وتفاقم الأمور ، التي كان من نتائجها فقدان دولة الفونج (*)
لنفوذها على ملحقاتها من جهة الشمال ، في كل من دنقلة والدامر وشندي ،
ومن جهة الشرق في كل من مواطن قبائل الهدنوة والحلائقة وبنى عامر (١٠).
ولم يبق لها من السيطرة على المشيخات والدويلات الباقية تحت نفوذها
الا السلطة الاسمية (١١) ولكي يتأكد محمد على من صحة المعلومات الخاصة
بضعف دولة الفونج أرسل من طرفه مندوبا الى سنار ، عاصمة هذه الدولة ،
كي يقدم بعض الهدايا الى ملكها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كي
يقوم بالتجسس على أحوال هذه المملكة من حيث القوة والضعف (١٢) .

✽ أسست دولة الفونج الاسلامية في سنار في أوائل القرن السادس
الميلادي ، على يد ملكها « عمارة د ونقس » وقد بسطت هذه الدولة سيطرتها
على النيل الأزرق ، مدة من الزمن تبلغ نحو ثلاثة قرون ، وامتدت حدودها
نحو الشمال حتى الجندل الثالث ، ووصل سلطانها في الجنوب حتى فازوغلى ،
وخضعت لها الأقاليم الشرقية حتى البحر الأحمر ، ومن ناحية الغرب وصلت
حدودها الى حدود دارفور الشرقية .

انظر كتاب الدكتور محمد فؤاد شكرى ، الحكم المصرى في السودان ص ١١

(١٠) د/محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى في السودان ، المصدر

السابق ص ٩ — ١٠ ، ١٥ — ١٦ .

(١١) د/صلاح الدين الشامى : بورسودان ، ميناء السودان الحديث .

ص ١٢٨ .

(١٢) د/مكى شبكة : السودان عبر القرون ، ص ٨٤ .

— الرغبة محمد على في القضاء على المماليك الذين فروا من مصر في أعقاب مذبحه القلعة عام ١٨١١م إلى صعيد مصر ، ومنه اتجهوا صوب الجنوب إلى دنقلة ، وهناك أسسوا دولة صغيرة لهم ، وكونوا أيضا جيشا من السود وسلحوه بالأسلحة التي أخذوها معهم من مصر ، أملا في استعادة سلطانهم عليها (١٣) وكان هؤلاء المماليك عندما استقروا في دنقلة استغلوا مساكنها أبشع استغلال (١٤) وذلك لأن المماليك تعودوا حياة الترف التي كانوا يعيشونها في مصر ، والتي كانت قائمة على جمع الضرائب الباهظة ، وعلى أسلوب السلب والنهب لشعوبهم ، فيبدو أنهم مارسوا هذا الأسلوب مع سكان دنقلة الفقراء ، مما جعلهم يضيقون ذرعا بأسلوب المماليك ، وكان محمد على في نفس الوقت يتابع تحركات المماليك الذين يحاولون تهديد أمن بلاده من جهة الجنوب ، فقرر مطاردتهم والقضاء عليهم (١٥) .

— الرغبة في السيطرة على البحر الأحمر ، لأنه طريق الحجاج إلى الأراضي المقدسة، وطريق التجارة العالمية التي تستأثر بها شركة الهند الشرقية، وكان محمد على قد أرسل حملة عسكرية إلى الجزيرة العربية عام ١٨١١م بقيادة ابنه أحمد طوسون ، للقضاء على الوهابيين الذين استمرت الحرب معهم حتى عام ١٨١٩م وكان محمد على قد تمكن من بسط نفوذه على الساحل الشرقي للبحر الأحمر وجاء تدخله في السودان في العام التالي للانتهاء من الحرب الوهابية ، فبعث بحملة أخرى إلى السودان ، كانت تحت قيادة ابنه اسماعيل (١٦) ويبدو أن السبب في إرسال هذه الحملة إلى السودان كان لاحكام السيطرة المصرية على الساحل الغربي للبحر الأحمر ، والتي لم تكتمل الا بعد أن حصل محمد على من السلطان العثماني على مينائي سوakin ومصوع ، فباستلائه على هذين المينائين تمكنت مصر من احكام سيطرتها على شواطئ البحر الأحمر الشرقية والغربية .

(١٣) Holt, P.M. : Amodern History of the Sudan. P. 35.

(١٤) د/عبد الرحمن زكي : التاريخ الحربى لعصر محمد على ص١٣٤.

(١٥) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، المصدر السابق ص١٦٩.

(١٦) Hill, Richard : Egypt in the Sudan. P. 7.

— وكانت هناك رغبة محمد على في تزويد جيشه بالأعداد اللازمة من السود ، وذلك لما يتميزون به من قوة البنية وحب الطاعة والنظام ، وكان ذلك أيضا بغرض تعويض جيشه عما فقدته من جنود في الحروب التي خاضها ضد المماليك والوهابيين ، وسوف لا يقتصر عمل هؤلاء السود على الالتحاق بالجهادية فحسب ، بل سوف يمارسون أيضا كافة الأعمال الأخرى ، مثل الزراعة والصناعة والعمل المنزلي .

— وكانت هناك كذلك رغبة محمد على في التخلص من بقايا جيشه وخاصة من جنود الأرنؤود والدولة والألبانيين وغيرهم، وكانت هذه العناصر المختلفة التي يتكون منها جيشه ، تمثل عنصر الخطر الذي يتهدد سلطانه فكثيرا ما كان هؤلاء الجنود يثيرون القلاقل والفتن والاضطرابات بين السكان (١٧) . ولذلك قرر محمد على ضرورة التخلص منهم بإرسالهم الى السودان .

— هذا الى جانب عدم الرغبة في تجنيد الفلاحين المصريين لا لعدم كفاءتهم ومقدرتهم العسكرية ، ولكن لكي يتفرغوا لفلحة الأرض ، خاصة لأن الفلات الزراعية في ذلك الوقت كانت تمثل العنصر الاساسي للاقتصاد المصرى (١٨) .

— وكانت هناك الرغبة في الحصول على المعادن التي سمع محمد على ، من وجودها بوفرة في السودان ، وكان أكثر هذه المعادن حبا له هو معدن الذهب (١٩) حيث كلف فيما بعد قواته العسكرية بضرورة البحث والتنقيب عنه في كل مكان من بلاد السودان .

— وكان هناك أمر الكشف عن منابع النيل التي ظلت مجهولة رغم المحاولات التي قام بها الرحالة والمغامرون ، وذلك لكشف الغموض عنها (٢٠) .

(١٧) عبد الرحمن الراشدي ، المصدر السابق ص ٧٧ .

(١٨) د / مكي شبيكة . المصدر السابق ص ٨٤ .

(١٩) Mandour El-Mahdi : Ashort history of the Sudan P. 16.

Ibid. P. 61.

(٢٠) .

— وكان هناك كذلك الرغبة في تنمية وتنشيط حركة التجارة بين مصر والسودان ، وقد تلاحظ ذلك في مخاطبة محمد على لحكمدار السودان بقوله :

« يجرى شراء ما يوجد من أصناف الصمغ وشن الفيل وريش النعام على حساب الميرى ، وتدفع أثمانها المستحقة من خزينة سنار » (٢١) .

ولقد أدى اهتمام محمد على بتنشيط حركة التجارة بين مصر والسودان الى زيادة حجمها ، وخاصة بعد أن استتب الأمن في السودان ، وبالتالي عاد هذا بالرشاء على مواطنى القطرين الشقيقتين .

وكانت قوافل التجارة السودانية القادمة الى مصر تسلك عدة طرق : لكي تصل الى مصر ، وهذه الطرق كانت على النحو التالي :

طريق النيل — كرسكو ، الذى يمر عبر صحراء أبو حمد ، وطريق سواكن — بربر ، وطريق مصوع — كسلا — كيرن . وكان لكل من هذه الطرق مميزات وعيوبه ، فقد تميز الطريق الأول بوفرة مياهه على مدار السنة ، وذلك لمروره بجوار النهر ، بينما تمثلت عيوبه في طول مسافته التى بلغت حوالى ١٧٥٠ كم تقريبا ، وتميز الثانى بقصر مسافته التى بلغت حوالى ٢٣٠ كم . ولكن كان يعيبه نقص المياه فيه . وتميز الثالث بقصر مسافته التى بلغت حوالى ٤٥٠ كم وتميز بوفرة مياهه أيضا ، وتميز الطريق الرابع بقصر مسافته أيضا ، والتى بلغت حوالى ٦٥٠ كم ووفرة مياهه .

والى جانب هذه الطرق وجد هناك أربع طرق أخرى تربط الخرطوم ببعض البلدان السودانية وهذه الطرق هى : —

— طريق الخرطوم — دارفور .

— طريق الخرطوم — كردفان .

— طريق الخرطوم سنار .

(٢١) دفتر رقم ٢٠ معية تركى ، وثيقة ٣٦ في ٢٨ شوال سنة ١٢٤٠ الموافق ١٨٢٤ م

— طريق الخرطوم — المنطقة الاستوائية (٢٢) .

لم تستخدم القوافل التجارية القادمة من السودان الى مصر جميع هذه الطرق ولكنها استخدمت فقط طريقين هما : طريق النيل وطريق غرب السودان ، فبالنسبة للطريق الأول ، كانت البضائع التجارية تمر فيه ابتداء من الخرطوم بواسطة المراكب التي تسع الواحدة منها ٤٠ طن وحتى ابو حمد ، ومنها تنقل على ظهور الجمال عبر صحراء العثهور الى كرسكو ، ومنها بالمراكب الى قرية الشلال الأول الواقعة جنوب حلفا (بالقرب من قرية فيلة) ولكن في حالة ما تكون مياه النهر مرتفعة ، ففي هذه الحالة يمكن للمراكب مواصلة المسير حتى أسوان مباشرة ، واما اذا كانت مياه النهر منخفضة ففي هذه الحالة يصير تفريغ البضائع في قرية الشلال ، ومنها تنقل على ظهور الجمال الى أسوان ، ومن الأخيرة بالمراكب الى المحروسة (٢٣) .

واما بالنسبة لطريق غرب السودان ، فكانت البضائع تنقل من خلاله ابتداء من دارفور وكردفان على ظهور الجمال الى بلدتي الدبه وهندك ، ومنها يصير شحن البضائع مرة أخرى في المراكب الى قرية الحفير الواقعة عند الشلال الثالث ومن هذه القرية يصير تحميل البضائع مرة أخرى ، على ظهور الجمال ، حتى وادي حلفا ، ومنها بالمراكب عبر النيل الى أسوان في حالة ما تكون مياه النهر مرتفعة تماما أما اذا كانت المياه منخفضة ، ففي هذه الحالة تنقل على ظهور الجمال الى أسوان ومنها بالمراكب الى القاهرة (٢٤) .

وقد قسمت هذه الدراسة الى ثلاثة أبواب على النحو التالي : —

أولا — الباب الأول :

يتضمن حجم الوجود المصري في أفريقيا في القرن التاسع عشر في الفترة ما بين ١٨٢٠ ، ١٨٦٣ ، فكان محمد علي قد قرر منذ أن دخلت قواته السودان ،

Report on the Egyptian province of the Sudan Red Sea (٢٢) and Equator. P.P. 155-156.

Ibid. P. 150.

(٢٣)

(٢٤) تقرير المسيو فولر والخاص بسكة حديد السودان عام ١٨٧١ م .

أن تظل عند الحدود التى وصلت إليها ، ولم يسمح لها بتخطيها والاستيلاء على بلاد جديدة . ويمكن تعليل ذلك بأن ظروفه وامكانياته لم تساعد على ذلك ، ويتضح ذلك من قوله الى البك الدفتردار ما نصه :

« كذلك كتبنا الى ولدنا ابراهيم باشا والى جده قائلين له ، انه ورد على خاطرنا أن ادارة جهات فى هذه الدرجة من السعة سوف يكون أمرا عسيرا ، متى نظرنا الى مقدار ما فيها من جنودنا ، وعلى ذلك يتراءى لنا لو اقتصرنا فى الوقت الحاضر على اقاليم الحلفاية وسنار وفازوغلى واكتسبنا مؤقتا بالاقامة فى كردغان ، لكان هذا أكثر تمشيا واتساقا مع مصلحتنا ، فإن لزم الذهاب الى دارفور ، بعد مرور مدة من الزمن فعندئذ يتخذ ما تقتضيه الحاجة من الاهمية والاستعداد وأوفدناه (اى ابراهيم) الى تلك الأقطار بصفة ناظرا ، وأوصينا أن يأتى إلينا بعد وضع الأمور فى نصابها ، تلك الأمور التى تعد تسويتها أمرا خطيرا عظيم الأهمية » (٢٥) .

وبعد أن زار ابراهيم باشا السودان ، ووقف على حقيقة الأمور هناك كتب الى والده الباشا خطابا قال فيه : —

« سيدى أن ماورد على خاطرك فهو الأصابة بعينها ، وانه هو الموافق لمصلحتنا » (٢٦) .

ويمكن تعليل عدم موافقة محمد على ، على زحف قواته فى داخلية الأقاليم السودانية واستيلائها على مناطق أخرى جديدة الى عدة عوامل منها ، اشتراك بقية قواته فى حروب كريت والمورة (٢٧) ويؤكد ذلك ما ذكره الأستاذ عبدالرحمن

(٢٥) محفظة ٣ معية سنية ، وثيقة ٢٣ فى ٣ صفر سنة ١٢٣٧ الموافق

١٨٢١ م

(٢٦) نفس المصدر .

(٢٧) عندما نشبت الثورة فى جزيرة كريت عام ١٨٢١ عهد السلطان محمود ، الى محمد على باخمادها فأعد الأخير حملة مكونة من ٥٠٠٠ خمسة آلاف جندى ، تحت قيادة حسن باشا ، وقد نزل هؤلاء الجنود المصريين على شاطئ كريت فى يونيو عام ١٨٢٢ ، واستمروا فى محاربة المتمردين حتى عام

الرافعى فى كتابه (عصر محمد على) والذى جاء فيه ما نصه :

« ولما استفحل أمر السفن اليونانية فى البحر أرسل السلطان محمود عام ١٨٢١ م الى محمد على يعهد اليه بتهيئة البحر من قرصنة هذه السفن » (٢٨) وربما أن محمد على رأى أن تظل قواته فى السودان فى الأماكن التى تم الاستيلاء عليها حتى تستغل ما فيها من موارد اقتصادية لصالح القطرين (مصر والسودان) بالإضافة الى أن قواته كان يمكنها أن تسترد قواها وتعيد تنظيم صفوفها وتستكمل ما ينقصها من أسلحة ومهمات وعتاد وأفراد .

وبعد أن أنهى محمد على حروبه الخارجية أمر فى عام ١٨٣٩ قواته الموجودة بالأقاليم السودانية بالتحرك صوب الجنوب ، وذلك لمحاولة الكشف عن منابع النيل ، وضم المنطقة الاستوائية الى السيادة المصرية ، ولم يقتصر تحرك هذه القوات على الجنوب فقط بل أنها تحركت صوب الشرق عام ١٨٤٣ واستولت على القلابات والقضارف والتاكة . وأضيف فى عام ١٨٤٥ الى هذه الأقاليم كل من مينائى سواكن ومصوع (٢٩) بعد أن تنازل عنها السلطان العثمانى لمحمد على .

وبذلك أصبح حجم الوجود المصرى فى أفريقيا فى عصر محمد على يضم كل من إقليم كردفان فى الغرب وفازوغلى وسنار فى الجنوب ، والقضارف والقلابات والتاكة فى الشرق ، بالإضافة الى مينائى سواكن ومصوع .

= ١٨٢٢ ، ولما استعرت الثورة فى المورة حتى عام ١٨٢٣ وشعر السلطان العثمانى ببعجزه فى إخمادها ، اشرك محمد على فى هذه الحرب ، ليحقق بذلك غرضين ، أولهما الاستعانة بالجيش المصرى فى إخماد ثورة المورة ، والثانى صرف محمد على عن المضى فى تنظيم جيشه ومضاعفة قوته ، وأصدر اليه فرمانا يخول له ولاية المورة ، وقد تكونت هذه الحملة من ١٧٠٠٠ سبعة عشر ألفا من المشاه ، ٤ بلوكات من المدفعية ، ٧٠٠ من الخيالة ، وبلغ عدد سفن الحملة ٥١ سفينة حربية ، ١٤٦ سفينة نقل ، وقد أقطعت الحملة من الاسكندرية فى شهر يوليو عام ١٨٢٤ م . انظر كتاب عبد الرحمن الرافعى « عصر محمد على من ص ٢١٢ — ٢١٦ » .

(٢٨) نفس المصدر ص ٢١٢ .

(٢٩) محفظة ١١١ . سواحل البحر الاحمر وثيقة بدون تاريخ .

وقد قسمت الباب الأول أيضا الى ستة فصول تناولت في الأول منها موضوع الثروة البشرية والرق في السودان في عصر محمد على ، وتحدثت فيه أيضا عن مدى حاجة محمد على الى السود ، وكيفية الحصول عليهم ، سواء أكان ذلك بطريقة الصيد أم الشراء ، وتحدثت أيضا عن طريقة نقل العبيد وكذلك عن كيفية استخداماتهم ، وأخيرا تكلمت عن موقف محمد على من تجارة الرق في أفريقيا .

وتناولت في الفصل الثاني من هذا الباب موضوع الثروة الحيوانية ، ومدى حاجة محمد على اليها ، وتحدثت فيه أيضا عن طريقة الحصول عليها سواء أكان ذلك عن طريق الشراء أم عن طريق الحصول عليها كضرائب ميرية ، ثم تناولت مراحل وصولها الى مصر ، وكذلك تحدثت عن استخداماتها ، وأخيرا تكلمت عن الجلود والصوف والعاج .

وتناولت في الفصل الثالث موضوع المعادن ، فتحدثت عن كيفية التنقيب والحصول عليها ، وكذلك تحدثت عن الوسائل التي استخدمت في التنقيب عن معدن الحديد والذهب ، سواء أكان ذلك في جبال كردفان أم دارفور ، أم في إقليم سنار ، أم في جبال فازوغللى ، كما تكلمت أيضا عن المدينة التي أنشأها محمد على في منطقة فازوغللى ، التي عرفت باسمه وكان الغرض من أنشائها هو سكنى عمال المناجم .

وتناولت كذلك في الفصل الرابع الزراعة والغلات الزراعية في السودان ، فتحدثت عن كيفية النهوض بها ، سواء أكان ذلك عن طريق إرسال عدد من كبار عمال الزراعة في مصر الى السودان ، أم عن طريق إرسال بذور غلات زراعية لزراعتها في السودان ، مثل الأرز والقصب ، كما تكلمت عن بعض الغلات التي جلبها محمد على من السودان ، الى مصر ، مثل بذرة القطن والصمغ والسنامكى والنيلة ، والأبنوس والخشب والقمشة .

وتناولت أيضا في الفصل الخامس التقدم الحضارى في السودان الذى تم في عهد محمد على باشا ، سواء أكان ذلك في مجال التنظيم الإدارى ، الذى أدخل الى السودان لأول مرة والأمن والعمارة ، وحفر الآبار ، والكشف عن منابع النيل .

وتناولت في الفصل السادس من هذا الباب ، عصر عباس الأول ومحمد سعيد باشا ، ودور كل منهما في أفريقيا ، فمع أن دورهما لم يكن فيه أية إضافة الى الوجود المصرى في أفريقيا في هذه الفترة فقد كان لكل منهما بعض الأعمال البارزة ، فنجد مثلا عباس الأول كان يهتم بنشر التعليم في السودان ، ويتضح ذلك من انشائه لمدرسة الخرطوم التى كانت تعتبر أول مدرسة من نوعها تنشأ في بلاد السودان ، فقد تقرر انشاؤها منذ عام ١٨٤٩م ونجد أيضا أن محمدا سعيدا باشا قد أصدر عدة قرارات ، كان منها ما هو خاص بتخفيف أعباء الضرائب عن كاهل السكان ، وكان منها ما هو خاص بالعمل على وقف تجارة الرقيق في السودان ، ولكن يبدو أن هذه الاجراءات لم تحقق الغرض المرجو منها ، وذلك فيما يبدو بسبب قصر مدة حكم سعيد باشا .

ثانيا - الباب الثانى :

ويتضمن حجم الوجود المصرى في أفريقيا في الفترة ما بين ١٨٦٣ — ١٨٧٩ ، وقد اشتمل الوجود المصرى في هذه الفترة على كل بلاد السودان بما في ذلك دارفور ، ومديرية بحر الغزال والمديرية الاستوائية والسواحل الغربية للبحر الأحمر ولكن اسماعيل لم يكتف بكل هذه المساحات بل حاول من جانبه أن يبد نفوذه الى شرق أفريقيا ، ولكن بريطانيا لم تتمكن من تحقيق ذلك ، فاضطر الى سحب قواته الى رأس حافون ، واكتفى بالمنطقة الواقعة الى الجنوب من خليج عدن أو (الصومال الشمالى) .

وقد قسمت هذا الباب الى سبعة فصول ، الأول منها ويحمل رقم الفصل السابع والذي تناولت فيه موضوع الثروة البشرية والغاء الرق ، فقد تحدثت عن دور مصر في مقاومة تجارة الرق بكافة السبل المتاحة ، وتحدثت أيضا عن كيفية استخدام العبيد وعن كيفية الحصول عليهم ، كما تحدثت عن معاهدة الرق المبرمة بين مصر وبريطانيا العظمى في عام ١٨٧٧ م .

وتناولت في الفصل الثامن من هذا الباب ، الزراعة والغلات الزراعية ، وأوضحت اهتمام مصر على وجه الخصوص بزراعة القطن وكذلك الذرة والبن والخضر وأشجار الفاكهة التى كان الجنود المصريون يقومون بزراعتها في بادئ الأمر أمام معسكراتهم ، ثم انتشرت زراعتها فيما بعد في بعض البلدان الأفريقية ، مثل دنقلة وبربر وبربرة وسواكن ومصوع .

وتناولت كذلك فى الفصل التاسع موضوع السكة الحديد السودانية ، فتحدثت عن أهمية إنشاء سكة حديد السودان وتحدثت عن البعثات التى أرسلتها مصر الى السودان ، لكشف المناطق والطرق التى يصلح مد السكة الحديد من خلالها ، زيادة على ذلك غاننى تحدثت عن بناء المحطات وشراء المهات والمعدات ، واقامة الجسور ، تكلمت أيضا عن خطوط التلغراف والبريد ، الذين انتشروا على نطاق واسع فى معظم البلدان السودانية والافريقية

وتناولت أيضا فى الفصل العاشر ، علاقة مصر بالحبشة قبل المعارك الحربية التى دارت رحاها بين الدولتين ثم تحدثت بعد ذلك عن تطور العلاقات السلمية فيما بعد الحرب ، ونشرت عددا من الخرائط العسكرية والتقارير الهامة الخاصة بهذه المعارك .

وتناولت فى الفصل الحادى عشر علاقة مصر بالقوى الأجنبية وبصفة خاصة علاقاتها مع بريطانيا وايطاليا وفرنسا ، وأوضحت مدى ما وصلت اليه هذه العلاقات من مساوىء بين مصر وبين غيرها من هذه الدول ، نتيجة استيلاء هذه الدول على أملاك مصر فى افريقيا الشرقية .

وتناولت فى الفصل الثانى عشر ، الكشوف الجغرافية المصرية فى افريقيا ، سواء أكانت فى غرب وشرق السودان ، أو فى مديرية بحر الغزال أم فى المديرية الاستوائية ، أم فى افريقيا الشرقية ، فقد أعدت مصر عددا كبيرا من البعثات الكشفية التى ترأسها عدد من الضباط المصريين والأجانب مثل الكولونيل كولستون وبردى ووبروت وأرنست لينان دى بلفون ، وماكيلوب والدكتور شوينفرت وشايولونج ، وكان من الضباط المصريين الذين اشتركوا فى هذه البعثات الكشفية اللواء محمد رؤف باشا والقائم محمد نادى ، ومحمد مختار وابراهيم غوزى والضابط أحمد حمدي وغيرهم كثيرون .

وتناولت فى الفصل الثالث عشر نظام الحكم المصرى فى السودان ، وفى بعض البلدان الافريقية الأخرى ، سواء أكان ذلك فى مجال التنظيم والادارة ، أم فى مجال الأمن ، والتعليم والصحة والقضاء وتعتبر هذه الأنظمة جديدة بالنسبة للبلاد الافريقية ، التى لم تشهد شعوبها من قبل نظاما مثل هذه الأنظمة المتقدمة .

ثالثا - الباب الثالث :

ويتضمن حجم الوجود المصرى فى الفترة ما بين ١٨٧٩ - ١٨٩٩ ، فمن المعروف أن حجم الوجود المصرى فى أفريقيا فى هذه الفترة ظل كما هو وخاصة بعد اقالة اسماعيل وحتى عام ١٨٨١ م الذى اندلعت فيه الثورة المهدية فى السودان ، وتعتبر هذه الثورة بداية النهاية للوجود المصرى فى السودان خاصة وأفريقيا عامة ، فمهد بدأت هذه الثورة بدأ الوجود المصرى معها فى التناقص فى كل من السودان وأفريقيا الشرقية ويرجع ذلك الى ضعف القوات المسلحة المصرية ، وخاصة بعد خوضها عدة حروب ضد القوات الحبشية ، كما يرجع أيضا الى الأحداث الداخلية فى مصر ، وما أعقبها من تدخل بريطانى سافر فى كافة شئونها الداخلية والخارجية .

وأدى الأمر ببريطانيا الى أن تطلب من مصر ضرورة إخلاء السودان وأفريقيا الشرقية بحجة أن القوات المصرية غير قادرة على مجابهة قوات الدراويش ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن هذه البلاد لا تعود على مصر بالنفع ، بقدر ما تعود على خزائنها بالخسارة والاضرار .

وما أن حل عام ١٨٨٥م حتى كانت مصر قد أجبرت على الانسحاب من جميع أقاليمها فى أفريقيا ولم يبق لها الا سواكن على البحر الأحمر وحلفا فى جنوب مصر ، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٩٦ ، ففى هذا العام قررت مصر ومعها بريطانيا استعادة السودان ، وخاصة بعد أن تم لبريطانيا احتلال مصر ، وبعد أن تم لها التدخل الكامل فى كافة شئونها .

وفى عام ١٨٩٦ م بدأ زحف القوات المصرية الكثيرة العدد ومعها القوة القليلة من القوات البريطانية وذلك لاستعادة السودان وقد تمكنت هذه القوات من تحقيق أهدافها كاملة وتمكنت من القضاء نهائيا عام ١٨٩٩ م على نفوذ المهديين وعندئذ حكم السودان حكما ثنائيا أى بين مصر وبريطانيا وبهذا الاسترداد أو الفتح الثانى للسودان أصبح حجم الوجود المصرى فى أفريقيا مقصورا على السودان فقط .

ولقد قسمت الباب الثالث الى خمسة فصول الأول منه يحمل رقم الفصل الرابع عشر ، وتناولت فيه الثروة البشرية والرق وحاولت أن أبرز فيه دور مصر فى مقاومة تجارة الرقيق ، والخطوات التى اتخذتها من أجل ذلك .

وتناولت في الفصل الخامس عشر موضوع سكة حديد السودان والدوافع
التي دفعت مصر الى مواصلة العمل في انجازها سواء اكان ذلك من أسوان الى
الخرطوم أم من سواكن الى بربر وتحدثت أيضا في هذا الفصل عن تطوير مراحل
العمل في مد هذه السكة الحديدية .

وتناولت في الفصل السادس عشر علاقة مصر ببعض الدول الأوروبية مثل
بريطانيا التي كانت في هذا الوقت صاحبة اليد الطولى والنفوذ المطلق في
مصر ، عن غيرها من الدول الأوروبية الأخرى .

وتناولت في الفصل السابع عشر نظام الحكم المصرى في السودان سواء
اكان ذلك في مجال التنظيم والادارة أم القضاء أم في مجال التشريعات
الدستورية والأمن والصحة والتعليم .

وأود أن اكون قد وفقت في تحقيق الجديد وإضافة مادة جديدة وأصيلة
تساعد على فهم هذا الدور الحضارى الكبير الذى قام به أجدادنا في القارة
الأفريقية .

ورغم أن مجهودى لا يبلل الالبنة صغيرة في ميدان المعارف التاريخية ،
فإننى أرجو أن يكون هذا البحث إضافة جديدة للأبحاث والمكتبة العربية .

وأنتى لأنتهز هذه الفرصة كى أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى السيد
الأستاذ الدكتور / جلال الدين مصطفى يحيى ، الذى كان لرأيه الصائب
وتوجيهاته العلمية السديدة أكبر الأثر في أنجاز هذه الدراسة ، كما أشكر
السيد الدكتور طلعت أبو العزم على تعاونه معى . وكذلك أشكر الأستاذ
الدكتور عبد العزيز الشناوى والأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز .

والله ولى التوفيق

دكتور

(السيد يوسف نصر)

الباب الأول

الوجود المصرى فى افريقيا فى الفترة

ما بين

١٨٢٠ - ١٨٦٣ •

الفصل الأول

الثروة البشرية

١ - محاولات محمد على جلب العبيد :

تمثل الثروة البشرية في أى مجتمع من المجتمعات الدعامة القوية التى يقوم عليها تقدم المجتمع ونهضته في كافة المجالات المختلفة ، وخاصة اذا توفر لهذه الثروة القيادة الواعية ، القدرة على توجيهها والاستفادة منها الى اقصى حد ممكن فمن المعروف ان المجتمع الفقير في بنيانه البشرى لا يمكنه ان يحقق اهدافه وتطلعاته .

وقد أدرك محمد على ، هذه الأهمية الحيوية للأيدى العاملة منذ اللحظة الأولى لتولية حكم مصر عام ١٨٠٥ ، وزاد اهتمامه بها بعد أن خاضت جيوشه العديد من الحروب التى أفقدتها الكثير من القتلى ، في الوقت الذى كان فيه هو في أمس الحاجة الى زيادة عدد جيشه ، الذى يتمكن به من تحقيق اهدافه فيما يتعلق ببناء امبراطورية مترامية الاطراف في آسيا وافريقيا .

ولكى يعيد محمد على بناء جيشه على اسس حديثة كان عليه ان يبحث عن مصدر يمكنه من الحصول على الأعداد اللازمة لبناء هذا الجيش ، بعيدا عن أبناء مصر الذين كان عليهم ان يتفرغوا للعمل الزراعى ، فلم يجد امامه الا افريقيا التى كانت تنتشر فيها تجارة الرقيق على أوسع نطاق . (١)

(١) يمكن تقسيم الرقيق الى نوعين ، فهناك الرقيق الأبيض ، وهناك الرقيق الاسود ، أو العبيد السود أن صح التعبير ، وكلمة العبيد هذه لا تعنى في مضمونها العبيد الأبيض بعينه ، ولا تعنى أيضا العبيد السود ، وانما تعنى الجميع معا ، فكانت كلمة العبيد هذه تعنى جميع الرعايا الذين يقطنون أى مجتمع من مجتمعات العالم بصرف النظر عن لونهم أو =

عندئذ أرسل محمد على حملتين عسكريتين في الفترة ما بين ١٨٢٠ م —

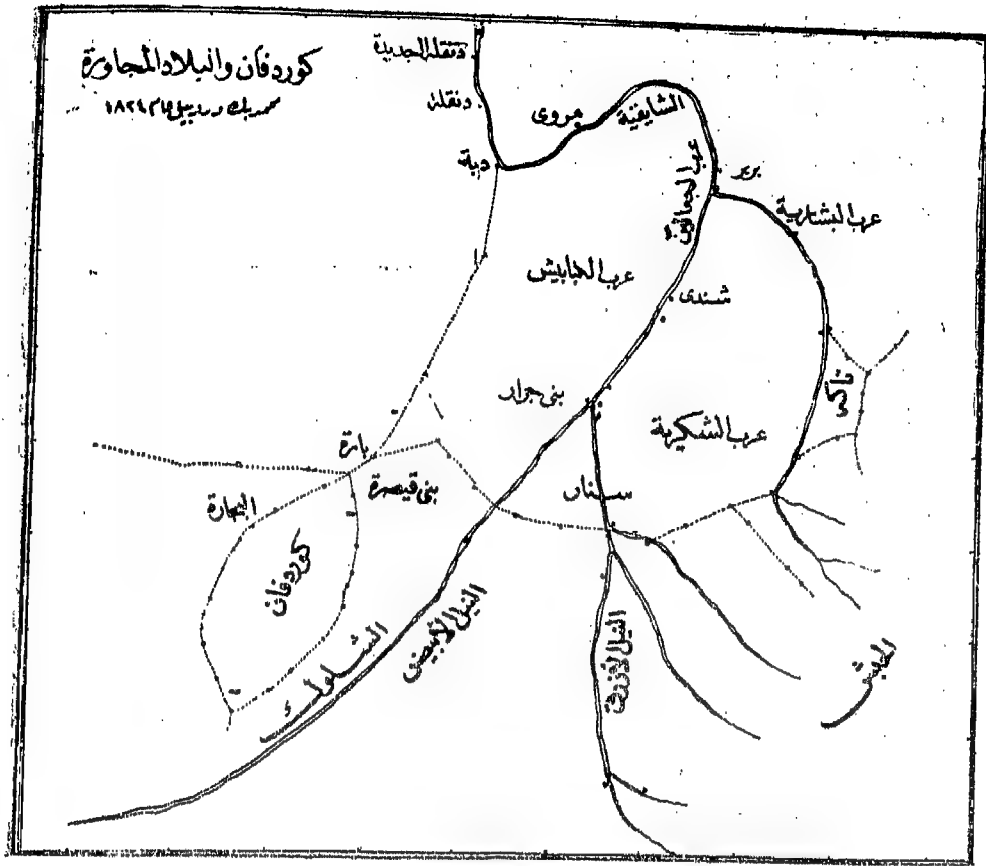
= مستواهم الاقتصادي والاجتماعي ، وقد ساد استعمال هذه الكلمة معظم بلدان العالم ، منذ العصور الوسطى وحتى القرن التاسع عشر ، فمثلا نجد أن سكان مصر في ظل حكم محمد على كانوا يعرفون بالعبيد ، دون تمييز بين عناصرهم المختلفة فاستخدام هذه الكلمة لا يعنى الإهانة للفرد ، وإنما استخدامهما يتفق والمثل القائل (كلنا غبيد الله) . وأما عن الحصول على الرقيق الأبيض ، فكان يمكن الحصول عليه بالأسر نتيجة الحروب أو بالاصطياد والقرصنة أو بالبيع والشراء ، وكانت عادة البيع والشراء هذه منتشرة في ظل العصور الوسطى ، وخاصة من جانب فقراء المسلمين الذين كانوا — يقطنون مناطق الكرج والقوقاز ، فكان هؤلاء الآباء يبيعون أبنائهم بمحض إرادتهم ، وذلك للتخلص من أعباء معيشتهم ، وكان هؤلاء الآباء أيضا يعتقدون في أن بيع أبنائهم الذكور ، ربما يساعد هؤلاء الأبناء في أن يصبحوا فيما بعد حكاما أو أمراء ، وكان الآباء أيضا يعتقدون في بيع بناتهم بأن هذا ربما يتيح لهن الفرصة في أن يصبحن ملكات أو أميرات . وكان لا يوجد فرق بين الرقيق الأسود والرقيق الأبيض من حيث الوظيفة أو العمل الذي يقوم به كل منهما ، ولكن كان هناك فارق في المعاملة التي يلقيها كل من الصنفين من سادته ، فمثلا نجد أن الرقيق في أوروبا في العصور الوسطى كان يعامل معاملة سيئة للغاية ، ولا مجال هنا للاستطراد ، بينما الرقيق في ظل البلاد الإسلامية كان يعامل معاملة حسنة حتى أنه كان يعامل كما لو كان من أفراد الأسرة ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يحض من وقت لآخر على عتق الرقيق ، ويعد أصحابه بالثواب الجزيل من الله تعالى . ولكن على الرغم من هذه المعاملة الطيبة التي لقيها الرقيق في البلاد الإسلامية فإن القلة القليلة منهم تعرضت للأذى من جانب تصرفات بعض الحكام ، فنجد مثلا أن أحمد باشا الجزار وإلى عكا ، قام بقطع السنة وأنوف ونهود جواريه بحجة التسلية عليهن ، ونجد أيضا أن إبراهيم باشا وإلى الشام قام بقتل مملوكه الخاص ، لأنه ذهب إلى الحمام بدون إذن منه ، وفي نفس الوقت أمر بدفنه على شرط أن تظل أزجله ظاهرة على سطح الأرض كي تنهش الكلاب لحمه ، كما نجده أيضا يأمر بخياطة ثم أحدى جواريه لأنه وجدها الذئب ، لأن زوجته اتهمتهن بدس السم في اللبن لأحد أبنائه ، وكما نجد أيضا عباس الأول من بعده يأمر بخياطة ثم أحدى جواريه لأنه وجدها تدخن الدخان في أحد طرقات قصره وأما عن الحصول على الرقيق الأسود

١٨٢١ (٢) ، كانت الأولى تحت قيادة ابنه اسماعيل الذى اتجه بها — مباشرة صوب فازوغلى الواقعة الى الجنوب من النيل الأزرق ، وكانت الثانية تحت قيادة محمد بك الدفتردار ، الذى توجه بها صوب كردفان ، وهناك دارت معركة بينه وبين سلطان دارفور ، تمكن الدفتردار خلالها من هزيمة خصمه فى بلدة بارة (٣) واستولى على الأبيض عاصمة كردفان فى ٢٠ أغسطس

والذى لا يختلف عن الرقيق الأبيض الا فى سواد لونه ، فكانت الغالبية العظمى من هذا النوع ، هى التى تقطن وحتى الوقت الحاضر معظم أفريقيا ، التى كانت فى القرن الماضى مصدرا من مصادر تجارة الرقيق فى العالم وخاصة بعد أن خفت حدة الحروب بين دول العالم ، فقد أدى وقف هذه الحروب الى ظهور طبقة النخاسة التى ذهب أفرادها الى أفريقيا تحت ستار الاتجار فى العاج وريش النعام ، وهناك مارسوا حرفة الاتجار فى الرقيق الأسود على أوسع نطاق . وكان لنشاط هؤلاء التجار فى أفريقيا أثره على محمد على الذى كان فى أمس الحاجة الى العبيد السود (٢) أنظر كتاب تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل تأليف الأستاذ الياس الأيوبي من صفحة ٣٠٠ — ٣٠١ ، وانظر المتدمة من كتاب (التربية فى السودان من أوائل القرن السادس عشر حتى الثامن عشر للدكتور/عبد العزيز أمين عبد المجيد) .

٢ — تكونت الحملة التى زحفت على السودان فى يوم ٢٠ يوليو عام ١٨٢٠ ، والتى كانت تحت قيادة اسماعيل بن محمد على من ٤٠٠٠ مقاتل كان منهم ١٢٠٠ جندي من الفرسان العثمانيين و ٤٠٠ من الفرسان العرب والمغاربة ، ٦٠٠ من المشاة ، ٣٠٠ من رجال المدفعية ، ٨٠٠ من المشاة العرب والمغاربة ، ٧٠٠ من عرب العبادة ، وقد أضيف الى هذا العدد ١٤٠٠ مقاتل آخرون فأصبح مجموع الحملة ٥٤٠٠ جنديا وقد زودت بأربعة وعشرين مدفعا . أنظر كتاب « عصر محمد على » للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ص ١٧٣ . وتكونت الحملة الثانية التى زحفت على السودان أيضا فى شهر أبريل عام ١٨٢١ ، والتى كانت تحت قيادة محمد بك الدفتردار من ٣٠٠٠ مقاتل وقد زودت هذه الحملة بعشرة مدافع وتمكنت من هزيمة جيش سلطان دارفور فى موقعة بارة فى يوم ٢٠ أغسطس من نفس العام . أنظر كتاب (تاريخ السودان وادى النيل الجزء الثانى للدكتور شوقى عطا الله الجمل ص ٢٥) .

٣ — أنظر الخريطة الخاصة بموقعة بارة ١٨٢١ خلف صفحة (٣٣)



صورة الخريطة رقم (١)

وتمثل الموقعة التي دارت بين قوات محمد بك الدفتردار وقوات جيش
سلطان دارفور عام ١٨٢١م .

عام ١٨٢١م (٤) وبهذا الانتصار تمكن الدفتردار من ضم كردفان الى السيادة المصرية .

وفي نفس العام أرسل محمد علي مأمور جرجا الى مديرية بربر ، وذلك لارسال الأخشاب اللازمة لبناء ثكنات ، في كل من أسوان واسنا ، للعبيد السود المزمع ورودهم من السودان وكان بصحبة مأمور جرجا هذا ١٥ نجارا كانوا مزودين بنحو مائتين من البلط لاستخدامها في قطع الأخشاب التي تقرر أن تلتقى بعد قطعها في النيل ، لتصل بالتالي مع التيار الى أسوان واسنا ، وكان محمد علي قد طلب من مأمور دنقلة أن يزود هؤلاء النجارين بالاعداد اللازمة من العمال كي يعاونهم في قطع الأخشاب المطلوبة (٥) .

يبدو أن الغرض من جلب محمد علي للأخشاب من السودان ، بدلا من جلبها من بلاد الأناضول والشام ، كان يرجع الى عدة عوامل منها قرب بلاد السودان من أسوان واسنا مما يؤدي الى التقليل من قيمة النفقات اللازمة للشحن والنقل والتفريغ خاصة وأن الأخشاب سترد مع تيار النيل ، وربما كان محمد علي لا يرغب في أن يعرف السلطان العثماني مشروعاته الحربية الجديدة ، حتى لا يضع العراقيل أمام تنفيذها ، ومن الأرجح أن يكون هذا الرأي صحيحا لأن محمد علي كان لديه الأسطول الذي يمكنه من نقل الأخشاب اللازمة له من أي مكان .

بعد وصول الأخشاب المطلوبة الى أسوان واسنا ، بدأ العمال في تشييد الثكنات اللازمة للجنود السود وقد انتهى العمل من تشييدها في مدة قصيرة ، بعد ذلك زودت بما يلزمها من مؤن ومهمات وملابس ومعدات وأسلحة ، وذخائر ، كما زودت أيضا بالمستشفيات اللازمة لعلاج هؤلاء الجنود حتى لا يكونوا عرضة للأمراض الفتاكة ، زيادة على ذلك فانها زودت بعدد كبير من الضباط الذين كانوا يقومون بتدريب هؤلاء الجنود الجدد ، وكان

(٤) د/شوقي عطا الله الجبل : تاريخ السودان وأدى النيل ج ٢ ،

ص ٢٨ .

(٥) ملخصات دفاتر المعية السنية محفوظة ١ وثيقة ١٠ في ٢ محرم سنة

١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١م .

مؤلاء الضباط على جانب كبير من العلم والمعرفة ، لأنهم تلقوا تعليمهم على
أيدي أحد كبار القادة الفرنسيين ، وهو الكولونيل سيف Seve الذى عرف
فيما بعد باسم سليمان باشا الفرنساوى (٦) .

وبعد تجهيز جميع الثكنات كتب محمد على إلى قادة جيشه في السودان
يقول لهم ما نصه :

« حمدا لله ثم حمدا أن ثكنات أسوان واسنا وفرشوط ، قد اكتسبت
نظامها ، ولم يبق شيء من الأمور ، الا ورود العبيد الذين نطلبهم » (٧) .

وكان جلب العبيد السود يتم بطرق مختلفة منها الصيد والشراء ، ومنها
الحصول عليهم من القبائل كضرائب ، بدلا من تحصيلها نقدا أو عينا ، وكانت
أولى هذه الطرق هي طريقة الصيد التي كانت تتم بهاجمة قوات محمد على
للقبائل السودانية في كل مكان وذلك لالقاء القبض على العدد المطلوب من
العبيد السود . بعد ذلك يتم إرسالهم الى مصر ، ويتضح ذلك جليا من قراءة
أحد خطابات محمد على الى حاكم السودان الذي جاء فيه ما نصه :

« لما كان ظاهرا جليا أن المراد والمقصود من سوق أمثالكم أحب
أولادى الى مثل هذه المصالح الصعبة والأعمال العسيرة من إرسال كل هذا
القدر من الجنود ، وصرف كل هذه المهمات واللوازم منحصرين في مسألة
جلب المقادير الكبيرة من العبيد ، فأرئى همك فان أعز مطلوبنا هو أن تشدوا
الرحال وتشمروا عن ساعد الجد فافرين بهمة وإقدام الى مهمة جلب العبيد
واربائهم شيئا فشيئا ، على الصورة المأمولة متخذين الشجاعة شعاعا ،
ولا يساوركم في هذا الصدد أدنى تردد ، بل نطلب أن تذهبوا الى كل صوب
وجهة ، بمزيد من الجد والإقدام فتتقضوا وتضربوا وتأخذوا ما ينفعنا ويوافق
عملنا من رعايا البنادر والقرى » (٨) .

-
- (٦) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ص ٣٨٠ ، ٣٨٣ .
(٧) د/مكى شبكية : تاريخ شعوب وادى النيل (مصر والسودان) —
ص ٣٤٧ .
(٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٩ معية سنية في ١٥ ربيع أول
سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١م .

وبعد أن تلقى حاكم عام السودان تعليمات محمد على قام من فورهِ بهاجمة بعض قبائل سنار ، وتمكن من قنص عدد من العبيد ، بلغ حوالى ١٩٠٠ عبد ، ثم قام بارسالهم الى اسنا مع سليم اغا أحد قادته ، وعندما علم محمد على بقدوم هؤلاء العبيد كتب الى مأمور اسنا خطابا جاء فيه ما نصه :

« علمنا من مكاتبة نجلنا صاحب السعادة الباشا سر عسكر السودان ، أنه أرسل نحو الألف وتسعمائة زنجى ، فمن اللازم فرز الذين يصلحون لصالحنا من ذكور الزنوج المذكورين ، مهما كانوا وابقاؤهم فى اسنا مهما كان عددهم ، وان اردتنا تقضى أنه اذا كان يوجد لدينا أشغال يمكن معها استخدام الباقين كالنسوة والصبيان فيستخدمون فيها واذا لم توجد فيباعون » . (٩) .

لم يكتف محمد على بعدد العبيد السود ، الذين أرسلوا اليه من السودان ، بل نجده يطلب من ابنه اسماعيل أن يرسل المزيد منهم ، وكان محمد على قد أفهم ابنه أن الغرض من ذهاب القوات المصرية الى السودان ، هو الحصول على العبيد ، وأخبره أن العبيد بالنسبة له لا يقلوا فى أهميتهم عن الجواهر ، وطلب منه أن يحافظ على حياتهم وخاصة أثناء قدومهم الى مصر ، وذلك بتوفير ما يلزم لهم من مأكـل ومشرب ، ويتضح ذلك من خطاب محمد على الذى جاء فيه ما نصه :

« ان الغرض من مجيئكم الى هذه البلاد هو الحصول على العبيد اللازم ابتقاؤهم وفق المطلوب ، وايصالهم الى ثكنات أسوان ، غير معرضين الى الضياع والتلف ، وليس فى نيتنا ولا فى نظرنا غاية أعز من هذا الأمل ، كما هو ظاهر ، وأن قيمة العبيد عندنا بمثابة قيمة الجواهر ، نظرا لمقتضى الوقت والحال ، بل هى أعز من تلك وأجل والمطلوب ارسال ٦٠٠٠ من العبيد » . (١٠) .

(٩) د/مكى شببكة : المصدر السابق ، صص ٣٢٩ — ٣٣٠ .

(١٠) محفظة ٣ معية سننية ، وثيقة ٣٤٠ ، دفتر ١٠ معية تركى

فى ٩ ربيع أول سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١ م .

لم يتمكن حاكم السودان من تنفيذ أوامر محمد على ، على وجه السرعة بسبب ظروف السودان المناخية وبصفة خاصة في أثناء موسم المطر الذى تتوقف خلاله جميع الأنشطة الاقتصادية في البلاد ، بما في ذلك صيد العبيد . (١١) ولكن بعد أن علم محمد على بذلك كتب الى حاكم السودان يقول ما نصه :

« انه اذا انقضى موسم الأمطار ، وحان زمن الخروج الى الجهات التى يرجى منها وجود العبيد استولوا على الكثير منهم وعليك أن تعنى بإرسال الكثير منهم ، وأن تملأ ثكنات أسوان في هذه السنة بهم بفضل الله تعالى ، وأن تهتم بهذا الأمر أكثر من أى شئ » . (١٢)

يبدو أن طريقة الصيد التى اتبعها محمد على في بداية الأمر اضررت بالقبائل السودانية ، التى تعرضت لعمليات الهجوم ، فمن المرجح أن الأعداد التى كانت تنجو من القنص كانت تفر هاربة الى المناطق النائية لكى تنجو بحياتها وكانت القبائل التى لا تتعرض للهجوم تفر هى الأخرى بالتالى بمجرد أن تسمع عما حدث لغيرها من مخاطر ، وحتى لا تلقى نفس المصير المحتوم ، وربما ترتب على ذلك تدهور في أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، زيادة على انتشار الفوضى والذعر في أرجائها .

ومن المرجح أن محمدا عليا عند ما علم بالأضرار التى ترتبت على عمليات صيد العبيد وما أدت اليه من أضرار بالغة أصابت كيان البلاد بالخلل ، قرر إلغاءها واستبدالها بطريقة أخرى أقل ضررا .

كانت الطريقة الجديدة التى حلت محل السابقة هى طريقة الشراء فقد طلب محمد على من ناظر مصلحة أسوان أن يقوم بشراء العبيد السود ، وخاصة الذكور منهم ، من تجار الجلابة القادمين من دارفور (١٢) وطلب منه

(١١) د/ محمد محمود الصياد ، ومحمد عبد الفنى سعودى ، المصدر السابق ص ٩٩ — ١٠٠ .

(١٢) وثيقة ٣٤٠ دفتر ١٠ معية تركى في ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٣٧ الموافق لسنة ١٨٢١ .

(١٣) سمح محمد على لتجار دارفور بممارسة تجارة الرقيق في بلادهم ، وكان من قبل قد طلب من مدير دنقلة أن يمنح هؤلاء التجار من القدوم الى مصر كى يعرقل تجارتهم ولكنه سمح لهم فيما بعد بممارسة تجارتهم ، بل وأمر حكامه بشراء ما معهم من عبيد ، وكانت دارفور في ذلك الوقت غير تابعة لنفوذ محمد على .

أيضا أن يترك لهم النساء والمسنين والصبيان (١٤) وكانت طريقة الشراء المتبعة هو أن يقوم ناظر مصلحة أسوان ، أما بشراء العبيد من التجار بأثمانهم الأصلية ، وأما أن يقايضهم على ما معهم من عبيد ذكور بالجواري ، وندلل على ذلك بما ورد في أحد خطابات محمد على الى ناظر مصلحة أسوان الذي جاء فيه :

« حاصل القول يا ولدى أن المصلحة تقتضى المتاجرة مع جلابى دارفور بمبادلة العبيد بالجواري » . (١٥)

كان من نتائج عمليات الشراء هذه أن ازدحمت ثكنات أسوان بالعبيد ولكن محمد على لم يكتف بهذا القدر بل طلب من مأمور جرجا أن يقوم بشراء العبيد السود من الجلابة الذين يأتون الى مديريته ، حتى ولو كانت أعمارهم لا تتعدى سن الثالثة عشرة ، وطلب منه أيضا ، ألا يرسلهم الى معسكرات أسوان ، وذلك لازدحامها بالعبيد (١٦) . ويبدو أن هؤلاء العبيد الذين كانوا يأتون مع الجلابة الى جرجا ، جاءوا عن طريق سواكن — برنيس — قفط (قننا) ، وذلك لبيعهم بعيدا عن أعين الحكومة المصرية ومن المرجح أن يكونوا قد أتوا من هذا الطريق كما يتفادوا جمر ك أسوان .

لم تقتصر طريقة الشراء على مأمورى كل من مصلحة أسوان وجرجا فحسب ، بل قام بها أيضا حاكم السودان ، وخاصة عند ما طلب منه محمد على أن يدفع أثمان العبيد من قيمة النقود المتحصلة من الضرائب المقررة على السواقي وقد بلغت قيمة ضريبة الساقية ٤ فرنسات (١٧) .

(١٤) محفظة ١ وثيقة ٣٦١ — معية سنية في ٤ جمادى ثان سنة ١٢٣٧ الموافق سنة ١٨٢١ م .
(١٥) وثيقة ٢١٩ ، دفتر ١٠ معية تركى في ٢٢ رجب سنة ١٢٣٧ هـ الموافق

١٨٢١ م .
(١٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٠ وثيقة ٣١٨ — معية سنية في ٢٥ شوال سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
(١٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٦ وثيقة ٦ صادر معية في ١١ جماد ثان سنة ١٢٤٢ الموافق ١٨٢٦ م .

الى جانب عمليات الشراء هذه ، استخدم محمد على طريقة أخرى تتمثل في نظام الفردة الذى كان يعتبر نوعا من أنواع الضرائب المعروفة بالسودان . فقد قرر محمد على أن يحصل على عبد واحد ، مقابل الفردة المقررة على كل خمس سواقى (١٨) ومن المرجح أن هذه الطرق الثلاث التى استخدمها محمد على في جلب العبيد السود لعبت دورا كبيرا في جلب أكبر عدد ممكن من هؤلاء العبيد السود ، اللذين لمشروعاته العسكرية والاقتصادية .

٢ - نقل العبيد :

تطلب نقل العبيد السود من السودان الى صعيد مصر وسائل نقل سريعة ومأمونة ، بحيث تكفل لهم الراحة والحماية ، وإزاء هذا لم يجد محمد على بدا من أن يشرع في صناعة عدد كبير من الناقورات (١٩) التى تستخدم في نقل

(١٨) نفس الوثيقة .

(١٩) الناقورة نوع من انواع المراكب التى ارتبط تاريخها بتاريخ الانهار وكان نيلنا العظيم الميدان الاول لنشأة المراكب ، وتطورها ونموها ، وكان لأجدادنا القدامى شأن عظيم في فن بناء السفن ، وخير دليل على ذلك مراكب الشمس الموجودة الآن بالمتحف المجاور لهم خوفو ، وعن المصريين نقل الفينيقيون والافريق والرومان ثم الأوروبيون فن صناعة السفن ، وكانت السفن المصرية اول سفن قامت برحلة بحرية عرفها التاريخ ، وهى رحلة سفن الملكة حتشبسوت في البحر الأحمر الى بلاد بونت (الصومال الحالية) ويتضح ذلك من الرسوم والنقوش الموجودة على جدران الدير البحرى . انظر كتاب تصميم السفن ، للدكتور محمد عقيل صفحة (٥) .

وقد أضاف كل من ريتشارد هيل في كتابه النقل في السودان، وصفا دقيقا للناقورة قال فيه :

«Sudan nuqr, a ship was built of blanks of sunt wood shaped by the adze and spiked together. In endeavour to exploit local resources the egyptians founded shipyards wherever there was a supply of sunt for the building of native Cargo Carriers and Ferries.» (1)

هؤلاء العبيد السود وعندئذ كلف كلا من مديري دنقلة وبربر أن يتقوما بهذا العمل بعد أن يزودهما كل من مديري قنا وابريم ، بعدد من النجارين يقدر بنحو ١٥٠ نجارا ، وبعدد آخر من النشارين والحدادين (٢٠). وقد تمكن هؤلاء العمال من صناعة عدد من هذه الناقورات من خشب السنط ، الذي يوجد بوفرة في بلاد السودان ، والذي يتميز بمتانتة التي تجعله يعيش مدة طويلة من الزمن ، بالإضافة الى تحمله الصدمات والارتطام بالصخور والأماكن الرخوة وقد استخدمت هذه الناقورات بعد صناعتها في نقل العبيد بنجاح كبير ، والى جانبها استخدمت كذلك الزوارق والذهبيات التي كانت تقوم بنقل العبيد من سنار والخرطوم عبر النيل حتى بلدة بربر ، ومن بربر كان العبيد يركبون الناقورات عبر النيل النوبي حتى بلدة دير القمر ، ومنها يسرون برا حتى يصلون الى حدود الشايقية ، ومن هناك يركبون مرة أخرى الناقورات الى حنك ومنها بالمراكب الى وادي حلفا (٢١) ومن حلفا الى أسوان . يبدو أن استخدام الزوارق والذهبيات في نقل العبيد في المسافة من سنار وحتى بربر ، يرجع الى أن هذه المنطقة كانت خالية من الصخور والجنادل التي تعترض مجرى النهر ، وربما يرجع استخدام الناقورات للسفر في النيل النوبي ، الى أنها كانت تتحمل الارتطام بالصخور .

بعد وصول العبيد الى ثكناتها في مضر زودها محمد علي بملابس كانت عبارة عن قمصان بيضاء مصنوعة من البفنة ، ولكن هذا النوع من الملابس لم يصلح للعبيد وذلك لعدم متانتة وتحمله لأجسامهم ، مما اضطر محمد علي ، أن يستبدله بنوع آخر من القماش ، يعرف بقماش الزعابيط ، الذي يتميز بالمتانة وقوة التحمل . ولقد ثبت فيما بعد عدم صلاحيته كذلك مع العبيد الذين

Dr. Schweinfurth added that «The Nuggers are so strong as they are massive being built to with stand the violent pushing the hippopotami, as well as collisions with the mussed banks which are scattered in various directions. (2)
Regard : Richard, Hill : Sudan transport. P. 2.
and regard : Report on the Egyptian provinces in the Sudan. P. 144.

(٢٠) محظية (١) وثيقة ١٧ معية سنية في ١٧ محرم سنة ١٢٣٧ الموافق

١٨٢١م .

(٢١) وثيقة ١٤ معية ، سنية بدون تاريخ .

تحولوا الى جنود مما دفع محمد على ايضا الى أن يستبدله بنوع آخر من
قمماش قتلوع المراكب (٢٢) .

وكان قد طلب من ناظر الجهادية أن يأمر بتفصيل هذا النوع من القماش
تفصيلا حسنا ، كى يعطى الجنود مظهرا مقبولا ، ومن المرجح فى اختيار
محمد على لهذا النوع من القماش هو اعتقاده فى متانته وقوة تحمله لأجسام
الجنود وبصفة خاصة فى أثناء التدريب وفى أثناء خوض المعارك .

٣ - استخدام العبيد :

عمل العبيد السود الذين جلبوا من السودان ، فى كافة الأعمال
المختلفة فعملوا فى الجيش وفى الزراعة والصناعة ، وفى الأعمال المنزلية
الأخرى ، لكننا نلاحظ أن الجيش قد أستأثر بالغالبية العظمى من أعداد هؤلاء
السود فقد الحق محمد على الشباب الذكور منهم بمختلف وحدات جيشه ،
وكون منهم فى بداية الأمر آلايان ، يتألف الواحد منهما من ثلاث أورط (كتيبة)
وقد تكونت الأورطة الواحدة من ثمانية بلوكات وذكر الدكتور محمد محمود
السروجى أن هذين الآليان كانا يحملان الرقمين التاسع والعاشر (٢٣) .

لم يعرف بعد ، وعلى وجه التحديد عدد العبيد السود الذين جلبوا من
السودان سواء ، كانوا ممن جندوا بالجيش المصرى ، أم سواء كانوا ممن
عملوا فى الأعمال المختلفة الأخرى ، باستثناء ما ذكره الأستاذ عبد الرحمن
الرافعى فى كتابه (عصر محمد على) فى صفحة ٦٥١ ، من أن عدد
السودانيين المنتظمين بالجيش بلغ ٢٥٠٠ جندى ، وأن عدد الجوارى السود
بلغ ١٠٠٠ جارية ، وأن عدد العبيد الذين عملوا كخدم فى المنازل بلغ نحو
٢٠٠٠ عبد ، ومن المرجح أن هذه الأرقام غير صحيحة لأنها لا تتناسب مع
ما اتخذته محمد على من اجراءات بشأن جلب أكبر عدد ممكن من العبيد السود .

(٢٢) محفظة ٣ معية سنية ، وثيقة ١٧٤ فى ٢٥ جمادى الثانية سنة

١٢٣٧ الموافق ١٨٢١م .

(٢٣) د/ محمد محمود السروجى : الجيش المصرى فى القرن ١٩ ، ص ١٩

٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٦٢٣ .

ولكن ريتشارد جري Richard Gray ذكر في كتابه تاريخ السودان الجنوبي في صفحة خمسة ما نصه : « أن أى حملة مصرية كانت ترسل لمهاجمة أى جبل من جبال السودان ، كانت تعود وهى تجلب معها ما يقرب من ٥٠٠٠ آلاف من العبيد » (٢٤) ربما يكون هذا الرقم الأخير مبالغاً فيه ، ولكن ربما يكون على جانب كبير من الصحة ، لأنه يتناسب مع الإجراءات الضخمة التى اتخذها محمد على فى سبيل الحصول على أكبر عدد ممكن من العبيد السود .

تميز الجنود السود عن غيرهم بالشجاعة والطاعة وحب النظام ، ولكن على الرغم من كل هذه الصفات الحسنة فإن عدداً قليلاً منهم كانوا فى بعض الأحيان يقومون بالتمرد والعصيان ، وندلل على ذلك بما ذكره حكمدار السودان حيث قال : « أما العساكر السودانية ، فإنهم من القديم متعودين على عدم الضبط والربط ، وأن الفوضى راسخة فى أذهانهم كالمرض المزمن ، ويتضح ذلك من عدم أصغائهم الى النصائح والتفقيتات القانونية والعسكرية الموجهة اليهم ، واعراضهم عن قبولها كقاعدة للعمل على حسب المعتقد (٢٥) .

وتأكيداً لما ذكره حكمدار السودان ، نجد أن بعض جنود معسكر التاكة قاموا فى عام ١٨٤٥ م بالتمرد والعصيان ، وأدى تفردهم هذا الى إثارة القلق والاضطراب بين سكان المديرية ، ولكن الحكمدارية تمكنت من اخماد هذه الفتنة واعادة الأمور الى نصابها ، وقد تراوح عدد الجنود الذين قاموا بالعصيان ، فيما بين ٥٠٠٠ ، ٦٠٠٠ جندي وفى نفس العام حدث تمرد آخر فى معسكر واد مدنى كان من نتائجه انتشار الفوضى والاضطرابات بين السكان ولكن الحكمدارية تمكنت أيضاً من اخماده ، وقدمت ٢٦ جندياً للمحاكمة بتهمة التمرد ، وبعد محاكمتهم تقرر اعدامهم ، ولكن لما عريض الأمر على محمد على خفف عنهم هذا الحكم ، واكتفى بارسالهم الى مصر تمهيداً لتوزيعهم على كافة الوحدات العسكرية المختلفة ، وفى نفس الوقت رقى الجندي / جورج الى رتبة الجاويش ، كمكافأة له لتبليغه عن هذه الفتنة (٢٦) .

Richard Gray : A History of the southern Sudan. P. 5. (٢٤)

(٢٥) د/ محمد محمود السروجى : المصدر السابق ص ٦٢٣ .

(٢٦) محفظة ٢ وثيقة ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

يبدو أن السبب في تمرد الجنود السودانيين كان يرجع الى سوء الادارة والقيادة معا ، فربما كان الدافع وراء قيام هؤلاء الجنود بالتمرد والعصيان ، هو عدم حصولهم على مستحقاتهم من التعميمات والمهمات ، وربما كانوا يحصلون عليها ولكن بكميات قليلة لا تتناسب مع ما يبذلونه من جهد ، ومن المحتمل أيضا أن الدافع وراء هذا التمرد هو أنهم كانوا لا يصرفون مرتباتهم الشهرية في مواعيدها المحددة ، بل كانوا يتركونها لفترات طويلة تصل في بعض الأحيان الى شهور عدة ، دون أن يحصلوا عليها ، وربما يرجع ذلك الى انعدام الصلة بين مركز الحكمدارية ووحدات الجيش التابعة لها ، والسبب في ذلك بالطبع هو صعوبة المواصلات وطول المسافات .

ولكن على الرغم من قيام بعض هؤلاء الجنود بالتمرد والعصيان إلا أنهم لعبوا دورا هاما الى جانب اخوانهم من المصريين في حروب اليونان والشام والحجاز ، وفي مقابل ذلك لقوا من نظارة الجهادية كل العناية والرعاية ، من حيث حصولهم على التعميمات والملابس (٢٧) والترقى بالاضافة الى تمتعهم بالرعاية الطبية ، فكان الاطباء المصريون يقومون بتوثيق الكشف الطبى عليهم وتطعيمهم ضد الجدري والأمراض المعدية الأخرى . (٢٨)

عمل العبيد السود كذلك في الزراعة الى جانب عملهم في الجهادية ، فقد اختار محمد على مجموعة منهم ، اشتملت على الأطفال والنساء والرجال ، وخصص لهم قرية صغيرة تقع بجوار منفلوط ، عرفت باسم « كوم كام بوها » وقد زودها بعدد من مهرة الفلاحين المصريين ، وذلك لتعليم السود حرفة الزراعة ، وبطاحونة لطحن الغلال وبمسجد ليؤدى السكان فيه الصلوات الخمس ، وبعدد من الماشية والأغنام والطيور والملابس والأطعمة . (٢٩)

-
- (٢٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩١ صادر معية ، وثيقة ٤٥٤ في ١٤ محرم سنة ١٢٦٢ الموافق ١٨٤٥ م .
- (٢٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩ ، وثيقة ١ صادر معية سنوية في ٢٣ صفر ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٨ م .
- (٢٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٦ معية تركى ، وثيقة ١٥٤ في ٢٤ جماد أول سنة ١٢٣٩ هـ الموافق سنة ١٨٢٣ م .

ولكن على الرغم من هذه الرعاية والعناية التي لقيها هؤلاء العبيد السود ، من قبل محمد على ، عندما أرسلهم الى قرينتهم الجديدة ، حيث كان يهدف من ورائها أساسا الى النهوض اقتصاديا واجتماعيا بهؤلاء العبيد ، الا أنهم فشلوا فشلا ذريعا في اتقان مهنة الزراعة والدليل على ذلك أنهم عجزوا تماما عن تسديد قيمة ائمان الأشياء التي حصلوا عليها من قبل الحكومة المصرية ، مما اضطر شيخ هذه القرية الى أن يطلب من محمد على أن يسمح له بتوزيع سكان هذه القرية من العبيد وبخاصة اقوياء البنية منهم على بعض المصانع ، ولكن محمدا عليا رفض هذا الاقتراح ، وطلب من هذا الشيخ أن يستخدم القسوة في معاملتهم حتى يجدوا ويجتهدوا في أعمالهم الزراعية . (٣٠)

يبدو أن فشل هؤلاء الزنوج في فلاحه الأرض يرجع الى أنهم جبلوا على حياة الكسل والخمول ، وذلك راجع الى نشأتهم في بيئتهم الأصلية ، التي يعتمد الانسان فيها على الجمع والالتقاط ، أى أنهم كانوا يعيشون حياة بدائية بسيطة لا يمارسون فيها حرفة الزراعة الا نادرا . وربما يرجع السبب في فشلهم الى أنهم كانوا من العبيد كبار السن وهم في هذه الحالة لا يستطيعوا القيام بحرفة الزراعة ، ومن المرجح أن يرجع الفشل الى عدم حبهم للعمل الزراعى لأنهم لم يتعودوا عليه من قبل .

لم يقتصر أمر توطيئ العبيد السود على قرية (كوم كام بوها) وحدها . بل نجد مجموعات منهم قد توطنت في بعض مديريات الوجه البحرى ، فقد حدث ذلك عندما طلب محمد على عام ١٨٤٥م من حاكم السودان أحمد باشا المنكلى أن يرسل له حوالي ٢٠٠ من العبيد الذكور والاناث ، وذلك للعمل في جفالق بشنتواى بالبحيرة ، وقد استجاب الحاكم لمطلب محمد على وأرسلهم في العام التالى (٣١) وقبل ذلك كان قد أرسل من حى السيدة زينب (٣٢)

(٣٠) محافظ أبحاث السودان - دفتر ٢٥ صادر معية ، وثيقة ٢٤٤ في آخر محرم عام ١٢٤٢هـ الموافق ١٨٢٦م .

(٣١) محافظة أبحاث السودان - دفتر ٤١٩ معية تركى ، وثيقة ٤٣٥٨ في ١٧ ربيع ثان سنة ١٢٦٣هـ الموافق ١٨٤٦ .

(٣٢) حى السيدة زينب كان مركزا من مراكز تجميع العبيد السود ، القادمين من السودان في عهد محمد علي باشا ،

عدداً من العبيد الى ميت غمر ، وقد شمل هذا العدد الاطفال والرجال والنساء (٣٣). ولكن لم يعرف بعد الغرض الذى ارسلوا من اجله الى ميت غمر ، فهل ارسلوا من اجل العمل الزراعى او الصناعى فلا اعلم بشئ ، لائنى لم اجد من الوثائق ما يفيد ذلك فهذه النقطة لاتزال موضع بحث .

من الملاحظ ان العبيد السود لم يكن لهم دور يذكر فى مجال الزراعة ، بقدر ماحققوه من نجاح فى بعض المجالات الأخرى ، كالعمل فى الجيش والصناعة وكالعمال فى خدمة المنازل .

فالى جانب الأعمال السابقة ، عمل العبيد السود فى المصانع العديدة التى انشأها محمد على ، فعملوا فى مصانع البنادق والمدافع والبارود والحدادة والمهبات (٣٤) كما عمل النساء منهن فى مصنع النسيج الذى انشئ فى القلعة والذى ضم ٢٠٠ مائتين من الأنوال (٣٥) ويبدو أن النساء اللاتى كن يعملن فى مصنع النسيج كن من زوجات الجنود ، وربما كن من السيدات اللاتى فقدن أزواجهن فى الحروب ، ومن المرجح أن يكن من السيدات اللاتى لهن مقدرة على الأعمال الفنية ، لأن العمل على الأنوال يحتاج الى مهارة خاصة ودقة فى العمل ، ولاتزال الفتيات حتى اليوم يمارسن العمل على الأنوال وخاصة فى مصانع السجاد والأكفمة .

وزود محمد على جميع العمال الذين يعملون فى مصانعه المختلفة بتذاكر شخصية (بطاقات شخصية) كان يوضح فيها البيانات الخاصة بكل عامل ، سواء كانت الأوصاف الخلقية ، المثلة فى الطول واللون ، أو البيانات الأخرى التى تشتمل على الاسم والعقيدة والسن ، وكان من المتبع بعد استيفاء بيانات

(٣٣) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٧٥٦ ديوان خديو ، وثيقة ٢٢٢ فى ١٧ محرم سنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٣٠ م .

(٣٤) ملخصات المعية السنوية ، وثيقة ٨١٥ فى ٢٥ الحجة سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١ م .

(٣٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٩ معية تركى ، وثيقة ٣٦٥ فى ٢٩ جماد ثان سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١ م .

هذه التذاكر أن تعتمد من ديوان التذاكر (مصلحة تحقيق الشخصية) ثم تختتم بعد ذلك بخاتم هذا الديوان ، ثم توزع بالتالى على أصحابها (٣٦) ويبدو أن الغرض من عمل هذه البطاقات كان بمثابة حصر لعدد العمال الذين يعملون فى أى مصنع ، حتى يمكن حصرهم عندما يتغيب أحدهم عن العمل ، وربما كان الغرض منها هو تمييزهم عن غيرهم من العبيد الذين يعملون فى مهن أخرى ، ومن المرجح أيضا أن يكون الغرض من عملها راجعا الى أن العمال كانوا يحصلون بمقتضاها على مرتباتهم .

والى جانب ممارسة العبيد للأعمال السابقة عمل عدد كبير منهم كخدم فى المنازل ، وقد قدر عدد هؤلاء الخدم بنحو ١٠٠٠ جارية وزعن بمعدل جارية واحدة لكل منزل من المنازل وكن يقمن بأعمال الطهى وتربية الاطفال ونظافة المنزل (٣٧) .

كان مديروا المديريات يقتنون من الجوارى والخدم أعدادا كبيرة فربما يرجع السبب فى ذلك الى اتساع منازلهم ، ومدى حاجتها الى أعداد كبيرة منهم ، وقد ظهر ذلك بوضوح فى منزل عبدى أغا مدير دنقلة الذى وجد غيـه بعد وفاته ٢٤ عبدا ، كان منهم ١٦ عبدا من الذكور ، حرر منهم اثنى عشر عبدا وألحقوا بالخدمة العسكرية ، ووزع الأربعة الباقون منهم على المنازل للعمل فيها كخدم ، لأنهم كانوا لا يصلحون للعمل العسكرى ، وكان هؤلاء الخدم الذكور يمثلون عناصر مختلفة ، فكان منهم الجركسى والكورجى والأبازى والجزائرى . أما عن الجوارى اللاتى وجدن فى هذا المنزل ، فقد وجد منهن اثنتان من الجوارى السود ، والباقيات منهن كن من الجوارى البيض ، وكان منهن جارية حامل (٣٨) يبدو أن النظام الذى كان متبعا بالنسبة

(٣٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٧٥٧ — ديوان خديو ، وثيقة ٢ فى ٢٩ شوال سنة ١٢٤٥ الموافق سنة ١٨٢٩م .

(٣٧) عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق ص ٦٥٢ .

(٣٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٧٣٣ ديوان خديو تركى — وثيقة ٧٦٧ فى ١٢ الحجة ١٢٤٢ الموافق ١٨٢٦م .

للجوارى ، وخاصة بعد موت سادتهم ، أن يعاد النظر في توزيعهن من جديد ، بينما كان من يصلح من الشباب الذكور للجهادية يلحق بالوحدات العسكرية ، وكان غير الصالح منهم للعمل العسكرى يوزع من جديد على المنازل للعمل فيها كخدم ، بما فى ذلك الجوارى أيضا ، وربما كان سادة الجوارى فى بعض الأحيان يقومون بمعاشرتهم معاشررة الأزواج ، وكانوا ينجبون منهن أطفالا . والى جانب الجوارى والخدم كان يوجد نوع آخر من الخدم يعرف (بالخصيان) (٣٩) الذين كانوا يعملون بصفة خاصة فى تصور الحكام ،

(٣٩) الخصيان هم الأشخاص الذين يتولون حراسة حريم الأمراء والملوك ويرجع استخدامهم الى زمن بعيد ، فقد انتشر استخدامهم فى بلاد اليونان وكان من أشهرهم الخص (ترسيس) الذى كان أكبر قوادهم بعدا بلزير وانتشروا أيضا فى البلاد الإيطالية وفى آسيا وأوربا وفى أفريقيا ولا سيما فى القطر المصرى فانهم كانوا أكثر انتشارا وذلك لسهولة الحصول على العبيد اللائق لعملية الخصى ، وكانت حرفة الخصيان رائجة فى مصر بحيث كانت مدينتا أسيوط وجرجا هما الوحيدتين من المدن المصرية اللتين تباشرا تلك العملية الشائنة ، وكانت قرية زاوية الدير القريبة من أسيوط عاصمة للقائمين على عمليات الخصى . فكانوا يقومون بخصى نحو ٣٠٠ شخص كل عام ، وكانوا يختارون هذه الضحايا من بين صغار العبيد السود ، الذين تتراوح أعمارهم فيها بين ٦ ، ٩ سنة والذين كانوا يأتون من سنار ودارفور ، وكان يتراوح ثمن الخصى الواحد فيما بين ١٥٠٠ ، ٣٠٠٠ قرشاً .

كان من المتبع أن تجرى عملية الخصى فى فصل الخريف لأنه أوفق فصول السنة ، ولم تقتصر عملية الخصى على بتر عضو التذكير وحده ، بل كان يبتتر بالموس جميع الأجزاء البارزة المرتبطة به ، ثم يصبون فى الحال على مكان البتر شيئا من الزيت المغلى ، ويركبون أنبوبة فى الجزء الباقى من مجرى البول وبعد القاء الزيت يذرون على مكان الجرح مسحوق الحنا ، ثم يدفنون الفتى الذى تم خصيه فى الأرض الى ما فوق البطن ، وبعد أن يتركونه فى هذه الحالة ٢٤ ساعة يستخرجونه من الأرض ، ويدهنون مكان الجرح منه ، بمعجينة من الطين الأبلز والزيت ، وكان يموت من هؤلاء الصبيان نحو الربع ، وأما الباقى فكانوا يقضون حياتهم فى الضعف والشقاء . وكان البعض منهم يصل الى أكبر مناصب الدولة ، ففى الاستانة مثلا ، وصل كبير الخصيان الى الحاشية السلطانية ، ورفع السلطان أحد خصيانه الى مرتبة الباشاوية وعهد اليه بقيادة جيوشه .

لأنهم فيما يبدو كانوا يعملون كحراس للأميرات ففي عام ١٨٤٥ م ، أرسل
حكم دار السودان أحمد باشا المنكلى سبعة من هؤلاء الخصيان الى الأستانة
للعمل في قصر السلطان العثماني (٤٠) .

٤ - موقف محمد علي من تجارة الرقيق :

كانت تجارة الرقيق في إفريقيا معروفة ورائجة منذ زمن بعيد جداً ،
وكانت متصلة في كيان السودان الاجتماعي والاقتصادي . وكانت هناك
عدة قوافل للرقيق تأتي من السودان تعرف الأولى منها بقافلة النيل الأزرق ،
التي كانت تبدأ رحلتها من سنار الى شندي ثم تصل الى أبي حمد ، ومنها
الى كرسكو ، فأسوان ، وتعرف الثانية منها بقافلة النوبة ، والتي كانت
تبدأ رحلتها من المحس الى أسبوط ، وتعرف الثالثة بقافلة كردفان ، والتي
كانت تبدأ رحلتها من الأبيض الى دنقلة أو الدبة ، ثم تصل الى المحس
فأسبوط ، وتعرف الرابعة والأخيرة بقافلة دارفور والتي كانت تبدأ رحلتها
من كوبي عبر صحراء ليبيا ثم تصل في النهاية الى أسبوط (طريق درب
الأربعين) .

كانت كل قافلة من هذه القوافل تحمل معها عدداً كبيراً من العبيد ،
فقد ذكر جري Gray في كتابه تاريخ السودان الجنوبي في صفحة خمسة
أن جملة العبيد التي كانت تصل من سنار الى مصر في السنة تبلغ حوالي
٥٠٠٠ عبد ، وقد تضاعف حجم هذا العدد في نهاية القرن الثامن عشر وأصبح
يتراوح فيما بين ٥٠٠٠ ، ٦٠٠٠ عبد في السنة وكانت الغالبية العظمى من
هؤلاء العبيد من البنات ، لأنهن كن مطلوبات للعمل في المنازل وكان من

= ويذكر كلوت بك أن الخصي يتميز بأنه أمرد سليلب اللحية والشارب
وفي صوته خشونة ، ويميل الى الأذى والخوف وسرعة الغضب ، ويميل
البعض منهم الى مظاهر الصلاح والتقوى .

أنظر كتاب لمحة عامة الى مصر ، تأليف أ . ب كلوت بك ، تعريب
محمد مسعود . صفحة ٦٢٨ - ٦٣٣ .

(٤٠) محافظ أبحاث السودان - دفتر ٣٩٠ - صادر ، ديوان المعاونة
وثيقة ١٩٢ في شوال سنة ١٢٦١ الموافق ١٨٤٥ م .

النادر أن تجد منزلا يخلو من جارية ، ولكن من الملاحظ أن هذا العدد قد تناقص بصورة كبيرة مع بداية القرن التاسع عشر ، ربما يرجع ذلك الى أحداث السودان الداخلية ، التي أدت الى اضطراب الأمن وعدم الاستقرار ، وما نجم عن ذلك من تدهور في حركة التجارة بين مصر والسودان (٤١) .

وكان لانتشار تجارة الرقيق في افريقيا وعلى نطاق واسع ، اثره الفعال على محمد علي ، الذي بادر بمجرد وصول قواته الى السودان ، باستغلال هذه الثروة لحسابه الخاص وأدلل على ذلك بقوله مخاطبا ناظر مصلحة اسوان ما نصه :

« حاصل القول يا ولدى ، أن المصلحة تقتضى المتاجرة مع جلابى دارفور ، وذلك بمبادلة العبيد بالجوارى » . (٤٢)

استمر محمد علي في استغلال تجارة الرق الأسود ، منذ أن دخلت قواته الى السودان ، وحتى عام ١٨٤٠ م ، ففي هذا العام أصبح في غير حاجة الى العبيد ، ويمكن تعليل ذلك بعدة عوامل منها إبرام معاهدة لندن بين تركيا من ناحية ، وبين الدول الأوربية (إنجلترا والروسيا وبروسيا والنمسا) من ناحية أخرى ، فقد أدى عقد هذه المعاهدة الى نقطتين أساسيتين ، أولهما تخلى محمد علي عن ممتلكاته في كل من سوريا ، وجزيرة العرب ، وكريت واثليم أدنة ، وثانيهما تحديد عدد جيشه بثمانية عشر الفا من الجنود فقط (٤٣) ومنها أيضا أن محمد علي ألغى نظام الاحتكار الاقتصادى الذى كان سائدا في مصر وملحقاتها من البلاد الأخرى . (٤٤)

ولقد أدت سياسة إلغاء الاحتكار الاقتصادى الى زيادة نشاط التجار الأوربيين والعرب في السودان فكان من التجار الأوربيين المالطى ديبونى

Richard Gray : op. cit. P. 5.

(٤١)

(٤٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٠ معية تركى ، وثيقة ٢١٩ في

٢٣ رجب سنة ١٢٣٧هـ الموافق ١٨٢١م .

(٤٣) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ص ٣٣٤ .

(٤٤) د/ أحمد أحمد الحقة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٤٤

Debone وكل من الفرنسيان ملزاك Melzak الذي انتشرت مستودعاته (زرائبه) على طول نهر الرهل وبحر الغزال ، وبارثلمى Barthlemy ، وكان من التجار العرب السيد أحمد العقاد ، وشريكه موسى العقاد ، وعلى أبو عمورى ومحجوب البصيلى وغطاس القبطى ، وكوتشك على التركى ، وادريس أبتى الدنقلاوى (٤٥) .

عمل هؤلاء التجار سواء أكانوا من الأوربيين أم العرب فى تجارة الرق التى كانت منتشرة فى السودان على نطاق واسع ، وزاد نشاطهم ، بعد الكشف عن منابع النيل الأبيض فى الفترة ما بين ١٨٣٩ ، ١٨٤٢ م .

ونظرا لازدهار هذه التجارة فى هذه الفترة قرر محمد على ، أن يفرض عليها رسوما جمركية ، تراوحت قيمتها فيما بين ٣٥٠ قرشا بالنسبة للعبد السودانى ، ٥٠٠ قرشا بالنسبة للعبد الحبشى (٤٦) وكان قد تقرر إعفاء الأطفال نهائيا من هذه الرسوم ، بينما تقرر أخذ ضريبة على الأولاد ، تراوحت قيمتها فيما بين ٢٥٠ قرشا بالنسبة للعبد الحبشى ، ١٧٥ قرشا بالنسبة للعبد السودانى (٤٧) وإلى جانب ذلك طلب محمد على من حكامدار السودان أن يحصل على قيمة الضريبة المقررة على القبائل السودانية ، فى صورة إبقار بدلا من الحصول عليها فى صورة عبيد ، وقد حدد قيمة هذه الضريبة بعشرة إبقار بدلا من العبد الواحد ، الذى تبلغ قيمته ٥٠٠ قرشا (٤٨) .

زيادة على ذلك فإن تجارة الرق فى افريقيا واجهت معارضة من جانب الدول الأوربية ، وبصفة خاصة من جانب بريطانيا ، فربما يرجع ذلك الى سببين رئيسيين أولهما ، أن هذه الدول كانت قد ألغت بالفعل تجارة الرق.

(٤٥) د/ محمد مؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ، المصدر السابق ص ١٦٧ .

(٤٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٩٧ معاونة أقاليم ، وثيقة ١٣٩ فى ١٩ محرم سنة ١٢٥٨ هـ الموافق ١٨٤٢ م .

(٤٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٦١ معاونة إيرادات ، وثيقة ١٣٩ فى ٣ ربيع أول سنة ١٢٥٨ هـ الموافق ١٨٤٢ م .

(٤٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٤٣ ، وارد معية سنية ، وثيقة ١٥٧ فى ١٨ رجب سنة ١٢٦٣ الموافق ١٨٤٦ م .

في بلدانها ، وثانيهما كان يتمثل فيما نقله السياح والرحالة والمغامرون الأوروبيون إلى دولهم عن المعاملة السيئة التي كان يتعرض لها هؤلاء المبيد من جانب تجار الرق وخاصة أثناء عمليات القنص .

ترجمت بريطانيا حركة وقف تجارة الرق في افريقيا بعد أن قضى عليها في أوربا (٤٩) مع أنه لم يكن لها أى نفوذ يذكر في افريقيا في ذلك الوقت ، فطلبت من محمد على أن يقوم بهذا العمل لما له من نفوذ في هذه القارة ، فأرسلت له عام ١٨٣٧م عضو البرلمان البريطانى جون بورنج Bouring

٤٩ — ظهرت في أوربا المناذاة بوقف تجارة الرقيق ، منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وكان من أشهر المنادين بها المستر جرانفيل شرب ، الذى ظل ينادى بوقف هذه التجارة مدة نصف قرن من الزمن وكان يعاونه في هذه المهمة الرجال الانجليين المعروفين باسم الكويكرز أى (الراجفون) ومن بعد جرانفل نادى بها المستر كلاركس الذى انضم اليه ويلبر فرس ، وكان الهدف من دعوتهم هو حمل البرلمان البريطانى على استصدار قانون ببطلان الرق . وفى يونيو عام ١٧٨٧م تأسست لجنة مؤلفة من ١٢ عضواً كان معظمهم من الكويكرز وذلك للمطالبة بوقف الرق أيضا ، وفى العام التالى لتأسيسها طلبت من البرلمان الانجليزى أن يستصدر قانونا يحرم الرق وقد نجحت في ذلك عند ما حصل ويلبر فرس أحد أعضائها على هذا القانون عام ١٧٨٨ م وقد حذا البرلمان الفرنسى حذو الانجليزى ، فاستصدر قانونا يقضى بتحريم الرق عام ١٨١٥ ، ومن قبل ذلك كانت الجمعية الدستورية الفرنسية ، قد أصدرت قانونا في ١٥ مايو عام ١٧٩١ يقضى بمساواة جميع البشر في الحقوق الشخصية والمدنية والاجتماعية وقد أصدر مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ م قرارا يقضى بمنع الاتجار في الرقيق ، وكذلك قضت قرارات مؤتمرى كل من اكس لاشابل الذى انعقد عام ١٨١٨م وفيرونا الذى انعقد عام ١٨٢٢م بوقف تجارة الرقيق ، وفى عام ١٨٢٣ تأسست جمعية انجلترا تحت رئاسة كل من غلاركس وويلبرفرس وبكستن ، وكان الغرض من انشائها هو العمل على وقف تجارة الرقيق ، تدريجيا في الممتلكات الانجليزية ، ولكن جماعة الكويكرز اليسانبات جريك ، اعترضت على مبدأ الالفاء التدريجى ، وطالبت بأن يتم الالفاء بصورة سريعة . ونتيجة لهذا الضغط من جانب هذه الجماعة ، اضطر البرلمان

التدى طلب منه ضرورة العمل على إلغاء تجارة الرق في السودان وأخبره بأن ضباطه يقومون بتوزيع الرقيق على الجنود كمرتبات ، فقال له محمد على أنه كان يعلم بأن ضباطه يقومون بالاتجار في الرق ، مع أنه غير موافق على مثل هذه التصرفات ، ووعد العضو البريطاني في نهاية اللقاء بأنه سوف يتخذ من الإجراءات ما يكفل وقف هذه التجارة ، وبالفعل بادر بالكتابة الى حاكم دار السودان ، يخبره بقوله :

« لما كان من واضح الأمور مبلغ استهجان هذا النظام لدى الدولة المشار اليها (بريطانيا) فقد أوجب الغاؤه مراعاة لما بيننا وبين هذه الدولة من روابط الصداقة المتينة ، وعليه فيجب أن تكفوا فيما بعد من إعطاء العبيد والجواري ، بدلا من العلوفة ، وأما أن قلتم أن الأخذ بهذا النظام يعود على الميرى بفائدة ، فأقول لكم دعوا هذه الفائدة في جانب ، فأنا مستعد لقبول الضرر والخسارة في هذا العمل ، ولذلك أطلب اليكم وبصورة قطعية أن تلغوا هذا النظام المذكور » (٥٠) وأضاف محمد على أيضا في خطاب آخر قوله :

« نحن نلفت نظركم الى وجوب عدم بيع هؤلاء العبيد ، بأى حال من الاحوال ، وانما عليكم أن تعملوا على اعادتهم الى أوطانهم ، لأن بيعهم يثير ثائرة الامرنج ، ويجعلهم يحملون علينا من جديد ، فايحكم وبيعهم ، فلو

= الانجليزى أن يصدر قانونا عام ١٨٣٢م ، حدد بمقتضاه أن يوم أول أغسطس عام ١٨٣٤م هو يوم تحرير جميع الأرقاء في كافة الممتلكات البريطانية ، وقد خُصص البرلمان الانجليزى مبلغ عشرين مليوناً من الجنيهات ، لدفع تعويضات الى الأشخاص الذين سوف يفقدون عبيدهم نتيجة لهذا القرار . وعند حلول عام ١٨٤١م كانت بريطانيا ، قد حررت من الرقيق ما يقرب من ١٢ مليون من العبيد في املاكها في الهند الشرقية ، وحذا حذو بريطانيا كل من السويد التي ابطلت الرقيق في الفترة ما بين عامى ١٨٤٦ — ١٨٤٧م وفرنسا والدنمرك في عام ١٨٤٨م ، وهولندا في عام ١٨٦٢ ، ثم تلتهم أسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية . انظر كتاب (تاريخ مصر في عهد الخديو اسماعيل) للاستاذ الياس الايوبى صفحة ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٥٠) د/مكى شبكيه — المصدر السابق ، ص ١١٩

فعلت ذلك ، لما قبلنا منكم أى عذر وإذا كنتم قد بعتم أحدهم قبل صدور
أمرنا هذا عليكم أن تعملوا على استرداده ، ولا بد من تعيين عقوبة صارمة
لكل من يقدم على بيع أى عبد منهم » . (٥١)

لما علمت جمعية إلغاء الرق The Anti Slavery Society
بالإجراءات التى اتخذها محمد على أرسلت إليه ريتشارد مادن
Richard Maden أحد أعضاء هذه الجمعية لى يقوم بتقديم الشكر الى
محمد على ، وكان برفقة هذا المندوب أثناء هذه المقابلة ،
هوجز Hodges القنصل البريطانى فى مصر ، وكان محمد على قد أخبره
بأن العمل على إلغاء الرق دفعة واحدة يعتبر من الأمور الصعبة ، لأنه أصبح
عادة متأصلة فى كيان الاسر الاجتماعى حتى أنهم اذا لم يجدوا الرقيق متوفرا
فى الأسواق بادروا بالشكوى (٥٢) .

لم تقف جمعية إلغاء الرق من تجارة الرقيق موقف اللامبالاة ، بل أرسلت
عام ١٨٤٢م خطابا الى محمد على تحثه فيه على ضرورة العمل السريع والجاد
لوقف هذه التجارة (٥٣) . وبعد أن تسلم محمد على خطاب الجمعية أصدر
تعليماته من جديد الى حكام السودان التى كانت تقضى بالعمل الجاد على
وقف تجارة الرق بكل صورها ، زيادة على ذلك فإنه عين على كل مديرية
من مديريات السودان مديرا برتبة باشا وذلك ليقوم كل منهم بمتابعة العمل
على إلغاء الرق (٥٤) .

يبدو أن الإجراءات التى اتخذها محمد على ضد تجارة الرق لم تأت
بالنتيجة المرجوة مما اضطره الى أن يكتب الى حكام السودان ليذكره بها
سبق أن أخبره به ، وذلك بقوله :

« سبق منى أن بينت لك أن الاتجار فى الرقيق بيما وشراء ، ممنوع
فهاجم على التجار ، وكف أيديهم عن الأفعال التى يفعلونها وأدبهم ، ولا تأخذ

(٥١) د/ مكى شبيكه — نفس المصدر ص ٤٧٩ .

(٥٢) د/ مكى شبيكه — نفس المصدر ص ٤٧٩ .

(٥٣) د/ محمد فؤاد شكرى : المصدر السابق ص ١٦٤ .

(٥٤) محافظ السودان — دفتر ١٠ عابدين وثيقة ١٢١ ص ١٧ عام ١٨٤٤م

منهم أسيرا واحداً في أثناء الغارة عليهم بل أخذ ما يصلح منهم للجندية ،
وان كنت في غير حاجة اليهم فارسلهم الى المديرية الأخرى ، ثم أرجع
الكبار في السن وكذلك الصغار ، وأيضا ضعاف الأجسام الى مساكنهم» (٥٥) .

من الملاحظ أن محمد على كان جادا في العمل على وقف تجارة الرق في
أفريقيا والدليل على ذلك ما اتخذته من إجراءات عديدة ، كان يهدف من ورائها
بطبيعة الحال الى إلغاء هذه التجارة ، زيادة على ذلك فإنه لم يعد في حاجة
الى العبيد وخاصة بعد أن حدد عدد الجيش بثمانية عشر ألفا من الجنود
وبعد أن فشلت النهضة الصناعية في مصر بسبب منافسة الصناعات
الأوروبية لها (٥٦) .

-
- (٥٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩٣ صادر ديوان المعية ،
وثيقة ٧٦ في ٢٨ رمضان سنة ١٢٦١ الموافق ١٨٤٥ م .
- (٥٦) د/ أحمد أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن ١٩ ،
المصدر السابق ، ص ٤٣ .

1. The first part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

2. The second part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

3. The third part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

4. The fourth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

5. The fifth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

6. The sixth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

7. The seventh part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

الفصل الثاني

الثروة الحيوانية

تعتبر الثروة الحيوانية في أى بلد من بلدان العالم ، العنصر الأساسى فى ثروة هذا البلد القومية ، بل ربما تتفوق على غيرها من باقى الثروات الأخرى ، كالثروة الزراعية مثلا أو الصناعية ، ويرجع ذلك لأنها كانت ولا زالت تمد الإنسان بما يحتاجه من مواد غذائية كبيرة الفائدة ، تتمثل فى اللبن ومشتقاته ، وفى اللحوم والشحومات والجلود ، ، زيادة على ذلك فإنها تساهم بـمستوى وافر فى كافة الأعمال الزراعية ، وبصفة خاصة فى معظم بلدان العالم النامى ، على الرغم من التقدم العلمى الملحوظ فى وسائل ميكنة الزراعة التى تسود بلاد العالم المتحضر .

١ - الماشية :

أدرك محمد على هذه الأهمية بالنسبة للثروة الحيوانية وخاصة بعد أن تعرضت الماشية المصرية الى التناقص ، الذى من المرجح أن يكون السبب المباشر فى حدوثه هو كثرة الحروب التى خاضتها مصر ، منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وحتى أوائل القرن التاسع عشر ، أى منذ عام ١٧٩٨ وحتى عام ١٨١٩ ، فقد خاضت مصر خلال هذه الفترة عدة حروب منها الحرب التى خاضتها ضد الحملة الفرنسية فى الفترة ما بين ١٧٩٨م وحتى ١٨٠١م ، والحرب التى خاضتها ضد حملة فريزر عام ١٨٠٧ والحرب التى خاضتها فى نفس السنة ضد المماليك ، والتى بها تخلص محمد على من قوتهم ومن زعيمهم محمد بك الألفى ، أحد قادتهم البارزين ، والحرب التى خاضتها ضد الوهابيين فى الفترة ما بين ١٨١١ وحتى عام ١٨١٩م (١) .

(١) عبد الرحمن الرافعى — المصدر السابق ، صص ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٦ ،

من المعروف ان الناس في أثناء الحرب لا يتمكنوا من ممارسة أعمالهم على الوجه الأكمل ، بل نجدهم يكرسون جهودهم نحو مساندة جيوشهم سواء اكان ذلك عن طريق تزويد هذه الجيوش بما تحتاج اليه من مؤن أم بالتطوع في صفوفها وترك الأعمال الأخرى ، الى ما بعد الحرب ، وفي الحالتين ، فان ذلك لا يؤثر على الثروة الحيوانية وحدها ، بل يصيب أيضا باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بالشلل . زيادة على ذلك فان الدولة أثناء الحرب تستهلك كميات كبيرة من اللحوم اللازمة للجند ، وهذا يؤثر بالتالى على حجم الثروة الحيوانية ، من حيث التناقص في أعدادها ، بالإضافة الى ذلك فان الماشية المصرية كانت قد تعرضت في عام ١٨٢٤م الى الوباء الذى قضى على أعداد كبيرة منها ، والى القحط الذى أصاب المراعى المصرية نتيجة للجفاف الشديد الذى ساد البلاد (٢) ونتيجة لهذه الظروف اضطر محمد على الى أن يبحث عن مصدر آخر ، يجلب منه الأعداد اللازمة من الماشية كي يعوض بها ما فقدته الماشية المصرية من نقص ، وبعد البحث والدراسة قرر أن يحصل على احتياجاته من الثروة الحيوانية من السودان الغنى بثروته الحيوانية (٣) الممثلة في الأبقار وغيرها من الحيوانات الأخرى .

(٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠ وثيقة ٣٨١ في ٢١ شوال سنة (١٢٤١ الموافق ١٨٢٥م) .

(٣) من المعروف ان السودان غنى بثروته الحيوانية التى تتمثل في الأبقار والى توجد بكثرة في جنوب السودان وخاصة في المنطقة التى تمتد حتى خط عرض ٣ شمال خط الاستواء ، وكان للأبقار مكانة مرموقة لدى القبائل السودانية ، فكانت مظهرا من مظاهر الغنى والجاه ، فبكثرة عددها كانوا يتفاخر القوم ويتباهون ، وكانت أداة للتعامل ، فكانت تدفع بها المهور عند الزواج ، وكانت تقدم منها الدية عند القتل ، وكانت تقرب منها القرابين للاله في المناطق الوثنية وأشهر القبائل التى تقتنى الأبقار هى قبائل البقارة والشللا والدنكا والنوير والرزيقات وغيرها كثيرون ، والى جانب الأبقار وجدت الإبل التى توجد بكثرة في السودان الشمالى ، وكان لا يمكنها أن تعيش في السودان الجنوبى ، وذلك بسبب انتشار الذباب الذى تسبب لدغاته مرض الغفار الذى يصيب الجمال بالفناء ، وكان لا يمكن للجمال أن تتعدى خط عرض ١٨ شمال خط الاستواء ، وذلك لقلة العشب في المناطق الشمالية لهذا الخد

عندئذ كتب خطابا الى حاكم السودان يطلب منه أن يرسل له ٤٠٠٠ من الثيران السودانية ، وأوصاه أن يهتم بهذا المطلب ويتضح ذلك من خطابه الذى جاء فيه ما نصه :

« بسبب الشراقى (القحط) الذى حصل لحكمة يعلمها الله تعالى فى الاتاميم المصرية بالعام الماضى (١٨٢٤م) قلت المواشى كالثيران والجاموس والغنم والأبقار ، وهزل الموجود منها ، فترغب فى زيادتها لتكوين السكان وجماعة دائرتنا ، لتسخيرها فى السواقى وسائر الأعمال المؤدية الى عمران البلاد ، ويلزم إرسال ٤٠٠٠ ثور عليك أن تبذل غايتك باعداد الوسائل التى تضمن وصولهم حتى لا تتلف فى الطريق » (٤) .

لم يكتف محمد على بإرسال هذا الخطاب الى حاكم السودان بل ، نجده يتخذ من جانبه عدة اجراءات تكفل له جلب أكبر عدد ممكن من هذه الماشية ، وكان من أول هذه الاجراءات التى اتخذها محمد على هو أنه أصدر قرارا يقضى بتعيين واحد وعشرين جنديا من جنود الجهادية تحت رئاسة ضابط برتبة ملازم ثانى (٥) وذلك للقيام بمهمة جلب الماشية من السودان ومن الواضح

= وهذا ما لا تتحمله الجمال ، ومن أشهر القبائل التى تقتنى الابل قبائل البجا ، التى تعيش فى شرق النيل ، وقبائل الكبابيش التى تعيش فى غربه . لم تقتصر الحيوانات على الأبقار والابل فحسب بل يوجد أيضا الجاموس البرى الذى يمشى بكثرة فى منطقة النيل الأزرق ومنطقة نهر السوبات وتوجد أيضا الأغنام والماعز وخاصة فى السودان ، الشمالى ، زيادة على ذلك غان السودان غنى بالحيوانات البرية العشبية ، وغيرها من الحيوانات البرية المفترسة ، وكذلك غنى بأنواع عديدة من الطيور المختلفة الأشكال والألوان . انظر كتاب (السودان) تأليف د. محمد محمود الصياد ، د. محمد عبد الغنى سمودى . صفحة ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٨ .

(٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠ معية تركى وثيقة ٣٨١ فى ٢١ شوال سنة ١٢٤١ الموافق ١٨٢٥م .
(٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠ معية تركى — وثيقة ٤٠٦ فى ٢٣ الحجة سنة ١٢٤١ الموافق ١٨٢٥م .

أن هذا العدد كان قليلا ، ولا يتناسب مع أعداد الماشية المطلوبة ولكن ربما كان هذا العدد بمثابة مقدمة ، لبقية الأفراد الذين سوف يعينون للعمل في جلب الماشية السودانية ، والذين سوف يخصص لكل منهم عمله الخاص ، فمنهم من كان سيعمل في فرز الماشية وكان هذا العمل يقوم به الضباط والأطباء البيطريون ، وكان منهم من سيعمل في سوقها والبعض الآخر يعمل في تقديم العلف اليها . ويبدو أن محمدا عليا أرسل الى السودان فيما بعد بقية الأفراد المكلفين بهذا العمل .

ولكى يتأكد محمد علي من وصول الماشية السودانية كاملة غير منقوصة طلب من حاكم السودان ، أن يقوم بوشم (٦) الماشية التي ترسل من السودان الى مصر ، حتى لا يتمكن السواقون والحراس من تغيير أو بيع احداها في أثناء الطريق (٧) زيادة على ذلك فإنه أمر بأعداد عدد من الشئون على طول

٦ — كانت عملية الوشم هذه معروفة لدى جميع القبائل السودانية ، فكانت كل قبيلة تقوم بوشم حيواناتها من ابل وماشية ، بطريقة معينة حتى يمكن لكل منها أن تتعرف على حيواناتها بسهولة ، عندما تختلط بحيوانات القبائل الأخرى ، وكانت عملية الوشم هذه تتم بواسطة قطعة من الحديد ، كانت تحمى في النار ثم يكوى بها الحيوان المراد وشمه ، أما على أحد فخديه وأما على عنقه ، وكانت عملية الوشم هذه تأخذ أشكالا عدة ، فمنها ما يأخذ شكل شرطة مستطيلة أو شكل شرطين متوازيين ، ومنها ما يأخذ شكل دائرة ، ولا زالت هذه العادة تستخدم في السودان حتى اليوم ، ولم يقتصر الوشم على الحيوانات ، بل شمل أيضا الأشخاص ، فكانت كل قبيلة تقوم بوشم أبنائها على الوجه ، وقد أخذ وشم الأبناء أشكالا مختلفة ، فاما أن يكون الوشم على شكل شرط رأسية ومستقيمة ، أو على شكل شرط أفقية . ويبدو أن الغرض من ممارسة هذه العادة تمييز أفراد القبيلة عن بقية القبائل الأخرى . وهناك بعض القبائل مثل قبائل الشلك والدنكا اتخذت لنفسها بعض العادات الأخرى ، مثل خلع الأربع قواطع الامامية من الفك الأعلى ، بينما قبائل النوير ، كانت تخلع الأربع قواطع السفلى .

(٧) محفظة ٥ قرارات مجلس ملكية وجهادية ، وثيقة ٨ في ٢٠ القعدة سنة ١٢٤٣ الموافق ١٨٢٧م .

الطريق الذى تسلكه الماشية فى رحلتها ، وكان الغرض من انشائها هو أن يخزن فيها العلف اللازم للماشية الذى كان يتمثل فى التبن والقصل والقش والحبوب ، وكانت الماشية السودانية لا تميل الى تناول الفول والذرة ، ويبدو أنها كانت لم تتعود على تناولها من قبل ولكنها كانت تميل الى تناول باقى الأعلاف السابق ذكرها ومن المرجح أن تكون قد تعودت على تناول الحبوب بعد مجيئها الى مصر وقد حدد سعر حمل التبن الذى يزن ٢٠٠ أنه بسعر ٥٠ قرشا وحدد سعر حمل البوص الذى يزن نفس الكمية باثنين ونصف قرشا .

ولكن لما عرضت قيمة هذا السعر على محرم أغا الذى كان مسئولاً عن ديوان الماشية استكثر هذه الأثمان ، وطلب أن يكون ثمن حمل التبن مائة فضة ، وثن الحمل من البوص ستون فضة ، ولما عرض الأمر على محمد على ، أفتاد بأنه اذا كان السعر الأول يتضمن النقل والمسال فهو مناسب لحاجتنا ، وأما اذا كان لايتضمنها فهو غير مناسب ، وعندئذ يكون السعر الذى حدده محرم أغا هو الأنسب (٨) .

بعد وصول أعداد من الماشية السودانية الى مصر تلاحظ أنها تضم بينها بعض الماشية الضعيفة والهزيلة ، بل والمريضة أيضا ، يبدو أنه لم تجر عليها عمليات الفحص الدقيقة لاختيار الأحسن وترك الأردأ . ولكن لما علم محمد على بذلك قرر تعيين عدد من الأطباء البيطريين فى كل من كردفان وسنار والتاكة وبربر واقليم الجعليين وبلدة الدبة (٩) وذلك للقيام بمهمة فحص الماشية السودانية قبل مجيئها الى مصر وذلك لاختيار الأصلح منها ، وترك المريضة والمسننة والضعيفة ، فمن المؤكد أن يكون الأطباء البيطريون أجدر من غيرهم فى القيام بهذه المهمة ، وكان محمد على قد اشترط أن لاتزيد مدة خدمة هؤلاء الأطباء فى السودان عن سنتين (١٠) .

-
- (٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٧١ معية تركى — وثيقة ٢٣٦ فى ١٥ الحجة سنة ١٢٥١ الموافق سنة ١٨٣٥ م .
(٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٢٠ عابدين ، وثيقة ٣٥٥ فى ٢٣ القعدة سنة ١٢٥٢ الموافق ١٨٣٦ م .
(١٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٧٩ معية تركى وثيقة ٧٧٧ فى ٢٣ القعدة — سنة ١٢٥٢ الموافق ١٨٣٦ م .

ومن المرجح أن يرجع السبب في ذلك الى عدة عوامل منها أن محمداً عليا كان يخشى أن يقوم هؤلاء الاطباء بعمل علاقات صداقة مع المديرين ، أو التجار أو غيرهم من الوطنيين فيؤدى ذلك بالتالى الى أن يهملوا في عملهم ، ومنها أنه كان يخشى عليهم أيضا أن يتعرضوا للأبراس الخطيرة التى تحدث ، نتيجة لقسوة مناخ السودان .

ومن الواضح أن يكون محمد على قد أرسل هؤلاء الأطباء البيطريين الى السودان ، كى يقضى على ظاهرة مجيء الماشية الضعيفة ، التى اتخذ السواقون منها ذريعة للكسب غير المشروع ، فكانوا يبيعونها الى سكان البلاد التى يمرون من خلالها بأثمان بخسة ، لاتتعدى ٢٥ ، ٣٠ ، ٤٥ قرشا بالنسبة للرأس الواحد (١١) وبالطبع كانوا يبيعون الماشية السليمة الى جانب الضعيفة ، وكان هؤلاء السواقون يستندون في بيعهم لهذه الماشية الى أسباب واهية . تمثل في عدم قدرتها على مواصلة المسير وملاحقة باقى القطيع . لذلك كان محمد على يتابع الماشية القادمة من السودان عن كثب ، حتى يطمئن بنفسه على وصولها سليمة فكان يخرج في بعض الأحيان لملاقاتها فى الطريق ، قبل وصولها الى الجيزة وقد تصادف في مرة من المرات أن رأى فى أحد القطعان القادمة الى مصر ثورا مريضا لايقوى على المسير ، فأمر على الفور مأمور قسم الواسطى بأن يأخذ هذا الثور ويسلمه الى أحد مشايخ البلاد كى يعتنى به حتى تتحسن حالته ، عندئذ يرسل هذا الثور بالتالى الى الجيزة ، وطلب محمد على ايضا أنه فى حالة نفوق الثور يسلخ جلده ويرسل الى ديوان الجفالق ، وفى حالة ذبحه يباع لحمه ويتحصل ثمنه ويرسل مع جلده الى ديوان الجفالق أيضا (١٢)

كانت الماشية السودانية اثناء رحلتها الطويلة من السودان الى مصر تتعرض لبعض الأضرار ، التى تتمثل فى تآكل أظافرها ، والتى كانت تعوقها فى بعض الأحيان عن مواصلة المسير ، مما يشجع السواقون على بيعها اثناء الطريق حتى لا تعوق تقدم القطيع ولكن لما علم محمد على بذلك أمر بوضع قطع

(١١) محفظة ٤ ملكية ، وثيقة ٢٦٤ فى ٢٥ ربيع أول سنة ١٢٥٢ الموافق

١٨٣٦ م .

(١٢) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٨٥ معية تركى وثيقة ١١٠ فى شهر

القعدة سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م .

من الليف حول أظلاف الماشية كي تحميها من التآكل (١٣) وترجع أسباب تآكل أظلاف الماشية الى طول المسافة التي كانت تقطعها ، والى المسير في بعض المناطق الحصوية وكذلك الى المسير مسافات طويلة دون توقف في المحطات المخصصة لراحة الماشية .

أدى مسير الماشية مسافات طويلة الى اصابتها بالضعف والهزال فاضطر محمد على ازاء هذا الى أن يصدر تعليماته ببيع المريضة منها والتي تلد في الطريق حتى لا تنفق ، وحتى لا تصاب الدولة بالخسارة زيادة على ذلك فإنه قرر أن يمنح مكافآت مالية مجزية للأفراد الذين يقومون بسوق الماشية ، كي يجتهدوا في خدمتها والمحافظة عليها ، فتقرر أن يصرف سبعة قروش للفرد ، الذي يأتي بالماشية من كردفان ، ٦ ستة قروش للفرد الذي يأتي به من سنار ، ٤ قروش للفرد الذي يأتي بها من دنقلة ، وقد صدرت تعليماته الى مديري المديرية بأن يصرفوا هذه المبالغ الى السواقين من خزائن مديرياتهم .

يبدو أن هذه الاجراءات السابقة لم تؤد الغرض المطلوب منها فاضطر محمد على أن يلجأ الى مدرسة الطب البيطرى ، كي تقدم له بعض الدراسات العلمية ، التي يمكن بواسطتها التغلب على كافة العقبات والمشاكل ، التي تعترض وصول الأعداد المطلوبة من الماشية السودانية ، وبالفعل قدمت له هذه المدرسة دراسة خاصة ، تضمنت تقسيم الماشية السودانية الى قسمين الأول منها ويضم الماشية المصابة بالأمراض والسنة والعرجاء ، وقد تقرر ضرورة بيع السمينة منها أو ذبحها ومعالجة الهزيلة والعناية بها حتى تسمن وتباع بالتالى ، ويضم القسم الثانى الماشية الصغيرة والكبيرة فى السن معا ، وقد تقرر بالنسبة للماشية الصغيرة السن أن تذبح أو تباع ، وأما الكبيرة فتقرر أن توزع على المديرية المحتاجة لها (١٤) .

لم يكتف محمد على بهذه الدراسة التى قدمتها مدرسة الطب البيطرى ، بل نجده يقرر أن يحسن السلالة السودانية ، وذلك بتنزيه الثيران المصرية

(١٣) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٨٤ معية تركى ، وثيقة ٣٠٨ فى ١٤ صفر سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

(١٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٨٤ معاونة ملكية — وثيقة ٦٤٠ فى ٢٤ جماد ثان ١٢٥٧ الموافق ١٨٤١ م .

(البلدية) مع الأبقار السودانية (١٥) هادفا إلى زيادة وتحسين الثروة الحيوانية في مصر .

وعندما كانت الماشية السودانية تتعرض للوباء أثناء قدومها الى مصر ، كان محمد على يأمر بوقف قدومها بحيث تبقى في المناطق التي وصلت اليها وتستمر فيها مدة من الزمن ، حتى تخف حدة هذا المرض (١٦) وكانت أثناء هذه المدة تطلق في مزارع البرسيم الموجودة في اسنا بالاضافة الى تزويدها ببعض الأعلاف الأخرى كالتبن والفول (١٧) وبعد أن يتم شفاؤها تستأنف المسير الى مصر وكان محمد على لا يتهاون مع المسؤولين عن جلب الماشية السودانية (١٨) .

زيادة على ذلك فإن محمدا عليا ، أمر باعفاء الماشية السودانية من كائنة الرسوم الجمركية ، حتى يمكن له جلب أكبر عدد ممكن منها (١٩) لأن

(١٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٢٤ معاونة جنالقي ، وثيقة ٥١٠ في ١٣ جماد ثان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

(١٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠٩ معاونة أقاليم وثيقة ١٤٦ في ١١ صفر عام ١٢٥٩ الموافق سنة ١٨٤٣ م .

(١٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠٩ معاونة أقاليم وثيقة ٣٢٠ في ٢٠ ربيع أول سنة ١٢٥٩ الموافق سنة ١٨٤٣ م .

(١٨) يبدو أن وقف جلب الماشية في فترة انتشار المرض جعل البلاد في حاجة شديدة اليها ، مما اضطر محمد على الى أن يرسل من طرفه الى السودان مأمور جديد لجلب الماشية هو القائمتام عيسى أفندي وكان بصحبته الملازم أول أحمد عوني ، كي يقوموا معا بجلب الماشية السودانية الى مصر من جديد ، ولكن بعد أن وصلا الى أسوان رفض الملازم أحمد عوني الذهاب الى السودان ، فاضطر عيسى أفندي أن يخبر محمد على بموقف هذا الضابط فبمجرد أن علم محمد على بذلك أمر برفته من الخدمة وتجريده من رتبته العسكرية .

انظر دفتر ٢٨٩ شورى المعاونة ، وثيقة رقم ٨٨٢ في ٣ صفر سنة ١٢٥٩ الموافق ١٨٤٣ م .

(١٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٦٩ معية تركي وثيقة ٤١٠٨ في ٢٣ رجب سنة ١٢٥٩ الموافق ١٨٤٣ م .

زيادة عددها سوف يتيح للفلاحين الحصول على الاعداد اللازمة لهم من هذه الماشية ، وبأسعار مناسبة ، بالإضافة الى ذلك فإن إلغاء الرسوم يؤدى الى سرعة وصولها الى مضر .

كان محمد على يتابع باهتمام اعداد الماشية التى تصل الى مصر وذلك من واقع الكشوف التى كانت تحرر بمعرفة ضباط المحطات ، الذين كانوا يرسلونها كل خمسة عشر يوما (٢٠) .

أنشأ محمد على ثلاث معالف للماشية السودانية يسع الواحد منها ٤٠٠٠ رأسا من الماشية فى كل منسقارة ، والجيزة وامبابة (٢١) ويبدو أن الغرض من انشاء هذه المعالف كان بمثابة مركز لتقديم العلف والراحة اللازمين للماشية القادمة من السودان ، وكانت أيضا بمثابة أماكن تجميع للماشية ، فمنها كانت توزع على باقى المديریات ، وكان محمد على يحرص على تجديدها من وقت لآخر ، وأذكر على سبيل المثال ، أنه عندما علم بأن معلف الجيزة كان فى حاجة الى تجديد مبانيه ، أمر ناظر الأبنية باعادة تجديده ، وقد بلغت تكاليفه نحو ٨٣٤ قرشاً ، ٣٤ بارة ، ولكن محمد على استكثر هذا المبلغ ، وطلب من أحد المهندسين من ذوى الخبرة فى فن الترميم والبناء ، أن يقوم بمعاينة عمليات التجديد ، وبعد المعاينة تقرر أن تكاليف التجديد لا تتعدى ٥٧٢ قرشاً ، ٤ بارة (٢٢) .

كان من المتبع أن تقضى الماشية السودانية بعض الوقت فى معالف الجيزة ، بعدها يبدأ ديوان المواشى فى توزيعها على الجفالق المختلفة ، والتى كانت تتمثل فى جفالق الشرقية (مينا القمح — الصوالح — وعاید — وميت العز —

-
- (٢٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٦٩ معية تركى وثيقة ٤١٦٦ فى ٢٩ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- (٢١) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٨٩ شورى المعاونة ، وثيقة ٢٧١٩ فى ٥ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- (٢٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٨٩ شورى المعاونة (نفس الوثيقة) .

وميت حادوس) والغربية (المحلة الكبرى — طنطا) — والدتهلية نبروه — اجا) ، وكفر الشيخ والقليوبية (شبرا — قليوب) والفيوم وبني سويف ، وقنا (أرمنت — الرزيقات — اسنا) وسوهاج (جرجا) (٢٣) ، وعند وصولها الى الجفائق الجديدة كان ناظر المواشى يشرع في توزيعها على الفلاحين بأسعار معتدلة ، بحيث لا ترهق كاهلهم ، وكانت هذه الأسعار تتراوح فيما بين ١١٨ ، ٦٠ ، ١٢٠ قرشا للرأس الواحد (٢٤) وفيما بعد ارتفع سعر الماشية وأصبح يتراوح فيما بين ١٧٣ ، ٢٠٠ قرشا للرأس الواحد ، وربما يرجع هذا الارتفاع في أسعار هذه الماشية الى زيادة الطلب عليها ومن المرجح ان يكون السبب هو قلة الوارد منها ولم يقتصر توزيعها على الفلاحين فقط ، بل وزعت أيضا على جنود الجهادية الذين كانوا يعملون في حفر الترعة وكذلك وزعت على ضباط الجيش وعلى الفبارك (٢٥) .

لم يغفل محمد على عن متابعة اخبار الأبقار التى تم توزيعها على الفلاحين ، فكان يشتد غضبه عندما يعلم بموت أى عدد منها فى أى مديرية من المديريات ، فكان يقوم بتأنيب المتسبب فى موت هذه الماشية ، ويمكن التدليل على ذلك بقوله الى مدير جفلق الصوالح التابع لمديرية الشرقية ما نصه :

« اننا سنضع ملحقا للقانون الخاص بالاهمال فى الماشية بواسطة لجنة الحقانية ، وستلقى عقابك بموجب هذا القانون أنك تميت الماشية باهمالك ولا تفكر فى نفس الوقت فى أن يكون لها انتاج ، كفى أيها الخنزير ، كفى أيها الخنزير اننا ننذرك بوجود هذا العتاب بشأن هذه الماشية (٢٦) » .

(٢٣) أنظر محافظ أبحاث السودان .

(٢٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٦٩ معية تركى ، وثيقة ١٥١١ فى ٢٥ رمضان ١٢٥٩ هـ الموافق سنة ١٨٤٣ م .

(٢٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٦ صادر ديوان المعية الملكية وثيقة ٤٨٦ فى ٢٧ صفر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٢٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٨ معية تركى ، وثيقة ٣٦٤ فى ٢٠ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

لم تقتصر تحذيرات محمد على على مأمورى الجفالق ، وانما شملت
ايضا مأمورى جلب الماشية ، فكان يحذرهم بين الحين والآخر ، فعندما طلب
عيسى أفندى مأمور جلب الماشية السودانية ، الاستحقاقات المالية الخاصة
بالأفراد الذين كانوا بمعيتة قال له محمد على ما نصه :

« عليك قبل أن تمنع فى الشكوى من عدم صرف الرواتب الخاصة
بمن بمعيتك ، أن تذكر أجراءتك فى العمل الذى عهدنا اليك به ، ولكنك
لم تذكر أى شىء عن مهام عملك والا فمعاقبتك وخيمة (٢٧) » .

وكذلك لم ينج مأمورو المديریات السودانية من التأنيب أيضا من جانب
محمد على ، وخاصة عندما كانوا يتأخرون فى ارسال الماشية المطلوبة من
مديریاتهم ، ويتضح ذلك من خطابه الى مدير التاكه الذى جاء فيه :

« ما معنى هذا البطء الدال على الكسل ، وما هى الفائدة من خدماتك
إذا تأخر وصول الماشية ، ولم تجن منها البلاد ثمرة ، فماذا يكون موقفك
عندما ترسل جميع المديریات المواشى المطلوبة منها ، وتظل أنت على وضعك
الحالى ، الا يحل بك العقاب ، اذ ذاك ، نحن لا نريد بعد الآن ، سماع
الاعذار ، فأعمل على ارسال جميع المواشى المطلوبة منك واعرض علينا
خبر ذلك ، والا علم الله أن حالك سيكون سيئا (٢٨) » .

وفى نفس الوقت طلب محمد على من مأمور جلب المواشى السودانية سليم
بك الحجازى ، أن يسرع هو بالتالى فى ارسال الماشية ، على شرط أن تكون
من المواشى الثمينة والخالية من الأمراض وفى هذا الصدد يقول له :

« أنك لو سعت الى جمع الماشية السودانية بشىء من الهمة لكانت هذه
الماشية قد جمعت وأرسلت الى مصر ، نحن لم نرسلك الى هناك ، لتعبد الى

(٢٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٨ معية تركى وثيقة ٣٥٥٦
فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .
(٢٨) سجل رقم ٣٩٦ معية تركى وثيقة ٢٨٤ فى ٢٣ شوال سنة
١٢٦٠ هـ الموافق سنة ١٨٤٤ م .

النوم والكسل ، وإنما اكنى تعمل على ارسال المواشى بسرعة ، ثم ما الفائدة من ارسالك الى هناك ، ما دامت المواشى لم تصل الى هنا فى الوقت الملائم ، وعليه فنطلب منك أن تبذل قصارى الجهد فى سبيل وصول المواشى الى هنا فى اقرب وقت ممكن ، وعليك أيضا أن تخبرنا بأنك قد أرسلت جميع المواشى ، والأفادة ، فإن مصيرك سيكون مرعبا (٢٩) » .

من الملاحظ أن محمد على كان يكرر مطلبه الخاص بضرورة جلب الماشية السمينية القوية والصالحة للعمل الزراعى ، وفى هذا الصدد يخاطب مأمور جلب الماشية السودانية بقوله

« ان السبب فى ارسالك يا ولدى يا سليم هو أن تنظر أنت بعينك المواشى المطلوبة فتختار منها السمينية القوية والصالحة للزراعة ، وترسلها ، فبناء على ذلك أنظر كل بقرة وثور على حدة بعينك وارسله ، ولا تسمح بارسال شيء منها لم تره أنت (٣٠) » .

ذكر سليم بك الحجازى أن السبب فى ضعف الماشية السودانية يرجع الى نقص الأعلاف ، واتهم مديرى المديرىات بعدم ارسال العلف اللازم للماشية ، وخاصة من جانب مدير دنقلة ، فاضطر محمد على الى أن يحذر مدير دنقلة بقوله :

« أيها الخنزير أتريد اتلاف الماشية جريا وراء أحقادك ، ان المصلحة العامة لاتخدم بمثل هذه العدوات والخصومات ، فارجع عن غيك ووفر للماشية عليها فى الوقت المناسب ، والا فستكون أنت المسئول عن تلف يحل بالماشية (٣١) » .

-
- (٢٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٨ معية تركى وثيقة ٣٥١١ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .
- (٣٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٦ صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٤٦ فى ١٥ ربيع اول سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .
- (٣١) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٨ معية تركى وثيقة ٥١١ فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

وعلى الرغم من كل هذه التحذيرات فإن ارسال الماشية المريضة استمر حتى أن الأطباء البيطريين حذروا الناس من عدم تناول لحومها ، خوفا على صحتهم وطالبوهم بترك الماشية المريضة حتى تنفك ، ولكنهم وافقوا في نفس الوقت على ذبح الماشية الكبيرة في السن وتناول لحومها .

اعتقد محمد على أن السبب في ضعف ومرض الماشية السودانية ، يرجع الى طول المسافة التي تقطعها هذه الماشية ، لذلك قرر انشاء عدد من المحطات (الزرائب) كي تستريح فيها الماشية عند الوصول اليها وفيها كان يقدم لها كل ماتحتاجه من أعلاف ومياه ، وزيادة على ذلك فانه عين على كل زريبة ضابطا برتبة ملازم وذلك للاشراف عليها (٣٢) وقد روعى عند اعداد هذه الزرائب (المحطات) أن تكون قريبة من مناطق العمران ، ومن شئون العلف ومصادر المياه ، وكانت تجهيزاتها بسيطة ، بحيث لا تتعدى قطعة من الأرض المحاطة بسور من الطين أو من أفرع الأشجار وقد اشترط أن تكون هذه الزرائب قريبة من بعضها ، بحيث لا تزيد مسافة المسير بين المحطة والأخرى عن عشر ساعات تقريبا وقد بلغ عدد هذه المحطات ما يقرب من ٩٤ محطة ، وكانت الأولى منها تبدأ من بلدة سودانية تسمى بلدة الطيرة الخضرة (٣٣) التي تقع الى الجنوب من مديرية الخرطوم وكانت الأخيرة من هذه المحطات توجد عند أسوان ، وقد بلغت جملة ساعات المسير بين هذه المحطات نحو ٤٨٢.

(٣٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٦ صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٤٩ في ٢٦ صفر سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

(٣٣) بلدة الطيرة الخضراء — هي إحدى قرى السودان الشمالي ، وتقع عند قمة جبل ضخم يبلغ ارتفاعه حوالي ٣٠٠٠ مترا فوق سطح البحر ، وتقع على مسافة ٣٥ ميلا من بلدة تالودي مركز رئاسة جبال النوبا ، بكردفان ، وجبل الطيرة الخضراء متقطع في أماكن عديدة ، حيث يوجد به قليل من الوديان ، وبعض الهضاب ، ويسكن أهالي النوبا قمم هذا الجبل ، ويقطن بلدة الطيرة — الخضراء عدة آلاف من السكان الذين يمتلكون قطعانا كثيرة من الماشية ، فيبدو أنهم من قبائل البقارة ، وكان لهم خبرة في سركة المواشي ، وكانوا يحملون معهم بنادق قديمة ، يبدو أنهم حصلوا عليها من جنود الجهادية ، وكانت هذه البنادق تعمل بالكبسول .

ساعة (٣٤) وبلغت سعة كل محطة عددا من الماشية يتراوح فيما بين ٤٠ ، ٥٠ رأسا (٣٥) .

هذا عن الإجراءات التي اتخذها محمد على ، بشأن جلب أكبر عدد ممكن من الماشية السودانية ، والتي كان لها أكبر الأثر في تعويض مصر عما فقدته من ثروتها الحيوانية ، فمن قراءة بعض الوثائق يمكن معرفة عدد المواشي التي جلبها محمد على من السودان طوال مدة حكمه فتشير الوثيقة الأولى الى أن المعدل اليومي لعدد الماشية التي كانت ترد من السودان الى مصر عبر جمرک أسوان ، كان يتراوح فيما بين ١٦٠ ، ٢٠٠ رأسا من الماشية التي جلبها من السودان الى مصر في خلال شهر واحد هي ٥٤٠٠ رأسا ، وتصبح الجملة السنوية ٦٤٨٠٠ ألف (أربعة وستون ألفا وثمانمائة رأس من الماشية) وتشير الوثيقة الثانية الى عدد الماشية التي جلبت الى مصر خلال عام واحد يبتدىء من ٤ رمضان عام ١٢٦٠ هـ - الموافق ١٨٤٤م وحتى ١٠ من شهر شوال عام ١٢٦١ الموافق سنة ١٨٤٥ ، فقد بلغ عددها ٤٢٨٢٤ رأسا (٣٦) وتشير الوثيقة الثالثة الى عدد الماشية التي جلبت الى مصر في خلال شهر يبتدىء من ٥ ذى القعدة سنة ١٢٦٢ الموافق ١٨٤٥م وحتى ٧ الحجة من نفس العام والتي بلغ عددها نحو ٧٢٣٠ رأسا من الماشية (٣٧) وبضرب هذا الرقم في عدد شهور السنة ، تصبح جملة الماشية التي جلبت في سنة حوالى ٨٦٧٦٠ رأسا من الماشية ، وبالنظر الى سرعة على هذه الأرقام يتضح أن جملة المواشي التي جلبها محمد على ليست قليلة في عددها ، اذا قورنت بالوسائل التي استخدمت في جلبها فقد بلغ عددها في طوال مدة حكمه نحو ٢٦٠٠٠ رأس تقريبا .

-
- (٣٤) محطة ١٠٧ بحريرا ، وثيقة ٦٦ في ١٥ شعبان سنة ١٢٦١ هـ الموافق سنة ١٨٤٥ م .
- (٣٥) دفتر ٣٧٨ معية تركى ، وثيقة ٣٦٩ ، في ٢١ صفر سنة ١٢٦١ هـ الموافق سنة ١٨٤٥ م .
- (٣٦) دفتر ٣٩٣ - صادر المعية ، وثيقة بدون رقم في ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق سنة ١٨٤٥ م .
- (٣٧) محطة ٩ بحريرا ، وثيقة ٨٧ في ١٥ ربيع ثان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق سنة ١٨٤٦ م .

لم يقتصر محمد على ، على جلب الأبقار السودانية فقط ولكنه جلب أيضا أعدادا كبيرة من الجمل لاستخدامها في نقل المحاصيل الزراعية ، ونقل أمتعة جنود الجهادية، وقد بلغ عدد الجمل التي تم جلبها من السودان طوال مدة حكمه حوالي ٢١٧٥٧ جملا ، بالإضافة إلى جلبه عددا من الخيول بلغ حوالي ٣٦٦ رأسا ، وعددا آخر من الجاموس البرى بلغ نحو ٣٧٦ رأسا (٣٨) .

من الملاحظ أن جلب محمد على للابل والجاموس والخيول لم يكن بالتقدير الذى جلب به الأبقار ، وربما يرجع ذلك إلى أن الأبقار كانت ولاتزال أكثر نفعا للفلاح المصرى عن غيرها من الحيوانات الأخرى ، وخاصة في الأعمال الزراعية ، بالإضافة إلى أن الفلاحين كانوا يحصلون من الأبقار على الألبان ومشتقاتها المختلفة ، زيادة على ذلك فأنهم كانوا يفضلون لحومها عن بقية اللحوم الأخرى، ويمكن تعليل جلب محمد على أعدادا كبيرة من الابل والجاموس راجع إلى أن هذه الأنواع لم توجد بوفرة في السودان ، وهذا احتمال ربما يكون على جانب كبير من الصحة لأنه لو فرض ووجدت هذه الحيوانات بوفرة ، لما تركها محمد على دون استغلال، كاستغلاله للأبقار مثلا، وربما يكون السبب أيضا في عدم جلبه لهذه الحيوانات ، هو أنه ليس في حاجة إليها ، وهذا جائز لأن السودان معروف بوفرة ثروته الحيوانية .

وعلى أية حال فإن المجهود الذى قام به محمد على في مجال جلب الأبقار ، وغيرها من الحيوانات الأخرى ، مجهود يستحق التقدير ، لأنه أدى بالتالى إلى وجود تكامل اقتصادى بين القطرين الشقيقين ، وساعد على تنمية الثروة الحيوانية في مصر .

٢ - الجلود :

إلى جانب جلب محمد على للحيوانات المختلفة ، قام أيضا بجلب كميات من الجلود ، فقد أصدر تعليماته إلى حاكم السودان ، بأن يقوم بشراء جلود الأبقار السنارية ، واعطائها إلى السبعة أشخاص المصريين ، الذين

(٣٨) انظر محافظة أبحاث السودان ، في الفترة ما بين ١٢٣٥ ، ١٢٦٦ هـ

ذهبوا الى السودان للعمل في دبغ الجلود ، بدلا من تركها تتلف وتتعفن (٣٩)
بالاضافة الى ذلك فانه طلب من كل من مدير دنقلة وكردفان أن يرسلوا كميات
الجلود الموجودة في مديرياتهم، ولكنهما أفادا بأن كميات هذه الجلود ضئيلة جدا ،
فطلب منهما أن يوافياه بكشف يتضمن عدد جلود الأبقار التي ذبحت في خلال
عام . ويبدو أن السبب في طلب محمد على الجلود من سنار ودنقلة وكردفان،
يرجع الى أن هذه البلاد كانت غنية بثرواتها الحيوانية أو ربما لأن هذه البلدان
كانت من المراكز التجارية الهامة في السودان .

ومن الملاحظ أن استغلال محمد على لجلود الماشية السودانية كان
ضئيلا ، لأنه فضل غيما يبدو أن يجلب الماشية الحية بدلا من الجلود حيث
يمكن له أن يحصل منها على الجلود واللحوم معا ، ولعل الثروة الحيوانية
في مصر كانت قد زادت ، وزاد معها بالتالى انتاجها من الجلود .

٣ - الصوف :

الصوف من المنتجات الحيوانية الهامة ، وخاصة اذا كان من الأنواع
الجيدة ، مثل أصواف المارينو ، لذلك نجد أن محمدا عليا لم يغفل استغلال
الصوف السودانى ، ففي عام ١٨٣٥ م طلب من حكام السودان ، أن يقوم
بشراء الصوف من المواطنين السودانيين ويرسله الى مصر (٤٠) وبالفعل قام
بحكماء السودان بإرسال كميات كبيرة من هذا الصوف الى مصر ، ولما أجريت
عليه بعض التجارب لمعرفة مدى صلاحيته في مجال صناعة الملابس اتضح
أنه لا يصلح في صناعة الجوخ ، لذلك تقرر أن تصنع منه العباءات والأحزمة ،
واكتنفا لم تكن جيدة بسبب خشونته فاضطر محمد على أن يخلطه بالصوف
المصرى لكى يصنع منه الأجلة (٤١) ، ولما عرض منه كمية للبيع في الاسكندرية

-
- (٣٩) دفتر ٧٤٢ ديوان خديو ، وثيقة ، ١٨٥ في ٢٧ ربيع أول سنة
١٢٤٣ هـ الموافق سنة ١٨٢٧ م .
(٤٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٦٠ صادر معية تركى ، وثيقة
٣٨٦ في ٣ ربيع أول ١٥٢١ هـ الموافق سنة ١٨٣٥ م .
(٤١) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٨١ معية تركى ، وثيقة ٣٦٦ في
٢٣ محرم سنة ١٢٥٣ الموافق ١٨٣٧ م .

عام ١٨٤٣ ، وكانت تقدر بنحو ٢٢٦٢ قنطارا ، رفض التجار شراءها (٤٢) ، فمن المرجح أن يكون السبب في رفض شرائها راجع الى رداءة هذا الصوف .

٤ - العلاج :

لم يترك محمد على العاج دون استغلال ، ففي عام ١٨٤٤ أرسل اليه حكمدار السودان ٢٦ قطعة من أسنان فرس النهر ، وذلك ليصنع منها أسنان لولى النعم ، وكانت هذه القطع قد أرسلت في داخل صناديق من الصاج ، وغطيت بالرمال المبلل بالماء حتى لا تتشقق بسبب حرارة الشمس (٤٣) . وفي عام ١٨٤٨ وصلت كمية أخرى من أسنان فرس النهر ، بلغت كميتها نحو ١١٦٠ درهما (٤٤) ويبدو أن ذلك كان لنفس الغرض السابق ، وفي العام السابق كان حكمدار السودان قد أرسل كمية أخرى من العاج بلغت حوالى ١٠٠ قطعة (٤٥) .

من الملاحظ أن محمدا عليا لم يجلب من العاج وأسنان فرس النهر ، كميات تستحق الذكر ، لعل ذلك يرجع الى عدم رغبته في استغلال هذه الأصناف ، أو لأنه فضل أن يحصل على أشياء أخرى ، كانت أكثر رواجاً ومنفعة بالنسبة له ، وربما يرجع عدم استغلاله للعاج الى أن المناطق الغنية بهذا الصنف ، لم تكن قد خضعت بعد لحكمه ، ومن المرجح أيضا أن العاج كان قليلا في الأماكن التي خضعت لنفوذ محمد على في ذلك الوقت .

(٤٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٦٩ معية تركى ، وثيقة ٤٠٢٢ في ١٦ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٤٣) محافظة ١٩ بحريرا ، وثيقة ٤٧ في ٧ رجب سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

(٤٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٥٨ صادر معية ، وثيقة ٤٢١ في ١٠ شوال سنة ١٣٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

(٤٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٩٠ — ديوان كتحدا ، وثيقة ١٥٨٦ في ٢٧ ربيع ثان سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

الفصل الثالث

المعادن

عرف الانسان المعادن المختلفة ، منذ فجر التاريخ وزاد اهتمامه بها عندما تمكن من استغلالها في صناعة ادواته المختلفة التي مكنته بالتالى من التغلب على كل العقبات الطبيعية التي صادفته وتعتبر المعادن بحق من أهم عناصر التقدم والمدنية في عالمنا المعاصر ، ولاهيتها هذه ورد ذكرها في القرآن الكريم في قوله تعالى : « وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس » .

ولما أدرك محمد على هذه الأهمية حاول من جانبه احضار المعادن من السودان ، وركز جهده بصفة خاصة على معدن الحديد والذهب ، فالأول من هذين المعدنين سيصنع منه احتياجات جيشه من أسلحة وعتاد ، والثانى منها سيزيد به حصيلة خزائنه .

١ - الحديد :

وبمجرد أن وصلت حملاته الى السودان طلب من البك الدفتردار أن يقوم بالتنقيب والبحث عن معدن الحديد والمعادن الأخرى في جبال كردفان . ويتضح ذلك من خطابه الذى أرسله اليه والذي جاء فيه ما نصه :

« أرسل اليك بشأن استنباط ما هو لازم من منافعها (كردفان) والعلم بما ينفع من حاصلاتها ، ومعرفة كل ما هو أخفى وجلى من مناجمها (١) » .

لم ينتظر محمد على ، رد البك الدفتردار على خطابه السابق ، بل

(١) ملخصات المعية السنية ، وثيقة ٢٢ في ٣ صفر سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

بدأ في اعداد الفنيين ، والأسطوات اللازمين لصناعة الحديد ، تمهيدا لارسالهم الى كردفان ، بالاضافة الى أنه طلب منه أن يبذل قصارى جهده من أجل الحصول على معدن الحديد ، ويتضح ذلك من خطابه التالي والذي جاء فيه ما نصه :

« بناء على ما تحققتنا على وجه الصحة والوثوق من أن مناجم الحديد موجودة بوفرة وجسامة في كردفان ، وأن النوع الجيد جدا من هذا الحديد يستخرج من هناك ، فأنا الآن مشغول باعداد الأسطوات ومخصصي العمال وحاذيقيهم وماهريهم من الذين يذيبونه بحيث يجعلونه على صورة مواسير ، وأن العزم المقصود على ، هو أن أرسل مع المعدين من هؤلاء الأسطوات ، أسطوات آخرين من أجل مسألة الكلس (الجير) وبنائى المصاهر ، فنحن نعمل على أمر ارسالهم ، فأعز مطلوبنا أن تبذلوا بعد اطلاعكم أنتم على هذا الشأن ، بما تقتضيه غيرتكم من أن تتحققوا من الآن ، وتثبثوا من المحال التى يوجد فيها جوهر المعدن المذكور قويا وبمقادير وافية مباركة ، وأن تبادروا وتهيئوا الأسباب التى تستوجبها سهولة استخراجها وصوغه ، وبذلك تشمرون عن ساق الجذ والحمية لصنعه، وعند وصول الأسطوات المذكورين اليكم ، عليكم ألا تدخروا وسعا في معرفة المحال التى يؤمل وجود سائر المعادن الأخرى فيها ، وذلك بالبحث والتحري عنها واستكشافها ، بحيث لا تكون هذه المسائل والوسائل باعثا على اضاءة الوقت ، دون الإيفاء بمهمة تحقيق هذا الهدف » . (٢)

فواضح من هذين الخطابين مدى اهتمام محمد على بالحصول على معدن الحديد الذى كان في حاجة ماسة اليه ، وبصفة خاصة في صناعته العسكرية، وقد تقرر أن يصنع في مناطق استخراجها ، تجنباً لتكاليف نقله الى مصر ، بالاضافة الى أنه كان لا يريد أن يعلم السلطان العثمانى بمشروعاته الحربية.

ومن أجل ذلك وأصل البك الدفتردار العمل في التنقيب عن الحديد في جبال كردفان في الفترة ما بين ١٨٢٠ ، ١٨٢٤ م . وبعدها توقفت عمليات

(٢) محافظ أبحاث السودان - دفتر ١٠ معية تركى ، وثيقة ٢٤ في ٣ صفر سنة ١٢٣٧ هـ الموافق سنة ١٨٢١ م .

التعدين في هذه الجبال ، وذلك لعدة أسباب ، منها عدم حصول محمد على ، على أية كميات من الحديد تستحق الذكر ومنها أنشغاله بمسألة احضار العبيد الى مصر ، وهذا احتمال على جانب من الصحة ويؤكد ذلك أنه أرسل في عام ١٨٤٦ م بعثة جيولوجية أخرى الى كردفان (٣) لمواصلة عمليات التنقيب عن الحديد في جبالها من جديد ولكن على الرغم من كل هذه الأعمال فإنها لم تعثر الا على كميات ضئيلة ، كانت قد أرسلت الى ديوان المدارس لاجراء التجارب عليها لمعرفة نوعيتها ، ومدى صلاحيتها في الصناعة ، وكانت هذه البعثة قد قامت أيضا بالتنقيب عن الحديد والجير في منطقة النيل الأبيض ، ولكنها لم تعثر على أى شيء يذكر من المعادن (٤) ثم نقيبت بعد ذلك عن النحاس والقصدير في موطن قبائل الشلك ، ولكن جهودها باءت بالفشل (٥) ويبدو أن جهود محمد على الخاصة بجلب الحديد من كردفان لم تأت بالنتيجة المرجوة بل باءت بالفشل ، وربما يرجع ذلك الى خلو هذه الجبال من معدن الحديد ومن المعادن الأخرى .

٣ - الذهب :

لم تقتصر جهود محمد على ، على البحث عن الحديد في جبال كردفان وغيرها من المناطق الأخرى فحسب ، بل شملت أيضا البحث والتنقيب عن معدن الذهب في مناطق سنار وفازوغلى وكردفان ، ويتضح ذلك من قراءة خطابه الذى أرسله الى ألبك الدفتردار والذى جاء فيه ما نصه :

« اشعرتونا من أن هناك جبلا يبعد عن كردفان مسيرة خمسة أيام يخرج منه معدن الذهب ، فأمرنا بكشف هذا الجبل وبحثه لفهموا ، ما اذا كان هذا الذهب ينتج من باطن الجبل نفسه ، أو يكون متخلفا عن مياه

-
- (٣) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٣١ معية تركى ص ٦١ ، وثيقة ٣٨٧ فى ٩ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .
(٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٩٠ ديوان الكتخدا ، وثيقة ٢٠٣١ فى ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .
(٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٦٠١ وارد ديوان الكتخدا ، وثيقة ١١١ فى ٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

الامطار ، التى تنحدر من الجبال التى وراء هذا الجبل ، كيفما يحدث للذهب ،
الذى يأتى مع مياه السيول ويتجمع فى الأماكن المنخفضة ، ولا يتأثر ، فإذا
ظهر أنه من باطن الجبل فيطلب أن تنظروا فى شأنه وتبتوا فى أمره بحسن
تدبيركم وأن تخبرونا بالكيفية » (٦)

لم يكن البك الدفتردار هو المكلف وحده ، بالبحث والتنقيب عن معدن
الذهب فى جبال كردفان ، بل كان هناك اسماعيل بن محمد على ، الذى كان
يقوم بدوره بالتنقيب والبحث عن الذهب فى سنار وفازوغللى ، ولكن يبدو أن
هذه العمليات لم تسفر عن نتائج تستحق الذكر على الرغم من أنها استمرت
فترة طويلة من الزمن ، ابتداء من عام ١٨٢٠ وحتى عام ١٨٢٨ م مما دفع
محمد على عام ١٨٢٩ م ، الى أن يقوم بتدعيم عدد الأفراد المخصصين
للتنقيب عن معدن الذهب ، بعدد آخر من العمال والخبراء المصريين والأجانب
وهم على النحو التالى : (٨ مهندسين من أبناء العرب — ٢ مهندس أوربى ،
٢٠ نجارا ، ٢٠ حدادا ، ٢٠ عاملا بناءا ، وجميعهم كانوا من أبناء العرب ،
١٥ عاملا نحقا ، ٢٠ ضاربا الغاما ، ٢ صانمى براميل ، ٢ مبيض نحاس ،
٢٠ نشارا) .

لكن يبدو أن هذا الاجراء من محمد على لم يأت بالنتيجة المطلوبة ،
فطلب من حاكم السودان أن يقوم بشراء العملة الذهبية ، وكذلك الذهب
الخام من الوطنيين السودانيين ، ويرسله الى مصر ، وعلى هذا الأساس
أصدر حاكم السودان أمرا الى الجمارك بأن تمنع تصدير الذهب الخام
من بلاد السودان الى الخارج ، وكان ديوان المالية ، فى مصر قد أرسل له
١٠٠٠ كيسة من النقود ، لكى يستخدمها فى شراء ما يمكن شراؤه من
الذهب (٧) ، وبالفعل تمكن الحكمدار من شراء ١٠٠٠ أوقية من الذهب
السفارى (٨) .

-
- (٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٠ معية تركى ، وثيقة ٤٨ فى
١٥ ربيع أول سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
(٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٨٩٨ معية تركى ، وثيقة ٢٦٠
فى ٤ جماد أول سنة ١٢٥٠ هـ الموافق ١٨٣٤ م .
(٨) محفظة ٢٦٢ عابدين ، وثيقة بدون رقم فى ٥ ربيع ثان سنة
١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

لم يكتف محمد على بهذه الكمية من الذهب التى تسلمها من حاكم السودان بل طلب منه أن يقوم بشراء المزيد من الذهب ، ويرسله الى مصر ، ويتضح ذلك جليا من خطابه الذى جاء فيه ما نصه :

« اجمع ما يمكن جمعه من النقود الذهبية والذهب الخام وأرسله الى مصر فى غاية السرعة » . (٩) .

ويبدو أن عمليات الشراء هذه لم تف باحتياجات محمد على من الذهب ، فحاول أن يزيد من فاعلية عمليات التنقيب عن الذهب فى جبال غازوغلى ووصل الامر الى أن جعل العمال والمهندسين يقيمون بصفة مستمرة فى المدينة التى شيدها لهم والتى عرفت باسم (مدينة محمد على) (١٠) .

(٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٨٩ معاونة أقاليم ، وثيقة ٣٥٤ فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

(١٠) تضمنت مدينة محمد على قصر الحاكم ، الذى بنى بالطوب الأحمر ، والمستشفى الذى خصص لعلاج المرضى من العمال ، ومخزن الجبخانه ، والشونتين اللتين خصصتا لحفظ الغلال ، والزريبة التى خصصت لماشية الميرى ، والتى بنيت من القش والحطب ذى الأشواك وكانت قد زودت بثلاثة أبواب ، كان احداها فى جهة الشرق ، والثانى فى جهة الغرب ، والثالث فى جهة الشمال ، وقد زود كل باب بمخفر ، وتضمنت الديوان الذى بنى على الشاطئ الغربى للنيل الأزرق ، وقد خصص لجلوس معاونين والمهندسين والمعدنجية . والورشة التى خصصت لصناعة القواديس التى كانت تستخدم فى نقل المياه من النهر الى السكان . وعربات اليد التى خصصت لنقل الرمال التى كان من المحتمل أن يوجد فيها معدن الذهب ، بالاضافة الى ذلك فان هذه الورشة قامت بنشر الأخشاب اللازمة للمباني ، والمخازن التى بنيت من الأحجار ، والتى خصصت لحفظ المهمات والأدوات الواردة من مصر ، حتى لا تتعرض للأمطار ، أو لحرارة الشمس ، والمعديتين والصندل الذين خصصوا لتعديده العمال من شاطئ الى آخر (عبور النيل الأزرق) ، والبئرین اللتين حفرتا لتزويد المدينة بما يلزمها من المياه الصالحة للشرب ، وكان عمق احدهما خمسة أمتار وعمق الآخر ٣٥ متر ، زيادة على ذلك فان هذه المدينة

بلغ عدد العمال الفنيين الذين كانوا يقطنون مدينة محمد على ، والذين كانوا يعملون في مختلف الأعمال نحو ٣٧٦ شخصا ، كان منهم ٢٢٤ شخصا من المصريين والباقي كانوا من السودانيين ، وكان هؤلاء العمال جميعا يتقاضون أجورا ضئيلة الى حد ما ، وأذكر على سبيل المثال أنه كان يوجد هناك ٦ ستة من هؤلاء العمال ، الذين كانوا يعملون في مهنة السمكرة والتبييض ، وكانوا جميعا يتقاضون أجره يومية قدرها ٣٠ قرشا ، أى بمعدل خمسة قروش للفرد الواحد في اليوم .

كان محمد على يتابع بصفة مستمرة سير العمل في مناجم فازوغلى ، وذلك بواسطة المندوبين الذين كان يرسلهم من وقت الى آخر (١١) وكان من هؤلاء المندوبين على سبيل المثال الصاغقول أغاسى ابراهيم أفندى الذى زار مواقع التنقيب في فازوغلى وأحضر معه بعض العينات من الذهب الخام

= زودت بكمية من المؤن تضمنت ٢٨ أردبا من القمح ، ٣ أرادب شعير ، ٨٦٣ أقة ، ٣٠٨ درهما من الأرز ، ٤١١١ أقة ، ٣٠ درهما من الملح ، ١١ قنطارا ، ٤٣ رطلا من المسلى ، ١٥ قنطارا ، ٤٨ رطلا من الدقيق ، ٦٤ قنطارا ، ٤٣ رطلا من البقسماط ، ٢٠ أقة ، ١٣٦ درهما من الشمع ، ٢٧ زجاجة ماء كولونيا ، ٦٢٢٤ ثوب من القماش الدمور ، ١٨٢٩ ثوب من البقعة الهرى ، وقد تلاحظ أن بعض هذه الأصناف من المؤن كان كثيرا والبعض الآخر كان قليلا ، فالأصناف القليلة كانت تتمثل في الشمع والكولونيا والملح والأرز ، وكان الشمع والكولونيا يصرفان للمرضى الموجودين بالمستشفى ، وأما باقى المؤن فكانت تصرف كتعيين للأفراد ، وما يتبقى منها كان يباع للأهالى والتجار ، وكان من هذه المؤن المتوفرة حبوب الذرة ، التى كانت تتلف اذا تركت في المخازن مدة طويلة ، وقد بلغ جملة المخزون من حبوب الذرة حوالى ١٥١٥٩ أردبا ، صرف من هذه الكمية على أصحاب التعيينات حوالى ٣١٥٩ أردبا في مدة ستة شهور وظل الباقي بالمخازن ، انظر المحفظة ٢٦٨ عابدين ، وثيقة رقم ٢٢ في عام ١٨٣٩ م .

(١١) محافظ أبحاث السودان - دفتر ٢٨٠ شورى المعاونة ، وثيقة

٤٣٧ في ٩ جماد أول سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

ليقدمها لمحمد على ، وكان من المتبع أنه كلما عثر العمال على بعض كميات من الذهب الخام ، بادر حاكم السودان بإرسالها إلى مصر ، ففي عام ١٨٤١ تم إرسال كمية من الذهب بلغ وزنها ٦١٤ أوقية (١٢) .

لم يكتف محمد على بالمتابعة التي كان يقوم بها بعض المندوبين بل كلف أيضا حاكم السودان بأن يقوم بنفسه بمتابعة سير العمل في مناجم الذهب ، ويتضح ذلك من خطابه إلى الحكمدار والذي جاء فيه ما يلي : « إذا وصلتكم بالذن الله تعالى إلى ذلك المحل (المنجم) وأخذتم بالحفر فيه فلا تأخذوا التراب الذي هو بأعلى الحفر ، بل أعملوا بما هو معتاد عند الأهالي من القديم ، وما هو من أصولهم من حفر الحفر العميقة ، وأخذ التراب الذي يخرج منها والتدقيق به كما يلزم . فانه إذا نقبتم عن الأحجار التي تظهر وغسلتم ذلك التراب الذي يلزم غسله فانه من المؤكد أن تجدوا عرق ذلك المعدن (الذهب) وبناء على ما أوضحناه لكم أحفروا الحفائر العميقة ، ودققوا في الأحجار التي ستخرج منها . واغسلوا التراب الذي يلزم غسله ، وأى شيء تروته في نهاية الأمر عرفونا عنه بالتوضيح وهذا ما لزم أشعاركم به » (١٣)

وعلى الرغم من كل هذه الجهود الشاقة التي قام بها الأشخاص المكلفون بالبحث والتنقيب عن معدن الذهب ، فانه ضاعت سدى ، والدليل على ذلك التجربة التي أجريت بغرض التنقيب عن الذهب في جبل الرول التي استغرق العمل فيها ، ثلاثة أيام ابتداء من يوم الأحد ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ وحتى يوم الثلاثاء ١٧ من نفس الشهر ، وشملت عمليات التنقيب جميع جهات الجبل ، غنى اليوم الأول بدأ العمل في الجهة الشرقية من هذا الجبل ، ابتداء من قمته وحتى أسفله وتم الحصول على كمية من الرمل الذي كان من المعتقد أن يوجد بها معدن الذهب الخام ، ولكن بعد غسلها حصلوا منها على حبتين فقط من الذهب الخام ، وفي اليوم الثاني تم

(١٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٨٤ معاونة ملكية ، وثيقة ٢٠٦٤ في ١٦ شوال سنة ١٢٥٧ الموافق سنة ١٨٤١ م .

(١٣) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٦ صنادير ديوان المعية ، وثيقة ٢٨٦١ في ١٦ جماد ثان سنة ١٢٦٠ الموافق ١٨٤٤ م .

فحص الجهة الغربية من الجبل وقد تم الحصول أيضا على حبتين من الذهب، وفي اليوم الثالث تم فحص الجبل من الجهة البحرية والقبليّة وتم الحصول منها على قمحة واحدة من الذهب ، وقد بلغ ، مقدار الكمية التي تم الحصول عليها من الذهب الخام أربع حبات وقمحة واحدة ، وبلغ عدد الجنود الذين قاموا بعمليات التنقيب نحو ٢٦٨٨ جنديا من جنود الجهادية . (١٤)

لم تكن هذه الكمية الضئيلة من الذهب الخام من عزم محمد علي ، بل واصل محاولاته الخاصة بالتنقيب عن معدن الذهب في فازوغلي ، فكان قد أرسل من طرفه في عام ١٨٤٥ م خسرو باشا أحد كبار المسؤولين في الدولة ، وذلك لاستطلاع أحوال عمليات التعدين ، وهناك قابل أحد شيوخ القبائل القاطنة بجهة جبل الرول ، الذي كان يدعى الشيخ ادريس وتدارس معه خسرو باشا امكانية الحصول على كميات كبيرة من الذهب من كل من جبل الرول والقماميل والقسان وفازوغلي ، وبعد المناقشة التي تمت بينهما ، رأى خسرو باشا أن عمليات التعدين هذه ، تحتاج الى عدد كبير من عساكر الجهادية ، كما رأى أيضا أن يساهم شيوخ منطقة فازوغلي في إرسال عدد من الأفراد الذين سوف يقومون بالمساهمة في التنقيب الى جانب الجنود ، وبعد المداولة مع هؤلاء الشيوخ تقرر أعداد القوات التالية :

- ٤٠٠٠ من عساكر الجهادية .
- ١٥٠٠ من عساكر السر سوارى والهنداى والشايقية .
- ١٠٠٠ من أبناء القبائل على شرط أن يكون أغلبهم من الهجانة
- ١٠٠٠ هجان من قبل الشيخ ادريس التابع لمديرية فازوغلي .
- ٣٠٠ هجان من قبل الشيخ مرسى التابع أيضا لمديرية فازوغلي .
- ٢٠٠ جندي من قبل الشيخ عزوز التابع لمديرية فازوغلي .
- ٤٠٠ هجان من قبل الشيخ حسن ولد العجيب من مديرية سنار .
- ١٧٥ هجان من قبل كل من عبد القادر ومحمد آغا التابعين لسنار .

(١٤) :محفظة ١٩ بحر برا ، وثيقة ١٧٧ القعدة سنة ١٢٦١ الموافق

١٨٤٥ م .

وقد بلغت جملة هؤلاء الأفراد حوالى ٨٥٧٥ شخصا ، وكان الشيخ ادريس قد اقترح أن يكون عدد الجنود الذين سوف يعملون فى مناجم الذهب بقدر عدد العبيد الذين يقطنون جهات التعدين ، يبدو من هذا أن العبيد الوطنيين كانوا يقومون بمهاجمة العمال اثناء تأديتهم لعملهم ، مما دفع الشيخ ادريس أن يطلب زيادة عدد الجنود ، زيادة على ذلك فإنه تقرر أن تزود هذه القوات بما يلزمها من مؤن وخلافه على شرط أن يتم جمعها قبل حلول موسم الخريف (١٥) .

وبعد بدء العمل ، لم يعثر العمال على كميات من الذهب تستحق الذكر ، ويتضح ذلك من اجراء هذه التجربة الثانية والتي تمت فى منطقة التعدين فى المدة المبتدئة من غرة ربيع ثان سنة ١٢٦١ هـ وحتى ٨ من ذى القعدة من نفس العام وهى على النحو التالى :

كمية الذهب المستخرجة	المدة	
	الى	من
١٣ ٢/٣ حبة	٤ جماد أول ١٢٦١ - ١٨٤٥	٥ ربيع ثان ١٢٦١ - ١٨٤٥
١٦ ٢/٣ حبة	٥ جماد ثان » »	٦ جماد أول » »
١ قيراط، ٢ ٢/٣ حبة	٥ رجب » »	٦ جماد ثان » »
١ قيراط ، ١٥ حبة	٩ شعبان » »	٦ رجب » »
٢ قيراط ، ١٦ حبة	١٥ رمضان » »	١٦ شعبان » »
١٠ قيراط ، ١٥ ٢/٣ حبة	٣٠ رمضان » »	١٦ رمضان » »
٣ قيراط ١٨ ٢/٣ حبة	٣٠ شوال » »	١ شوال » »
١ قيراط ١٢ ٢/٣ حبة	٣٠ القعدة » »	١ ذى القعدة » »

(١٥) محفظة ١٩ بحر برا - وثيقة ٧٤ فى ٩ صفر سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

وقد أشرف على هذه العملية كل من مدير سنار وفازوغلى ومفتش المعادن ، وبلغ عدد الأفراد الذين اشتركوا في اجرائها حوالى ١٨٠٦٢ شخصا ، كما بلغ عدد الأيام التى استغرقتها هذه التجربة ١٣٠ يوما ، ما عدا أيام الجمع والأيام التى كان ينزل فيها المطر ، وقد بلغت كمية الذهب الخام التى تم العثور عليها اوقية واحدة ، ١٣½ حبة (١٦) .

لم ترض هذه الكمية من الذهب خاطر محمد على ، فاضطر الى أن يطلب من مدير سنار وفازوغلى ، أن يفرضا شيئا من الذهب على كل بيت من بيوت سكان جبل الرول ، كنوع من الأتاوة فيما يبدو ، ولكن مدير سنار رفض هذا المطلب ، وأقنعهم محمدا عليا ، بأن هذا الاجراء ، لو تم سيجعل السكان الوطنيين لايميلون الى الحكم المصرى بل سوف ينضمون بالتالى الى القبائل المنشقة على الحكومة المصرية ، وبذلك يزداد خطرهم ، وكان هؤلاء المنشقون يمثلون قبائل مفزوعة ، وأقلون وأندون والسنجليات والخمسة ، والخواريو والأقولة ، والفناجقة ، والغناسمون والخزماقو والجرك . (١٧) .

عدل محمد على عن مطلبه بعد أن اقتنع برأى مدير سنار ، ولكنه من ناحية أخرى واصل ، عمليات البحث والتنقيب أملا فى الحصول على الكميات المطلوبة من الذهب الخام ، وفى هذا الصدد عين ناظرا يعرف باسم ناظر المعادن (١٨) وذلك ليقوم بالاشراف على عمليات التعدين ، ويمكن تعليل تعيين هذا الناظر ، بأن المشرفين السابقين على عمليات التعدين ، كانوا قد فشلوا فى تأدية مهمتهم وكان محمد على قد زوده بعدد من عربات اليد ، التى كانت تستخدم فى نقل الرمال التى يحتمل وجود معدن الذهب فيها (١٩) وفى نفس

(١٦) محفظة ١٩ بحرا برا وثيقة ٧٠ فى ١٨ ذى الحجة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(١٧) محفظة ١٩ بحرا برا ، وثيقة ٦٨ فى ٢٣ القعدة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(١٨) دفتر ٥٨٧ صادر ديوان الكتخدا ، وثيقة ٦٢١ فى ١٣ رمضان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

(١٩) دفتر ٥٩٠ الكتخدا ، وثيقة ١٤٩٧ فى ٨ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

الوقت طلب محمد على من ناظر المعادن ، بذل قصارى جهده فى سبيل الحصول على أكبر كمية ممكنة من الذهب ، ويتضح ذلك من خطابه الى ناظر المعادن الذى جاء فيه :

« أرنى جهدك واجتهادك، واهتم كل الاهتمام بالحصول على المنفعة على الوجه المبين فى كتابنا (٢٠) » .

أصبح من الواضح لدينا أن جميع الجهود التى بذلها محمد على فى سبيل الحصول على معدن الذهب الخام باءت بالفشل ، ولم يحقق هذا الهدف ، رغم كل ما بذله من مجهودات فى هذا المجال ، ويمكن التدليل على ذلك بالجدول اثنالى الذى يوضح لنا كميات الذهب التى تم الحصول عليها ، فى خلال عدد قليل من السنوات :

السنه	الكمية	الصنف
١٢٥٠ هـ — ١٨٣٤ م	١٣٣٢ أوقية	ذهب
١٢٥٣ هـ — ١٨٣٧	١٠٠٠ أوقية	ذهب
١٢٥٥ هـ — ١٨٣٩	١١٤ أوقية	ذهب
١٢٥٧ هـ — ١٨٤١	٤٦١٤ أوقية	ذهب
١٢٦١ هـ — ١٨٤٥	١ واحد أوقية + ١٨ ١/٤ قمح	ذهب
١٢٦٣ هـ — ١٨٤٧	٥٨ أوقية + ١٠ حبه	ذهب
١٢٦٤ هـ — ١٨٤٨	١٠ اق + ١٥ أوقية + ١٢ ١/٢ حبه	ذهب
١٢٦٦ هـ — ١٨٥٠	١٨ حجر كريم + ٢٠٠٠ درهم	ذهب (٢١)

(٢٠) دفتر ٤٣٢ صادر معية ، وثيقة ٥٠٤ فى ٤ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

(٢١) انظر محافظ إبحاث السودان — فيما بين سنتى ١٢٣٥ هـ الى عام ١٢٦٦ هـ .



[The body of the document contains several paragraphs of text that are extremely faint and illegible due to the quality of the scan. The text appears to be organized into sections, possibly with headings, but the specific content cannot be discerned.]

الفصل الرابع

الزراعة والفلات الزراعية

نظرا لتباين مناخ السودان ، فقد تعددت غلاته الزراعية ، فمنها ما هو برى ، كالصمغ والسنامكى والأبنوس والثيلة ، ومنها ما هو زراعى ، كالذرة العويجة والدخن والحمص واللوبياء والفاصوليا والقمح . وكان لوفرة هذه الفلات الزراعية أثرها الفعال فى نفس محمد على الذى اتبع سياسة الاحتكار التى تمثلت فى اشراف الحكومة على التجارة الداخلية والخارجية ، فكان للحكومة وحدها الحق فى بيع الحاصلات الزراعية للمستهلك المحلى أو للتجار لتصديرها للخارج (١) ويبدو أن السبب فى احتكار محمد على للفلات الزراعية راجع الى عدة عوامل ، منها شروعه فى بناء صرح قاعدة صناعية حديثة ، ومنها أيضا شروعه فى بناء جيش حديث ، وسوف يتضح ذلك من دراستنا للزراعة السودانية والفلات الزراعية .

أولا - الزراعة :

اهتم محمد على بالزراعة السودانية ، وذلك بإرساله ٣١٠ شخصا من كبار وصفار المشايخ والخوثة لى يقوموا بالإشراف على الأعمال الزراعية فى السودان ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لى يقوموا بتعليم أبنائه حرفة الزراعة على أسس علمية سليمة (٢) وكان هؤلاء جميعا من مديريات الوجه البحرى كالفربية والدقهلية والقليوبية والبحيرة (٣) ومن المرجح أن يكون

-
- (١) د . أحمد أحمد الحثه : المصدر السابق ص ٤٣ .
(٢) محفظة ٦ وثيقة ٦٧٢ . دفتر ١٨ . ملخصات المعية السنية فى ١٢ جباد أول سنة ١٢٤٠ الموافق ١٨٢٤ م .
(٣) دفتر ١٩ صادر معية تركى ، وثيقة ٣٦٧ ، ٣٧٠ فى غرة رجب سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

اختيارهم من الوجه البحرى راجعا الى اجادتهم فن زراعة الارز الذى رغب
محمد على فى زراعته فى السودان ، ومن المحتمل أن يكون هذا الاختيار راجعا
الى أن الوجه البحرى كان أكثر تقدما فى الزراعة عن بقية الأقاليم المصرية
الأخرى وذلك لاعتدال مناخه .

بالإضافة الى ذلك فإن محمدا عليا ، زود المزارعين السودانيين بما
يحتاجونه من بذور ، وخاصة بذور الارز ، التى تقرر زراعتها فى اقليم سنار
وضواحيه وقد بلغت كمية البذور التى أرسلت الى هناك ٣ ضرائب ، ٥ أراذب (٤)
ولكن بعد أن أجريت زراعته فى سنار باءت بالفشل ، فربما يرجع ذلك الى
عدم العناية به ، أو من المرجح أن يرجع ذلك الى عدم ملائمة مناخ سنار لنموه
حيث يتميز مناخها بشدة الحرارة ومن المعروف أيضا أن زراعة الارز تجود فى
المناطق المعتدلة ، وليس فى المناطق الحارة ، والدليل على ذلك أن زراعته
نجحت فى دنقلة ، وذلك فيها يبدو لاعتدال مناخها بعض الشيء ويرجع تاريخ
زراعته فى دنقلة الى عام ١٨٢٩ ، فعلى هذا العام زرعت مساحة من الارز
هناك ، وذلك لاستخدام انتاجها كغذاء لجنود الجهادية ، بدلا من جلبه من مصر ،
وكان قد تقرر أن تستخدم المدقات الخشبية فى نزع بذوره (الدرس) (٥) .

والى جانب زراعة الارز فى دنقلة ، تقرر أن يزرع فيها قصب السكر ،
وبالفعل زرعت منه مساحة قدرها ١٨ فداناً ، كانت على سبيل التجربة وتشير
الدلائل الى أن زراعة قصب السكر فى دنقلة ، أحرزت تقدما ، لأن مديرها
كان قد طلب من محمد على أن يوافق له على إنشاء مصنعاً لصناعة السكر (٦) ولكن
الأخير طلب من المدير أن يجرى بعض التجارب على هذا القصب لمعرفة مدى

(٤) دفتر ٢٠ صادر معية تركى ، وثيقة ٣٨٨٠ فى ٧ شعبان سنة ١٢٤١ هـ

الموافق ١٨٢٥ م .

(٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٧٦٦ — ديوان خديو ، وثيقة ١٥١

فى ١٩ رمضان سنة ١٢٤٦ الموافق ١٨٣٠ م .

(٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٤ معية تركى ، وثيقة ٤٤١

فى ٢٩ ربيع ثان سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٣٢ م .

ضلحيته لصناعة السكر من عدمه قبل أن ينشئ مصنعا له ومن المرجح أن تكون زراعة قصب السكر في دنقلة قد نجحت لأن مناخها يلائم زراعته ، فالقصب من الغلات التي تجود زراعتها في المناطق الحارة ، وخير دليل على ذلك مدى نجاح زراعته في صعيد مصر .

ومن الغلات الزراعية الأخرى التي زرعت في دنقلة نبات (الأفيون) الذي من المرجح أن يكون محمد على قد وافق على زراعته بغرض استخدامه في الأغراض الطبية ، ولكن زراعته لم يقدر لها النجاح ، ربما يرجع ذلك إلى سوء المناخ والتربة ، ويؤكد ذلك قراءة البند الرابع من بنود مجلس المشورة الذي انعقد في الخرطوم في ٨ محرم سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦م والذي نص على وقف زراعة الأفيون وذلك لعدم نجاحها .

لم تقتصر الزراعة في السودان على الغلات السابقة فحسب ، بل زرع السكان القمح والشعير والذرة ، وكانوا يستخدمون السواقي في ري هذه الغلات ، وقد بلغ عددها نحو ٦.١٢ ساقية ، كان منها ٣٤٥٠ ساقية صالحة للاستعمال ، ٥٥١ ساقية معطلة ، ٢.١١ ساقية قابلة للإصلاح ، وبلغ عدد المواشي التي استخدمت في إدارة هذه السواقي نحو ١٠٢٤٨ رأسا ، وكان محمد على قد أمر بإصلاح السواقي المعطلة كما أمر أيضا بزيادة عدد المواشي اللازمة لأدائها . (٧)

لم يقصر محمد على اهتمامه بالزراعة على إقليم دنقلة فحسب ، بل اهتم أيضا بإقليم سنار الذي يتميز بخصوبة تربته ووفرة مياهه فأنشأ فيه حوالي ١٥٠٠ ساقية ، كما زوده أيضا بعدد من الماشية بلغ حوالي ٢٦٠٠ رأس ، وفي نفس الوقت كان قد زود المزارعين في كردفان بنحو ٢٠٠٠ رأس من الماشية . (٨)

(٧) محفظة ٢٦٨ عابدين — وثيقة ٤٠ في ٢٧ شوال سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

(٨) محفظة ٢٦٨ عابدين وثيقة ٧٨ في ٢٥ شوال سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

بالإضافة الى ذلك كله ، فان محمدا عليا زود المزارعين السودانيين أيضا بعدد من أسلحة المحارث المصرية بلغ حوالى ٥٠٠ سلاح ، وكانت هذه الأسلحة تعتبر تطورا عظيما بالنسبة للزراعة السودانية ، لأنها حلت محل السلوكه فى حرث الأرض (٩) .

لم يكتف محمد على بذلك بل طلب من الحكمدار أن يرسل ستة من أبناء وجهاء السودان ، كي يتعلموا العلوم الزراعية الحديثة فى مصر ، حتى يتمكنوا بعد عودتهم الى بلادهم من المساهمة بقسط وافر فى تقدم الزراعة السودانية ، وفى هذا الصدد يخاطب محمد على حاكم السودان بقوله :

« اكتبوا أن اللازم الى هؤلاء هو تعلم علم الزراعة ، فيجب إلحاقهم بالمدرسة التجهيزية فى الوقت الحاضر ، توطئة لتعليمهم العلم المذكور ، ان شاء الله تعالى ، ويجب معاملتهم معاملة ممتازة نوعا ما عن التلاميذ الآخرين ، نظرا لحيثهم من بلاد بعيدة ، ومع انه خصص خادم لكل عشرة من التلاميذ ، الا أن الواجب يقتضى تخصيص خادم هؤلاء الستة حتى لا يفتروا عن بعضهم والعناية بتعليمهم القراءة والكتابة جيدا ، حتى اذا ما ظهرت كفاءتهم ، بدأوا فى تعلم علم الزراعة ، فنحظركم بأننا سوف نرسل أولئك الأولاد الستة اليكم مع القواص مصطفى » . (١٠)

من المرجح أن هؤلاء التلاميذ بعد أن أتموا دراستهم فى مصر عادوا الى بلادهم ، وربما ساهموا بعلمهم فى خدمة الزراعة ، التى كانت تتعرض فى بعض الأحيان لغزو جيوش الجراد ، التى كانت تقتضى فى بعض الأوقات على معظم هذه المزروعات وحينما علم محمد على بذلك طلب من حاكم السودان أن يستخدم كافة الوسائل فى سبيل القضاء على الجراد ، ويتضح ذلك من خطابه الى مدير كردفان الذى جاء فيه ما نصه :

(٩) السلوكه : عبارة عن عصا طويلة من الخشب ، يوجد فى أحد أطرافها قطعة مدببة من الحديد ، يستخدمها السكان فى حفر الأرض الى نقر لى يضعوا فيها البذور ثم يتركونها للطبيعة تتولى أمرها
(١٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٠٦ صادر ديوان المعاونة — جهادية — وثيقة ٩١٢ فى ٩ جماد آخر سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

« أرني همتك عند ما يظهر ذلك الجيش من الجراد لا سمح الله ، ففي الحال أهجم عليه بالعساكر والاهالى ، وبادروا باتلافه وحيث أنه سوف يدفن بيضه هنا وهناك ، فاعثروا على مكانه من غير تردد واتلفوه ، وبذل جهدك واجتهادك لحفظ مديريتك وصيانتها من ضرره ، وهذا ما لزم اشعارك به (١١) .

يبدو أن كل المجهودات التى بذلها محمد على فى سبيل النهوض بالزراعة السودانية لم تأت بالنتيجة المرجوة لكنها كانت تعدد على جانب كبير من الأهمية . وربما ظهرت نتائجها على السودانين فيما بعد .

ثانياً — الغلات الزراعية :

كان من أهم الغلات الزراعية السودانية ، التى استغلها محمد على لصالح القطرين بذرة القطن والأبنوس والصمغ والسنامكى ومواد أخرى كالأخشاب ودودة الحرير .

١ — بذرة القطن :

كان القطن (١٢) من الغلات الزراعية التى تنمو على نطاق ضيق فى

(١١) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩٣ صادر ديوان المعية وثيقة ٦٢ فى ٢٤ رمضان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(١٢) زرع القطن فى مصر قبل عصر محمد على ، ولكنه كان قصير الثيلة خشن اللمس ، وعرف باسم القطن البلدى ، واستثمرت زراعته فى مصر حتى عصر محمد على ، ولكن إنتاجه قل من ٥٠٠ ر. ٥ قنطار عام ١٨٢٣ ، الى ٦٠٠ قنطار عام ١٨٣٣ ، وإلى جانب النوع البلدى زرع نوع آخر يعرف باسم قطن جوميل بك ، لأن محو بك اكتشف بذوره فى حديقة منزل جوميل بك ، فعرف باسمه وقد زرع هذا النوع منذ عام ١٨٢١ ، وإلى جانبه زرع أيضاً قطن مالطه (تانكين) وفى عام ١٨٤٣ م زرع القطن السودانى ، وكان طويل الثيلة ناعم اللمس ، واستمر يزرع بمصر حتى عصر اسماعيل .

السودان ، وكان من أشهر البلاد التى ينمو فيها بلدة مكادة التابعة للحبشة ،
والتي تبعد عن حدود السودان الشرقى حوالى ١٥ ميلا ، وكان سكان هذه
البلدة يستغلونه فى صناعة الملابس والشيلان ، التى أعجب بها المعلم
(حنا الطويل) المستول عن جمع الضرائب فى السودان ، فعند ما زار هذه
القرية اشترى لنفسه شالا من شيلانها ، ولما عاد الى مصر ، ورآه
محمد على ، يضع هذا الشال ، فوق أكتافه سألته بقوله :

« من أى جهة حصلت منها على هذا الشال يا حنا؟ » فقال حنا الطويل :
« ان هذا النوع من الشيلان يسمى ثروة وهو يصنع من القطن الذى ينبت
فى أرض مكاده التابعة للحبشة ، والتي تبعد عن سنار ١٥ مرحلة » .
وكان محمد على قد أعجب بهذا الشال وعلى اثر ذلك طلب من (عثمان بك)
مدير سنار أن يرسل له كمية من بذور هذا القطن ، لزراعتها بمصر كتجربة
أولى ، وبعد نجاحها سوف تعمم زراعتها على نطاق واسع فى كل جهات
القطر المصرى ويتضح ذلك جليا من خطاب محمد على الى حاكم السودان
الذى جاء فيه :

« لما كانت رغباتنا منصرفة الى عمران مصر بالاكثار من زرع المواد
النافعة والمفيدة فيها ، واقامة الآثار الخيرية التى من شأنها أن يذكر الناس
بالخير أصحابها ، فقد رغبتنا فى جلب كمية من هذا القطن لمعاينته ، كما
رغبتنا فى جلب القدر الممكن جلبه من بفرته لزراعتها هنا ، ومن أجل ذلك
أوفدنا اليكم أحد القواصين لهذه الغاية ، وانا لنأمل أن تتوصلوا بالأسباب
التي ترونها لجلب بعض القطن ، ومقدارها يمكن من البذرة ، سواء بإرسال
مندوبين أو بتحري الخطابات ثم تسليمها الى القواص ، واعادته اليها
وعليكم أن تعنوا كل العناية بأمر رغبتنا هذه وإياكم والتهاون فى ذلك » . (١٢)

بمجرد أن تسلم حكامدار السودان خطاب محمد على ، أرسل اليه
كمية من القطن الشعير ، ومعه كمية من البذور المطلوبة ، فبالنسبة لكمية

(١٣) دفتر ١٤ معية تركى ، وثيقة ٦١٧ فى ١٦ ربيع ثان سنة ١٢٤٠ هـ
الموافق ١٨٢٤ م .

القطن الشعير ، فتد أرسلت الى الفبارك لنسجها وعمل التجارب عليها لمعرفة مدى صلاحيتها للنسيج من عدمه (١٤) وبالنسبة لكمية البذور التي وردت من السودان فقد أمر محمد على بزراعتها في أرض شبرا (١٥) وربما يرجع اختياره لأرض شبرا لأنها تتميز بخصوصيتها ، حيث توجد فيها كافة المحاصيل الزراعية المختلفة ، بالإضافة الى ذلك فإنها كانت قريبة من مقر الوالى ، كى يتابع عن قرب تطورات هذا المحصول الجديد ، زيادة على ذلك فان شبرا كان يوجد بها (الفابريكة) مصنع النسيج الذى كان من المحتمل أن تجرى فيه كافة التجارب على القطن الشعير الذى ينتج من مزارع شبرا .

استمر اجراء التجارب على بذور القطن السودانى عددا من السنين ، زرع بعدها على نطاق واسع ، وقد لوحظ على لوزات هذا القطن انها ذات لونين ، كان أحدهما أسود ، وهذا النوع كان ذا محصول قليل ، وكان الثانى أخضر اللون ، وهو ذو محصول كبير (١٦) وكان محمد على قد طلب فى عام ١٨٤٢ م من حاكم السودان أن يرسل له كمية أخرى من بذور هذا القطن لى يواصل اجراء التجارب عليه ، وقد بادر حاكم السودان بارسال ٨٣٥ ردىب من البذور التى وزعت بالتالى على المزارع الميرية (الجفالق) وبعض المديرىات الأخرى وكان قد تقرر أن يزرع فى كل جهة من هذه الجهات ثلاثة أفدنة على شرط أن تكون من الأرض الجيدة (١٧)

(١٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢١ صادر معية وثيقة ٢٩٠ فى

١٤ ربيع أول سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

(١٥) محافظ أبحاث السودان دفتر ٨٥٦ ديوان خديو وثيقة ٣٣٨١

فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

(١٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٥١ معاونة ايرادات ، وثيقة

٥٠٩ فى ٣ ذى الحجة سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

(١٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٩ صادر ديوان المعية ،

وثيقة ١٨٤٢ فى ٢٥ ربيع آخر ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

وبعد جنى المحصول يرسل منه قنطار الى الفبارك لاجراء التجارب عليه لمعرفة مدى صلاحيته من عدمه . (١٨)

٢ - الأبنوس :

جلب محمد على من سنار بذور الأبنوس ، وذلك لزراعتها في مصر ، وقبل أن يبدأ عملية الزراعة قام بتقسيم هذه البذور الى ثلاثة أقسام ، أرسل الأول منها الى ناظر شبرا ليقوم بزراعته ، وأرسل الثانى الى الأغا الكتخدا ، يبدو أنه ناظر الزراعة ، وأرسل الثالث الى ناظر الغابات (الأورمان) في طنطا وذلك لزراعته هناك ، وكان محمد على قد أمر هؤلاء النظار بأن يقوم كل منهم في كل شهر بزراعة مقدار من البذور التى تسلمها ، وعند نموها بنجاح في أى شهر من الشهور التى تمت فيها هذه التجربة ، تزرع باقى البذور في هذا الشهر دفعة واحدة ويكل عناية (١٩) . ويبدو أن زراعة الأبنوس في مصر باءت بالفشل ، ولم تحقق أى نجاح ، وذلك لأننا لم نجد فيما بعد أى أثر للأبنوس في مصر ، ومن المرجح أن السبب في عدم نجاح زراعته يرجع الى عدم ملائمة المناخ المصرى له ، فالأبنوس ينمو في المناطق الحارة والمطيرة .

٣ - الصمغ :

جاء جلب الصمغ السودانى الى مصر متأخرا ، بمعنى أن محمدا عليا لم يقيم بجلبه الا عام ١٨٤٣ م ، ومن المرجح أن يكون السبب في تأخير جلب محمد على له هو أن تجارته لم تكن رائجة ولكن في هذا العام نلاحظ انه احتكر تجارته لحسابه ، فمن المرجح أن يكون الصمغ في هذه السنة قد ارتفع سعره ، وأصبح معروفا لدى الأوربيين الذين زاروا السودان ، بعد الفتح المصرى .

(١٨) محافظ أبحاث السودان - دفتر ١٦٩ ديوان الخديو ، وثيقة ٣٣٨١ في ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
(١٩) دفتر ٧٧٩ - صادر ديوان الخديو وثيقة ٦٦١ في ٢٧ ربيع آخر سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٣٢ م .

وفي عام ١٨٤٣ م أرسل حاكم السودان كمية من الصمغ بلغت ١٩٢٦
رحلة (٢٠) وبعدها أرسلت كمية أخرى ، بلغت ٣٠٩٤٠ قنطارا ، ولكن لم
يكتف محمد على بهذا القدر بل طلب المزيد ، وفي هذا الصدد يخاطب
الحكماء بقوله : —

« نحن في ضيق من المال ولا يخفى على علمكم رواج ذلك الصمغ ، فان
كان لم يصل بعد الى المحروسة ، فاكتبوا الى مدير كردفان واكتبوا عليه
بأن يسرع بارساله وهذا ما لزم اشعاركم به » . (٢١)

ولكى يزيد محمد على من كمية الصمغ المطلوبة الى مصر ، أرسل بعض
الأفراد الى السودان ، وذلك للإشراف على شئون الصمغ وعلى سرعة
شحنه الى مصر (٢٢) وكان من هؤلاء الأفراد شاعر قبودان ، والصاغقول
عبد الله أفندي والصاغقول أغاسي أمين أفندي ، وقد تقرر أن يكون مقر
الأول في كردفان ، والثاني في دنقلة والثالث في وادي حلفا ، وأما شونة
أسوان فقد تعين لها أمين جمركها ، للقيام بهذه المهمة ، الى جانب عمله (٢٣) .

وبعد أن تولى هؤلاء مناصبهم الجديدة حثهم محمد على ، على الاهتمام
بجلب الصمغ ، ويتضح ذلك من قوله :

« عليكم أن تبادروا بشحن الصمغ بمجرد وصولكم الى الجهات التي
عينتم بها ، وأحذركم التقصير ، فاذا قصرتم ، فسوف تلاقون منا اللوم .

-
- (٢٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠٩ معاونة أقاليم ، وثيقة
١٥٣ في ١٣ صفر عام ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
(٢١) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠٦ صادر شورى المعاونة
— وثيقة ٢٣٠ في ٢٥ ربيع آخر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
(٢٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠٩ معاونة أقاليم وثيقة ٦٧٨
في ٨ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
(٢٣) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠٩ معاونة أقاليم وثيقة ٦٥٣
في ٢١ جماد ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

والتوبيخ والعقاب ، واذا وجدتم أنتم بعض التقصير من حكام البلدان فعليكم أن تنبهوا هؤلاء الحكام الى ذلك ، وفي حالة عدم استجابتكم لهذا التوجيه ، فإننى سوف اتخذ اللازم وأطلب منكم أن توافوننى بكشف يتضمن مقدار ما تم شحنه من الصمغ مرة كل عشرة أيام » (٢٤) .

لم يقصر محمد على تحذيره على مأمورى جلب الصمغ ، بل حذر أيضا حكام السودان بقوله :

« ان الصمغ رائج جدا فى الاسكندرية وأن الضائقة المالية المتوقعة من المال سوف تزول بهمتكم كما هو مأمول ، وعليكم عدم التأخير فى ارسال الصمغ ، بل يجب ارساله دفعة واحدة ، وأطلب شحنه بالقوارب عاجلا وارساله الى مصر على وجه السرعة » (٢٥) .

على الرغم من سياسة الاحتكار التى فرضها محمد على ، على تجارة الصمغ ، الا أنه سمح لتجار بعض الدول الأوربية بالاتجار فيه على شرط أن يحصل التاجر على تصريح مسبق يخول له حرية التجارة فى الصمغ ، والا صودر ما معه ، فعند ما قام المسيو ماربورفو Marborfou النمساوى الجنسية ، بشراء كمية من الصمغ ، وحاول المرور بها من جمرک أسوان ، منعه أمين الجمرک من المرور ، وذلك لفقدانه التصريح الخاص به ، ولكن لما علم محمد على بذلك أمر أمين الجمرک أن يسمح له بالمرور ، بعد أن يستوفى الرسوم الجمركية المقررة من هذا التاجر عينا اذا تعذر عليه دفعها نقدا . (٢٦) وفى عام ١٨٤٤ اشترى أحد التجار الفرنسيين من كردفان كمية من الصمغ بلغت ٧٢٠ قنطارا ، وعند مروره بهذه الكمية من جمرک أسوان

(٢٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠٩ معاونة اقاليم وثيقة ٦٥١ فى

٢١ جهاد ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٢٥) دفتر ٢١٠ صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١١٩٠ فى ٢٧ ربيع

آخر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٢٦) دفتر ٣٦٩ معية تركى — وثيقة ٤٠٠٤ فى ١٤ رجب سنة ١٢٥٩ هـ

الموافق ١٨٤٣ م .

منعاً أمين الجمرک (٢٧) ، ويبدو أن هذا التاجر لم يكن لديه تصريح يخول له نقل هذا الصمغ ، أو ربما لعدم قدرته على دفع الرسوم الجبركية ، وعند ما حاول المسيو ثيو الفرنسى الجنسية المرور من جمرک الاسكندرية وكان معه كمية من الصمغ بلغت حوالى ١٧٠٠ قنطارا ، منعاً أمين الجمرک من المرور ، بناء على تعليمات المالية ، التى كانت تقضى بمصادرة الصمغ الذى يمر بدون تصريح مسبق ولكن لما علم محمد على بذلك طلب من أمين جمرک الاسكندرية أن يسمح له بأخذ ألف قنطارا فقط ، وذلك حفاظا على استمرار العلاقات الودية بين مصر وفرنسا وعلى شرط ألا يتكرر هذا العمل مرة ثانية (٢٨) .

من المعروف أن علاقة مصر بفرنسا كانت طيبة للغاية ويتضح ذلك من المعاملة الحسنة التى كان يلقاها التجار الفرنسيون من قبل السلطات المصرية ، فعندما ضبطت مع أحد التجار الفرنسيين كمية من الصمغ صودر جزء منها لحساب الحكومة وترك الباقي لهذا التاجر حيث بلغت كميته ٦٠ قنطارا (٢٩) .

حذر محمد على مدير كردفان من عدم الاهتمام بارسال كميات الصمغ المطلوبة ، ويتضح ذلك من خطابه اليه والذى جاء فيه ما نصه :

« أعلم أننا أوعدنا اليك القواص حسين الملا ، فإذا كنت بحكم قلة أدبك لم ترسل هذه الأشياء والمواد حتى الآن عليك بارسالها فى الحال ، ووفيني مع القواص بخبر ارسالها ، والا فتأكد أننا سنخفيك هناك ، وإياك ثم وإياك ومعاندة أحمد باشا (حكماء السودان) فلا بد من اطاعة أوامره

(٢٧) دفتر ٣٧٨ معية تركى - وثيقة ١٦٠١ فى ٢١ رجب سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

(٢٨) محافظ أبحاث السودان - دفتر ٣٩٠ صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ٢٤٨ فى ١٧ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(٢٩) محافظ أبحاث السودان - دفتر ٣٩٣ صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ٤٢٨ فى ٧ محرم سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

جميعها » (٣٠) وأضح من هذا الخطاب مدى اهتمام محمد على بجلب الصمغ حتى أنه لا يتورع عن انزال أقصى العقوبة على المقصرين في جلبه .

وفي نفس الوقت طلب من مدير دنقلة أن يصنع عددا من الزناجيل الخاصة بتعبأة الصمغ ، من زعف النخيل الموجود بوفرة في دنقلة ، بدلا من أن يستخدمها الناس في الوقود أو أن يصنعوا منها حصرا لافتراشها على الأرض (٣١) ، وإلى جانبها استخدمت أيضا الجلود والزكايب والقنف زيادة على ذلك فإن محمد على ، طلب من مدير دنقلة أن يرسل إلى مدير كردفان ١٠٠٠ كيسة من النقود كي يستخدمها في شراء الصمغ المطلوب ، ولكن مدير دنقلة لم يرسل الا ٥٠٠ كيسة ، مما اضطر محمد على أن يحذره بقوله :

« أقول لك أن هذا الصمغ رائع وكثرة محصوله موجبة وذلك لازدياد منفعة الحكومة ، فإرسال ذلك المبلغ من الصمغ على وجه السرعة أمر لازم ، فما هو قصدك بإرسال ٥٠٠ كيسه فقط ، فهل قصدك أن تنقص منفعة الميرى بنقص وارد المحصول مع رواجه ، عدا ما فعلته في مديريتك من المأثر ، أحذرك بضرورة التعجل بالخمسائة كيسة الباقية ، وأحذرك الا تؤخر الصمغ دقيقة واحدة ، ولو حدث ذلك فإناك لم تخلص من يدى باى وجه من الوجوه » (٣٢) .

ولما تسلم مدير كردفان النقود المطلوبة ، بدأ في شراء الصمغ وبدأ محمد على بالتالى يستعجله في ارسال المزيد منه وذلك واضح من خطابه اليه والذي جاء فيه ما يلى :

-
- (٣٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٨٧ — معية تركى وثيقة ١٠٢ في ١٥ ربيع أول سنة ١٢٦١ الموافق ١٨٤٥ م .
(٣١) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٨ معية تركى وثيقة ١٥١١٧ في ١٠ رجب سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
(٣٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩٣ صادر المعية ، وثيقة ٥٧ في ٢٢ رمضان سنة ١٢٦١ الموافق ١٨٤٥ م .

« يا مدير كردفان ، ابذل جهدك لتوريد الصمغ بالزناويل التى ستأتى لك من الخرطوم أو من دنقلة ، أو التى يمكن الحصول عليها من مديريتك ، أو بالجلود وأبعث إلينا كشفا على وجه السرعة بكل مقدار تورده (٣٣) » .

كان من نتيجة هذه الاجراءات التى اتخذها محمد على ، أن بلغت كمية الصمغ التى وردت الى شونة الدبة ، نحو ١٨٨١٩ قنطاراً ، ولكن باللتيميم على هذه الكمية ، وجد أن وزنها يبلغ ١٦٤١٩ قنطاراً ، أى أنها نقصت ٢٤٠٠ قنطار ، لكن لما علم محمد على بذلك طلب من حكام السودان ، اجراء التحقيق فوراً ، لمعرفة الأسباب التى أدت الى نقص هذه الكمية من الصمغ (٣٤) فمن المحتمل أن يكون الجمالة قاموا بسرقتها أو ربما تكون هذه الكمية قد تبعثرت نتيجة لعملية تحميل الجمال والنقل من مكان لآخر ، ومن المرجح أن يكون هذا النقص فى كمية الصمغ ناتجا عن جفافه بسبب تعرضه لحرارة الشمس .

واصل محمد على مخاطبته الى مدير كردفان ، يطلب منه الاهتمام بإرسال الصمغ حتى لا يتعرض للبعثرة والتلف ويتضح ذلك من الخطاب التالى : —

« غبوصول أمرى هذا اليك ابرز ما عندك من الجهد والاهتمام وانقل الصمغ الموجود فى تلك الجهة الى دنقلة بأجمعه ، ولا تترك منه حبة واحدة ، وعرفنى بأنك آتيت على آخره وأرسله كله وهذا مطلبى » (٣٥) .

يبدو أن مدير كردفان كان قد تضايق من كثرة الخطابات التى يرسلها له محمد على وخاصة ما يتضمنه بعضها من عبارات قاسية ، مما اضطر

(٣٣) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩٣ صادر المعية ، وثيقة ١٩٩ فى ١٠ القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(٣٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٩٢ معية تركى وثيقة ٢٢٢٢ فى ١١ رمضان سنة ١٢٦٢ الموافق ١٨٤٥ م .

(٣٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٣٢ صادر المعية ، وثيقة ٤١٣ فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

محمد على الى مخاطبته وافهامه بأن يكون واسع الصدر ، ويتضح ذلك من قوله :

« يا مدير كردفان لا يضيق صدرك بهذا التكليف ، وأخبرنى حقيقة الحال حتى اعرفه ، فأعمل الأشياء الموجبة ، لازالة التعويق والتأخير الحاصل في مسألة توريد الصمغ واجتهد في الاكثار من توريده ، فاستحلفك بحبك لله تعالى أن تعرفنى سريعا الجواب » (٣٦) .

بالاضافة الى ذلك فإن محمد على طلب من حاكم السودان ، أن يجعل الجنود تساهم في جمع الصمغ ، من أماكن وجوده وأن يعملوا تحت اشراف ناظر مصلحة الصمغ ، الذى كان يقيم في مديرية كردفان (٣٧) من المرجح أن يكون السبب في تعيين الجنود للقيام بمهمة جمع الصمغ هو ارسال كميات كبيرة من الصمغ ومن المحتمل أيضا أن يكون السبب في ذلك هو مساعدة مدير كردفان في ارسال أكبر قدر ممكن من الصمغ .

وكان من نتيجة مساهمة الجنود في جنى الصمغ ، أثره الفعال في زيادة الكميات المرسلة الى شونة الدبة ، وقد زاد من حدة هذا التراكم النقص الواضح في عدد المراكب المخصصة لنقل الصمغ التى كان استخدامها مرهونا بارتفاع وانخفاض منسوب المياه في النهر ، فإذا كان منسوب المياه منخفضا توقف النقل بالمراكب نهائيا ، وإذا كان منسوب المياه مرتفعا، استمرت حركة نقل الصمغ . وكان قد اقترح أن ينقل الصمغ على ظهور الجمال في موسم انخفاض مياه النهر ، ولكن لما عرض الأمر على ، محمد على رفضه ، خوفا من بعبثرة الصمغ نتيجة لعملية التحميل والنقل من مكان لآخر (٣٨) .

استمر استغلال محمد على للصمغ منذ عام ١٨٤٣ ، وحتى عام ١٨٤٨ ،

-
- (٣٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩٣ صادر ديوان المعية — وثيقة ٤٥٧ في ١٢ محرم سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
(٣٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٩٩٤ صادر الانادات ، وثيقة ٧٥٥ في ٢٣ جماد ثان سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
(٣٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٣٨ ، معية تركى ، وثيقة ١٢٨١ في ٢٨ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

ففى هذا العام سمح لبعض التجار الأوربيين كالفرنسيين والانجليز بالاتجار فى الصمغ ، والدليل على ذلك انه عندما اعترض أمين جمرك مصوغ أحد التجار الانجليز ومنعه من المرور بمنأى عنه من صمغ اتصل قنصل بريطانيا بمحمد على ، الذى أمر أمين الجمرك بأن يسمح لهذا التاجر بالمرور من الجمرك ، على شرط أن يدفع الرسوم الجمركية المقررة والبالغ قيمتها ١٢ ٪ ، وفيما بعد نجد محمد على يأمر حاكم السودان بعدم منع أى أحد من التجار من الاتجار فى الصمغ وخاصة من الأوربيين (٣٩) من الملاحظ أن محمد على الفى الاحتكار تدريجيا ولم يلفه دفعة واحدة ، حتى لا تتأثر ظروفه المالية بهذا الالغاء .

لقد تراوحت اثمان شراء الصمغ فيما بين ٢٥٠ ، ٢٦٠ قرشا للقنطار ، وتراوحت اثمان البيع فيما بين ١٢٧٥ ، ٣٠٠ ، ٣٢٥ قرشا للقنطار الواحد (٤٠) من الجدول التالى يمكن التعرف على كميات الصمغ التى تم جلبها فى عصر محمد على وهى لم تكن على درجة كبيرة من الضخامة ، بحيث لاتتناسب مع كميات الصمغ الموجودة بالسودان :

الصف	السنة
صمغ	١٨٤٣ / ١٢٥٩ رحلة ١٩٢٦ ، ٣٠٩٤٠ قنطارا
صمغ	١٨٤٤ / ١٢٦٠ ١٩٤١٨ قنطارا
صمغ	١٨٤٥ / ١٢٦١ ٣٧٣٧٨ قنطارا ، ٨٤ رطلا ، ٦١١ رحلة
صمغ	١٨٤٥ / ١٢٦٢ ٣٨٧١١ قنطارا ، ٩٩ رحلة
صمغ	١٨٤٦ / ١٢٦٣ ٩٦٥٩٠ قنطارا ، ٣٣ رطل
صمغ	١٨٤٧ / ١٢٦٤ ٧١١٠١ قنطارا ، ١٥٩ رطل ، ٥٠٠ رحلة
صمغ	١٨٤٧ / ١٢٦٥ ٩٣٥٨٤ قنطارا ، ١٥٩ رطلا
صمغ (٤١)	١٨٤٩ / ١٢٦٦ ٣٢٦٠٦ قنطارا ، ٤٩ رطلا

(٣٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٥٨ صادر المعية ، وثيقة ٥١٧ فى ١١ شوال سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ .
(٤٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٩٠ ديوان الكتخد ، وثيقة ١٨٨٧ فى ٢٦ ربيع أول سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .
(٤١) انظر محافظ أبحاث السودان فى الفترة ما بين ١٢٣٥ هـ — ١٢٦٦ هـ

٤ - السنامكى :

السنامكى من الغلات الزراعية التي استغلت بمعرفة محمد على ولكن استغلالها جاء متأخرا ، يبدو لأنها لم تكن رائجة من الناحية التجارية كبقية الغلات ، وقد شجع ذلك التجار الأوربيين على الاتجار فيها ، ففي عام ١٨٤٣ جلب تاجر نمساوى من السودان كمية منها ، بلغت جوالى ٧٦ طنطارا ، ولكن عند مروره من جبرك أسوان منعه أمين الجبرك ، مع أنه ، كان قد سدد الرسوم الجمركية المتررة ، فاضطر أن يشكو الى قنصل النمسا بالقاهرة ، الذى اتصل بدوره بالسلطات المصرية ، وطلب منها أن تسمح لهذا التاجر بالمرور (٤٢) .

واستند فى ذلك الى أنه لم يعد هناك مبرر يحرم على هؤلاء التجار الاتجار فى السنامكى ، وفى غيرها . ومن المرجح أن يكون السبب فى عدم مروره من الجبرك هو عدم وصول تعليمات صريحة الى أمين جبرك أسوان ، الذى طلب من الحكومة المصرية أن تنيده بشأن الاتجار فى السنامكى بالنسبة للتجار الأجانب من عدمه (٤٣) .

ولكن فيما بعد اتضح أن السنامكى كانت من الغلات التى احتكرها محمد على ، ويتضح ذلك من خطابه الى مدير دنقلة الذى جاء فيه ما يلى :

« عليكم بمجرد وصول أمرى هذا أن تبادروا الى تعيين طائفة من الناس يتولون جمع هذا المحصول اذا كان الوقت قد آن لجمعه ، وولوا هذا الأمر بكل عنايتكم واهتمامكم ، ووافونا بمقدار ما يجمع منه ، ولا تستعملوا منا عن المقدار المطلوب توريده من هذه السنامكى ، فكلما زادت الكمية الموردة منه كان سرورنا منكم لذلك جد عظيم » (٤٤) .

(٤٢) محافظ أبحاث السودان - دفتر ٣٦٩ معية تركى ، وثيقة ٤٣٣٠ فى ١٥ شعبان ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٤٣) محافظ أبحاث السودان - دفتر ٣٦٩ معاونة إيرادات وثيقة بدون رقم فى ٢٧ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٤٤) محافظ أبحاث السودان - دفتر ٣٧٧ معية تركى ، وثيقة ١٢٦٩ فى ١٠ ربيع ثان سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

ولكى ينفذ مدير دنقلة مطلب محمد على انشأ ثلاث شون لتخزين السنامكى التى يتم جمعها ، وقد تمكن هذا المدير ، بعد فترة من العمل المتواصل من جمع كمية كبيرة من السنامكى بلغت ، ١٠٥٠٠ قنطار ، أرسلت الى مصر واستمر المدير فى ارسال الكميات التى يتم الحصول عليها حتى عام ١٨٤٧ ، ففى هذا العام أصدر الوالى تعليماته بوقف تصدير السنامكى الى مصر على شرط أن تخزن كمياتها التى تم جمعها فى الشون الخاصة بها حتى لا تتعرض للتلف .

بعد فترة طلب ناظر المالية من مدير دنقلة أن يترك السكان يتصرفون فى محصول السنامكى كما يشاءوا (٤٥) .

يبدو أن التجار لم يقبلوا على شرائها ، غلو كانوا اقبلوا عليها لجلب محمد على منها كميات كبيرة ، وما كان قد أصدر تعليماته بوقف جلبها وعلى الرغم من التعليمات الصادرة الى مدير دنقلة التى كانت تقضى بوقف جمع السنامكى ، الا أن التجار ظلوا يوردون الى شون دنقلة الكميات التى يجمعونها من السكان ، مما اضطر محمد على أن يصدر أمرا الى مدير دنقلة يخبره فيه بأن يصادر كل ما يجلبه التجار من هذه الغلة (٤٦) بالإضافة الى ذلك فانه طلب أيضا أن يترك للسكان حرية التصرف فى محصولها (٤٧) .

من الملاحظ أن محمد على ، وافق على سياسة الغاء الاحتكار ، ولكن هذه الموافقة كانت على حسب ما يتمشى ومصلحته الخاصة . بمعنى انه اذا كانت هناك غلة رائجة. تصبح الإتجار فيها على الحكومة واذا كانت غير رائجة ترك للسكان حرية التصرف فى إنتاجها .

(٤٥) دفتر ٤٣٨ معية تركى ، وثيقة ١٥٦٦ فى ٢١ ربيع أول سنة ١٢٦٤ الموافق سنة ١٨٤٧ م .

(٤٦) محنظة ٣ أوامر للمالية — وثيقة ٣١٢ فى غرة القعدة سنة ١٢٦٤ الموافق سنة ١٨٤٧ م .

(٤٧) دفتر ٤٣٨ معية تركى ، وثيقة ١٥١٦ فى ٢١ ربيع أول سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٥ - النيلة :

جلب محمد على كميات قليلة جدا من النيلة السودانية الى مصر و
المرجح أن يرجع ذلك الى أن النيلة السودانية كانت أقل جودة من النيل
المصرية ، وربما يرجع السبب في ذلك أيضا الى أن النيلة في مصر كانت تزرع
على نطاق واسع ، هذا احتمال على جانب كبير من الصواب ، لأن محمد علم
كان يستورد بذورها من الهند والصين الى جانب البذور البلدية . وكان ارتفاع
أسعارها يتحكم في مقدار المساحة المراد زراعتها بالنيلة ، فإذا كان سعر
النيلة مرتفعا ، زادت المساحة المزروعة منها ، وإذا كان منخفضا قلت المساحة
المزروعة ، حتى أنه كان في السنوات التي يكون فيها سعر النيلة منخفض
كان يترك للزراع حرية الزراعة فيها ، ويتضح ذلك من قول محمد على الـ
ناظر الزراعة : -

« وقد اتضح من الكشف المحفوظ بمصلحة الأصناف ، أن الأمر يقض
بالاستغناء عن زرع هذا الصنف (النيل) وأن تزرع بدلا منه أصناف أخرى
فإذا ما أمكن تصريف النيلة التي ستنتج في العام القادم يحدد مقدار النيلة
التي ستزرع حسب الحاجة ، وأنه يجب أن تشتري في النيلة في هذه السنا
بأسعار السنة الماضية لئلا يتراكم على المزارعين بواقي ، لأن المزارعين
الأغنياء تأتي محصولاتهم وافرة بعكس الفقراء منهم ، فإذا ما نقص سعر
محصولهم تضرروا من جراء ذلك وأصابهم عذر ، الأمر الذي حمل المجلس
على إصدار قرار للمأموري الوجه البحري ، والأقاليم الوسطى بشأن صر
النظر عن تدبير أو توفير تقاوي هذا الصنف للزراعة ، وعليه نخطركم بأ
في حالة ما إذا اشترت النيلة بثلاثة أسعار ، عاد ذلك بالضرر على المزارعين
الفقراء ، حيث لا يستطيعون بعد ذلك أن يدبروا أمرهم ، فيجب أن يتر
للفلاحين الخيار في زرع هذا الصنف (٤٨) . »

(٤٨) د . أحمد أحمد الحقة : تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي
الكبير ص ٢٢٢ .

٦ - الأقمشة :

جلب محمد على كميات من الأقمشة التي كانت تصنع في بعض البلدان السودانية ، مثل دنقلة وسنار ، فكان قد طلب من مدير دنقلة أن يرسل له حوالى ثمانية آلاف مقطع من القماش وذلك لاستخدامها كملايس لجنود الجهادية . وقد تميز قماش دنقلة بالمتانة ، عن قماش سنار وبربر واقليم الجعليين ، وقد تراوح ثمن المقطع من هذا القماش فيما بين ٨٠٧ قرشاً (٤٩)

٧ - دودة الحرير :

لم تسلم دودة الحرير من استغلال محمد على لها ، فعندما علم بوجودها بكثرة في السودان ، قرر ضرورة العمل على الاستفادة منها وكان قد طلب من مدير كردفان أن يرسل الى مصر كمية من ديدان الحرير ، وعلى الفور قام المدير بإرسال كمية من هذه الديدان الى مصر ، ولكنها تعفنت في الطريق قبل أن تصل الى الوالى ، ويبدو أن السبب في تعفنها يرجع الى عدم العناية في حفظها وخاصة أن وصولها الى مصر كان يحتاج الى وقت طويل ، ولكن لما علم محمد على بما أصاب الديدان من تعفن طلب من مدير كردفان أن يحصل على كمية أخرى من هذه الديدان ، على شرط أن يجرى عليها التجربة التالية قبل إرسالها الى مصر ، وهى أن يقوم بتقسيم كمية الديدان المراد إرسالها الى مصر الى سبعة أقسام بعد ذلك يضع كل قسم من هذه الأقسام في داخل قطعة من القماش ، ثم تغمس القطعة الأولى بما فيها من ديدان في ماء مغلى مرة واحدة ، وتغمس القطعة الثانية مرتين والثالثة ثلاث مرات ، والرابعة أربع مرات وهكذا حتى آخر الأقسام ، وبعد عملية الغمس هذه ، تنشف بعض القطع في الشمس وينشف الباقي منها في الظل ، ثم توضع كل قطعة بما فيها من ديدان في وعاء خاص ، بحيث يلصق عليه ، ورقة تتضمن كافة المعلومات الخاصة به . وقد ذكره محمد على بطريقة أخرى وهى أنه بعد اعداد قطع قماش الدومر بما فيها من ديدان تغمس في ماء مغلى مضاف اليه رماد

(٤٩) محفظة ٢٦٢ عابدين ، ملف السودان ، وثيقة ٨٣ في ٢٥ ربيع ثان سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

خشب البلوط وماء الجير ، وتتم عملية الغمس بنفس الطريقة السابقة ، وكان ذلك بغرض حماية هذه الديدان من التعفن حتى يمكن وصولها الى مصر ، ويبدو أن محمد على لم يكن متأكدا من نجاح هذه العملية ، لذلك نجده يستخدم طريقتين ، فلو فرض وفشلت الأولى ربما تنتج الثانية (٥٠) .

لم يقتصر وجود هذه الديدان على كردفان وحدها ، بل وجدت بكثرة في نازوغلى وعطيش والقلابات ، حيث كانت توجد على أشجار الخشخاش فكانت تعيش في شقوق هذه الأشجار ، كما كانت تعيش تحت فروعها وخاصة في الأماكن التي لا يتطرق اليها الهواء وكان من المعتاد أن تضع شرائقها ابان فصل الخريف . والى جانب ارسال حاكم السودان للديدان فإنه ارسل أيضا كمية من شرائق هذه الديدان (٥١) .

يبدو أن التجارب التي أجريت بالقاهرة على هذه الديدان والشرائق لم تأت بالنتيجة المرجوة لذلك طلب محمد على من حاكم السودان ، أن يرسل الديدان بدلا من الشرائق ، ويتضح ذلك من خطابه الذي جاء فيه ما يلى :

« ان تلك الديدان ستكون نافعة مفيدة جدا ، فبادروا ، حسب همتكم الى ارسال شيء منها حسبما هو مذكور في طلب كتابنا هذا (٥٢) » .

يبدو أن محمد على عندما ارسل بقدر الثوب الى السودان كى تزرع هناك ، كانت بغرض ان يتغذى دود القز على أوراقها ، وحتى يتمكن هو بالتالى من جلب كميات كبيرة من الحرير التى سوف يتم استخلاصه من شرائق هذه الديدان .

(٥٠) دفتر ٢٠ معية تركى — وثيقة ٢٨٥ فى ٢٨ جماد أول سنة ١٢٤١ هـ الموافق سنة ١٨٢٥ م .
(٥١) محفظة ٢٦٢ عابدين فى ١٢ رمضان سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .
(٥٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠٨ صادر ديوان معاونة انباليم ، وثيقة ٧٧٠ فى ٣ جماد سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

ومن هذا يتضح أن محمد على حاول من جانبه النهوض بالزراعة السودانية ، وذلك عن طريق ادخال غلات جديدة لزراعتها هناك ، مثل الأرز ، والقصب والتوت ، وكان ذلك عن طريق تزويد الفلاحين السودانيين ، بالأدوات الزراعية الحديثة ، كأسلحة المحاريث أو الخبرة الفنية ، وتعتبر هذه الاجراءات على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للزراعة السودانية ، وللسودانيين أنفسهم ، لأنها لم تكن متوفرة لديهم من قبل .

1. The first part of the document is a letter from the President of the United States to the Congress, dated January 3, 1862. It is a very important document, as it contains the President's message to Congress for the first time since the beginning of the Civil War. The letter is written in a very formal and dignified style, and it is one of the most important documents in the history of the United States.

الفصل الخامس

التقدم العمرانى فى افريقيا

عاشت معظم البلدان الافريقية فى مطلع القرن التاسع عشر فى ظل نظام تبلى متخلف، تمثل فى قيام الدويلات والممالك الصغيرة التى عاشت كل منها على حسب ما يحلو لها ، بعيدة عن مسايرة التطور الحضارى والتقدم العلمى، ولكن حينما خضعت هذه البلدان للسيادة المصرية تحققت لها مكاسب عديدة كان منها توحيد قبائلها فى وحدة سياسية واحدة وكان منها ادخال التنظيم الادارى الحديث الى هذه البلاد والعمل على النهوض بالزراعة فيها والاهتمام بالصناعة ، وبناء السفن والعمارة وحفر الآبار ، والكشف عن منابع النيل، والعمل على نشر التعليم ، وسوف يتضح لنا ذلك جليا من دراستنا لهذه العناصر كل على حدة .

١ - الادارة :

بعد أن استقرت الأمور لاسماعيل بن محمد على فى السودان ، وبعد أن تكون هيكىل للحكومة المركزية هناك ، كان لابد من تكملة عناصر هذه الحكومة ، حتى يمكن لها ادارة شئون البلاد طبقا لما هو متبع فى مصر وفى غيرها من بلدان العالم المتحضر ولكى يحقق اسماعيل هذا العمل على الوجه الاكمل اتخذ عدة اجراءات كان منها : —

— تقسيم البلاد السودانية الى عدد من المديريات وجعل على رأس كل منها مدير ، وقسمت كل مديرية الى اقسام جعل على رأس كل منها أيضا ناظرا وقسم أيضا كل قسم الى اخطاط جعل على رأس كل منها حاكما (١)

(١) أحمد أحمد سيد أحمد ، دكتور ، رفاة الطهطاوى ص ٤٦ .

وقد ضم كل خط من هذه الاخطاط عددا من القرى يتراوح فيما بين ١٠ ، ١٥ ،
١٧ قرية ، وقد زود حاكم الخط بحصان ليركبه أثناء مروره على مجموعة
القرى التابعة له ، بالإضافة الى تزويده بعشرة من الفرسان العرب وبعشرة
من المشاة المغاربة ، وبخمسة من جنود الشايكية ، وقد عين على كل عشرة
من الجنود شخصا برتبة كاشف أى رئيس جماعة (٢) .

بالإضافة الى ذلك فإن اسماعيل فرض ضريبة على كل قرية ، قدرت بحوالى
الفى ريال ، وقد روعى فيها مبدأ العدالة بحيث تتناسب ، ودخل كل فرد
فمن أجل ذلك قسمت المنازل الى طبقات ثلاث كانت على النحو التالى ، العليا
وهى المنازل التى تقطنها الطبقة الغنية ، والوسطى وهى المنازل التى تقطنها
الطبقة الوسطى ، والدنيا ، وهى المنازل التى تقطنها الطبقة الفقيرة ،
وكانت كل طبقة من هذه الطبقات ، تدفع من الضرائب ما يتناسب مع
دخلها ، وكان الغرض من جمع هذه الضرائب هو الانفاق منها
على القوات العسكرية ، ورجال الميرى ، والموظفين (٣) .

ولكى لا تنهرب أية قرية من دفع الضرائب المقررة عليها أمر اسماعيل
باجراء احصاء لعدد القرى التى تخضع للإدارة المصرية فى السودان فوجد
أن عدد القرى التابعة لكردفان تبلغ حوالى ١٥٠٠ قرية ، والقرى التابعة
لاقليم نازوغلى تبلغ حوالى ١٠٠٠ قرية ، والقرى التابعة لاقليم سنار والحلفاية
تبلغ نحو ٣٠٠٠ قرية (٤) .

زيادة على ذلك فإن اسماعيل شكل هيئة من المعاونين له فى ادارة حكم
البلاد ، وقد تضمنت هذه الهيئة وكيل الحكمدارية ، وقائد عام الجند ، ورؤساء
المصالح الممثلين فى ناظر المواشى ، الذى كان مسئولاً عن تنمية الثروة
الحيوانية فى السودان ، وناظر القماش وهو الذى كان مسئولاً عن
المهمات الميرية وناظر الفابريكات (المصانع) وهو المسئول عن
الصناعة ، وناظر المبانى وهو المسئول عن اقامة الأبنية والتحسينات والثكنات

(٢) محفظة ٣ ، معية سنية وثيقة ٥٨ ، فى ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٣٧
الموافق ١٨٢١ م .

(٣) محفظة ٣ معية سنية نفس الوثيقة .

(٤) دفتر ٢٠ معية تركى ، وثيقة ٣٦٩ فى ٨ رمضان سنة ١٢٤١ هـ

الموافق ١٨٢٥ م

العسكرية ، بالإضافة الى مأمور التقارير ومأمور جمع الضرائب (هـ) وكان من المتبع أن يجتمع هؤلاء معاونون وعلى رأسهم اسماعيل ، في شكل مجلس للمشورة ، وذلك لمناقشة جميع المسائل التي تتعلق بالنهوض بالبلاد في كافة المجالات ، ووضع الحلول الملائمة لها ، وكان في نهاية كل اجتماع يتخذ هذا المجلس عدة قرارات ، وتوصيات هامة . ولقد عثرت على بعض توصيات إحدى اجتماعات هذا المجلس في فترة تالية لحكم اسماعيل ، والذي انعقد في يوم ٨ محرم سنة ١٢٤٢ الموافق ١٨٢٦ م ، وهي على النحو التالي :

— لقد تم في هذا الاجتماع مناقشة موضوع العمل على عمران البلاد السودانية ، وذلك بعدة عوامل ، كان منها ارجاع السكان الهاربين اليها ، وذلك بتخفيض عبء الضرائب المقررة عليهم ، واحتساب الاشياء (ذرة وسمن وقماش) التي كانت قد أخذت منهم في صورة اتاوة من أصل الضريبة المقررة عليهم ، والعمل على تنشيط زراعة القطن ، وخاصة في أرض الجزيرة ، وذلك لا يتأتى الا بانشاء عدد من السواقي .

— وتمت كذلك مناقشة ميزانية سنار وضواحيها (دخل المديرية) والتي بلغت قيمته حوالي ١١٧٠٨ كيسة ، وكان هذا المبلغ لا يكفي مرتبات جنود الجهادية والادلة والمشايخ والخولة والصناع وموظفي الحكومة، مما اضطر أعضاء المجلس أن يقرروا العمل على زيادة هذا الدخل وذلك لا يتأتى الا بمهاجمة اقليم عطيش التابع للحبشة وذلك لسببين ، أولهما أن هذا الاقليم كان بمثابة وكر للهاربين من سنار ، وثانيهما أنه كان غنيا بثرواته ، وقد وافق أعضاء المجلس جميعهم ، عدا عضو واحد هو محمود أفندي الذي قال « أما انا فأمتنع الآن عن الموافقة لأن مسألة عطيش تحتاج الى شيء من التفكير » ويبدو أن هذا العضو كان يخشى الصدام مع الحبشة ، فربما كان يرى ضرورة عرض الموضوع على محمد علي . وكان عضوا آخر قد رد عليه بقوله « ان مولانا قد سلم الينا جزيرة سنار فكيف يكون لنا ان نسأله نقودا ، فعلينا أن نجتهد ما استطعنا في كفاية انفسنا بفضل ولي النعم » .

(هـ) محفظة ١٩ بحريرا ، وثيقة ٢٢ في محرم سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .

والى جانب مناقشة الموضوعات السابقة ، فقد ناقش المجلس عدة موضوعات كان منها موضوع فشل زراعة البن والامبيون ، فانصح للمجلس أن السبب في فشل زراعة هاتين الغلتين ، يرجع الى عدم ملائمة مناخ السودان لهما ، وبالتالي وافق المجلس على إلغاء زراعتهما . وناقش المجلس أيضا ارسال عدد من أبناء السودان الى مصر ليتعلموا مهنة دباغة الجلود ، وذلك لعدم وجود امكانيات لصناعتها في السودان ، كما ناقش المجتمعون أيضا عملية التثقيب عن المعادن التي تقرر وقف العمل فيها لأنه لا يجدى، وقرر المجلس كذلك رفع سعر الأوقية من الذهب الى عشرين فرنسة بدلا من ستة عشر فرنسة * (٦) .

استمر هذا التنظيم الإداري للسودان ، معمولا به حتى عام ١٨٤٣ ، ففى هذا العام أصدر محمد على قرارا يقضى بتقسيم السودان الى ستة مديريات عين على كل منها باشا برتبة لواء ، فعين على مديرية الناقة أحمد باشا ، وعين على مديرية غازوغلى سليم باشا ، وعلى كردفان مصطفى باشا وعلى الخرطوم وملحقاتها (بعض أجزاء من بربر واقليم الجعليين) أمين باشا ، وعلى سنار سليمان باشا ، وعلى دنقلة وملحقاتها حسن باشا ، وكان على رأس هؤلاء جميعا حاكم السودان (٧) .

٢ - الصناعة :

اهتم محمد على بادخال عدد من الصناعات المختلفة الى السودان، وكان من هذه الصناعات ، صناعة النيلة والأواني الفخارية وصناعة بناء السفن، وغيرها وسوف أتحدث عن كل صناعة من هذه الصناعات على حدة .

فبالنسبة لصناعة النيلة ، فقد انشأ محمد على من أجلها مصنعين في بربر مع بداية الفتح المصرى للسودان ، لكن لم يكتف مدير بربر بهذين المصنعين بل تجده يطلب في عام ١٨٢٧ من محمد على أن يرسل له الأدوات

(٦) نفس المصدر .

(٧) دفتر ٢٠٩ معاونة أقاليم وثيقة ١١٥٨ في ١١ شواصل سنة ١٢٥٩ هـ

الموافق ١٨٤٣ م .

* فرنسة = فرنك

والمهمات اللازمة لإنشاء مصنع ثالث للنيلة ، وقد تضمنت هذه الأدوات والمهمات
الأعداد التالية : —

٣٦ مكبسا ، ٩٠ صندوقا لعصر النيلة ، ٩٠ مجرفة ، ٢٥ قضيب حديد ،
ونصف قنطار من خيط الدوبار ، ٦٠ مقاطع من الشاش ، ٦٠ رطلا من الصلب ،
٣٠ أردبا من بذور النيلة ، ٣ ساعات انجليزية ، ٣ قنطار من الزيت الحار ،
وراحد أردب من الحلبة ، ٣ قنطار من الجير السلطاني ، ٣ عمال ، ٣ وزن ،
٣ نجار ، ٢ خريطة . وكان محمد على قد وافق على ارسال كل هذه
الأدوات والمهمات (٨) يبدو أن اهتمام محمد على بصناعة النيلة يرجع الى
استخدامها في صباغة ملابس جنود الجهادية ، وخاصة جنود الأسطول
البحري ، فمن المرجح أن يكون السبب في إنشاء مصانعها في بربر الى أن
بربر كانت من المديرية التي تجود فيها زراعة النيلة عن غيرها من البلدان
السودانية الأخرى .

أما بالنسبة للصناعة الفخارية ، فقد بدأت هذه الصناعة في السودان منذ
عام ١٨٢٧ م ، غفى هذا العام أرسل محمد على الى خورشيد باشا مدير
سنار ، كلا من الحاج أحمد والحاج يوسف ، وهما من سكان الجيزة ، وذلك
للقيام بصناعة الأواني الفخارية في سنار ، التي تضمنت صناعة القواديس ،
والمواجير والبرامات ، زيادة على ذلك فانهما قاما بتعليم أبناء السودان هذه
الصناعة حتى تنتشر على نطاق واسع بين السكان ، وكان محمد على قد
خصص لكل منهما ماهية شهرية قدرها ١٥٠ قرشا وصرف مقدما لكل منهما
مرتب خمسة شهور ، وبعد سفرهما الى السودان تقرر أن يحصل كل منهما
على مائة قرش من مرتبه ، ويصرف الباقي لاسرهما بالمحروسة (٩) .

وأما بالنسبة لبناء السفن فقد طلب محمد على ، من مدير سنار أن يقوم
بصناعة ٥٠ سفينة ، بعد أن كان قد زوده بكمية من المسامير بلغت ٣٠٠

(٨) محافظ أبحاث السودان ، دفتر ٧٣٤ خديو ، وثيقة ١٦٤ في ٨ شعبان
١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٧ م .

(٩) دفتر ٧٤٥ ديوان الخديو ، وثيقة ٢١٦ في ٤ صفر ١٢٤٢ هـ
الموافق ١٨٢٦ م .

تتظار (١٠) ولكن بعد أن تم صنعها ، كانت رديئة حيث تخلصها الماء بعد فترة قصيرة من نزولها الى النهر ، فلما علم محمد على بذلك أرسل مندوباً من طرفه الى خورشيد أغا مدير سنار ، لكى يقف على الأسباب التى أدت الى رداءة صناعة هذه السفن ، وطلب منه أن يعد تقريراً وافياً يتضمن الأسباب التى أدت الى فشل صناعة بعض هذه السفن (١١) وفي نفس الوقت طلب محمد على من مدير ترسانة دنقلة أن يقوم بصناعة عدد آخر من هذه السفن بعد أن زوده بعدد من المبارد والمناشير وبعض المهمات الأخرى (١٢) .

ويبدو أن السبب فى صناعة هذه السفن كان بغرض استخدامها فى نقل العبيد والصبغ والسنامكى ، وكان من المحتمل أن تؤدي هذه الصناعة الى المساهمة فى انشاء الموانى التى تساعد بدورها فى انشاء المدن على جنبات النيل .

٣ — العمارة وحفر الآبار :

انشأ محمد على عددا من المدن كان منها مدينة الخرطوم ، التى كانت قبل الفتح المصرى عبارة عن قرية صغيرة تتكون من عدد من البيوت المبنية من القش والطين وكانت شوارعها عبارة عن حوارى ضيقة وفي حالة قذرة بسبب تراكم اكوام القمامة التى يتكاثر عليها الذباب والبعوض ، وكان يسكنها عدد قليل من السكان (١٣) ولكن بعد الفتح المصرى للسودان شيد المصريون فيها عددا من المباني الحجرية التى زينوها بالحدائق والشوارع الجميلة ، وقد شملت هذه الابنية سراى الحكومة ومبنى مديرية الخرطوم والمسجد والمستشفى وبعض ثكنات الجيش ، ومعمل البارود وترسانة السفن ، وبذلك

-
- (١٠) دفتر ٧٦٦ ديوان خديو وثيقة ٣٤٣ فى ١٧ شوال ١٢٤٥ هـ
الموافق ١٨٢٩ م .
(١١) دفتر ٧٨٠ صادر ديوان خديو ، وثيقة ٣١ فى غرة رمضان ١٢٤٦ هـ
الموافق ١٨٣٠ م .
(١٢) دفتر ٣٧٩ صادر ديوان المعونة ، وثيقة ٤١٢ فى جمادى الاولى سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
(١٣) هريست : النيل : ترجمة أحمد الشربيني . ص ٢٨٤ .

أصبحت الخرطوم بعد ذلك ملتقى لتجارة غرب وشرق السودان وبلغ عدد سكانها حوالى ٣٠ ألف نسمة فى عصر محمد على ، وإلى جانبها أنشأ المصريون مدينة كسلا التى أصبحت عاصمة لاقليم التاكة وكانت تعتبر حلقة الاتصال بين الخرطوم والمدن الساحلية ، وأنشأ المصريون أيضا عام ١٨٤٠ م مدينة فامكه التى تقع على النيل الأزرق والتى تتبع اقليم سنار ١ وكانت تبعد عن بلدة الروصيرص مسافة ٢٥ ميلا ، وكانت عاصمة لمديرية فازوغلى (١٤) .

ومن وسائل العمران التى تهت فى السودان فى عهد محمد على ، حفره لعدد كبير من الآبار، وبصفة خاصة فى المنطقة الواقعة بين كرسكو وأبو حمده. وكان ذلك بغرض توفير المياه اللازمة للسكان الذين يقطنون هذه المناطق ، بالإضافة الى تزويد القواغل والبعثات التى تمر من هذا الطريق ، بما يلزمها من المياه ، وقد بدأ الحفر فى هذه الآبار منذ عام ١٨٤٠ م ، وكان محمد على قد عين البكباشى محمد أفندى للإشراف على حفر هذه الآبار بعد أن زوده بعدد من القرب بلغ حوالى ٦٤ قرية من الحجم الصغير ٦٦ قرية من الحجم الكبير (١٥) . بالإضافة الى تزويد البعثة بما يلزمها من مؤن وخلافه .

وكان من المهندسين الأجانب الذين عينوا فى هذه البعثة المهندس ايمويك Eimo Bey الذى رفض السفر مع البعثة بحجة أنه يعمل فى منجم الفحم فى السودان ، ولكن لما علم محمد على بذلك أصدر أمرا إلى مجلس الشورى لئلى يعين مهندسا غيره ، فأختير المهندس حافظ أفندى ومعه رزق الخنائى ، خبير حفر الآبار ، والذى صرف له مقدما مرتب شهرين ، زيادة على حصوله على يومية قدرها ستة قروش (١٦) .

كان محمد على يتابع سير العمل فى حفر الآبار ، فكان يسأل من وقت

(١٤) عبد الرحمن الراغى ، المصدر السابق ص ، ص ١٩٤ - ١٩٦ .
(١٥) دفتر ٢٠٩ معاونة أقاليم ، وثيقة ٦٩٨ فى ١٧ رجب ١٢٥٦ هـ الموافق ١٨٤٠ م .

(١٦) دفتر ٢١٠ صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٤١٩ فى ٢٠ جماد اوله سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

لاخر عن عدد الآبار التى تم حفرها ، وعن المسافة التى تقع بين كل بئر والأخرى
وكان يحث رئيس البعثة أن ينجز حفر هذه الآبار فى وقت قصير (١٧) .

لم يتف نشاط محمد على فى هذا المجال عند هذا الحد ، بل أصدر فى
عام ١٨٤٣م أمرا عاليا الى ديوان المدارس يطلب منه ضرورة حفر قناة (مجرى
مائى) فى طريق العتومور الكائن بين كرسكو وأبو حمد ، وأسند ديوان المدارس
بذوره هذه المهمة الى المهندس دارنو ، الذى اصطحب معه كلا من المهندس
محمد سليمان ، وعبد الرحمن عمر ، وهما من مدرسة الهندسة ، بالإضافة
الى قواص واحد ، وقد زود أعضاء هذه البعثة بالأدوات والمهمات اللازمة
لعملية الحفر وكان قد صرف مقدما لدارنو جميع مرتباته (١٨) ، بالإضافة
الى تخصيص ذهبية لكى تنقله ومن معه من القاهرة الى أسوان ، ومن هناك
يركبون الجمال الى مواقع العمل (١٩) .

لم يقتصر حفر الآبار على منطقة النيل النوبى ، بل امتد الى المنطقة
الواقعة بين سواكن وبربر على النيل ، وذلك لحفر عدد آخر من الآبار ، وقد
عين لكشف هذه المنطقة اليوزباشى أحمد أفندى ، الذى كان برفقته حسن
خليفة شيخ قبائل العبابدة ، وكان الغرض من ارسال هذه البعثة هو معرفة
المناطق التى يمكن حفر الآبار فيها (٢٠) .

٤ - الكشف عن منابع النيل :

بعد أن حقق محمد على معظم أهدافه التى دخل من أجلها أفريقيا بقى
أمامه هدف واحد ، هو الكشف عن منابع النيل ، ومن المرجح أن يكون السبب

-
- (١٧) دفتر ٣٢١ صادر شورى المعاونة ، وثيقة ١٥٤٢ ، فى ٨ ربيع آخر
سنة ١٢٥٩ الموافق ١٨٤٣ م .
(١٨) دفتر ٢٠٨٨ وارد ديوان المدارس ، وثيقة ٩٣٥ فى غرة محرم سنة
١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
(١٩) دفتر ٢٨٩ صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٦٢٨ فى ٢٨ جماد ثان
١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
(٢٠) دفتر ٢٠٩ معاونة اقاليم ، وثيقة ٣٩٤ فى غرة ربيع ثان ١٢٥٩ -
الموافق ١٨٤٣ م .

في تأخير الكشف عنها راجعا الى أن اهتمامه بالسودان في بداية حكمه كانت قائمة على جلب ما يمكن جلبه من العبيد والثروة الحيوانية والمعادن والغلات الزراعية ، ولكن هذه الاهتمامات لم تستمر طويلا بل تغيرت منذ عام ١٨٤٠ ، وذلك لأسباب سبق ذكرها .

بدأ محمد علي في الاعداد للكشف عن منابع النيل منذ عام ١٨٣٨م ، فقد طلب في هذه السنة من حكام السودان أن يعد عددا من المراكب اللازمة لنقل الجنود الذين سوف يقومون بالكشف عن منابع النيل ، ويتضح ذلك من خطابه الذي جاء فيه ما يلي :

« لقد صدر الأمر العالى بتجهيز الذهبيات الثلاث التى ستقوم الى البحر الأبيض (النيل الأبيض) مزدوين بمدفعين خفيفين لاستعمالها ضد اللصوص وقطاع الطرق فينبغى لذاتكم الكريمة ، أن تنتخبوا ستة مدافع متينة جدا من هذا النوع بكافة مهماتها وقذائفها ، وان تكون سليمة من كل عيب وخلل بحيث يتم ذلك بمعرفة القبودان سليم الذى سيأتى من أجل السفر الى النيل الأبيض ، نظرا لأن المسافة التى ستقطعها هذه الذهبيات طويلة ، ثم تسلم المدافع للقبودان الموصى اليه مع العلم أنه اذا حصل أى اعتراض على هذه المدافع أو على قذائفها ، ومهماتنا من ناحية المتانة أو اذا حدث فيها أى خلل ، فان ذاتكم الكريمة مسئولة عن ذلك كله عندئذ (٢١) » .

واضح من هذا الخطاب مدى اهتمام محمد علي بالكشف عن منابع النيل والذي أرسل من أجل الكشف عنه ثلاث حملات عسكرية ، في الفترة ما بين ١٨٣٩م ، ١٨٤٢م ، وقد تكونت الحملة من ٨ ذهبيات وقياسيتين ، وخمسة عشرة زورقا ، بالإضافة الى تزويدها بالمؤن والذخيرة والمهمات التى تكفى جنود الحملة مدة ثمانية شهور ، بالإضافة الى تزويدها ببعض الهدايا الأخرى كالخرز والأثواب والشيلان ، وقد عين على رأس هذه البعثة سليم قبودان (٢٢) .

(٢١) دفتر ٣٠٢ معاونة الجهادية ، وثيقة ٣١٠ في ٣ جماد الاخر سنة ١٢٥٤ الموافق ١٨٣٨ م .
(٢٢) دفتر ٢٧٨ شورى المعونة ، وثيقة ١١٣ في جماد ثان ١٢٥٤ هـ الموافق ١٨٣٨ م .

وبعد أن اكتمل اعداد هذه الحملة بدأت المسير من الخرطوم في ١٠ من شهر رمضان عام ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩م، متجهة صوب الجنوب وواصلت المسير عبر النيل الأبيض ، فبحر الجبل ، مارة بجميع القبائل النيلية حتى وصلت الى موطن قبائل العلياب والبحور ، وعند هذه المنطقة لم تستطع الحملة مواصلة المسير ، فربما كان يرجع ذلك الى نقص المياه في النهر ، وربما كان يرجع السبب الى عدم مقدرة السفن على مواصلة المسير ، ومن المرجح أن يكون السبب في ذلك هو نقص المؤن ، وازاء ذلك اضطر سليم أن يعقد اجتماعا مع قادة السفن ليتدارسوا الموقف وفي نهاية الاجتماع قرروا الوقوف عند هذه المنطقة وهي خط عرض ١٠ ، ٥٦ شمال خط الاستواء والعودة الى الخرطوم (٢٣) .

لم يكتف محمد على بما حققته الحملة الاولى من نتائج ، فقد تمكنت هذه الحملة من كشف جميع البلاد التي مرت من خلالها ، ولكنه قرر أن يرسل حملة ثانية كي تحقق ما فشلت في تحقيقه الحملة الاولى ، وهو الكشف عن منابع النيل ، وعين سليم قبودان أيضا ، لقيادة هذه الحملة ، وقبل أن يبدأ سليم رحلته طلب أن تزود حملته بأحد الرسامين كي يقوم برسم البلاد والاراضي التي تمر من خلالها الحملة ، وكذلك رسم الخرائط الخاصة بنهر النيل ، وقد تقرر أن يقوم بهذه المهمة المسيو سباتيه الفرنسى الجنسية ، والذي طلب من ديوان المدارس أن يزوده بما يلزمه من أدوات للرسم وخلافه (٢٤) .

وبعد أن اكتملت تجهيزات الحملة الثانية غادرت الخرطوم في ٢٣ نوفمبر ١٨٤٠م، في اتجاه الجنوب ، واستمرت في مسيرتها حتى وصلت الى جزيرة جانكير ، أى عند خط عرض ٤٢ ، ٥٤ شمال خط الاستواء ولم تستطع المسير نحو الجنوب أكثر من ذلك ، وذلك ابا لعدم مقدرة السفن على تكملة الرحلة او لان الجنود أصابهم التعب ولم يصبحوا في وضع يسمح لهم بمواصلة

(٢٣) السيد يوسف نصر ، دكتور : جهود مصر الكشفية في افريقيا في القرن التاسع عشر . ص ٠ ص ٣١ — ٤٧ .
(٢٤) دفتر ٣١٠ صادر شورى المعاونة ، وثيقة ٦٧٧ في ١٠ جماد اول سنة ١٢٥٦ هـ الموافق ١٨٤٠ م .

التقدم صوب الجنوب ، أو ربما كان يرجع ذلك الى نقص مياه نهر النيل ، أو لعدم كفاءة السفن المستخدمة في هذه المهمة وهذا هو الأرجح ، لأن السفن التي أرسلت فيها بعد وخاصة في عصر اسماعيل تمكنت من الوصول الى بحيرة البرت نيانزا ، وعلى أثر ذلك قرر سليم العودة الى الخرطوم .

ولكن على الرغم من كل هذه النتائج الهامة والتي حققتها الحملتان السابقتان الا أن محمد على لم يكتف بهذا القدر من العمل بل قرر ارسال حملة ثالثة لتحقيق نفس الغرض ، وتكونت هذه الحملة الأخيرة من عشر سفن بالإضافة الى عدد من الجنود المسلحين والمزودين بكل ما يلزمهم من مؤن وذخيرة ، وبعد أن تم اعدادها بدأت المسير من الخرطوم في ٢٧ نوفمبر ١٨٤١م ، متخذة طريقها صوب الجنوب واستمرت في مسيرها حتى وصلت الى نفس النقطة التي وصلت اليها الحملة الثانية ، ولما تأكد لسليم قبودان عدم مقدرة حملته على مواصلة المسير صوب الجنوب ، قفل راجعا الى الخرطوم .

وكان من أهم نتائج هذه الحملات الثلاث أن ألقت الضوء على القبائل الزنجية التي تقطن المنطقة الممتدة على طول النهر ، ابتداء من الخرطوم وحتى جزيرة جانكير ، وهي آخر نقطة وصلت اليها هذه الحملات ، وكان من هذه القبائل ، قبائل البقارة والشلك والدنكا والنوير والكيك والبحور والعلباب والبندريال والباري ، بالإضافة الى ذلك فان هذه الحملات ألقت الضوء أيضا على عادات وتقاليد هذه القبائل وطرق معيشتهم ، وحياتهم الاجتماعية ، فكانت هذه الشعوب تعيش في ظل نظام قبلي غير مستقر ، وكانت مساكنهم عبارة عن أكواخ مبنية من القش والطين وأغصان الأشجار ، وكانت ملابسهم بسيطة جدا لا تكاد أن تكون شيئا يذكر فكانت عبارة عن قطع من جلود النمر أو جلود الماعز أو من أوراق الأشجار ، زيادة على ذلك فان علاقة هذه القبائل ببعضها كانت تتسم بالصراع وعدم الاستقرار فكثيرا ما كانت المعارك تنشب بينهم لأسفله الأسباب .

زيادة على ذلك كله فان هذه الحملات تمكنت من ربط شمال السودان بجنوبه ، وفتحت الطريق أمام تجارة الجنوب لتتجه نحو الشمال وبالعكس ، بالإضافة الى ادخال بصيص من الحضارة والمدنية الى هذه البلاد ، كما انها

مكنت الأوروبيين من التوغل الى قلب أفريقيا ، فلولها ما استطاع كل من
سبيك وجرانت وصمويل بيكر من الوصول الى أواسط أفريقيا (٢٥) .

٥ - التعليم :

كان من الأعمال الهامة التي أدخلها محمد على الى السودان تطويره
لنظام التعليم الذي كان سائدا في السودان ، والذي كان قاصرا على حفظ
القرآن ، وتعليم مبادئ القراءة والكتابة لبعض الأطفال ، في الزوايا
وفي الجوامع الصغيرة التي كانت توجد في بعض قرى السودان الشمالي ،
وكانت هذه الزوايا لا تؤدي دورها في خدمة العلم بالكفاءة المطلوبة ، لأنه
لم يكن لها مصدر ثابت للانفاق عليها فقام محمد على بتطويرها ، عن طريق
بناء المساجد ، مثل مسجد الخرطوم ، الذي كانت وظيفته تنحصر في تعليم
أبناء السودان القراءة ، والكتابة ، وبعض العلوم الأخرى كالنحو والخط
الديقعة والنسخ ، وحفظ القرآن الكريم ، وقد خصص لهذا الجامع مبلغ
وقدره ، ١٥٠ قرشا في الشهر للانفاق منه على التلاميذ الذين يدرسون فيه ، لكن
هذا المبلغ كان لا يفي باحتياجات الامام (شيخ المسجد) والدارسين معا ،
مما اضطره الى أن يشتكى الى حاكم السودان الذي طلب بدوره ضرورة

(٢٥) وللإستزادة تفصيليا عن الدور الذي قام به محمد على في هذا المجال
انظر كتاب المؤلف بعنوان « جهود مصر الكشفية في أفريقيا في القرن التاسع
عشر » وانظر ملخص عن حملات سليم قبودان باللغة الفرنسية بكتاب
« الوثائق التاريخية للسياسة المصرية في أفريقيا » للمؤلف . ونشير الى فقرته منه .
A.M. Jomard, membre de L'Institut Alexandrie, 7 Juin 1840.
Monsieur,

Dans ma dernière lettre, je vous promettais de vous envoyer
le journal de selim, capitaine chef de l'exploration du fleuve Bl-
anc. Comme jusqu'aujourd'hui ce journal n'est pas encore ar-
rivé, je prends la liberté de vous envoyer la traduction de la let-
tre dudit capitaine, en vous réitérant la promesse de l'envoi du
journal.

Agréé,, etc.

Signé Artin Bey premier interprète de S.A. le Vice-roi d'Egypte

زيادة المبلغ المخصص لهذا الجامع بحوالى ١٠٠ قرشا فيصبح مجموع مخصصاته ٢٥٠ قرشا ، كما طلب أيضا تخصيص ٣ أراذب من الذرة لهذا المسجد فى السنة ، كى يؤدى دوره فى خدمة العلم (٢٦) وقد بلغ عدد الدارسين فيه فى عصر محمد على حوالى ٨١ تلميذا كانوا جميعا من أبناء السودان (٢٧) ، وقبما بعد تقرر أن يتقاضى كل تلميذ من هؤلاء التلاميذ مرتبا شهريا قدره قرشان فقط ، بالإضافة الى حصوله على ربعين من الذرة (كيلة واحدة) (٢٨) ، يبدو لكى يهتم كل منهم بدروسه ، وهذه كوسيلة من وسائل التشجيع وأن دل هذا العمل على شىء فانما يدل على مدى اهتمام محمد على بنشر العلم الدينى فى السودان .

لم يقتصر نشاط محمد على التعليمى على بلدة الخرطوم وحدها دون غيرها ، بل امتد أيضا نشاطه الى بلدة دنقلة حيث وافق على انشاء مسجد آخر فيها ، وذلك لتعليم أبنائها القراءة والكتابة وحفظ القرآن (٢٩) بالإضافة الى ذلك فإنه سمح لأبناء سنار بالالتحاق بالجامع الأزهر بمصر وذلك لمواصلة دراستهم العالية فكانوا يدرسون التفسير ، والفقه والشريعة الاسلامية وما الى ذلك ، وكان قد تصادف أن هؤلاء التلاميذ بعد وصولهم الى مصر ، لم يجدوا رواقا خاصا لاقامتهم فيه اسوة بغيرهم من أبناء الصعيد والمفاربة وسائر الأجناس الأخرى ، ولما طلبوا لهم رواقا أفادت ادارة الأزهر بأنه لا توجد أروقة خالية ، فجميع الأروقة التى يبلغ عددها ٢٢ رواقا كانت مشغولة ، ولكن عندما علم محمد على بذلك ، أمر بأن يؤجر لهم مكان آخر يستقروا فيه (٣٠) .

-
- (٢٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٩٩٧ صادر ديوان المالية ، وثيقة ٧٦١ فى ١٢ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق سنة ١٨٤٥ م .
 (٢٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٩٩٨ صادر نظارة المالية ، وثيقة ٥٠٤ فى ٢٨ الحجة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
 (٢٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٩٩٨ صادر معية ، وثيقة ١٢٢ فى ٢٦ شوال سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .
 (٢٩) نفس المصدر .
 (٣٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤١١ معية تركى ، وثيقة ٣٤٨ فى ١٦ صفر عام ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

كان محمد على يحرص كل الحرص على ترميم المساجد التى أنشأها فى السودان من وقت لآخر ، لكى تتمكن من مواصلة تأدية رسالتها ، ففى عام ١٨٤٦. وافق (محمد على) على بناء سور للجامع الذى أنشئ بإحدى قرى الخرطوم وعلى بناء عشر حجرات من الطوب الأحمر بجوار هذا المسجد . وبلغت تكاليفها مبلغ ٨٠٠٠ قرشاً (٣١) ، وربما كانت هذه الحجرات للسكنى التلاميذ .

ويعتبر عصر محمد على فى السودان بداية طيبة لنشر التعليم الحديث بين أبنائه ، وذلك بوسيلتين اما عن طريق بناء المساجد فى عدد من البلاد السودانية ، أو عن طريق السماح للسودانيين بالالتحاق بالأزهر لتكملة دراستهم ، وفيما بعد انتشر التعليم فى السودان ، بصورة أفضل خاصة فى عهد خلفاء محمد على .

٦ - علاقة مصر ببعض الدول الأفريقية والاجنبية :

أما عن علاقة محمد على ببعض الدول الأفريقية وغيرها ، فكانت سيئة مع البعض وحسنة مع البعض الآخر ، فبالنسبة لعلاقته ببعض دول أفريقيا فقد كانت سيئة وخاصة مع دارفور التى اقتطع من أملاكها إقليم كردفان ، وضمه الى نفوذه ، مما أثار سخط وغضب سلطانها (٣٢) ولكن فيما بعد حاول محمد على من جانبه أن يحسن علاقته مع سلطان دارفور ، وذلك بعقد اتفاق سلام معه ، حيث حصل محمد على بمقتضاه على منتجات دارفور من النحاس والعبيد ، وفى هذا الصدد يخاطب محمد على البك الدفتردار بقوله :

« بما أن مقتضى ارادتنا أن نرتبط مع حاكم دارفور باتفاق مخصوص بجلب العبيد واستخراج معدن النحاس ، فقد كتبنا للحاكم المومى اليه كتاباً عربياً ، يتضمن صورة الاتفاق على ذلك الأمرين وأرسلناه له ، مع أحمد بك أحد الأمراء المقيمين فى مصر ، فاذا ما وصل المومى اليه عنده وأخذ منه الجواب

(٣١) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٠٨ — صادر معية سينية ، وثيقة ١١١٠ ، فى ٨ ربيع أول سنة ١٢٦٣. ه الموافق ١٨٤٦ م .
(٣٢) د / مكى شبكية : المصدر السابق ص ٣٣٥ .

المطلوب على ذلك الامرين ، وجاء عندكم وأخبر به فعليكم أن تقبلوا النظام الذى يتقرر بناء على اشعار الحاكم المومى اليه واخبار المفدوب ، وتبذلوا جهد حميتكم لاجراء مقتضاه ، وتعنوا بأن يكون جلب العبيد موافقا لرغبتنا واستخراج النحاس مطابقا لطلبنا »

أما عن علاقة محمد على بالحبشة ، فيبدو أنها كانت طيبة ولكن كان يشوبها الحذر ، لأن الحبشة بكل تأكيد كانت لا ترضى عن وجود جيش مصرى منظم يتهدد حدودها الغربية ، لذلك عملت منذ اللحظة الأولى على اثارة القلاقل أمام القوات المصرية وذلك عن طريق الاغارات المتكررة ، على القبائل السودانية المخاضة لحدودها . مما دفع مصر فيما بعد الى أن تقيم عدة نقاط عسكرية قوية تمتد على طول حدود الحبشة الغربية ، لكن هذه النقاط العسكرية لم تمنع الصدام المسلح الذى وقع بين مصر والحبشة فيما بعد وسوف اتكلم عنه فى حينه .

وأما عن علاقة محمد على ، بالدول الأوربية . فكانت حسنة مع هذه الدول وخاصة بعد أبرام معاهدة لندن عام ١٨٤٠م حيث نجده يسمح للتجار الانجليز بالاتجار فى الصمغ والسنامكى على شرط أن يقوموا بتسديد قيمة الرسوم الجمركية المقررة والبالغ قدرها ١٢ر٥٪ (٣٣) وفيما بعد سمح لجميع الأوربيين بالاتجار فى المنتجات السودانية الى جانب التجار المصريين (٣٤) .

يبدو فقط أن هذا التغير فى سياسة محمد على تجاه الدول الأوربية، كانت نتيجة لمعاهدة لندن ، حيث رأى مدى تأثير هذه الدول فى سير الاحداث بينه وبين السلطان العثمانى ، ورأى أيضا أنه من الأفضل كسب صداقة هذه الدول بحيث تكون معه لا عليه ضد الدولة العثمانية ، غربما كان يقصد من وراء ذلك عدم تحرش هذه الدول به ، نتيجة لدخوله الى قلب أفريقيا ،

(٣٣) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٥٢ — صادر معية، وثيقة ٥٧٧ فى ٢٨ رجب سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

(٣٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٩٥ صادر ديوان وثيقة ١٦٣٣ فى ٢١ شوال ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

وأراد أن يشعرها بحسن نيته، حتى لا تتكتل ضده وتتقف عقبة أمام توسعته في أفريقيا ، مثلما فعلت معه من قبل في آسيا ، وربما أراد بهذا العمل أن يترك علاقات طيبة بين هذه الدول الأوربية ، وبين خلفائه من بعده .

وأما عن علاقته بالدولة العثمانية فيبدو أنها كانت حسنة ، وذلك لأن تركيزه لم تقف أمام توسعه في أفريقيا ومن المرجح أن يكون هذا الرضا من جانب تركيا راجعا الى أنها كانت ترى في هذا إبعاده عن مسرح التوسع في آسيا ، وهذا من الجائز لأن تركيا وافقت على إعطائه مينائي سواكن ومصوع مقابل أن يدفع لها قيمة ماكانت تحصل عليه من دخل هذين المينائين .

الفصل السادس

الوجود المصرى فى أفريقيا فى عهدى

عباس الأول ومحمد سعيد باشا

بانتهاى عصر محمد على ، طوت مصر صفحة مشرقة من تاريخها المجيد .
عقدت فى خلال هذه الفترة تقدما كبيرا فى المجالات العسكرية والعلمية
والصناعية والزراعية والتجارية ، وتمكنت من أن تضع نفسها فى المكان الملائم
لها بين صفوف الدول المتحضرة ، وبعد هذه الفترة بدأت مصر صفحة جديدة
تمثلت فى عصرى كل من عباس الأول ومحمد سعيد باشا ، وسوف أتحدث
عن كل منهما على حدة .

١ - عصر عباس الأول :

تولى عباس الأول بن طوسون حكم مصر فى حياة جده محمد على ، أى
فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٤٨م ، وعلى اثر توليه مقاليد الحكم ذهب الى الاستانة
للتقديم فروض الطاعة والولاء للسلطان العثمانى ، ثم عاد الى مصر فى ١٣
فبراير سنة ١٨٤٩م واستمر يحكمها حتى عام ١٨٥٤ ، وكان قد اهتم فى
اثناء مدة حكمه بشئون مصر الداخلية ، التى تمثلت فى اصدار قرار يقضى
بإطرد الموظفين الأوربيين الذين كانوا يعملون فى مصر فى مختلف الأعمال ، ولكن
مقتضى فرنسا تدخل لدى عباس وطلب منه أن يعدل عن قراره حتى لا تتوقف
الأعمال الهامة التى يقومون بها ، وقد استجاب عباس لمطلب القنصل الفرنسى
ووافق على إبقاء البعض منهم ، وخاصة ممن يقومون بأعمال ذات أهمية ،
مثل كلوت بك الذى كان مسئولا عن الشئون الصحية فى مصر (١) .

(١) محفظة ١٣٠ وثيقة بدون تاريخ ،

وكان من اهتمامه أيضا أنه أنشأ مدرسة عرفت باسم المدرسة المفروزة، وكان يتفقدتها بين الحين والآخر ، حتى أنه كان إذا رأى أى تلميذ من تلاميذها لا يرتاح الى شكله حكم عليه بأنه من أبناء الفلاحين ، وفى هذه الحالة يأمر بإخراجه من بين صفوف التلاميذ ، وقد تضمنت هذه المدرسة مراحل التعليم المختلفة المثلة فى التعليم الابتدائى والتجهيزى والعسكرى والعالى والهندسى ، وبلغ عدد تلاميذها عام ١٨٤٩ حوالى ١٦٩٦ تلميذا (٢) . ويبدو أن عباس قصر التعليم على أبناء الأتراك فقط دون غيرهم من أبناء المصريين كى يساهموا فى حكم البلاد بينما حرم منه أبناء غير الأتراك ، حتى لا يكونوا خطرا يتهدد حكمه .

من اهتمامه كذلك أنه أنشأ أول خط حديدى يربط الاسكندرية بالقاهرة، ولكن هذا الخط لم يكتمل الا فى عهد سلفه محمد سعيد باشا ويعتبر هذا الخط من الاعمال الهامة التى تم تنفيذها فى عهده ، لانه من أبرز مظاهر الحضارة والمدنية فى ذلك العصر .

واهتم كذلك بتحسين حدود مصر الشمالية ، وذلك بتدعيمها بنحو ١٠.٠٠٠ (عشرة آلاف من الجنود) ، خشية أن تهاجمها الدولة العثمانية عن طريق البحر ، ويرجع سوء التفاهم الذى حدث بينه وبين الدولة العثمانية بسبب رفضه تطبيق التنظيمات التركية ، التى كانت تعتبر قانونا للإصلاح ، وهذا من وجهة النظر التركية ، ولكن عباس اعتبر أن قبوله لهذه التنظيمات سوف يفقد مصر حريتها ، وحقوقها التى تضمنتها المعاهدة الدولية المبرمة فيما بين ١٨٤٠ ، ١٨٤١ ، لذلك اضطر عباس الى رفض هذه التنظيمات وأيدته بريطانيا فى ذلك . وفى هذا الصدد يقول قنصل سردينيا فى مصر ما نصه :

« من أهم التغيرات على تفكير الحكومة الجديدة . (حكومة عباس الاول) ، انتهاء النفوذ الفرنسى . انتهاء يكاد يكون تاما وهو النفوذ الهائل الذى كانت تتمتع به فرنسا بمفردها بواسطة مبعوثيها الرسميين . وبواسطة العمد الكبير من الموظفين الفرنسيين المقيمين فى مصر » (٣) .

(٢) انظر محافظ أبحاث السودان .

(٣) محفظة ١٣٠ — الوثيقة السابقة

يبدو أن عباس الأول أراد أن ينتقم من فرنسا ، لأنها خدعت جده ، ولم تقف الى جانبه مؤثقا ايجابيا ، ضد الدول التي فرضت عليه قبول معاهدة لندن . من هنا نرى أنه ضم الى جانبه بريطانيا اعتقاداً منه بأنها هي الدولة القوية القادرة على الوقوف ضد تركيا وفرنسا معا .

كل هذه الاهتمامات هي التي شغلت عباس الأول عن مواصلة التوسع في أفريقيا ، ومحاولة الكشف عن منابع النيل ، التي حاول جده محمد علي الكشف عنها ، ولكن الله لم يشأ بعد ، فكل ما عمله في السودان وما عاد على أهله بالفائدة والنفع ، هو قيامه بإنشاء مدرسة الخرطوم التي كان لها الفضل في انقاذ أبناء السودان من وطأة الجهل والتخلف ، فكان عباس قد أصدر قراراً في ٦ رجب سنة ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨ مايو ١٨٥٠ م الى ديوان المدارس يقول فيه :

« قد صدر رأى المجلس الخصوصي ، بتأسيس مدرسة بالاقاليم السودانية انقاذاً لاولاد أهلها والمستوطنين بها من جحيم الجهل حتى يمتازوا باكتساب العلوم والمعارف » (٤) .

وبعد ذلك عين عباس الأول رفاعة رافع الطهطاوى لنظارة المدرسة (٥) وأرسله الى الخرطوم وكان بصحبته عدد من المدرسين الكفاء مثل القائم مقام محمد بيومى ، والملازم ثان ابراهيم محمد ، والصاغقول احمد كامل أفندى والملازم ثان على عثمان أفندى ، والملازم أول على محمد أفندى ، والملازم ثان محمد مرسى أفندى ، والملازم ثان أمين أفندى والشيخ رجب والشيخ مكاوى والشيخ اسماعيل والشيخ احمد والطبيب سليمان السيوطى . وكان عباس الأول قد قرر أن يصرف لتلاميذ هذه المدرسة مرتباً شهرياً قدره ستة قروش لكل منهم (٦) وكان المجلس الخصوصي قد وافق في جلسته المنعقدة في ١٧

(٤) د . عبد العزيز أمين عبد المجيد : التربية في السودان في القرن التاسع عشر ، ص ٢٥ .

(٥) محافظ أبحاث السودان ، دفتر ٢١٣٣ ، ديوان المدارس تركى ، وثيقة ١٦٧ ص ١٣٠ في ٦ رجب ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٩ م .

(٦) مجلة الثقافة العدد ٢٢٤ السنة الخامسة في ١٣ أبريل ١٩٤٣ م

رجب سنة ١٢٦٦ هـ ، الموافق ١٨٤٩ ، على سفر مدرسى هذه المدرسة
الى السودان (٧)

ولكن بعد وصول رفاعة ورفاقه الى هناك ، لم يهتم بفتح هذه المدرسة ،
على الرغم من انه حصل على جميع الامكانيات اللازمة لها مثل المهمات
والادوات بل أخذ يماطل ويشكو من الشكوى من ذهابه الى الخرطوم (٨) ويتضح
ذلك من شعره الذى نظمه فى السودان وقال فيه :

« وقد فارقت اطفالا صفارا بطهطا دون عودى واعتيادى
أفكر فيهم سرا وجهرا ولا سمرى يطيب ولا رقادى
وعادت بهجتى بالنسأى عنهم بلوعة مهجة ذات انتقاد
أريد وصالهم والدهر يأبى مواصلتى ويطمع فى عنادى » (٩)

من هذه الأبيات الشعرية يتضح مدى حق رفاعة الطهطاوى على سفره
الى السودان ، حيث اعتبر نفسه سجيناً ، حرم من وطنه ومن رؤية اولاده اعز
مافى الوجود واعتقد ان عباس رغب فى التخلص منه بإرساله الى الخرطوم ،
لذلك اهل فى فتح هذه المدرسة وشجعه على ذلك حكمدار السودان اسماعيل
أبو جيل ، الذى كان لا يميل الى افتتاح هذه المدرسة ، لاعتقاده بأن افتتاحها
سوف يرهق ميزانية الحكمارية (١٠)

من المرجح أن عباس لم يكن يقصد التخلص من الطهطاوى بإرساله الى
السودان ، بل كان يقصد نشر العلم والمعرفة هناك ، فلو كان عباس يريد
التخلص من الطهطاوى لتخلص منه بسهولة ، ودون أدنى عناء ، لأن
الطهطاوى لم يكن بالمشكلة أو بالخطر الذى يهدد عرش عباس الأول ، وفى

(٧) سجل ٢١٣٤ ديوان مدارس تركى ، وثيقة ٧٩ فى ٢١ رجب ١٢٦٦ هـ —

الموافق ١٨٤٩ م .

(٨) د. عبد العزيز أمين عبد المجيد : المصدر السابق ص ٣٠

(٩) د. أحمد أحمد سيد أحمد : المصدر السابق ص ٩٢

(١٠) د. عبد العزيز أمين عبد المجيد : المصدر السابق ص ٣١ ، ٣٣

هذا الصدد يضيف الدكتور أحمد أحمد سيد أحمد قوله أن الغرض من انشاء مدرسة الخرطوم هو الاسهام فى حل أزمة الادارة فى البلاد السودانية ، هذه الأزمة التى بدا حلها غير ممكن دون الاستعانة بالمعلمين ، الذين سوف يقومون بمهمة انتشار الثقافة فى جنوب الوادى ، وهذا رأى ربما يكون على جانب كبير من الصحة ، ومن المحتمل أن يكون عباس قد خشى على نفسه من مبادئ الطهطاوى ، كما خشى من تأثيرها على المثقفين وهذا احتمال ضئيل . ولكن لو سلمنا فرضا ، بأن عباس نفى الطهطاوى الى السودان ، فهو حر فى ذلك ، لان الحاكم له الحق فى اختيار الأشخاص الذين يتعاونون معه ، وله الحق أيضا فى ابعاد من لا يرغب فيهم .

وكان عباس من ناحية أخرى يتابع أخبار مدرسة الخرطوم أولا بأول فلما علم بتراخى الطهطاوى فى فتحها ، أصدر له أمرا يقضى بفتحها ، وكان ذلك فى شهر شوال عام ١٢٦٩هـ وقد دخلها من التلاميذ منذ اللحظة الأولى ٣١ تلميذا ، وبعد ثمانية شهور من افتتاحها بلغ عدد التلاميذ حوالى ٨٤ تلميذا ، وكان سن هؤلاء التلاميذ يتراوح فيما بين السابعة والثانية عشرة ، وكانت المدرسة داخلية على غرار مثيلاتها فى مصر ، فكان يصرف لكل تلميذ حصيرة وسجادة عسكرية ومخدة من القطن وحرام بلدى للغطاء ، وأثناء الدرس كان التلاميذ يجلسون على الحصر ، وكانت الدراسة تبدأ فيها منذ الصباح وحتى قبل غروب الشمس . وكان التلاميذ يتناولون طعام الغداء مع الأساتذة وهم جالسون على الأبراش (١١) .

استمرت الدراسة فى المدرسة مدة تسعة أشهر ابتداء من شوال سنة ١٢٦٩ وحتى أول شعبان سنة ١٢٧٠هـ (١٢) وإذا كانت المدرسة لم تستمر فى تأدية مهمتها مدة طويلة (أقل من عام) إلا أن نشاطها كان يزيد على ذلك بكثير ، وفى هذا الصدد يقول رفاعة الطهطاوى ما نصه :

« وكذلك قد تعلم فقهاء الخرطوم ممن معى من المشتايخ تجويد القرآن الشريف ، وعلم القراءات حتى صاروا ماهرين فى ذلك » (١٣) .

-
- (١١) د. أحمد أحمد سيد أحمد ، المصدر السابق صص ١٠٥ ، ١٠٧ .
(١٢) د. عبد العزيز أمين عبد المجيد ، المصدر السابق ص ٣٥
(١٣) د. أحمد أحمد سيد أحمد ، المصدر السابق ص ١١٩

لم تكد المدرسة تبدأ عامها الثانى حتى اقفلت أبوابها ، وذلك بسبب موت مؤسسها عباس الأول ، وبسبب مجيء محمد سعيد باشا الى أريكة الحكم حيث اصدر ارادة سنية في ٢٧ شوال ١٢٧٠ تقضي باغلاق المدرسة ، وعلى الفور عاد رفاعة رافع الطهطاوى الى مصر .

ويمكن القول بأن مدرسة الخرطوم كانت من أعظم الانجازات المصرية في السودان فأول مرة يدخل نظام المدارس في هذه البلاد ومع أن هذه المدرسة لم يقدر لها الاستمرار في مواصلة الدراسة مدة طويلة من الزمن ، الا أنها بدون شك تركت آثارا على جانب كبير من الأهمية لدى السودانيين أنفسهم ، ففتحها كان بمثابة الشعلة التي أضاءت مكانا مظلمًا ثم انطفأت بسبب ما ، فالذى يرى النور لا يمكنه أن يرضى بالظلام .

والى جانب اهتمام عباس بنشر التعليم في السودان فإنه اهتم أيضا بتجديد بعض مباني مدينة الخرطوم ، وأذكر على سبيل المثال أنه في عام ١٨٥١ م ، أمر بتجديد البعض من مباني هذه المدينة وقد بلغت تكاليفها نحو ٨٩٦٤٤ قرشا (١٤) .

اهتم عباس أيضا بجلب عدد قليل من العبيد ، ففي عام ١٨٥١ جلب ١٨ عبدا كانوا عبارة عن سبعة من الذكور الشباب ، وخمسة من كبار السن ، ٢ من الأولاد الصغار ، ٤ من النساء ، وكان الغرض من جلب هذا العدد ، هو استخدامهم في الجفالق ، ولكن بعد وصولهم إلى الجفالق تمكنوا من الهرب الى السودان ، ولكن حكام السودان تمكن من القاء القبض عليهم واعادتهم بالتالى الى مصر ، وبلغت تكاليف نقلهم هذه المرة ٢٠٦٠ قرشا ، ٩ بارة ، وفي عام ١٨٥٣م جلب عباس الأول عددا آخر من العبيد بلغ ١٦ عبدا ، ما بين ذكور وإناث ، وذلك لحساب الجفالق أيضا (١٥) وفي عام ١٨٥٤م ، ورد عدد

(١٤) محافظ أبحاث السودان دفتر ٩٦ وارد معية عربى ، وثيقة ٩ ص ١١٥ في ٢٠ الحجة ١٢٦٨ هـ الموافق ١٨٥١ م
(١٥) دفتر ٦٥٨ وارد ديوان الكنخدا ، وثيقة ١٨٨٤ في غرة ربيع آخر ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

آخر من العبيد بلغ ٢٦ عبدا كانوا جميعا من الأناث ، وذلك للعمل في المنازل كخدم ، وبلغت تكاليف نقلهم ١٩٦٠٤ قرشا ، ٣٥ بارة (١٦) وكان من المتبع مع هؤلاء العبيد أنه عند مرورهم من الجمارك المصرية يتم تطعيمهم ضد الجدري .

وبالإضافة الى جلب عباس الأول للعبيد ، فإنه جلب أيضا عددا آخر من الماشية السودانية بلغ ١١٠١٦ رأسا ، بيع منها عدد للعمل في المديريات. بسعر يتراوح فيما بين ١٣٨ ، ٢٨٥ قرشا للرأس الواحد ، وبيع الباقي بنفس السعر الى ديوان الجهادية وذلك لتوزيع لحومهم على جنود الجهادية (١٧). زيادة على ذلك فإنه جلب عددا من الابل بلغ ١٠٠٠ رأس (١٨) هذا بايجازا عن عهد عباس الأول .

٢ — عصر محمد سعيد باشا :

تولى محمد سعيد باشا حكم مصر في ١٨ يونيو عام ١٨٥٤م أى بعد وفاة ابن أخيه عباس الأول مباشرة، وقد اعترف السلطان العثماني بالوالى الجديد، الذى سافر الى الأستانة لتقديم فروض الطاعة والولاء ، وعاد سعيد بعد ذلك من هناك الى مصر فى نفس العام . وقد تميز محمد سعيد باشا بأنه كان على جانب من الثقافة ، وذلك لتعلمه فى أوروبا ، واجادته اللغة الفرنسية الى جانب الانجليزية ، وقد أثرت هذه الثقافة بالتالى فى تصرفاته ، فكان يميل الى الأوروبيين ويتضح ذلك من منحهم الكثير من الامتيازات التى ساعدت على زيادة عددهم فى مصر .

وبعد أن اعتلى محمد سعيد باشا الحكم شغل نفسه بشئون مصر الداخلية ، شأنه فى ذلك شأن عباس الأول ، وكان من أبرز الأعمال التى

-
- (١٦) دفتر ٢٢٩٨ واردة المعية ، وثيقة ٦١٢ ص ٥٤٧ فى ١٠ ربيع ثانى ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م
(١٧) محفظة ٢ معية تركى ، وثيقة ٣٧٤ ص ٨٨ فى ٢٥ رجب ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .
(١٨) دفتر ١٠٤٦ ، واردة نظارة المالية، وثيقة ١٦١٣ فى رجب ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

شغل نفسه بها في أثناء فترة حكمه ، هي اهتمامه بالتنظيم الإداري في مصر ،
الذى تمثل في إنشاء المجلس الخصوصي الذى كان من اختصاصه مناقشة
الأوامر ذات الصلة العامة ، وذلك قبل عرضها على الوالى ، وكذلك مناقشة
الوائح الإدارية ، زيادة على ذلك فإنه أنشأ ثلاثة دواوين هي ، ديوان
الداخلية والمالية والحربية ، بالإضافة الى ذلك فإنه أصدر قانون ملكية
الأرض الزراعية عام ١٨٥٤ م ، الذى بمقتضاه خول للفلاحين الحق في ملكية
الأرض والانتفاع بها وحق التوريث والتأجير للمغير والرهن والبيع .

وكان من أعماله الهامة أيضا اكتماله لمشروع الخط الحديدى الذى بداه
عيسى الأول والذى يربط بين الاسكندرية والقاهرة ، وقد تم تشغيله بالفعل في
عام ١٨٥٦ م . كما أنه قام بهد خط حديدى آخر يربط القاهرة بالسويس (١٩)
زيادة على ذلك فإنه قرر تنفيذ مشروع قناة السويس ، الذى بدأ العمل فيه
عام ١٨٥٨ م ، والذى انتهى في عام ١٨٦٩ م ، وأدت هذه السياسة التى
اتبعتها محمد سعيد باشا الى عدم الاهتمام ببلاد السودان ، وأدى ذلك
بأذنت الى تدهور أحوالها ، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث
لم يعد هناك أى اهتمام بالتجارة أو الزراعة ، وربما زاد اهمال مديري
المديريات من تفاقم المشكلة ، ولكن لما علم سعيد باشا بهذه الحالة السيئة
التي وصلت اليها البلاد ، قرر القيام بزيارة السودان لكى يقف بنفسه على
أحوالها من كافة النواحي ، حتى يتمكن من وضع النظم والقوانين التى تكفل
لهذه البلاد رفاهيتها وعمرانها (٢٠) وفي هذا الصدد يخاطب سعيد باشا
حكماء السودان بقوله :

«حقا انه من دواعى الاسف الا تنظم شئون السودان التابعة لحكومتنا
كما نريده الى الآن ، برغم حرصنا على تقديمها ورغبتنا في عمرانها ، وبالطبع
ليس من الجائز أن تظل هذه البلاد على حالتها هذه ، ولذلك كنت أفكر منذ
مدة ان أسافر اليها بنفسى لأقوم برحلة في ربوعها واشاهد أيضا أحوالها

(١٩) الياس الأيوبي : تاريخ مصر في عهد الخديو اسماعيل . ج ١ ،

ص ٨٦

(٢٠) محفظة ٣ مديريات ، وثيقة ٣٧٩ في ١١ ربيع أول ١٢٧٣ هـ

الموافق ١٨٥٦ م .

عن كُتُب ، واقف على شئونها حيث أضع من النظم والأسس ما هو كفيل
بسمرائها ، ورفاهية سكانها من الرعاية والاهلية » (٢١) .

تمكن سعيد باشا أثناء هذه الزيارة من إصدار عدة قرارات كان من
شأنها العمل على حل مشاكل الوطنيين السودانيين ، وكان من هذه القرارات
الغاء منصب الحكمدارية ، وارتباط كل مديرية من مديريات السودان بالقاهرة ،
كما أنه أسند جباية الضرائب للمشايخ والعمد وزعماء القبائل ، بحيث يقومون
بتوريدها رأسا الى خزانة المديرية (٢٢) بالإضافة الى ذلك فانه أمر بتخفيض
الضرائب المفروضة على الوطنيين بحيث جعل مال كل ساقية ٢٠٠ قرشا
في العام بدلا من ٢٥٠ قرشا ، وجعل ضريبة الأرض التي لا تروى بالسواقي
٢٥ قرشا بينما جعل ضريبة الفدان من أرض الجروف ٢٠ قرشا ، زيادة
على ذلك فانه أعفى المشايخ من ضريبة ساقية من كل ٢٥ ساقية ، أي أنه كان
عليهم أن يدفعوا ضريبة عن ٢٤ ساقية فقط ، كما أنه جعل ضريبة النخلة
المثمرة قرشا واحدا والنخلة الذكر ٣٠ فضة وألغى أيضا نظام السخرة الذي
كان سائدا في بلاد السودان ، فأمر بعدم تسخير جمال الأهالي في نقل أمتعة
الميرى المختلفة ، أو استخدام أبنائهم بدون رضائهم (٢٣) .

لم يكتف محمد سعيد باشا بذلك بل أشرك البعض من شيوخهم في الحكم ،
فقد نصب الشيخ رجب أدريس شيخا على جبال الفونج ، وكان سعيد قد
طلب من جميع المشايخ والعمد والأهالي أن يطيعوا أوامره (٢٤) .

وكان الأهم من ذلك كله إصداره أمرا بالغاء تجارة الرق في افريقيا وفي
هذا الصدد يخاطب حكمدار السودان بقوله :

(٢١) نفس المصدر .

(٢٢) د. مكي شبكة ، المصدر السابق ص ٥٠٧

(٢٣) محافظ أبحاث السودان ، دفتر ١٨٨٦ أوامر عربى ، وثيقة ١٥ ص ٣٣

في ٢٩ جماد أول ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

(٢٤) محافظ أبحاث السودان ، دفتر ١٨٨٦ أوامر عربى ، وثيقة ١٨ ص ٥

٢٥ جماد أول ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

« ان مبيع وشراء الجوارى السود والعبيد الذين صار جلبهم من السودان ،
ودارفور ، قد صار منعه من طرفنا كلية ، وقد صدر الامر من طرفنا في هذا
التاريخ الى المالية لاجل التحرير الى جمر ك أسوان والى مدير جرجا واسيوط ،
في خصوص عدم اعطاء الرخصة للجلايين المارين عليهم بالأسرى الى مصر ،
وحين تصير هذه الممنوعة معلومكم يلزم الدقة والاعتناء التام في منع بيع وشراء
الجوارى والعبيد بالبلاد سرا وجهرا ، واذا وجد جلايين معهم أسرى —
وقاصدين الجلب الى مصر يصير حصرهم وارجاعهم الى محلهم فتستمر هذه ،
الممنوعة على الدوام بحيث لا يرد أسرى الى مصر ذكورا وأنثا . من بعد
هذا كله يلزم الحذر والمجازية من وقوع من يخالف هذه الارادة في
حكم داريتكم (٢٥) » .

يبدو أن اجراءات سعيد تجاه وقف تجارة الرق لم تأت بالنتيجة المرجوة
مما اضطره الى أن يتخذ اجراء أكثر حسما ، تمثل في عدم دخول العبيد الى
مصر والغاء أسواقها (٢٦) .

وأما عن علاقة سعيد ببعض الدول الإفريقية ، فكانت علاقته طيبة
مع دارفور والحبشة ، فبالنسبة للحبشة نجد أنه بمجرد وصوله الى الخرطوم

(٢٥) د. مكي شبكة ، المصدر السابق ص ٥٠٨ .

Said pasha forbade the sale and purshes of the slaves and (٢٦)
close the slave market in Egypt. Explicit orders were given,
that slave should not be allowed to cross the bounderies on his
dominions, and instructions to that effect were issued to authori-
ties at the southern frontiers, as well as at the Red sea literal.
In 1855 Said issued a decree that gave full freedom to all the
slaves in Egypt, who of their own accord, wanted to leave the
service of their masters, the government undertaking the task
of finding work in such case for the freed, both men and women.
He wanted to stop altogether the slave trafic in the Sudan.
Regard to shukry, M. The Khedieve Ismail and slavery in the
Sudan P. 112.

أرسل خطابا الى ملكها ، يشرح له فيه مدى حرصه على علاقة حسن الجوار بين الدولتين ، ويتضح ذلك من قوله :

« تعلقت أرادتنا بالمرور على من كان تحت أنظارنا من الاقاليم السودانية الملحقة بجهاتنا المصرية ، فوصل الان ركبنا اليها ، وحل موكبنا لديها بقصد النظر فيما عليه أهلها من الأحوال والتشبيث بأسباب إبلاغهم في كيفية معاشهم لدرجة الرفاهية ، واكمال هذا غاية قصدنا ، لاقتصد لنا سواه ، وان لكل أمرىء ما نوى ، وحيث كان بيننا وبين حضرتكم من حسن الجوار ، وقرب الدار ، وصلة المصالح التجارية التى هى أقوى صلة بين أعضاء العائلة البشرية فقد رأينا من الاقتضاء أن نوجه لحضرتكم هذا الخطاب لتعلم به حقيقة ما قصدناه لقربنا من هذه الجهة من حسن النية وما هو قائم بيننا من طيب ، وما نحن مصممون عليه من الاستمرار على حسن المعاشرة اللازمة لحق المجاورة (٢٧) » .

من قراءة هذا الخطاب يتضح لنا مدى حرص سعيد باشا على علاقة حسن الجوار مع ملك الحبشة ، حيث أفهمه أن زيارته للسودان كانت بغرض الوقوف على أحوال هذه البلاد من كافة الجوانب ، وليست بقصد الاعداد لحملة عسكرية يمكن بها مهاجمة حدود الحبشة المجاورة للسودان .

بعد أن تسلم ملك الحبشة رسالة محمد سعيد باشا الودية اقتنع بموقفه ، والدليل على ذلك أنه طلب من سعيد أن يرسل له أحد القسيس المصريين كى يقوم بالوعظ فى الكنائس الحبشية لمدة عدة شهور ، يعود بعدها هذا القس الى مصر ، وقد استجاب سعيد لمطلب ملك الحبشة الذى أرسل خطابا الى سعيد قال فيه :

« بخصوص وصول حضرة القديس أبونا البطريرك كيرلس بطريرك الأقباط ، وبحضوره لطرطنا ، وبالسؤال معه عن جنابكم أعلمنا عن مجيئكم لنا ورغبتكم فى دوام المحبة والوداد بيننا ، وفرحنا بذلك كثيرا ، وأخبرنا كذلك

(٢٧) دفتر ١٨٨٦ أوامر عربى ، وثيقة ١٣ ، ص ١٠ فى جماد أول ١٢٧٣هـ .
الموافق ١٨٥٦ م .

بأنصافكم وعدلكم بين الرعية ، لأن طبيعتكم خلقت للخير والصلاح ، ونحن نريد دوام المحبة بيننا ودوام العشرة ، وكذلك أرسلنا لكم سبعة خيول ، منهم ثلاثة كبار وأربعة صغار ، بالإضافة الى درقة فضة مطلية بالذهب وحريتين » (٣٨) .

بعد أن تسلم محمد سعيد باشا هدية ملك الحبشة أرسل له بالتالى هدية أخرى ، تعبيرا عن علاقة الود والصداقة بين الملكين ، وكانت هذه الهدية عبارة عن ٢ مدفع من النحاس الأصفر ، ١٠٠ بندقية كبسول بروحين ، ١٢٦ ذراع من القماش الحرير ، ١١٠ ذراع من القماش القطيفة ، خمس خيام مبطنة بالحرير ، ومزودة بالأعمدة (٢٩) .

كان ملك الحبشة قد احتفظ بالطريك المصرى ، الذى كان قد ذهب الى الحبشة ، كى يقوم بالوعظ فى كنائسها لعدة شهور ، مما اضطر محمد سعيد أن يطلب منه ضرورة عودة هذا القس حتى لا تتعطل الشعائر الدينية فى مصر ، ويتضح ذلك من خطاب سعيد باشا الى ملك الحبشة والذى جاء فيه ما نصه :

« لا يخلصكم تعطيل الشعائر الدينية للاقباط فى بلدنا ، كما لا يرضيكم تعطيل وظيفته وازدياد الشكوى من أجله (٣٠) » .

من المرجح أن يكون السبب فى طلب سعيد عودة البطريك من الحبشة الى مصر يرجع الى اهمية هذا البطريك بالنسبة للعقيدة المسيحية فى سائر أفريقيا ، وربما يرجع ذلك الى سوء التفاهم الذى بدأ يظهر فى الأفق ، أو الذى يرجع سببه الى احتضان الحبشة للمتمردين من أبناء السودان .

(٢٨) محفظة ١٩ ، وثيقة ٧١ فى ٢٥ ربيع أول ١٢٧٤ هـ الموافق ١٨٥٧ م .

(٢٩) دفتر ١٨٩٠ أوامر عربى ، وثيقة ٨٨ ص ٢٦ فى ٢١ محرم ١٢٧٥

الموافق ١٨٥٨ م .

(٣٠) محافظ أبحاث السودان ، دفتر ١٨٨٩ دواوين ، وثيقة ١٤ ص ٦٨ فى

٢٨ ربيع أول ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

ومن الدول التي كانت لها علاقة طيبة مع مصر في عهد سعيد سلطنة دارفور ، التي كانت لاتزال بعيدة عن النفوذ المصرى ، وكان سعيد من جانبه ومنذ البداية حريصا كل الحرص على أن تظل علاقته بهذه السلطنة طيبة حتى لا يصطدم بها في معركة حربية وحتى تستمر التجارة بينها وبين مصر في الازدهار ، ويتضح ذلك من خطاب سعيد الى سلطان دارفور الذي جاء فيه ما نصه :

« بالرغم من توفر قواتنا البرية والبحرية ، الا اننا لا نفكر في القيام بأى عمل يتنافى مع الانسانية (٣١) » .

واضح من هذه العبارة أن سعيد باشا كان يريد أن يفهم سلطان دارفور بأن مصر تتعامل معه من مركز القوة وليس من مركز الضعف حتى لا تسول له نفسه في التفكير في القيام بأى عمل عسكرى ضد السيادة المصرية في السودان ، ورغب سعيد أيضا أن يفهمه أنه رغم هذه القوة الا أن مصر لا تفكر في شن العدوان ، بقدر ما تفكر في نشر السلام والأمن في ربوع هذه البلاد ، حتى ينعم أهلها بالسعادة والرفاهية والرخاء .

ولكى يدعم سعيد العلاقة بينه وبين سلطان دارفور أرسل له بعض الهدايا الرمزية التي تمثلت في خمسة سيوف ، كان واحد منها مذهباً ومرصعاً بالجواهر ، وكان الباقي مرصعاً بالفضة ، وخيمة مبطنه من الداخل بقماش مقصب ، وعربة ركوب ، بأربع عجلات ، وأربع طاقات (ثوب) من القماش المقصب (٣٢) .

(٣١) محافظ أبحاث السودان ، دفتر ١٨٨٩ دواوين ، وثيقة ١٣ ، ص ٧.

في ٢٨ ربيع أول ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

(٣٢) نفس المصدر السابق .

1. The first part of the report deals with the general situation of the country and the progress of the work during the year. It is a summary of the work done by the various departments and a statement of the results achieved. It is a general statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved.

2. The second part of the report deals with the work done by the various departments during the year. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved.

3. The third part of the report deals with the work done by the various departments during the year. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved.

4. The fourth part of the report deals with the work done by the various departments during the year. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved.

5. The fifth part of the report deals with the work done by the various departments during the year. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved.

6. The sixth part of the report deals with the work done by the various departments during the year. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved.

7. The seventh part of the report deals with the work done by the various departments during the year. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved.

8. The eighth part of the report deals with the work done by the various departments during the year. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved. It is a detailed statement of the work done by the various departments and a statement of the results achieved.

الباب الثاني

الوجود المصرى فى افريقيا فى الفترة

ما بين

١٨٦٣ م — ١٨٧٩ م

الفصل السابع .

الثروة البشرية والغاء الرق

لم تؤد الاجراءات التى اتخذتها مصر بشأن وقف تجارة الرقيق فى أفريقيا فى الفترة السابقة على عصر اسماعيل الى الغاء هذه التجارة التى كانت متصلة فى البلاد وذات جذور عميقة فى الكيان الاجتماعى والاقتصادى لسكان وادى النيل ، فكانت المنازل فى مصر مثلاً لا تخلو من العبيد والجوارى الذين كانوا يعملون كخدم ، حتى أصبح طموح السيدات فى مصر هو أن يمتلكن عبداً او جارية ، وكذلك كان الحال فى السودان الشمالى فكان السكان يستخدمون العبيد فى زراعة القطن ، وربما فى رعى دوابهم (١) .

يبدو أن السبب فى عدم الغاء الرق فى أفريقيا فى الفترة السابقة على عصر اسماعيل كان يرجع الى انتشار هذه التجارة على نطاق واسع ، وخاصة بعد فتح النيل الأبيض للملاحة ، والى انعدام الرقابة على منافذ الطرق التى كانت تستخدم بواسطة الجلابة ، وكذلك الى اهمال مديرى المديریات فى العمل الجاد على الغائها ، وربما رجع ذلك أيضا الى أن حكام مصر كانوا غير راغبين فى الغائها .

ولما تولى اسماعيل حكم مصر عام ١٨٦٣ م كانت مشكلة الرق من المشاكل الملحة التى تستدعى حلاً جذرياً حتى يستتب الأمن ويعم الرخاء كل البلدان الأفريقية فاضطره ذلك الى الاسراع فى العمل على وقف هذه التجارة وخاصة بعد أن قضى عليها فى معظم الدول الأوربية والمستعمرات البريطانية (٢) . ولقد تمكن اسماعيل فى فترة حكمه من أن يقوم بتشديد صرح ابراطورية

(١) Pierre Crabites : Ismail the Maligned Khedive P. 72.

(٢) انظر الفصل الاول من الباب الاول .

مترامية الأطراف ، شملت كل من دارغور ومنطقة بحر الغزال وأعالى النيل ،
وأفريقيا الشرقية حتى قسمايو (٢) .

ولكى يتفنى اسماعيل على هذه التجارة في أفريقيا اتخذ بعض الاجراءات
التي يمكن بها القضاء عليها ، وكان أول هذه الاجراءات أنه أصدر تعليماته
الى حكامدار السودان ، والى مديري المديریات ، يحثهم فيها على ضرورة العمل
على عتق ما يملكه الجلاية من الرقيق الأسود ، بعد ذلك يحصل هؤلاء الرقيق
على شهادات عتقهم ، ثم يعودون بالتالى الى أوطانهم تحت حماية الحكمدارية ،
وفي حالة عدم رغبة هؤلاء العبيد فى الرجوع الى بلادهم لخوفهم من وقوعهم
مرة ثانية فى أيدي الجلاية تقوم الحكمدارية بتوزيعهم على الأعمال المختلفة ،
شأنهم فى ذلك شأن رعايا الحكومة المصرية ، بالإضافة الى ذلك فإن
الحكمدارية كان عليها أن تربي أولادهم ، وتزوج بناتهم (٤) .

وكان من الاجراءات التى اتخذها اسماعيل لوقف تجارة الرقيق الأسود
أنه أمر بمصادرة المراكب التى تعمل فى النيس الأبيض والنس تضبط محملة
بالرقيق وقد تم بالفعل ضبط سبعين مركبا فى فترة قصيرة وتم تحرير ماضبط
فيها من عبيد (٥) وفي نفس الوقت أمر اسماعيل بتشديد الرقابة على سمن
الشركة العزيزية المصرية التى تعمل فى البحر الأحمر وحذرها من نقل الرقيق
الأسود من سواكن ومصوع وغيرها من موانئ البحر الأحمر الى الموانئ
الأخرى (٦) علاوة على ذلك أرسل حملة عسكرية الى منطقة أعالي النيل (٧) ،
وذلك لمهاجمة مراكز تجارة الرقيق فى المنطقة الواعمة بين الخرطوم
وغندوكرو (٨) وعين على رأس هذه الحملة السير صويل بيكر الذى زوده بسلطة

(٣) د. محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ، ص ١٧٢ .

(٤) نفس المصدر ، ص ٢٠٠ .

(٥) Dr. Shukry, M.F. : The Khedive Ismail and slavery in the Sudan. P. 93.

(٦) د. محمد فؤاد شكرى : المصدر السابق ص ١٧١ .

(٧) Pierre Crabites : Gordon in the Sudan and slavery. P. 28.

(٨) Dauleday and company Inc : Exploring Africa and Asia. PP. 3,6.

مطلقة ، حتى يكون له الحرية فى اتخاذ القرارات التى تتطلبها الحملة وكان من أهم أهداف هذه الحملة : —

— القضاء على تجارة الرقيق فى منطقة أعالى النيل ، وتدمير مراكزها التجارية فى هذه الجهات ، بالإضافة الى إخضاع هذه المنطقة للسيادة المصرية . — تنظيم حركة التجارة المشروعة فى هذه البلاد .

— فتح طريق الملاحة بين النيل الأبيض والبحيرات العظمى .

— تأسيس سلسلة من المحطات العسكرية والمراكز التجارية التى تمتد من الخرطوم شمالا وحتى بحيرة البرت جنوبا ، بحيث تبلغ المسافة بين المحطة والأخرى مسير ثلاثة أيام .

يبدو أن هذه الحملة نجحت فى تنفيذ بعض المهام الموكلة اليها وفشلت فى تنفيذ البعض الآخر ، فقد نجحت فى نشر الأمن والطمأنينة فى ربوع البلاد التى تم اكتشافها والتى خضعت للسيادة المصرية وفى هذا الصدد يقول صمويل بيكر ما نصه :

« انه أثناء حكم الخديو إسماعيل انتشر الأمن والطمأنينة فى ربوع البلدان الأفريقية التى خضعت لنفوذه ، ابتداء من الاسكندرية وحتى منابع النيل ، فقد أصبح المغامر الأوروبى يسير فى هذه البلدان دون التعرض لأى مخاطر ، بل أنه أصبح يمشى فى أمن أكثر من المواطن الانجليزى الذى كان يسير بعد الغروب فى الهايدبارك (٩) .

ومن ناحية أخرى فإن هذه الحملة فشلت فى القضاء على تجارة الرقيق فى هذه البلاد ، وربما يرجع ذلك الى عدة عوامل منها عدم كفاءتها العسكرية وعدم مقدرتها على احكام الرقابة على الجلابة وتدمير مراكزهم التجارية ومنها المصاعب الطبيعية التى تعرضت لها الحملة من غابات وأحراش وأدغال ومستنقعات،ومنها سوء قيادة صمويل بيكر،ومنها نقص العتاد والذخيرة — بالإضافة الى مقاومة القبائل النيلية لها .

(٩) Pierre Crabites : Ismail the Maligned. op. cit. pp. 72-73,77

وكان من أشهر تجار الرقيق العرب في منطقة أعالي النيل أبو السعود صهر تاجر الرقيق المشهور محمد أحمد العقاد (١٠) فقد قام أبو السعود بتحريض القبائل النيلية ، كي تقوم بمقاومة الحملة حتى يشغلها بعيدا عن تنفيذ مهمتها الأصلية وهي القضاء على تجارة الرقيق ومهاجة أوكارهم . وإلى جانب تجار الرقيق العرب وجد عدد من تجار الرقيق الأوربيين الذين كان من أشهرهم التاجر المالطي ديبونو Debone وقريبه أمبيلي Ambile ثم الفرنسي ملزك Melzak وغيرهم كثيرون (١١) .

ولقد أنشأ اسماعيل ديوان الوريكو الذى يختص بتحصيل الضرائب من أصحاب المراكب الذين تعمل سفنهم في النيل الأبيض ، وقد فرضت هذه الضرائب على العمال والحراس والحمالين والبحارة ، وتراوحت قيمة هذه الضريبة فيما بين ١٠٠، ٢٠٠ قرشا (١٢) وقد اختص هذا الديوان أيضا بمنح تصاريح للسفن التى تبحر في النيل الأبيض الى المديرية الاستوائية (١٣) ولم يكف اسماعيل بكل هذه الاجراءات ، بل طلب من حكام السودان أن يحرر الرقيق الذين يعملون في جميع المديريات السودانية خدما ، وخاصة عندما يتقدمون بالشكوى الى أى جهة حكومية من سوء المعاملة التى يلقونها من أسيادهم ، ففى هذه الحالة تقوم الجهة الحكومية باستدعاء صاحب الخادم أو الجارية وتقوم بمساءلته ، فيما نسب اليه من قبل رقيقه ، فإذا اتضح أنه أساء معاملة العبد أو الجارية بالضرب ، ففى الحال تقوم الجهة الحكومية بتحرير شهادة عتق الى هذا العبد أو الجارية ، وأما اذا حدث غير ذلك ، ففى هذه الحالة يعاد العبد أو الجارية بالتالى الى سيده بعد تلقينه بالنصائح اللازمة (١٤) .

(١٠) د. جميل عبيد : المديرية الاستوائية ، ص ٤١ .

(١١) محمد فؤاد شكرى ، المصدر السابق ص ١٦٧ .

(١٢) Dr. Shukry M.F. : op. cit. p. 137.

(١٣) د / محمد فؤاد شكرى ، نفس المصدر ص ١٧١ .

(١٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٦ عابدين صادر تلغراف رقم

٤٢ في ٢٥ رجب سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

لم يلجأ الرقيق الخدم الى الجهات الحكومية فقط ، بل لجأوا الى الكنيسة الكاثوليكية بالخرطوم والى قناصل الدول الأوروبية في السودان لكي تساعدهم الكنيسة وهؤلاء القناصل في حصولهم على شهادات العتق وقد بلغ عدد هؤلاء العبيد الذين لجأوا الى الكنيسة الكاثوليكية والى القناصل حوالي ٥٠ عبدا ، ولكن حكمدار السودان تمكن من القضاء القبض عليهم ومنحهم شهادات العتق الخاصة بتحريرهم والحق الشباب الذكور منهم بالجهادية ، وأما الفتيات فقد أطلق سراحهن (١٥) وربما يرجع السبب في الحاق الشباب الذكور من هؤلاء العبيد بالجيش الى حاجة اسماعيل لهم ، وخاصة عند ما بدأت العلاقة المصرية الحبشية تسوء بينهما لم يكن في حاجة اليهم في بداية حكمه فكان يتم عتقهم بمجرد تحريرهم من أيدي الجلابة .

بعد ذلك أمر اسماعيل حكمدار السودان بأن يقوم بحصر عدد الزرائب والمشاريع الموجودة في مديرية بحر الفزال ، وفي مديرية خط الاستواء ، التي كان أصحابها يستخدمونها كمراكز لجميع لتجارتهم سواء أكانت من العبيد أم سن الفيل وريش النعام (١٦) وكان قد تقرر أنه في حالة استخدام هذه الزرائب والمشاريع كمراكز لتجارة الرقيق ، غنى هذه الحالة يصادر ما فيها من عبيد الى جانب الأشياء التجارية الأخرى لصالح الحكومة ، وفي حالة عدم ممارستها لتجارة الرقيق ، تهدم باستثناء عدم مصادرة ما بها من مواد تجارية أخرى ، بل تترك لأصحابها ، زيادة على ذلك فإن اسماعيل طلب من حكمدار السودان عدم منح أى تصاريح جديدة تخول للتجار انشاء زرائب جديدة للرقيق أو مراكز تجارية في منطقة أعالي النيل (١٧) .

أدت هذه الاجراءات الخاصة بوقف تجارة الرقيق الى حصول الحكمدارية على أعداد كبيرة من العبيد السود ، فقرر أن يلتحق منهم الذكور من الشباب

-
- (١٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢١ عابدين وارد تلغراف رقم ٩٣ في ٢٧ رجب سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .
- (١٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٦ عابدين صادر تلغراف رقم ٣٩٧ ص ٦٢ في ١٥ شوال سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .
- (١٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٦ عابدين صورة التلغراف رقم ٤٨٠ ص ٧٥ في ٢٨ شوال سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

بالجهادية ، وأما كبار السن ، فتقرر أن يلتحقوا بالمزارع ، وأما الصغار منهم سواء أكانوا من الذكور أم الإناث فتقرر أن يلتحقوا بالكتاتيب ، لتعليمهم مبادئ القراءة والكتابة ، وتقرر أيضا في حالة رغبة كبار السن والصغار من هؤلاء الرقيق العودة الى بلادهم فلا مانع من أن يعودوا بعد أن تسلمهم الحكمدارية شهادات عتقهم على شرط أن تقوم الحكمدارية بتوصيلهم الى نهاية حدودها (١٨) . وكان قد تقرر أيضا أن تقوم الحكمدارية بتزويج الفتيات اللاتي يرغبن في الزواج منهم الى جنود الجهادية وذلك على حسب ما يقضى به الكتاب والسنة .

وكان اسماعيل قد طلب من حكام السودان أن يعين عددا من الجواسيس ، وذلك لمراقبة تحركات تجار الرقيق وقد تمكن هؤلاء الجواسيس من معرفة جهة تابعة لدارفور تسمى كامبيه وكان سكانها يمارسون تجارة الرقيق ، وأخبروا الحكمدارية بذلك ، فسيرت بدورها قوة عسكرية قوامها ٤٠٠ جندي من الخيالة وذلك للقضاء على تجار الرقيق فيها وهناك تمكنوا من ضبط ما يقرب من ١٦٠٠ عبد كان منهم ١٠٠٠ من الذكور ، ٦٠٠ من النساء والصبيان والأطفال ، وكانوا جميعا في حالة سيئة بسبب تعرضهم للمرض والجوع ، ولكن بعد وصولهم الى مركز الحكمدارية ، منح السليم منهم شهادات العتق وبعض المواد الغذائية تمهيدا لارسالهم الى بلادهم الأصلية ، وأما المرضى منهم والذين بلغ عددهم نحو ٩٠٠ شخص تركوا للعلاج في مركز الأردى وخصص لهم طبيب للاشراف على معالجتهم ، بالإضافة الى تزويدهم بما يلزمهم من غذاء . وكان مدير كردفان أيضا قد تمكن من ضبط ٥٩١ عبدا كان منهم ٣٥٩ من الذكور ، وزعوا على النحو التالي :

١٥٧ على الجهادية .

٩٦ على المدارس لتعليمهم القراءة والكتابة ، ٦ ستة كانوا قد توفوا وأما الإناث فبلغ عددهن ٣٣٢ جارية وزعن كما يلي :

١٩ كن سرارى

١٦ توفين .

(١٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٥ عابدين ، صادر تلفراف رقم ٤٠١ في ٢٠ ربيع أول سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ .

٢٩٧ زوجن لجنود الجهادية (١٩)

لما علم اسماعيل بعدد الرقيق الذى تم تحريره من أيدي الجلابة ، طلب من حكام السودان الا يسمح لهم بالرحيل الى بلادهم ، وفي هذا الصدد يقول ما نصه :

« أنهم ربما يقعون فريسة في أيدي الجلابة مرة أخرى » وطلب منه أيضا أن يلحق الشباب الذكور منهم بالجهادية (٢٠) ويبدو أن الغرض من ضم هؤلاء العبيد الى الجهادية هو حاجة اسماعيل الى زيادة عدد جيشه ، وخاصة عندما بدأ يرسل البعثات الكشفية الى المناطق النائية ، وعندما زادت علاقته سوءا مع الحبشة ونظرا لتزايد عدد الرقيق المحرر وخاصة من الشباب الذكور الذين تتراوح أعمارهم فيما بين ١٨ ، ٢٢ سنة ، فقد طلب حكام السودان من اسماعيل أن يوافقته على إرسال هؤلاء العبيد الى مصر ، كي يتم تدريبهم فيها عسكريا ، ثم يعودون بالتالى الى السودان ، ليقوموا بالخدمة العسكرية في بلادهم (٢١) لأنهم لا يتأثرون بمنأخها القاسى ، بخلاف الجنود المصريين الذين كانوا لايميلون الى الخدمة في البلاد السودانية ، وذلك لأنهم كانوا يتعرضون للأمراض الخطيرة ، وقد وافق اسماعيل على مطلب الحكام على شرط أن يرسل هذه الاعداد على دفعات . ونتيجة لسوء العلاقات مع الحبشة وحاجة اسماعيل الى زيادة قواته المحاربة وامكانية اعتماده على أبناء السودان طلب من حكام السودان أن يقوم بشراء العبيد الذين يعملون لدى السكان الوطنيين ، ويرسلهم الى مصر الى جانب العبيد الذين يتم تحريرهم من تجار الرقيق ، وقد تتراوح سعر العبد الذى تم شراؤه من الاهالى بنحو ٨٠٠ قرشا وكان الحكمدار قد خير الاهالى بين حصولهم على اثمان هؤلاء العبيد نقدا أو أن يعطوهم للحكمдарية في مقابل أن تخصم اثمانهم من قيمة الضرائب المقررة عليهم (٢٢) .

- (١٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٨٧٥ ، وثيقة ٢ ص ١١٠ في ٢٩ جماد أول عام ١٢٩١هـ الموافق ١٨٧٤م .
(٢٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠ صادر تلغراف ص ٩١ رقم ٥٥٥ في ٢٤ رمضان سنة ١٢٩١هـ الموافق ١٨٧٤م .
(٢١) محافظ أبحاث السودان ، دفتر ٢٨ عابدين ، وارد تلغراف رقم ٣٢٢ ص ٤٨ في ٢٧ شوال ١٢٩١هـ الموافق ١٨٧٤م .
(٢٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٢ وارد تلغراف رقم ١١١ ص ١٦ في ١٨ رجب سنة ١٢٩٢هـ الموافق ١٨٧٥م .

يبدو أن العبيد الذين تم الحصول عليهم بالمجان ، وبالشراء لم يفوا بحاجة اسماعيل مما اضطره ذلك الى أن يطلب من محافظ سواحل البحر الأحمر ، أن يجند الوطنيين من الشباب الذكور من أبناء الصومال واشترط أن تتراوح أعمارهم فيما بين ١٩ ، ٢٢ سنة وتقرر أن تتراوح مدة خدمتهم بالجيش فيما بين ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ سنوات وطلب منه أيضا أن يأخذ عليهم اقرارات معتمدة من مشايخهم ومن عمدتهم تفيد امثالهم لاحكام القوانين العسكرية وربما تفيد أيضا أنهم دخلوا الخدمة العسكرية بمحض ارادتهم ، وحتى يتجنب الخديو أية معارضة أو نقد يوجه اليه من جانب القناصل الأوربيين الموجودين في بعض موانئ البحر الأحمر الغربية ، وحتى لا يهتم أيضا بعدم محاربته للرق في أفريقيا ، ومن الملاحظ أن اسماعيل لم يتخذ مثل هذه الاجراءات في بقية البلدان الأفريقية الأخرى لعل هذا كان لخلوها من القناصل الأوربيين . وطلب اسماعيل كذلك من المحافظ أن يرسل العدد الذى يتم تجنيده الى مصر على دفعات ، بحيث يتراوح عدد الدفعة فيما بين ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ جندي (٢٣) . زيادة على ذلك فإنه طلب من حاكم السودان أن يقوم بشراء العبيد من الجلالة بحيث لاتضع القيود الحديدية في أيديهم حتى لا يشعروا بأنهم رقيق ، وطلب منه أيضا أن لا يشتري العبيد من الجهات التى يوجد بها غوردون باشا (٢٤) . ومن المرجح أن اسماعيل لم يكن جادا في وقف تجارة الرقيق ، لأنها فيما يبدو كانت تتعارض مع مصالحه العسكرية والاقتصادية لذلك نجده يطلب من مدير هرر أن يقوم بشراء العبيد من تجار الرقيق ، ثم يقوم بتدريبهم على استخدام الأسلحة التى تعمل بالكبسول ، بعد ذلك يتم تدريبهم على الأسلحة الرامنتون (٢٥) تمهيدا لانضمامهم الى صفوف القوات المسلحة .

لم يكتف اسماعيل بكل هذه الاجراءات الخاصة بجلب أكبر عدد من العبيد سواء كان ذلك بطريق تحريرهم من أيدي الجلالة ، أو بالشراء من الأهالي ،

(٢٣) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٠ أوامر عربى ص ١٨ فى ١٦ رجب سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

(٢٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٢ عابدين ، وثيقة ١٠٧ فى

١٦ صفر سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

(٢٥) وثيقة ٣٣ فى ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

أو بالتجنيد ، بل أنه طلب من كبير تجار دارفور عام ١٨٧٦م أن يرسل الى مصر أكبر عدد ممكن من العبيد على أن يحصل في مقابلهم على بضائع مصرية (٢٦) فمن المرجح أن يكون السبب في ذلك هو حاجة اسماعيل الملحة الى تزويد جيشه بأكبر عدد منهم وخاصة عندما قرر أن ينتقم من الحبشة نتيجة لهزيمة جيشه أمام قواتها في عام ١٨٧٥م في واقعتى جونديت وأوسه .

ومن الملاحظ أن اسماعيل بعد أن أنهى حروبه مع الحبشة أصبح في غير حاجة الى العبيد السود لذلك نجده يتخذ بعض الخطوات الجادة — لالغاء تجارة الرق فقد عين مورييس باشا في وظيفة مفتش بحري يقوم بالتفتيش على السفن التي تمر بالبحر الأحمر والتي تحمل رقيقا ، وفى حالة عثوره على احدى السفن التي تحمل رقيقا يحرر ما عليها من رقيق ويمنحهم شهادات العتق ، وتجرى محاكمة طاقم السفينة وتجار الرقيق .

لم يستمر مورييس باشا في مهمته مدة طويلة ، بل عين بدلا منه المستر مالكولم ضابط البحرية الانجليزى (٢٧) وبمجرد وصول مالكولم الى بربرة قام بتفتيش الأماكن التي كان من المحتمل أن يوجد بها رقيق ، ولكنه لم يجد أى عدد من العبيد ، كما قام أيضا بالمرور على زيلع ، ومن بعدها توجه الى تجره للتفتيش عليها (٢٨) . وأثناء قيامه برحلته التفتيشية وجد أن تجارة الرقيق لازال مستمرة وعلى نطاق واسع ، وخاصة في المنطقة الواقعة بين مينائى زيلع وتاجورة ، وكان يقوم بهذه التجارة أسرة أبو بكر شحيم ، فاضطر مالكولم الى القاء القبض على أفراد هذه الأسرة واحالة قضيتهم على حكام السودان ، غوردون باشا ، وذلك للنظر فيها ولكن غوردون رفض اتخاذ أى إجراء ضد هذه الأسرة خشية أن يثير أفرادها القلاقل أمام الحكومة المصرية

(٢٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩ فى ١٢ شوال سنة ١٢٩٢هـ الموافق سنة ١٨٧٥م .

(٢٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٨ وثيقة ٢٧ ص ١٢ فى ١٢ صفر سنة ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

(٢٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣١ وارد معية عربى ، ص ١٩ وثيقة ٥ فى ١٧ صفر سنة ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

في منطقة زيلع وكان ذلك في مايو سنة ١٨٧٧م ، واضطر غردون باشا الى أن يطلق سراح أفراد هذه الاسرة الذين كان من بينهم أبو بكر شحيم نفسه وازاء هذا الموقف اضطر مالكولم الى تقديم استقالته (٢٩) .

يبدو أن بريطانيا لم تكن راضية عن جميع الخطوات التي اتخذها اسماعيل بشأن العمل على إلغاء تجارة الرقيق ، ومن المرجح أيضا أنها وجدت الفرصة السانحة لكي تضع أقدامها في أفريقيا ، عندئذ طلبت من اسماعيل أن يوقع معها على معاهدة تتعهد فيها الدولتان على العمل المشترك من أجل إلغاء الرق في أفريقيا ، وربما كانت بريطانيا ترمى من وراء هذا الى وضع العراقيل أمام المشروعات الاقتصادية لبعض الدول الأوروبية التي تعتمد أساسا على الأيدي العاملة التي يتم الحصول عليها من قارة أفريقيا عن طريق الشراء، والتي تستخدم في الأعمال الزراعية ثم في الأعمال الصناعية فيما بعد (٣٠) .

وافق اسماعيل على التوقيع على هذه المعاهدة على الرغم من أنها سوف تصيب مشروعاته العسكرية والاقتصادية بالشلل ، ولكنه وافق في مقابل اعتراف بريطانيا بالسيادة المصرية على أفريقيا الشرقية حتى رأس حافون (٣١) بالإضافة الى ذلك فإن بريطانيا قامت بشراء نصيب مصر من أسهم قناة السويس ، لكي يسدد اسماعيل أرباح ديونه المتراكمة من عام ١٨٧٥م والتي بلغت في جملتها أربعة ملايين جنيه مصرى وفى هذا الصدد يقول جون برايت John Bright أحد أقطاب حزب الأحرار ما نصه :

« انه يعتبر صفقة أسهم الخديو ضربة كبرى وجهت الى تماسك الإمبراطورية العثمانية وسلامة أراضيها (٣٢) » .

(٢٩) د. محمد فؤاد شكرى ، المصدر السابق ص ٢١١ .

(٣٠) د. جلال الدين مصطفى يحيى : التنافس الدولى فى شرق أفريقيا ص ٢٢ .

(٣١) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان فى القرن ١٩ ، المصدر

السابق ص ١٣٥ .

(٣٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٨ .

وقد جاء بنود معاهدة إلغاء الرق التى عقدت بين مصر من ناحية وبين بريطانيا من ناحية أخرى فى ٤ أغسطس عام ١٨٧٧م عدد من البنود ، أذكر على سبيل المثال أهم ما جاء بها : —

— يصير منع والغاء الاتجار فى الرقيق السودانى والحبشى بحيث لايسمح بدخوله الى مصر أو الى الجهات الختابة لها فى أفريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر ، وتقرر أن يقوم مأورو الحكومة فى الثغور وفى مناطق الحدود بمراعاة ضبط الرقيق الذى يوجد مع التجار ، والعمل على اعطائه حريته ، وتقرر أيضا عدم السماح بخروج الرقيق من مصر وملحقاتها الا اذا كان هذا الرقيق قد حصل على شهادات العتق .

— وقد تقرر أيضا انشاء عدد من المأموريات (مصالح) وذلك للقيام بشئون الرقيق فى كل من الاسكندرية والوجه البحرى والقاهرة والوجه القبلى ، وكان المفروض من انشاء هذه المأموريات هو أن تقوم بمنح الرقيق المحرر شهادات العتق ، والباسبوريات التى تخول للرق الخروج أو الدخول الى مصر . وكانت كل مأمورية من هذه المأموريات تخضع لاشراف مفتش عموم الجهة التى تقع فيها المأمورية ، وكانت كل مأمورية تضم اثنين من الموظفين يشغل أحدهما وظيفة رئيس المأمورية ، ويشغل الثانى وظيفة كاتب المأمورية ، وكان الاثنان يقومان بتحرير المحاضر اللازمة للرقيق المضبوط فى السجلات الخاصة بذلك . وكانت هذه المحاضر تتضمن بيانات عن سن الرقيق ، وجنسياتهم ، والجهة التى قدموا منها ، وهل حصلوا على شهادات عتق من عدمه .

— تقرر كذلك أنه فى حالة ضبط أى عدد من تجار الرقيق المحليين يصير إرسالهم الى مركز المديرية ، وذلك لأجراء التحقيق معهم تمهيدا لمحاكمتهم على حسب ما تقتضى به بنود المعاهدة ، وأما اذا كان أحد هؤلاء التجار من الأوربيين ففى هذه الحالة تحرر المحاضر اللازمة بالواقعة ثم ترسل الى نظارة الخارجية ، لأجراء اللازم نحو محاكمتهم بواسطة دولهم وكان يستثنى من ذلك التجار الانجليز الذين تقرر بشأنهم أن يرسلوا الى أقرب قنصلية انجليزية ، كى تقوم بالتحقيق معهم .

وتقرر أيضا أنه في حالة اتهام أحد أصحاب الرقيق عبيده بالسرقة ،
نفى هذه الحالة تقوم مأمورية الرقيق بمنح هؤلاء العبيد شهادات العتق ثم
تقوم برفع قضيتهم الى جهة الاختصاص ، لأنهما أصبحا طرفين متساويين
في النزاع (سيد ومسود) .

— وقد جاء بنود هذه المعاهدة أيضا ، أنه تقرر وقف الاتجار في الرقيق في
مصر في بحر سبع سنوات ، وفي السودان وبعض البلدان الأفريقية الأخرى
في ظرف اثنتى عشرة سنة أى ابتداء من تاريخ توقيع هذه المعاهدة ، بينما
تقرر أن يستمر بيع الرقيق دون توقف من عائلته الى أخرى في خلال المدد الوارد
ذكرها بالمعاهدة والتي تقرر أن يتوقف بعد انقضائها الاتجار في الرق بيعا أو
شرا .

— وتقرر كذلك أنه في حالة ضبط أى شخص يتجر في الرقيق وخاصة
بعد انقضاء المدد التي حددتها بنود المعاهدة يصير مجازاته ، بالاشغال
الشاقة مدة لا تقل عن خمسة شهور ولاتزيد عن خمس سنوات وتنطبق نفس
العقوبة أيضا على الشخص الذي يحاول حرمان أى عبد من ورقة عتقه .

— وتقرر أيضا أنه في حالة ضبط أى مركب تحمل رقيقا سودانيا كان أو
حبشيا يصير تحريره ومنحه شهادات العتق الدالة على ذلك ويحاكم طاقم
هذه المركب والتجار أمام محكمة عسكرية ، وفي حالة كون هذه السفينة انجليزية
يصير تسليمها الى أقرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية ، مثل عدن
مثلا ، كى تقوم هذه الجهة بمحاكمة طاقم هذه السفينة على حسب ماتتقى
به بنود معاهدة إلغاء الرق .

— وجاء بأحد بنود هذه المعاهدة أنه في حالة رفض الرقيق المعتوق
الذهاب الى بلاده ورغبته في المعيشة في القطر المصري ، يوزع الذكور منهم
على الأعمال التي تلائمهم ، سواء كان ذلك في الجهادية أو في الأعمال الزراعية
أو في المصانع ، وأما الرقيق صغير السن ، فيصير الحاقه بالمدارس أو ببعض
الحرف الصناعية الأخرى (٣٣) .

(٣٣) محفوظة ١ صورة اللائحة ونسخة المعاهدة الخاصة بمنع الاتجار
في الرقيق في محرم سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

وبعد أن تم توقيع معاهدة الرق بدأ غردون باشا حكام السودان في تنفيذ ما جاء ببندوها ، وذلك باتخاذ الاجراءات التالية : —

١ — انه يجب على الحكومة المصرية أن تعتمد تملك الرقيق لأصحابه .
(أى قيده في السجلات) وترجع كل من هرب منه اليهم .

٢ — وفي حالة ما يثبت أن أحد الأرقاء قد عومل بقسوة من قبل صاحبه ففى هذه الحالة تقوم الحكومة باعطاء هذا العبد ورقة عتقه .

٣ — على كل مالك للرق أن يقوم بتقيد اسم مملوكه في المديرية التابع لها هذا المالك ، على شرط أن يأخذ شهادة تخول له حق ملكية هذا العبد .

٤ — لا يجوز لأحد من أصحاب الرقيق أن يطلب رد عبيده الذين هربوا منه ، الا اذا كان معه تذكرة تفيد احقينه في ملكية هؤلاء الأرقاء .

٥ — جميع الأرقاء الذين يصير بيعهم أو مبادلتهم ، ينبغي في هذه الحالة أن يكون ذلك مظهرا على التذاكر الخاصة بأصحاب الرقيق ومسجلا بالحكومة .

٦ — يجب أن يوضح بالتذكرة التى تعطى لصاحب العبد اسم المديرية المستخرجة منها هذه التذكرة ، واسم صاحب الرق واسم المملوك ، ويجب أن يذكر فيها هذه العبارة « أن هذا العبد سوف يكون معتوقا بعد اثنتى عشرة سنة ، ابتداء من تاريخ توقيع معاهدة إلغاء الرق .

٧ — ليس لجميع رعايا الدول الأجنبية والقاطنين بمصر وملحقاتها الحق في تملك الرقيق ، ولا الاتجار فيه ، وللحكومة المصرية الحق في أن تعطى الحرية الى أى عبد تشاء .

٨ — كل من يجرؤ على محاربة الجهات السودانية وغزوها بغرض جلب الرقيق أو التعدى على حدود الحكمدارية ، للخروج منها ومعه رقيق يصير مجازاته بالجزاء الرادع (٣٤) .

(٣٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٦ عابدين ، وارد تلغراف رقم ٢٤٨ ص ٦٢ في ٢٢ ربيع ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

زيادة على ذلك فان غردون باشا كان قد طلب من الحكومة المصرية ان تشدد الحراسة على الطرق التى تربط بين دارفور وكل من حلفا وأسوان ، واسنا وقتنا وأسيوط ، حتى لايلجأ النخاسة الى استخدامها وقد استجابت الحكومة لهذا المطلب وكلفت مديرى هذه المديريات بمراقبة هذه الطرق (٣٥) .

لم يكتف غردون بذلك بل قام بعزل عدد من المديرين المصريين ، من أمثال محمد رؤوف باشا مدير هرر ، ويوسف حسن الشلالى مدير بحر الغزال ، وعين بدلا منهم عددا من الاوربيين من أمثال شارل ريجوليه — Charl Rigolet الفرنسى الجنسية الذى عين مديرا لبلدة دارا ، وسلاتين Slatin النمساوى الجنسية الذى خلف ريجوليه فى حكم دارا ، وامليانى Emiliani الايطالى الجنسية الذى عين مديرا لبلدة كوى ، وفردريك روسيه Rosset الالمانى الجنسية الذى عين مديرا لدارفور ، وبعد موته عين بدلا منه ميسيدليا Messedaglia الايطالى الجنسية وجيكلر Giegler الالمانى الجنسية والذى عين مفتشا لعموم تلغراف السودان ، ثم عين بعد ذلك مديرا عاما لمصلحة تجارة الرقيق ، وبروت Brout الامريكى الجنسية والذى عين مديرا عاما لمديرية خط الاستواء ، ومن بعده حكمها ادوارد شنتزر Shnitzer الالمانى الجنسية والذى سمي فيما بعد باسم أمين باشا ثم جيسى Gessi الايطالى الجنسية والذى عين مديرا لمديرية بحر الغوزال (٣٦) .

قام هؤلاء المديرون الجدد بتشديد الرقابة على تجارة الرقيق ، وعلى موظفى الحكمدارية أيضا ، وندلل على ذلك بأنه عندما قاتل جيسى مدير بحر الغزال ، احدى ذهبيات الميرى القادمة من مديرية خط الاستواء ، وبعد تفثيشها وجدها تحمل عددا من الرقيق التابع لبحارة هذه الذهبية ، فقام من فوره بابلاغ غردون باشا بهذا الحادث فقرر بالتالى محاكمة طاقم هذه

(٣٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٦ عابدين صادر تلغراف فى

٢٢ شعبان سنة ١٢٩٥هـ الموافق ١٨٧٨م .

(٣٦) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان المصدر السابق ص ١٣٦ .

الذهبية ، فعوقب رئيس البحارة المدعو عبد الكريم نقورى بالسجن لمدة ٨ شهور بليمان ترسانة الخرطوم ، مع خصم ١٣٤ قرشا ، ١٥ بارة من مرتبه ، بالإضافة الى رفته من خدمة الميرى ، وعوقب زميله المدعو صالح عبد الرجال بالسجن ٦ شهور بليمان ترسانة الخرطوم ، ورفته من وظيفته وعوقب اليوزباشى مصطفى أفندى فتيح بالسجن لمدة ٣١ يوما ، وذلك لانه كان يعلم بوجود رقيق بالذهبية ولم يبلغ عنه ، كما عوقب مدير فاشودة برفته من الخدمة لانه رأى الرقيق أثناء نزوله من الذهبية ولم يتخذ أى اجراء من جانبه (٣٧) .

أدت سياسة الحزم التى اتبعها غردون ومديروه ضد تجارة الرقيق الى قيام عدة ثورات محلية احداها فى بحر الغزال بقيادة سليمان بن الزبير ولكن قوات الحكمدارية التى كانت تحت قيادة جيسى تصدت له وهزمته فى ١٤ يوليو سنة ١٨٧٩م . وقامت ثورة أخرى فى دارغور بقيادة هارون أحد أمرائها ، ولكنه هزم فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٩ أمام قوات الحكمدارية وقامت ثورة ثالثة فى كردفان بقيادة الصباحى ولكنها منيت بالفشل والهزيمة (٣٨)

وقد ذكر غردون فى أحد تقاريره ما نصه :

« أنه بسبب خطر تجارة الرق فى النيل الأبيض فقد وجهت اليها ضربات مميتة من قبل الحكمدارية فلم يستطع أحد من الاشخاص أن يقوم بها سوى غردون الذى نفذ تعليمات صاحب السمو البخديو اسماعيل الخاصة بمنع والغاء هذه التجارة (٣٩) » .

ولكن على الرغم من كل هذه المجهودات التى قام بها اسماعيل بغرض الغاء تجارة الرق ، الا أنها لم تسفر عن شئ ، وظلت هذه التجارة تمارس

(٣٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣١ وارد معية عربى ص ٥٦

وثيقة ١٣ فى ٦ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨م .

(٣٨) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، المصدر السابق ص ١٣٨

The governor general : Summary of letters and reports of the province of the Equator. P. 33. (٣٩)

بعد حكمه مع أنه كان يبدو جادا فى العمل على الفائها ، وربما يرجع ذلك الى أن حروبه مع الحبشة ، كانت قد انتهت ولم يعد فى حاجة الى تجنيد العبيد فى جيشه مثلها كان متبعا من قبل ، ويمكن تعليل أسباب استمرار تجارة الرقيق فى أفريقيا الى عدم احكام الرقابة الحازمة على تجار الرقيق الذين استغلوا الطرق العديدة فى أفريقيا فى نقل تجارتهم

وهكذا نرى أن الخديو اسماعيل قد قام بمجهودات واضحة فيها يتعلق بنظرته الى أبناء السودان ، وأبناء أفريقيا ، وفيما يتعلق بالقرارات التى اتخذها دوليا وداخليا وفيما يتعلق بمسألة عويصة ، لها جذور عميقة مثل مسألة الرق . وحتى اذا لم تكن النتائج التى وصل اليها ايجابية الا أنها كانت خطوات على طريق تغيير البنيان الاجتماعى فى هذا الكيان ، المصرى فى أفريقيا .

وكانت المسألة تحتاج الى وقت ، وكان هناك عناصر ذات مصالح وعناصر تقليدية ، تقف فى وجه امكانية حدوث مثل هذا التطور وستكون مسألة الرق أو الحرية بالنسبة لبعض اقاليم السودان من ضمن المسائل التى سوف يستغلها البعض ، من أجل تقويض الوجود المصرى هناك مع نشوب الثورة المهدية .

الفصل الثامن

الزراعة والغلات الزراعية (عصر اسماعيل)

١ - الزراعة :

كانت الزراعة في السودان تمارس بطريقة بدائية ، رغم ما أدخله محدود على عليها من تحسينات ، سواء كان ذلك في مجال إرساله لعدد من مهرة الفلاحين المصريين الذين كانوا يقومون بالاشراف عليها بالإضافة الى قيامهم بتعليم أبناء السودان طرق الزراعة الحديثة ، أو كان ذلك في مجال إرساله لعدد من أسلحة المحارث التي كانت تستخدم في مصر وذلك لاستخدامها هناك .

فحينما كان الفلاح السوداني يفكر في زراعة أرضه ، كان يقوم بحرق الأشجار والحشائش الموجودة عليها ، لأن تركها يعوق نمو النباتات الزراعية ، ثم يقوم بعد ذلك بتنظيفها من مخالفات عملية الحرق (١) ثم يقوم أيضا بحفر الأرض الى نقر ، بواسطة السلوكه (٢) لكي يضع فيها البذور المراد زراعتها ، ثم يغطيها بالتراب ، ويتركها للطبيعة للتتولى أمرها (٣) .

Ramasy, M. and Jewitt, T.N. : agriculture forests and soils
of the jur ironstone country of Bahr El-Ghazal province sudan.
Ministry of agriculture Sudan goverment. Bul. N. 9. P. 13.

(٢) انظر صفحة ٩٠ هامش ٩

(٣) تقرير أحمد ممتاز - عام ١٨٧١م - المحفظة ١١١ سواحل البحر الأحمر .

وكان من الغلات الزراعية التى كانت تزرع فى السودان الذرة ، والدخن ، والقمح ، واللوبياء ، والفاصوليا ، والسمسم ، والفل السودانى ، والحمص ، ولكن الذرة كانت من أهم هذه المحاصيل لأن السكان كانوا يعتمدون عليها فى معيشتهم (٤) . وإلى جانب المحاصيل السابقة ، زرع القصب فى دنقلة (٥) وزرع القطن فى أماكن متفرقة من السودان (٦) ولكنه لم يكن مشهورا ، كبقية الغلات الزراعية الأخرى .

ولم يكن للسكان السودانيين أى نشاط يذكر بشأن زراعة أشجار الفاكهة ، وربما كان يرجع ذلك إلى عدم معرفتهم لها ، ومن المرجح وجود هذه الأشجار فى بعض الأماكن المتفرقة من السودان ، وهذا من غير المؤكد ، لأنها لو كانت موجودة لعلم بها السكان واستغلوا ثمارها كبقية المحاصيل الأخرى (٧) .

اعتمد السكان السودانيون فى رى زراعتهم على مياه الأمطار سواء كانت الشتوية منها أو الصيفية (٨) ولكن على الرغم من توفر المياه والتربة الخصبة إلا أنهم كانوا لا يميلون إلى العمل الزراعى ، بل يميلون إلى الكسل والخمول وربما كان يرجع ذلك إلى سوء المناخ واعتمادهم على ما يحصلون عليه من الطبيعة .

-
- The Ministry of agriculture sudan Government: Annual report for the year 1st July 1952 to 30 June 1953. P. 6.
Ferguson, H.S. : Sugar Cane trails of the flood Plains of (٥) the Bahr El-Geble in the Anglo-Egyptian Sudan. P. 20.
Jewitt, T.N. : Seasonal variations in Cotton yields in the (٦) Sudan Gezira and soil fertility. Ministry of agriculture Sudan government memoirs of research division. P. 47.
Jackson, J.k. and Shawki, M.k. : Shifting cultivation in the (٧) Sudan M.A.S.G. N.2. P. 211.
John Smith : distribution of tree species in the Sudan in (٨) relation to rainfall and soil texture. P. 7.

ولكن لما تولى اسماعيل حكم مصر في عام ١٨٦٣م رغب في النهوض بالزراعة السودانية ، كى يحسن أحوال البلاد الاقتصادية ، وخاصة بعد انهيار الاقتصاد في بعض الأقاليم السودانية ، مثل بربر والخرطوم وسواكن وكسلا.

وكان من نتيجة تدهور هذه الحالة الاقتصادية أن طلب حكمدار السودان من الخديو اسماعيل أن يزوده بكمية من القمح ، كى يقوم بتوزيعها على سكان الأقاليم التى تعرض اقتصادها للانهيار (٩) . الذى أدى بالتالى الى أن عجز البعض منها مثل اقليم الناقة عن دفع مرتبات الجند والموظفين لمدة بضعة شهور ، مما اضطر مدير هذا الاقليم الى أن يطلب من الخديو أن يرسل له أربعة آلاف كيسه وذلك ليتمكن من صرف المرتبات الشهرية للعاملين فى الاقليم (١٠)

ونظرا لهذه الظروف ، فقد طلب اسماعيل من حكمدار السودان أن يهتم بشئون البلاد ، ويتضح ذلك من قوله:

« ومن جراء نقص المحصول الناشئ عن قلة نزول الامطار فى تلك السنة الماضية ، فتعذر صرف مرتبات الجند ، بالتمام وفى أوقاتها وكما لا يخفى عليكم أن جل غايتنا وآمالنا منحصرة فى استكمال أسباب رخاء العيش والسعادة لجميع الأهالى الداخلين فى حوزة الحكومة المصرية ، والسكان عموما ، خصوصا تمدين الأقاليم السودانية وتوسيع دائرة التجارة والزراعة فيها (١١) » .

ومن أجل العمل على حل هذه الأزمة قرر اسماعيل الاهتمام بالزراعة السودانية عامة والقطن بصفة خاصة ، وذلك ليتمكن السكان من تسديد ما عليهم

(٩) دفتر ٥٥٧ معية تركى وثيقة ٦٩ ص ٣٩ فى ٧ رجب سنة ١٢٨٢هـ الموافق ١٨٦٥م .

(١٠) دفتر ٥٣٩ — معية تركى ، وثيقة ١٦١ فى ٢٨ محرم سنة ١٢٨٢هـ الموافق ١٨٦٥م .

(١١) دفتر ٥٥٨ معية تركى ، وثيقة ١ ص ٤ فى ١٩ ربيع الثانى سنة ١٢٨٢هـ الموافق ١٨٦٥م .

من ضرائب متأخرة للحكومة ، بالإضافة الى زيادة دخلهم ، حتى يعم الرخاء والرفاهية جميع البلدان .

٢ - الغلات الزراعية :

— القطن :

كانت زراعة القطن (١٢) منتشرة على نطاق ضيق في بعض الأقاليم السودانية ، وكان يقال أن شجرة القطن السوداني تعمر مدة طويلة من الزمن ، تصل الى ١٥ او ٢٠ سنة وكان هذا النوع من القطن يتحمل العطش ويقاوم البرد وهجمات الجراد ، ففي فصل الصيف تتساقط أوراقه وتتكسح لوزاته ، ولكن ماثلث أن تعود الى الأنبات من جديد بمجرد أن ينقضى فصل الصيف (١٣) ويبدو أن السبب في تعمر أشجار القطن هذه المدة الطويلة من الزمن ، يرجع الى خصوبة التربة وملاءمة المناخ لمثل هذه الغلة ، وربما يرجع أيضا الى أن السكان كانوا لا يقومون فيما يبدو بإزالة هذه الشجيرات ، بعد جنى المحصول وذلك لأنهم لا يستقرون في منطقة بعينها ، بل كانوا ينتقلون من مكان لآخر .

(١٢) ذكر السير هارلد ميتشيل Sir Harld Micheal أن السودان كان الموطن الأصلي للقطن طويل التيلة ، والذي زرع في مصر فيما بعد . ويؤكد قوله المسيو جوميل Jumel الفرنسي الجنسية والذي أدخل الى مصر بذور القطن السوداني في الفترة ما بين ١٨٢٠ — ١٨٢٦م . فعندما زار جوميل السودان ورأى القطن مزروع في حديقة منزلى كل من مدير دنقلة وسنار ، أحضر معه الى مصر كمية من بذور هذا النوع من القطن وقد زرعت هذه البذور في مصر بعد ذلك على نطاق واسع ولكن على الرغم من وجود زراعة القطن في السودان ، الا أن السكان كانوا لا يستغلونها الاستغلال الجيد حتى أنهم كانوا يستوردون الأقمشة من شمال أفريقيا عن طريق وادى النيل ومن غرب أفريقيا ، وكانت دارفور مركزا هاما من مراكز تجارة الأقمشة في السودان ، انظر الكتاب التالى وهو عن الزراعة في السودان :

Numerous authors : agriculture in the Sudan, London, (١٣) 1948. P. 30.

وقبل أن يبدأ اسماعيل في زراعة القطن في السودان قرر أن يتخذ عدة خطوات ، كانت على جانب كبير من الاهمية ، وذلك من أجل النهوض بهذه الزراعة .

٣ - الخطوات التي اتخذها اسماعيل :

كان من اول هذه الخطوات التي اتخذها اسماعيل قيامه بعمل مسح شامل لجميع الاراضي السودانية وذلك ليتمكن من معرفة الاراضي التي تصلح للزراعة عامة والقطن خاصة ، وقد اتضح من هذا المسح أن مساحة الأرض التي تصلح للزراعة في مصوع تبلغ حوالي ٨٧٠٠ ميل ٢ ، أى ما يعادل ٨١٠١٧٦٢ فداناً ، وبلغت جملة الاراضي التي تصلح لزراعة القطن حوالي ١٢٧٤٩٠١ فداناً ، ولكن على الرغم من كل هذه المساحة الواسعة والصالحة للزراعة الا أن السكان لم يزرعوا منها الا أجزاء صغيرة جداً ، لا تكاد تذكر ، فكانوا يزرعونها بالذرة العويجة والدخن ، وكان انتاجها لا يكفي حاجة السكان ، مما اضطرهم ذلك الى استيراد باقى احتياجاتهم من اقليم التاكة ، فلو اهتم هؤلاء السكان بزراعة ارضهم ، لتغيرت ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ، واصبحوا في وضع أحسن حالا عما هم عليه الان (١٣) .

وقد جاء بالتقرير أيضا أن مساحة أرض سواكن تبلغ حوالي ٢٢٠٠٠٠ ألف فدان ، كانت جميعها صالحة للزراعة وكان في الامكان زراعتها باستخدام مياه السيول ، التي توجد بكثرة في غربى سواكن ، زيادة على ذلك فانها تتميز بخصوبة التربة (١٤) وقد بلغت مساحة زولا حوالي ٢٠٠٠ الف فدان ، كانت جميعها صالحة للزراعة وكان في الامكان زراعة هذه المساحة لو استغلت مياه أحد الاخوار القريب منها ، وبالفعل شرع محافظ مصوع في احضار أحد المهندسين الفرنسيين لتنفيذ هذا المشروع (١٥) وكان من الاقاليم التي تصلح

(١٣) ديوان عربى رقم ٣/٧٣ في ١٨ الحجة سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م

(١٤) تقرير عن الاراضي الصالحة للزراعة في السودان — محفظة ١٥٣ .

(١٥) دفتر ١٩٣٦ ، وثيقة ١٤٢ ص ٢١ في ٢٤ ربيع ثانى سنة ١٢٨٨ هـ

الموافق ١٨٧١ م .

أرضها للزراعة اقليم سنكات الذي تميز بخصوبة تربته فكان يمكن زراعته بالقطن الى جانب الذرة والدخن (١٦) ومن بعد هذه الاقاليم يأتي اقليم التاكه الذي تبلغ مساحته ٧ مليون فدان كان منها ٢ مليون فدان في خور الجاش (١٧)، وكان سكانها يعملون بالزراعة ، ولكن بطريقة بدائية مما جعل انتاجهم ضئيلا جدا ، وكان انتاج جهاتها الشمالية يصدر الى سواكن أو توكر ، بينما كان يصدر انتاجها من ناحية الجنوب الى قوز رجب ، ومنها كان يشحن الى المحروسة . ومن بعد التاكه تأتي منطقة القصارف ، التي تتميز بخصوبة التربة ، حيث تتشقق أرضها الى شقوق كثيرة اثناء موسم الجفاف ، فاذا ما حل موسم المطر وانسابت المياه في هذه الشقوق تشبعت الأرض بالماء وتوقف المسير فيها نهائيا لمدة شهرين أو شهرين ويقول التقرير انه كان في إمكان زراعة ٢٠٠ ألف فدان من أرض القصارف . ومن بعدها تأتي سنار التي بلغت مساحتها حوالي ٣٠٠.٠٠٠ ألف فدان وتتميز أرضها بالخصوبة وكانت تزرع بالسهمم الذي بيع الاردب منه في ذلك الوقت بريال ونصف الريال فقط ، ومن بعد سنار تأتي منطقة الخرطوم التي تميزت أرضها بسهولة المواصلات وبسهولة الري بمياه الأمطار ومياه النيل معا ، وكان في الإمكان زراعة ٢٠٠.٠٠٠ ألف فدان بالقطن ، ومن بعدها تأتي منطقة فاشودة التي تتسم أرضها بالخصوبة ، ولكن على الرغم من هذا فانها لم تستغل بعد ، كما لم يرد في التقرير ذكر لمساحتها . ربما لأنها كانت مستحدثة وهذا هو الأرجح . وأما عن كردفان التي تمتد أراضيها على طول النيل الأبيض حتى جبال تقلى فهي بهذا أكبر من مديريتي الخرطوم وسنار معا ، وتتميز أرضها من جهة الشمال بأنها رملية ، لذلك يقوم السكان بزراعتها تبعا ، أما الجهة الجنوبية منها ، فهي متسعة ويمكن أن يزرع السكان منها ١٠٠ ألف فدان من القطن ، كما يمكن تصدير انتاجها من القطن بسهولة وذلك بواسطة المراكب ، ومن بعدها تأتي

(١٦) دفتر ٣٩١٥ معية سنية ، وثيقة ٣ في جباد أول سنة ١٢٨٨ هـ

الموافق ١٨٧١ م .

(١٧) يبلغ عرض خور الجاش ما بين ١٠٠ أو ١٥٠ أو ٢٠٠ مترا ، ويبلغ عمقه متران ، وينبع هذا الخور من شمال الحبشة ، وتفيض مياهه ٣ شهور في السنة دون انقطاع .

بربر التى تتميز بخصوبة التربة فهى تضم آلاف الافدنة الصالحة للزراعة ،
والتي تروى بالأقطار والسواقي من النيل وقد بلغ عدد السواقي بها حوالى
٣٠٠٠ ساقية وكان فى الامكان زراعة ١٠٠ ألف فدان من أرضها قطنا ،
وبجوارها يوجد اقليم دنقلة الذى يضم مساحة من الأرض الخصبة التى تروى
بمياه النيل بواسطة السواقي ، وكان فى الامكان زراعة ٦٠ ألف فدان من
أرضها بالقطن (١٨) وقد رسمت خريطة وضح عليها كافة الأراضى الصالحة
لزراعة القطن فى السودان الشمالى (١٩) .

وكان من هذه الخطوات أيضا أن اسماعيل امر بأن يزرع القطن على
الطريقة الحديثة التى تتمثل فى حرث الأرض بالمحاريث أولا ، ثم تترك ليتعرض
باطنها لحرارة الشمس ، لكى تموت الحشرات الضارة بجذور النبات ،
ثم بعد ذلك تخطط الأرض وتزرع البذور فى نقر بين النقرة والأخرى خطوتين
واشتراط الا يزيد عدد البذور فى كل نقرة عن بذرتين فقط حتى اذا تلفت احدهما
تظل الثانية ، وفى حالة انبات البذرتين معا ، تقلع احدهما وتترك الأخرى
وكان الغرض من هذه العملية هو اتاحة الفرصة للشجيرة الباقية أن تنفرع
الى عدة غروع ، وأما فى حالة عدم انبات البذور ففى هذه الحالة يعاد
زراعتها من جديد حتى لا يترك مكانها بورا ، وبعد فترة من النمو يقوم الفلاحون
بتنقية الأرض من الحشائش التى تضر بالنباتات ويستثمرون فى العناية
بالشجيرات حتى يكتمل نموها ويجنى المحصول ، وذلك باخراج القطن الشعر
من اللوزات كاملات النمو ، ويوضع فى القفف مع مراعاة عدم خلطة بالأوراق
الجافة حتى يظل أبيض خاليا من الشوائب ، ثم يوضع فى مكان نظيف ، بعيدا
عن المياه والقرضة الأرضية الى أن ينقل الى الشون المخصصة لذلك تمهيدا
لنقله الى مصر (٢٠) .

طلب اسماعيل من مدير كل مديرية أن يعد لكل قبيلة دفترا يوضح
فيه كمية القطن التى توردها هذه القبيلة واسم شيخها واسم الشخص الذى
ورد القطن واسم بدنته (قبيلته الصغيرة) وشيخها والكمية التى وردها

(١٨) محفظة ١٥٣ التقرير الخاص بزراعة القطن .

(١٩) أنظر الخريطة رقم (٢) الموجودة خلف ص ١٦٣ .

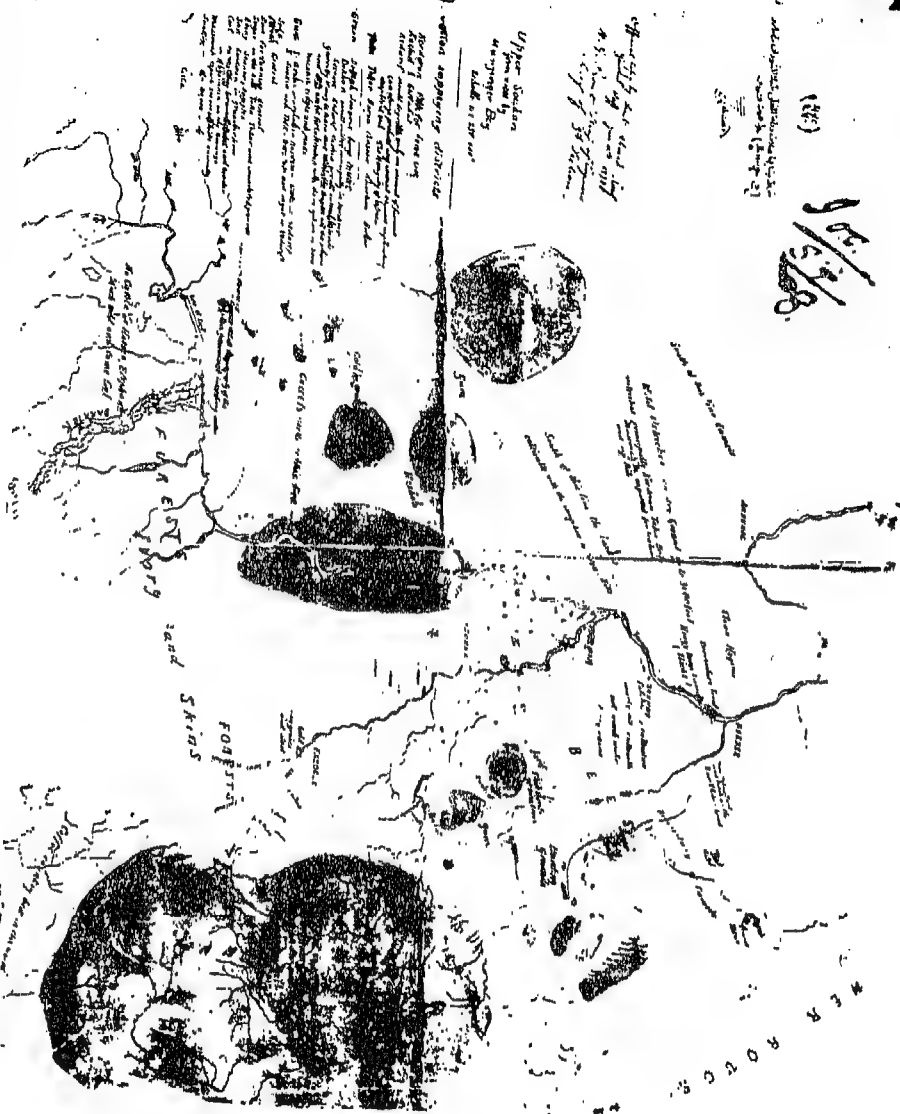
(٢٠) دفتر ٣٩١١ وثيقة ١٥٢ شعبان سنة ١٢٨٧ الموافق ١٨٧١م .

10/15/19

Office City and stand
N. E. corner of
City of St. Helena.

Upper Section
from road by
McNary's Big
Rocks at 25000'

(1). water supply districts



صورة الخريطة رقم (٢)

وتوضح الأراضي الصالحة لزراعة القطن في السودان الشمالي

توضيح بيانات الخريطة رقم (٢)
«وهي خريطة مبينة فيها محلات زراعة القطن بأعلا السودان
من ابتداء بربر — خريطة عمومية للسودان»

Official copy by Lient Ahmed Raif general staff. Jan. 11 de 1874.

H.G. Prout Maj. of Engineers
Chief of 3d Section,
Upper Sudan
from notes by

Munzinger Bey
Echelle 1 : 2.850.000

Cotton supplying districts

Kordofan 1.7 he for him use

Rashid and Gellabat.

Kedarif should be grown only on.

account of famine can always produce any amount required naploughing deep black doil. The Hungary of Africa, Taka, Tokar, Barca, Anseba, Khartoom, Berber.

Grain : Dorah jowarie larg millet.

Dokhon small millet princepally in Kordofan.

— Sesame. Kedarif, Rashid are all cultivable lands generally it may be taken that with in the tropics all the plains and hills are fit for cultivation with the exception of bare volcanic ridges and peaks.

— Gum. I. Arabic or Heshab in kordofan little at Kedarif.

II. Suakin and Talk-trees Talk and sayat in Kedarif.

— Soda.

— Potash. General.

— Bark for Tanning general.

— Sugar on the hill. Taka, Tokar and inundated grounds.

— Ebony. Sennar, Fazoglei.

— Iron. Kordofan in granular form.

— Coal. On the way between Gellabat and Gondar in Aby. sinnia on the Gowango.

— Massawah. exports 200,000 colf hides anually.

— Suakin-c = Circa 100,000-d = dito.

وتاريخ الورود ويوضح فيه أيضا القبائل التي اجتهد إبنائها في زراعة القطن حتى يمكن مكافأتهم ، ومعاقبة إبناء القبائل الذين تهاونوا في زراعته (٢١) ويبدو أن العقاب الذى كان يقصده اسماعيل بالنسبة للقبائل التى تقتصر فى زراعة القطن ، هو حرمانها من زراعة القطن بالإضافة الى شراء انتاجها من القطن بثمن بخس ثم حرمانها من خدمات الحكومة الخاصة بالنهوض بالزراعة .

ومن الاجراءات التى اتخذها اسماعيل أيضا توزيعه بذور تقاوى القطن على الفلاحين بالمجان ، وذلك بواقع كيلتين من البذرة لكل مزارع . فكان من المتبع أن يقوم مدير كل مديرية بتوزيع هذه البذور على المزارعين ، ففى عام ١٨٧١م وصل الى الخرطوم ٢٠٠ أردب من البذرة ، وتم توزيعها على جهات الخرطوم والبحر الأبيض وسنار وقد روعى أن ترسل هذه البذور قبل موسم الزراعة بوقت كاف (٢٢) كما أرسل فى نفس الوقت كمية من البذور الى التاكة بلغت ٣٠٠ أردب (٢٣) ولكنها لم تف بالفرض المطلوب لأن مساحة الأرض المراد زراعتها قطنا فى اقليم التاكة بلغت حوالى ٣٦٦٠٠ فدان (٢٤) ولم يقتصر توزيع البذور على هذه الجهات ، بل شمل جميع جهات السودان وذلك من أجل النهوض بزراعة القطن فى جميع أنحاء البلاد .

ومن هذه الاجراءات أيضا أن اسماعيل خصص ساقية لكل ثلاثة أفدنة تزرع بالقطن بالإضافة الى ستة رؤوس من الماشية ، وستة رجال (٢٥) ولكن تلاحظ فيما بعد زيادة عدد الافدنة المخصصة لكل ساقية بمعدل خمسة

-
- (٢١) دفتر صادر عموم سواحل البحر الأحمر رقم ٣٩٠٩ ص ١٠٢ وثيقة ٧٨ فى ٢٠ جماد أول سنة ١٢٨٨هـ الموافق ١٨٧١م .
(٢٢) دفتر ١٤ عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤٩٣ فى ١٤ رمضان سنة ١٢٨٨هـ الموافق ١٨٧١م .
(٢٣) محفظة ٤٨ معية تركى ، وثيقة ١٠٢ فى ٢٧ صفر ١٢٨٨ الموافق ١٨٧١م .
(٢٤) دفتر ١٩٤٢ أوامر عزبى ، وثيقة ٢٢١ فى ٥ صفر سنة ١٢٨٩هـ الموافق ١٨٧٢م .
(٢٥) دفتر ١٨٤٩ معية سنبة ، وثيقة ١٣ ص ٣٦ فى ١٦ ربيع أول سنة ١٢٨٨هـ الموافق ١٨٧١م .

أفدنة ، فأصبحت جملة الأفدنة المقررة لكل ساقية ٨ أفدنة ، بدلا من ثلاثة أفدنة (٢٦) ، يبدو أن السبب في زيادة عدد الأفدنة بالنسبة لكل ساقية ، يرجع الى زيادة الأرض الصالحة لزراعة القطن ، أو الى قلة عدد السواقي ، ولكن من المرجح أن يكون السبب هو زيادة المساحة المراد زراعتها بالقطن . وكان من هذه الخطوات قيام اسماعيل بحفر بعض الترع ، وإنشاء بعض الخزانات ، الخاصة بخزن المياه حتى يمكن استغلالها في ري الأراضي المزروعة بالقطن وكان من هذه الترع الترعة التي حفرت في بربر لتوصيل مياه النيل الى الأراضي الزراعية (٢٧) . بالإضافة الى استخدام الماكينات في رفع المياه من النيل الى هذه الأراضي (٢٨) .

وكان من الخزانات التي أمر اسماعيل بإنشائها خزان سواكن الذي أنشئ بغرض حجز مياه الأمطار لكي يستخدمها السكان في ري الأرض المزروعة بالقطن ، بالإضافة الى ذلك غان هذا الخزان سوف يزود الأهالي وجنود الجهادية الموجودين بسواكن بما يلزمهم من المياه العذبة ، فكان من المعتاد أن يرحل السكان في فصل الصيف الى سنكات لكي يحصلوا على ما يلزمهم من المياه العذبة ، وكان ذلك يضر بهم ، لأنهم كانوا يتوقفون تماما عن ممارسة تجارتهم في هذه الفترة من السنة ولكن بعد أن تم بناء هذا الخزان ، عادت لهم الحياة الطبيعية ، وقد وفر هذا الخزان ، الذي أنشئ على خور التمانيب الذي يبعد عن سواكن بحوالى أربع ساعات من المسير حوالى ٢٥٠ ألف متر مكعب من المياه (٢٩) . وقد استخدمت إحدى الماكينات في ضخ المياه من هذا الخزان الى المزارع (٣٠) .

(٢٦) دفتر ١٨٦٤ معية عربى ، وثيقة ٢٧ في ١٧ شوال سنة ١٢٨٩هـ الموافق ١٨٧٢م .

(٢٧) دفتر ١٨٣٩ أوامر كريمة عربى وثيقة ٨ ص ٥٤ في غرة محرم سنة ١٢٨٨هـ الموافق ١٨٧١م .

Dr. Mohamed Sabry : Le Soudan Egyptien 1821-1898. (٢٨) P. 11.

(٢٩) محفظة ١٩ بحر برا - وثيقة ٢٢١ في ٩ شعبان سنة ١٢٨٦هـ الموافق ١٨٦٩م .

(٣٠) دفتر ٢٣ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٩ في ٢٢ الحجة سنة ١٢٩٠هـ الموافق ١٨٧٣م .

ومن الاجراءات التى اتخذها اسماعيل انشاؤه لعدد من المحالج الخاصة بحلج القطن ، فكان قد أرسل عددا من البنايين المصريين لكى يقوموا ببناء أماكن لهذه المحالج ، وكان العامل منهم يتقاضى اجرا يوميا قدره ٢٢ قرشا (٣١) فكان اسماعيل قد أنشأ وابور للحلج في كل من دنقلة وبربر (٣٢) والتاكة وسواكن وعين لكل محلج من هذه المحالج أسطى من أبناء العرب ، وذلك لتشغيل هذا الوابور ، في مقابل حصوله على مرتب شهري قدره ٥٠٠ قرشا (٣٣) .

ومن هذه الاجراءات ايضا ، أن خصص اسماعيل عددا من الجنود للعمل في الزراعة بوجه عام ، وزراعة القطن بوجه خاص . وكان ذلك بناء على رغبتهم الخاصة وقد عمل هؤلاء الجنود في اقليم توكر الذى يتميز بخصوبة التربة ووفرة المياه ويمكن تعطيل عمل العساكر بالزراعة الى أنهم ، أصبحوا غير قادرين على ممارسة العمل العسكرى ، وربما يرجع ذلك الى عدم احتياج الحكمدارية الى خدماتهم العسكرية ، وخاصة بعد أن انتهت الحروب الحبشية المصرية وكان هؤلاء الجنود قد طلبوا من حكمدار السودان أن يوافق لهم على ارسال عائلاتهم الى أماكن تواجدهم ، على شرط أن يتحملوا مصاريف نقلهم ، كما اشترط الخديو اسماعيل أيضا الا تجبر هذه العائلات على الرحيل الى السودان ، بل يكون ذلك بمحض ارادتهم واختيارهم (٣٤) .

من المرجح أن عائلات هؤلاء الجنود لم تستقر في السودان طويلا ، وذلك بسبب قيام الثورة المهدية ، كما لم يعرف على وجه التحديد متى عادت هذه العائلات الى مصر ، فمن المرجح أيضا أن تكون هذه العائلات قد عادت الى مصر ، نظرا لقرار اخلاء السودان الذى صدر بعد قيام الثورة المهدية .

(٣١) دفتر ٣٩١٥ وثيقة ٢٤ بدون تاريخ .

(٣٢) دفتر ١٨٥٢ معية عربى وثيقة ٤٤ ص ٧٥ فى ٥ الحجة ١٢٨٨ هـ

الموافق ١٨٧١ م .

(٣٣) دفتر ٢٣ عابدين وثيقة ٩ فى ٢٢ الحجة سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

(٣٤) دفتر ٢١ معية عربى ، وثيقة ١١ فى ٦ شوال سنة ١٢٩٤ هـ الموافق

١٨٧٧ م .

وكان اسماعيل قد زود هؤلاء الجنود الذين رغبوا في العمل الزراعى ،
بكل ما يلزمهم من بذور وماشية ، واشترط عليهم أن يقوموا بتسديد قيمة
أثمانها من حاصيل انتاجهم الزراعى (٣٥) .

وكان من الاجراءات التى اتخذها اسماعيل ، قراره بإنشاء ترسانة
بحرية ببلدة قوز رجب ، وذلك لصناعة المراكب اللازمة لنقل القطن من
السودان الى مصر (٣٦) ويمكن تعليل اختيار قوز رجب كمكان للترسانة الى
سببين أولهما وفرة الأخشاب الموجودة فيها والتى يمكن الحصول عليها
بسهولة ، وثانيهما أن بلدة قوز رجب قريبة من النيل النوبى الذى يمثل الشريان
الرئيسى لمواصلات السودان النهرية مع مصر .

وكان من نتيجة هذه الاجراءات التى اتخذها اسماعيل أن ازدهرت
زراعة القطن فى السودان بالإضافة الى ارتفاع سعره ، فقد تراوح سعر
القنطار منه فيما بين ٤٠ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٧٠ ، قرشا للقنطار ، الذى
يوزن ١٠٠ رطل ، ومع ذلك تظلم الأهالى من انخفاض سعره (٣٧) مما اضطر
الخدّيو أن يأمّر برفع سعر القنطار بنحو عشرة قروش ، كى يرغب المزارعين
فى الاستمرار فى زراعته ، بالإضافة الى زيادة محصولهم (٣٨) وبالفعل زاد
الانتاج وخاصة فى المديرية الجنوبية مثل النيل الأبيض وفاشودة ولكن فى
نفس الوقت انخفض سعر القنطار الى ٤٥ قرشا (٣٩) ويمكن ارجاع انخفاض
سعر القطن الى رداءة النوع المعروض للبيع وربما كان يرجع السبب فى
انخفاض السعر الى زيادة الانتاج لانه فيما بعد ارتفع سعر القنطار الى ٧٥

-
- (٣٥) دفتر ١٩٣٩ وثيقة ٥ فى ٥ محرم ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .
(٣٦) دفتر ٣٩١١ وثيقة ١٢ فى ١٥ شعبان سنة ١٢٨٧ الموافق ١٨٧١ م .
(٣٧) دفتر ١٨٦٠ معية عربى ، وثيقة ٥٢ فى ١٣ محرم سنة ١٢٩٠ هـ .
الموافق ١٨٧٣ م .
(٣٨) دفتر ١٨٧٥ معية عربى ، وثيقة ١ ص ٤٨ فى ٥ القعدة سنة ١٢٩٠ هـ .
الموافق ١٨٧٣ م .
(٣٩) دفتر ١٨٦٤ معية عربى ، وثيقة ٥٣ ص ١١٠ فى ١ جماد أول سنة
١٢٩٠ الموافق ١٨٧٣ م .

قرشاً وكانت تكاليف القنطار بعد حمله ونقله الى مصر تبلغ حوالى ١٩٨ قرشاً (٤٠) .

ومن الواضح أن السودانيين استفادوا من زراعة القطن فى عدة نواح ، منها أنهم زرعوا مساحات شاسعة من أرضهم التى كانت غير مستغلة فى الماضى . والتى ظلت بوراً ، ومنها أيضاً أن بلادهم أصبحت تعج بالعمران وذلك بإنشاء المحالج والشون والترسانات فى أماكن عديدة من السودان ، زيادة على ذلك فإن هذه الزراعة أدت الى زيادة دخل السكان ، فتمكنوا من تسديد ما عليهم من ديون متأخرة ، كما أدت الى إنشاء كثير من القرى فى أماكن زراعة القطن ، مثل إقليم توكر الذى استوطنه المصريون .

لم تقتصر درجة الاستفادة من زراعة القطن فى السودان على — السودانيين وحدهم فحسب ، بل أيضاً شاركهم المصريون هذه الاستفادة ، فكان القطن السودانى يصدر الى مصر وهناك يأخذ منه ما يكفى حاجة البلاد وما يتبقى يصدر للخارج .

الى جانب اهتمام اسماعيل بزراعة القطن فى السودان ، اهتم أيضاً بزراعة بعض الفلات الزراعية الأخرى ، كالقصب والذرة والبن والدخان وأشجار الفاكهة والخضر وكان القصب من الفلات الهامة ، التى اهتم اسماعيل بزراعتها فى السودان ، وذلك لتزويد السكان بما يلزمهم من السكر والعسل . وكان قد قرر أن يزرع منه حوالى ١٠٠ مائة فدان كتجربة أولى ، وفى نفس الوقت طلب من الحكمدار أن يرسل عدداً من أبناء السودان الى مصر للتدريب على مهنة صناعة السكر فى فرشوط ، ثم يعودون بعد ذلك الى السودان لممارسة هذه الصناعة فى بلادهم (٤١) . ولكنى مع ذلك لم أثر على أية وثائق توضح لى مدى نجاح هذه الصناعة فى السودان ، وعلى أية حال فإنه رغم عدم نجاح هذه الصناعة فإنها زودت على الأقل السودانيين بالفكرة الخاصة بصناعة السكر .

(٤٠) دفتر : ١٠٠٠ عايدنين ، وأردت تلغرافاً — وثيقة ٣٠٢ فى ٢ جهاد أول سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .
(٤١) دفتر ١٨٥٩ معية عربى ، وثيقة ٩ غزة شوال ١٢٨٨ الموافق ١٨٧١ م .

ومن بعد القصب اهتم اسماعيل بالذرة والدخن ، ففي عام ١٨٧٢ ، طلب الخديو من مأمور سنكات أن يعمل على زيادة المساحة المزروعة ذرة ودخنا ، ولكن مأمور سنكات أفاد بأن السكان ليس لديهم الخبرة الكافية بزراعة هذين الصنفين مما اضطر الخديو أن يرسل خيرين من مصر هما الشيخ محمد على والشيخ محمد الجعلى وذلك للمرور على تلك الجهة ، وغيرها من الجهات السودانية الأخرى لتفهم السكان طريقة زراعة الغلات التى لم يعرفوا زراعتها من قبل ، بالاضافة الى فحص نوعية التربة ، فالأرض التى تصلح تربتها لزراعة الذرة تزرع ذرة ، والأرض التى تصلح تربتها لزراعة القطن تزرع قطناً (٤٢) . لم يكتف اسماعيل بهذا الجهد بل أمر بتزويد المواطنين السودانيين بالتقاوى اللازمة من بذور الذرة والدخن ، وقد وزعت هذه البذور على اقليم أركويت والتاكة (٤٣) وهرر وكردفان وغيرها من البلاد السودانية الأخرى (٤٤) وبلغ الاهتمام بزراعة الذرة أن غردون باشا طلب من اسماعيل أن يسمح له بعدم مهاجمة المتمردين ، أثناء موسم الخريف ، الذى تزرع فيه الذرة ، حتى لايتوقف السكان عن زراعتها ولكن بعد الانتهاء من عمليات الزراعة ، يمكن لغردون أن يطارد المتمردين ويقضى عليهم (٤٥) وإلى جانب الذرة زرع القمح والشعير والبرسيم (٤٦) .

ومن الغلات الزراعية الأخرى التى اهتم اسماعيل بها ، البن الذى كان يزرع فى هرر والذى كانت زراعته تحتاج الى عناية خاصة ، فكانت طريقة

(٤٢) دفتر ٣٩١٥ معية عربى وثيقة ٣ فى ٢٩ محرم سنة ١٢٨٩ الموافق ١٨٧٢م .

(٤٣) محفظة ١٩ بحريرا ، وثيقة ١٢٢ فى ١٠ شعبان ١٢٨٦ الموافق ١٨٦٩م .

(٤٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٤ معية عربى ، وثيقة ١٢ صفحة ١٧ فى ١٧ الحجة سنة ١٢٨٦ الموافق ١٨٦٩م .

(٤٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٦ عابدين ، وثيقة ٢٦٠ ص ٦٧ فى ٢٥ ربيع ثانى سنة ١٢٩٤ الموافق ١٨٧٧م .

(٤٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٢ عابدين — وثيقة ٢١٤ ص ٤٥ فى ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٤ الموافق ١٨٧٧م .

زراعته تتلخص في حفر الأرض الى حفر صغيرة توضع في كل منها بذرتان من بذوره ثم تغطى بالتراب ، ومن فوق التراب تغطى الحفر بالقش ، وتترك لمدة ٤٠ يوما ، وبعد أن يظهر النبات على سطح الأرض ، يقوم المزارعون بعمل تعريشه من الأخشاب والقش ، وبعد ذلك يترك لمدة اثني عشر شهرا ، مع المداومة على ريه بالماء كل سبعة أيام ، وبعد هذه المدة تنقل الشجيرات الى مكان جديد ، وكان من المتبع أن يوضع في كل حفرة شجرتين ، حتى اذا ماتت احدهما ظلت الأخرى وكان السكان يداومون على ريه بمعدل مرة كل اسبوع وذلك لمدة ٨ شهور ، بعدها يروى مرة أو مرتين في السنة ، وبعد سنة من الزراعة ، تظهر ثماره ، فيقوم السكان بجنيها ، قبل أن يتم نضجها حتى لا تضعف أشجارها ، ويستثمرون في مواصلة هذه العملية لمدة خمس سنوات ، بعدها تصبح ثماره جيدة ، هذا مع المداومة على ريه مرة أو مرتين أو ثلاثة مرات في السنة وكانت شجرة البن تثمر مرتين في السنة وتعطى في الجنية الواحدة حوالى سبعة أرطال و ٢٢٤ درهما هريا (٤٧) .

لم يقتصر نشاط اسماعيل على الفلات الزراعية فحسب بل تطرق اهتمامه الى زراعة أشجار الفاكهة ، ففي عام ١٨٦٦م طلب اسماعيل من محافظ مصوع أن يهتم بزراعة أشجار الفاكهة وخاصة من الأنواع الغير متوفرة في محافظته (٤٨) وذلك لتزويد البلاد بما تحتاجه من الفاكهة وعلى هذا الأساس بدأ المحافظ في تنفيذ ما أوكل اليه وقد طلب من مصر أن تزوده بماكينه مياه لاستخدامها في رى حديقة الفاكهة التي زرعت في جهة أم كلوا ، التي تبعد عن مصوع ٣ ميل فقط (٤٩) بعد ذلك زرعت اشجار الليمون والبرتقال في سواكن ولكن لم تنجح زراعتها ، وذلك لشدة الحرارة ، فأمر اسماعيل

(٤٧) جريدة أركان حرب الجيش المصرى — العدد ٥ الجزء ٥ — المجلد ١

— في عام ١٢٩٤ الموافق ١٨٧٧م — صص ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٧ .

(٤٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٥٨ وثيقة ٣ ص ٣ في ٢٣ شوال

سنة ١٢٨٣ الموافق ١٨٦٤م .

(٤٩) دفتر ١٨٤٧ معية عربى — وثيقة ٦ ص ٤٠ في ١٢ صفر سنة ١٢٨٨

الموافق ١٨٧١م .

ينقلها الى اركويت حيث زرعت هناك وذلك للملاحة مناخها عن سواكن (٥٠) .
وقد امتدت زراعتها الى بربرة بواسطة جنود الجهادية كما امتدت الى
فانشودة (٥١) وزرعت أيضا اشجار الليمون والبرتقال والتين في كل من
دنقلة وبربر وكان الخديو اسماعيل قد طلب من حكام السودان أن يعنى
اشجار الفاكهة من الضرائب (٥٢) حتى يتشجع الناس على الاكثار من زراعتها
وفي هذا الصدد يخاطب اسماعيل حكام السودان بقوله :

« واني بموجب امرى هذا اطلب منك عدم غرض اموال اميرية على
الأراضى المنزرعة بها اشجار ، ولا على الاشجار المنفردة أو التى ستغرس
من الان فصاعدا مثل اشجار الليمون والبرتقال والتين واشجار الفاكهة في
السودان » (٥٣) .

ولكى يشجع اسماعيل السكان على ممارسة الزراعة عامة واشجار
الفاكهة خاصة أمر بتخفيض الضرائب على الأتبان الزراعية ، وذلك بقوله :

« انه من الاقتضى اعتبار مالية الفدان عشرين قرشا فقط ، تطبيقا
لامر المرحوم محمد سعيد باشا ، وصرف النظر عن الزيادات التى تلت بعدها
بأذونات الحكمدارية ، حتى نحصل بذلك على زيادة الرغبة والاقدام من
الاهالى على زراعة مايروى من تلك الأتبان ، وانتفاعهم بمجصولاتها ،
وانما مع هذا يلزم زيادة الاعتناء والالتفات منكم ومن الحكام الذين تحت
ادارتكم للتحرى السنوى من الأتبان التى يصير ريبها من هذه الأنواع وحث

-
- (٥٠) محافظابحاث السودان — دفتر ٣٩١١ وثيقة ١٧٠ في ٨ شعبان —
سنة ١٢٨٧ هـ الموافق ١٨٧١ م .
(٥١) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٥ معية سنية ، وثيقة ٤ في غرة
رمضان ١٢٩١ الموافق ١٨٧٤ م .
(٥٢) محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى في السودان ، المصدر السابق
ص ٣٥٨ .
(٥٣) نفس المصدر : ص ٣٥٨ .

الاهالى على زراعتها أولا بأول وعدم ترك شىء باير منها بدون زراعة ، مع حصر مقاديرها ، وربط ماليتها سنويا بحسبما يتحقق من ربحها ، وزراعتها ، فأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية وأجرى العمل على مقتضاه « (٥٤) .

واضح من هذا الخطاب مدى اهتمام اسماعيل باشا بالزراعة كوسيلة فعالة من وسائل التنمية الاقتصادية .

وأما عن الخضر فقد زرعت في بربرة وغيرها من البلاد السودانية الأخرى ، فقد قام الجنود المصريون بزراعة مساحة كبيرة بالخضر أمام معسكرهم في بربرة وقد بلغ طولها حوالى ١٥٠٠ مترا (٥٥) وكان من بين أنواع الخضروات التى تمت زراعتها هناك البامية والرجلة والفجل ومن الفاكهة الشمام (٥٦) .

ومن الملاحظ أن الخضر لم تحظ باهتمام اسماعيل مثلما حظيت به بقية الغلات الأخرى ويمكن تعليل ذلك بأن زراعة الخضر نمت على نطاق ضيق ، والسبب فى ذلك يرجع الى أن زراعتها كانت قاصرة على تزويد الجند بما يحتاجون اليه من خضر دون غيرهم بالإضافة الى ما كان يرد من مصر من أصناف الخضر الغير متوفرة فى البلدان الأفريقية . ويبدو أيضا أن السكان فى السودان خاصة وإفريقيا عامة ، كانوا لا يهتمون بزراعة الخضر ، وربما يرجع السبب فى ذلك الى جهلهم بزراعتها .

٤ - نظام ملكية الأراضى فى السودان :

كانت الأراضى فى السودان ، تملك للأشخاص بعدة طرق منها طريقة وضع اليد ، التى كانت تتم عندما يقوم الملك باعطاء أية جزيرة تظهر فى النيل

- (٥٤) محمد فؤاد شكرى : نفس المصدر ص ٣٧٢ .
(٥٥) دفتر ٣٧١٥ مغية عربى ، وثيقة ٥٦ ص ٩٦ ، ٩٧ فى ١٤ القعدة سنة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦ م .
(٥٦) دفتر ٣٧١٦ ، وثيقة ٤٩ فى ١٧ ربيع ثانى سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

لأى شخص يختاره من بين رعاياه ، سواء كان من رجال العلم أو من غيرهم .
وكان المالك لهذه الجزيرة أو الأرض يحصل من الملك على عقد مختوم بخاتمة ،
يحول له ملكيتها ، وكان من المتبع كذلك أن تنتقل ملكيتها من وريث لآخر
طبقا لما جاء بهذا العقد .

وكان منها الرغبة في استصلاح الأراضي البور ، وذلك بفرض زراعتها
والانتفاع بها ، وكان من المتبع بالنسبة لامتلاك هذا النوع من الأراضي ، أن
يقوم الراغب في اصلاحها ، بتقديم طلب الى السلطة ، يحصل بمقتضاه على
ملكية هذه الأراضي ، وذلك بوضع اليد ، ويصبح المستصلح منذ هذه اللحظة
صاحب الحق في بيعها أو توريثها أو تأجيرها بموجب عقد يحرره بمعرفة أحد
الفقهاء الموجودين بجهته .

ومنها كذلك طريقة الايجار التي كانت تحدث عندما يكون المالك ليس له
مقدرة على زراعة أرضه بسبب اتساعها ففي هذه الحالة كان عليه أن يقوم
بتأجيرها لمن يرغب في زراعتها ، بحيث يحصل صاحب الأرض على الثلث
ويحصل المستأجر على الثلثين ، وفي بعض الأحيان كانت الزراعة في هذا النوع
من الأراضي تتم بالمرابحة ، بمعنى أن يحصل صاحب الأرض على الربع
ويحصل المستأجر على ثلاثة الأرباع الباقية . ومنها طريقة التوريث التي
كانت تحدث عندما يموت أى مالك لأى مساحة من الأرض ، ففي حالة عدم
وجود وريث له ، كان على أحد الأهالي أن يقوم بوضع يده على هذه الأرض ،
ثم يقوم بعد ذلك بزراعتها ، ودفع الضريبة المقررة عليها للميرى ، وعندما
يهمل هذا المالك الجديد في زراعتها ففي هذه الحالة تقوم الحكمدارية بأخذها
منه واعطائها لغيره من المزارعين ليقوم بزراعتها .

وكانت الحكمدارية تقوم بفرض ضرائب على هذه الأقطان ، ولكن لقلّة
انتاجها ، عجز أصحابها عن تسديد قيمة الضرائب المقررة عليها ، فاضطروهم
ذلك بالتالى الى تركها والهروب الى أماكن بعيدة كى يمارسون الزراعة
في أراضي غير معروفة المساحة ، حتى لا يدفعوا عنها الضرائب ، ولكن لما
علم بذلك حكمدار السودان ، [موسى باشا] اضطروا الى أن يبطل هذه

الضريبة المقررة على الأراضى ، وفرض غيرها على الأشخاص أنفسهم ، ومن هذا التاريخ صار المزارعون ، يزرعون المساحات التى يرغبون فى زراعتها (٥٧) ، هذا باختصار عن الزراعة والغلات الزراعية ، ومدى معرفة ماقامت به مصر من اجراءات فى سبيل النهوض بهما .

(٥٧) دفتر ٢٨٣ وثيقة ٣ ص ١٣٦ فى ٩ ربيع ثانى سنة ١٢٩٠ هـ الموافق

١٨٧٣ م .

الفصل التاسع

السكك الحديدية والمواصلات في السودان

استمرت قوافل التجارة السودانية القادمة الى مصر ، تستخدم الطرق البرية والمائية ، بعد الفتح المصرى للسودان ، وحتى عصر اسماعيل ، والدليل على ذلك ما جاء بهذه الاحصائية ، التى توضح لنا القيمة النقدية لهذه التجارة ، فى الفترة ما بين ١٨٧٣ ، ١٨٧٤م التى كانت تقدر بنحو ١٠٠٠٠٠٠ ١٥٥٤ ربية و ٣٧ بارة وكان هذا المبلغ عبارة عن قيمة اثمان لبعض السلع التجارية المثلة فى ريش وبيض النعام ، والصمغ والعاج والتمر حنا ، والسنامكى والشمع والجلود والكراييج والبن والفلفل الاحمر والفرو ، وقرون الخريت والأعشاب الطبية .

ولكن على الرغم من تعدد اصناف هذه السلع الا انها كانت لاتفى — باحتياجات السودان النقدية ، والدليل على ذلك ، ما جاء فى ميزانية عام ١٨٧٨ التى كانت على النحو التالى : —

- ٥٧٩.٠٠٠ ألف من الجنيهات المصرية قيمة الدخل العام للسودان .
- ٦٥١.٠٠٠ ألف من الجنيهات المصرية قيمة الانفاق السنوى .
- ٣٢٧.٠٠٠ ألف من الجنيهات المصرية قيمة الدين .
- ٧٢.٠٠٠ ألف من الجنيهات المصرية قيمة العجز فى الميزانية السودانية (١)

يفهم من هذه الميزانية ان انتاج السودان ، كان لايفى باحتياجاته ، وذلك اما لعدم استغلال موارده الاقتصادية ، استغلالا صحيحا ، وهذا

Report on the Egyptian Province of the Sudan op. cit. (١)
P. 150.

من المرجح ، واما لقلة هذه الموارد ، وهذا من غير المؤكد لأنه من المعروف لدينا أن السودان كان ولا يزال غنيا بموارده الاقتصادية ويبدو أن اسماعيل قد أدرك هذه الحقيقة ، عندما بدأ في مد سكة حديد السودان ، وذلك لاستغلال موارده الاقتصادية بطريقة أفضل بحيث تعود على الشعبين الشقيقتين بالنفع والرخاء ، بالإضافة الى استخدامه لهذه السكة الحديدية ، في ربط البلدين ببعضهما لتسهيل حركة الاتصال بينهما .

١ - أهمية مد السكك الحديدية الى السودان :

ترجع أهمية انشاء السكك الحديدية السودانية ، الى نقل المواد الاقتصادية من أفريقيا عامة والسودان خاصة الى مصر ومنها الى دول العالم الخارجى . وقد تمثلت هذه الموارد في العاج وريش النعام ، والصمغ والجلود والعطارة ، وقد قدرت قيمة الصادرات السودانية في السنة بنحو ١٠٠.٠٠٠ تونولاته ، وبلغت قيمة التونولاته الواحدة ٥٠ ريالاً ، هذا بخلاف بعض الفلات الأخرى ، والتي لم يتم تصديرها كالقطن والقمح والبلح والفاكهة ، ومن الواضح أن السبب في عدم تصدير هذه الفلات الى الخارج ، يرجع الى عدم ملائمة وسائل النقل المستخدمة في ذلك الوقت ، فلو توفرت وسائل النقل السريعة والكبيرة الحجم ، كالسكك الحديدية مثلاً ، لأمكن تصدير كميات ضخمة من هذه الفلات بحيث تبلغ في جملتها حوالى ١٥٠.٠٠٠ ألف تونولاته في السنة ، بدلاً من تصدير ١٠.٠٠٠ عشرة آلاف تونولاته ، وتقدر قيمة نقل هذه الكمية بنحو ٣٠٠.٠٠٠ ألف من الجنيئات المصرية ، أى بواقع ٢ جنيه للتونولاته الواحدة ، ولو خصم من أجر النقل ٤٠٪ أى ما يعادل ١٢٠.٠٠٠ ألف من الجنيئات المصرية كمصاريف للنقل ، لبقى ١٨٠.٠٠٠ ألف جنيه مصرى هى عبارة عن صافى الربح (٢) ، وكان يقابل هذه الصادرات التجارية ، واردات تجارية أخرى تمثلت في الاقمشة بكافة أنواعها ، والمشروبات الروحية التى كانت تستورد من أوروبا والهند ومن بعض بلدان العالم الأخرى ، وقد قدرت جملة هذه الواردات بنحو ٤٠٠٠ تونولاته ، وبلغت جملة مصاريف نقلها

(٢) محافظ مجلس الوزراء (سودان) محفظة رقم ١٥ وثيقة بدون تاريخ.

١٥٠٠ ر. ١٥٠٠ (٣) . فانشاء السكك الحديدية السودانية سوف يساهم بقسط كبير في نقل هذه الواردات ، مما يسهل بالتالى حركة الصادر والوارد .

ومن فوائد السكك الحديدية أيضا انها ستكمل الاتصال مع مصر وملحقاتها ومع نصف الكرة الجنوبى ، والهند وبلاد الشرق والسواحل الغربية للبحر الاحمر والمحيط الهندى ، اى انها ستؤدى الى اختصار الطريق الى بلاد الهند والصين واليابان واستراليا ، كما انها ستجعل مدينة الاسكندرية على اتصال مباشر بالبحر الاحمر دون انقطاع ، مما يؤدى بالتالى الى زيادة عدد السياح الذين يرغبون في زيارة هذه البلاد زيادة على هذا كله فانها ستساعد على انتشار الأمن في ربوع البلاد السودانية ، وذلك بعاملين أولهما ، زيادة العمران الذى سيوجد ببناء المدن الحديثة والمحطات التى تنشأ على طول الخطوط الحديدية ، وثانيهما السرعة في نقل الجنود للقضاء على اى تهرد أو عصيان هناك وفوق كل هذا ، فانها ستعمل على ربط شمال السودان بجنوبه ، ويؤدى ذلك بالتالى الى المساعدة في انتقال السكان الجنوبيين الى الشمال والعكس ، كما يؤدى أيضا الى تنشيط حركة التجارة بين الاقليمين والاتالمين الأخرى (٤) .

٢ - تطور انشاء السكك الحديدية السودانية :

ترجع فكرة انشاء السكك الحديدية السودانية الى عصر محمد على ، وعلى وجه التحديد الى عام ١٨٣٧م . ففى هذا العام ، فكر محمد على في استخدام السكك الحديدية في نقل المعادن الخام ، التى يتم الحصول عليها من اقليم كردفان ، وبعض المناطق الاخرى الى أماكن تجمعها التى ستنشأ بجوار انيل الأبيض ، ومن أماكن التجمع هذه ، ينقل الحديد الخام بواسطة وسائل النقل المستخدمة من قبل الى مصر ، ولكى يقوم محمد على بتنفيذ هذا المشروع طلب من مستشاره أدلف لينان Adolphe Linant

(٣) نفس المحفظة .

(٤) تقرير فولر : المصدر السابق .

أن يقوم بعمل الدراسات اللازمة لهذا المشروع ، وذلك لمعرفة مدى صلاحيته من عدمه . وبعد أن أجريت هذه الدراسة تقرر على ضوءها إمكانية إنشاء ثلاث خطوط حديدية ، يربط أحدها بين وادي النيل والبحر الأبيض ، ويربط الثاني بين سواكن على البحر الأحمر وبربر على النيل النوبي ، ويربط الثالث بين سواكن أيضا وبين شندى على النيل ، ولكن على الرغم من إجراء هذه الدراسة إلا أن هذه الخطوط لم تخرج إلى حيز التنفيذ في عصر محمد علي (٥) .

ولما تولى محمد سعيد باشا حكم مصر ، فكر أيضا في مد سكة حديد إلى السودان ، فأوفد المهندس منجل بك Mongel Bey إلى هناك لدراسة الوسائل الفعالة التي يمكن بها التغلب على عقبات الملاحة في النيل النوبي ، وحل مشكلة النقل في السودان بواسطة السكة الحديد وذلك لزيادة الروابط بين البلدين (مصر والسودان) (٦) .

وبعد دراسته لهذا المشروع قرر عدم إمكانية تنفيذه وذلك لضخامة تكاليفه (٧) وفي نفس الوقت كان أنتوني روليه Antony Brun Rollet يدعو إلى تنشيط حركة التجارة السودانية ، وذلك باستخدام السكك الحديدية ، ويدلل على ذلك بقوله :

« ان المسافة بين البلدين طويلة ولا يمكن قطعها بسهولة فكان المسافرون يقطعون المسافة بين أسوان وسنار في ستة أشهر بينما لو استخدموا السكة الحديد لأمكن قطعها بسهولة ، وفي وقت قصير جدا ، لا يتجاوز الساعات . وأن إنشاءها سوف يعود بالخير والنفع على شعوب المنطقة » . ولكن على الرغم من هذه الدعوة إلا أن محمد سعيد باشا لم يهتم بها ، واستمر الوضع على ما هو عليه إلى أن جاء الخديو اسماعيل ، الذي بادر بإنشاء

Hill. R. ; Sudan Transport : op. cit. pp. 6,8.

(٥)

(٦) د. صلاح الدين الشامي : المواصلات والتطور الاقتصادي في

السودان ص ٩ .

Report on the Egyptian provinces. op. cit. P. 11.

(٧)

قومية (٨) ، كانت مهمتها مد السكة الحديد الى السودان ، وذلك لتحسين نقل الصادرات السودانية الى مصر ومنها الى دول العالم الخارجى (٩) .

فبمجرد أن انتهى الخديو اسماعيل من انشاء هذه القومية التى — ستتولى مد السكة الحديد السودانية ، طلب من السلطان العثمانى أن — يتنازل له عن مينائى سواكن ومصوع ، كى يربط مدن وموانى البحر الأحمر بمدن وسط السودان ، ولكن بمجرد أن علم والى جده بمطلب الخديو ، كتب الى السلطان العثمانى يخبره بعدم الموافقة على مطلب الخديو ، حتى لا تتعرض خزانة الدولة العثمانية الى نقص فى مواردها المالية بسبب هذا

(٨) بدأت هذه القومية فى ممارسة نشاطها برأس مال قدره ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى ، فكانت قد حصلت على ثلثى هذا المبلغ من البيوت المالية الموجودة بالاسكندرية ، وأوربا ، وحصلت على الباقى من مصر وقسم هذا المبلغ على النحو التالى : ١٥٠٠٠٠٠ جنية قيمة سندات بفائدة قدرها ٧٪ ، وكان قد اتفق أن يستهلك من قيمه هذه الفائدة نسبة قدرها ٢٪ ، وما بقى من رأس المال وقدره ١٥٠٠٠٠٠٠ جنية ، فهو عبارة عن قيمة سندات عادية ساهمت الحكومة المصرية بنصف قيمتها ، والبالغ قدرها ٥٠٠٠٠٠٠ جنية مصرى وقد اتفق على أن يكون للحكومة المصرية الحق فى تعيين ٣ مديرين من جملة المديرين المخصصين لإدارة هذه القومية ، والبالغ عددهم ستة أفراد وتقرر أن يتقاضى كل منهم مرتب شهرى قدره ٥٠٠ جنية مصرى ، وقد اشترط أن تستهلك هذه السندات فى مدة اثنتى عشرة سنة ، وأن تحصل مصر على ربح قدره ١٠٪ ، وأن يكون لها الحق فى شراء أسهم القومية بقيمة ثمنها الأسمى ولكن على الرغم من انشاء هذه القومية الا أنها باءت بالفشل ، حيث صفيت أموالها عام ١٨٦٨م ولم يثناء القدر لها ، أن تؤدى مهمتها بالنجاح . انظر كتاب ريتشارد هيل « النقل فى السودان » ص ٩ وانظر المحفظة رقم ١ من محافظ مجلس الوزراء (السودان) .

Hill, Richard : Sudan transport. op. cit. P. 8.

(٩)

التنازل ويعمل والى جده أسباب معارضته الى انه في حالة تنازل السلطان
العثماني عن هذين المينائين الى مصر ، فان ميناء جده ، سوف يحرم من مجر
عدد كبير من السفن المحملة بالبضائع لأنها ستتحول بالتالى الى ميناء
سواكن ومصوع ، وهناك تفرغ حمولتها ، ويقم نقلها بعد ذلك الى مصر بواسطة
السكة الحديد ، وازاء هذا الموقف رد الخديو على السلطان العثماني بقول

« ان انشاء السكة الحديد بين مصر والسودان ، ليست من الآ
السهلة ، ولا يمكن البت فيها في سنة أو سنتين ، بالإضافة الى أن
الشركة العريزية ، لا يمكن لها هذه السكة ، ولكن في امكانه أن يمد اليه
الحديد فقط بين مصر والسودان مع النيل زيادة على ذلك فان مد هذه السكة
يحتاج الى مدة طويلة تتراوح فيما بين ٣٠ ، ٤٠ سنة ، وان البضائع
ترد الى جده من الهند والعراق واليمن تأتي اليها مباشرة ، وكذلك البض
التي تأتي الى مصر ، تأتي الى السويس مباشرة ، فالسفن ليست في ح
الى تفريغ حمولتها في سواكن أو مصوع ، ثم تنقل بعد ذلك الى مصر
بواسطة السكة الحديد ، فلو تم ذلك ل زاد من تكاليف نقلها الى مصر (١٠)

واضح من هذا الخطاب أن اسماعيل ، كان يريد أن يقلل من ا
سكة حديد السودان ، حتى لا يعمل السلطان العثماني من جانب
ممرقة تنفيذه ، وخاصة بعد أن أفهمه والى جده بأهم
مينائى سواكن ومصوع ، ونصحه بعدم التنازل عنهما الى مصر
ولكن يبدو أن السلطان اقتنع بوجهة نظر اسماعيل ، والدليل على ذلك
وافق على منحه هذين المينائين (١١) وعلى أثر ذلك شكر السلطان العثم
على هذه الموافقة الجلية (١٢) .

- (١٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢١ عابدين تركي ، وثيقة ٢ -
٢٨٣ في ٢٨ القعدة سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥ م .
(١١) وثيقة ١٥ في ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥ م .
(١٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢١ عابدين — وثيقة ٢٥ ص
في ٢٣ جماد أول سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥ م .

بعد ذلك قرر اسماعيل مد خطين من سكة حديد السودان (١٣) ،
يبدأ أحدهما من أسوان وحتى الخرطوم ، ويبدأ الآخر من بربر أو شندى
على النيل النوبى الى سواكن أو مصوع على البحر الأحمر ، وذلك لأن
هذين المينائين هما المنفذان الوحيدان للسودان ، وهما اللذين يربطونه
أيضا بالعالم الخارجى (١٤) .

٣ - البعثات :

بعد أن اقتنع الخديو اسماعيل بأهمية هذا المشروع ، قرر أن يرسل
عددا من البعثات الكشفية ، لكشف بعض المناطق المزعم مد السكة الحديد
من خلالها ، وذلك لعمل الدراسات اللازمة لمعرفة مدى صلاحيتها من
عدمه ، وكان اسماعيل يقدم على مشروعه بكل حذر ، خوفا من غدر السلطان
العثمانى هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، كان يخشى ملك الحبشة ، لأنه
في حالة نشوب أية حرب بين الدولتين فإن هذا سوف يؤدي الى تدمير
هذه السكة ، وخاصة خط الشرق ، الذى يربط بين سواكن وبربر (١٥)
واكن على الرغم من هذه المخاطر المحتملة ، الا ان اسماعيل بدأ في تنفيذ مشروعه ،
وذلك بإرسال البعثات الكشفية الواحدة تلو الأخرى .

١ - البعثة الأولى :

في عام ١٨٦٤ أرسل اسماعيل ، بعثة كشفية مكونة من اثنين من
المهندسين الانجليز ، كان يدعى أحدهما برى Bray ويدعى الآخر وولكر
Walker وكان هذان المهندسان تابعين لشركة وورنج برزر لندن
Waring brother London وقد زودت هذه البعثة أيضا بطبيب وطباخ ومترجم ،
واثنين من أغوات دار الضيافة ، وذلك لقيامها باكتشاف المنطقة التى تمتد

Mandour El-Mahdey : op. cit. P. 77. (١٣)

(١٤) د. صلاح الدين الشامى : المصدر السابق : ص ١٠ - ١١ .

Hill, R : Sudan transport. op. cit. P. 9. (١٥)

بين أسوان وكركسكو ، وزودت كذلك بعدد من القرب اللازمة لحفظ المياه (١٦) ، بالإضافة الى تزويدها بكمية من الأطعمة التي تكفى لمدة ثلاثة شهور وقد تضمنت هذه الكمية من الأطعمة اللحوم المحفوظة والسردين والفاصوليا والبطاطس وبعض المعلبات ، والارز والسمن والجبن والبسماط ، زيادة على ذلك فانها زودت بنحو ١٢٠ زجاجة بيرة ، ٢٤٠ زجاجة نبيذ وكمية من الشاي ، وبعدد من الشوك والملاعق (١٧) . وكان الخديو قد أمر حكمدار السودان أن يعين برفقة هذه البعثة دليلين ، ممن لهم دراية بأحوال طرق الصحراء ، وذلك لاقتياد البعثة في الطريق الصحيح ، واشترط الخديو أن يكون هذان الدليلان من جماعة حسن خليفة ، الذى تنبه عليه أيضا أنه في حالة عدم معرفتهما لأقصر الطرق ، فانهما سوف يعرضان أنفسهما لأشد العقاب ، وطلب اسماعيل من حكمدار السودان كذلك أن يعين خفيرين وموظفا لمرافقة البعثة (١٨) واشترط أن يكون الموظف كممثل للحكومة الخديوية . وبالإضافة الى ذلك كله فان البعثة زودت ببغليين وبعدد من الجمال ، لاستخدامهم في نقل افراد البعثة (١٩) .

وبعد أن انتهت هذه البعثة مهمتها ، كتبت تقريرا ، أوضحت فيه خط سيرها الذى بدأ من أسوان وحتى كركسكو ، ومنها عبرت صحراء العتوم ، الى أبو حمد ، ومنها الى شندى ومن شندى الى المتمة ، وكانت البعثة قد مرت بعدد من الأبار الموجودة بصحراء بيوضة ، التى تميزت مياهها بالوفرة ، حيث كانت تكفى الثوافل والمسافرين ، وأوضحت البعثة أيضا

Ibid. P. 9.

(١٦)

(١٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٤٩ معية تركى ، وثيقة ٢٦

ص ٧٣ فى ١٦ جماد آخر سنة ١٢٨١ الموافق ١٨٦٤م .

(١٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٤٥ معية تركى ، وثيقة ٤ ص

٣٤ فى ١٦ جماد ثان سنة ١٢٨١ الموافق ١٨٦٤م .

(١٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٤٥ وثيقة ٢٧ ص ٨٥ فى ٢٩ جماد

ثان سنة ١٢٨١ الموافق ١٨٦٤م .

أن هذا المشروع سوف يتكلف حوالى ٩ مليون من الجنيهات المصرية ، ويستغرق العمل فيه مدة تقراوح فيما بين ٦ ، ١٠ سنوات (٢٠) .

— البعثة الثانية :

أرسلت مصر عام ١٨٦٥ بعثة كشفية أخرى تحت رئاسة المسيو هجلين وذلك لكشف الطريق الممتد بين عتيق على البحر الأحمر والخرطوم الواقعة عند ملتقى النيلين الأزرق والابيض وذلك لدراسة هذه المنطقة، وبعد أن أنهت هذه البعثة مهمتها ، قررت أنه فى الامكان مد خط حديدى يربط عتيق بقوز رجب ، ويبلغ طوله ١٧٠ كم ، وبعد ذلك يمتد من قوز رجب الى الخرطوم ، بحيث يبلغ طوله ١٨٠ كم ، وتتضى الخطة أيضا بأن يمر هذا الخط بعفافيت ، التى تقع على مسافة ٤٠ ميلا من عتيق ، ومن بعدها يسير مسافة ٨٠ ميلا الى منطقة وندى الواقعة فى وادى لنجب حيث يقابل طريق القوافل الرئيسى الذى يربط كسلا بسواكن ، ويرى أن يتجه هذا الخط بعد ذلك الى طريق وادى ارتاب ، بحيث يسير من خلاله حتى يصل بعد ٧٠ ميلا الى رأسى Rassi ، ومنها الى فليك Filik ، ثم الى قوز رجب ، ويرى هجلين أن هذا المشروع ممتاز ، بسبب توفر كثير من المزايا الخاصة به والتى لا تتوفر لغيره من المشروعات الأخرى ، مثل مشروع سواكن — بربر ، الذى يصعد تلال البحر الأحمر بعد مسافة ٨٠ ميلا من خط الساحل ، ويرتفع الى ٢٠٠٠. قدما فوق مستوى سطح البحر ، ويصعد طريق مصوع — كسلا الى ارتفاع ٨٥٠٠ قدما ، على حين أن طريق عتيق — الخرطوم ، لا يصعد أكثر من ١٦٥٠ قدما ، وخاصة فى منتصف المسافة الواقعة بين خط الساحل ، وقوز رجب ، وكان من مميزاته أيضا أنه يتجنب كثيرا من العقبات (٢١) .

— البعثة الثالثة :

أرسلت مصر بعثة أخرى ، كانت تحت قيادة بارسونز وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين بربر — أدارما — سواكن وبعد أن أنهت هذه البعثة

Hill, R. : Sudan Transport. op. cit. PP. 9-10. (٢٠)

(٢١) د. صلاح الدين الشامى : المصدر السابق ، ص ٢٥ — ٢٧ .

مهمتها قررت أن يمد خط حديدى يبدأ من بربر الى ادارما ، بحيث يسير على الضفة اليمنى لنهر العظيرة ، وأقترحت هذه البعثة أن يتفرع هذا الخط الى فرعين ، يتجه أحدهما الى قوز رجب ، ثم الى مجاتا Mugatta ، بعد أن يعبر نهر العظيرة الى ضفته اليسرى ، ثم يتجه بعد ذلك الى القصارف ، فسنكات ، ويتميز هذا الخط بأنه يربط بين الأقاليم النيلية بصفة عامة ، وسواحل البحر الأحمر بصفة خاصة ، كما أنه لا يحتاج الى العديد من الكبارى أو الجسور أو المعابر (٢٢) .

— البعثة الرابعة :

على الرغم مما حققته البعثات السابقة من نتائج ، الا أن اسماعيل ، قرر ارسال بعثة أخرى . ففي عام ١٨٦٧ أصدر أمرا الى اسماعيل بك الفلكي ، لى يقوم على رأس بعثة كشفية لدراسة امكانية مد سكة حديد تبدأ من سواكن الى شندي ، أو من سواكن الى بربر ، وقد اصطحب معه المهندس هاملتون لى سميث Hamilton Lie Smith عضو جمعية المهندسين الملكية بلندن ، ومهندس سكك حديد مصر سابقا ، وبعد أن أنهت هذه البعثة مهمتها ، كتبت تقريرا ، تضمن كافة المشاهدات والملاحظات . فقد جاء به أن طول الخط الذى يبدأ من سواكن الى شندي يبلغ حوالى ٥٨٤ كم ، ويمكن تنفيذه بسهولة ، بينما يبلغ طول الخط الثانى الذى يبدأ من سواكن الى بربر حوالى ٣٠٠ ميل ، ولكن على الرغم من قصر طوله ، الا أنه لا يمكن تنفيذه بسهولة ، وذلك لوجود الجبال المرتفعة ، والوديان الكثيرة التى — تعترض خط سيره (٢٣) بالإضافة الى ذلك ، فإنه يوجد به عدة انحدارات ، تبدأ اولى هذه الانحدارات من سواكن الى العظيرة ، ويبلغ طولها حوالى ٩٠ ميلا وارتفاعها ١٢٠٠ قدما ، ويبدأ ثانيها من خور العظيرة وحتى كوكرب ، ويبلغ طولها ٤٠ ميلا ، وارتفاعها يتراوح فيما بين ٦٠٠ ، ١٨٠٠ قدما ، ويبدأ ثالثها من كوكرب الى أربوك ، ويبلغ طولها حوالى ٦٠ ميلا وارتفاعها حوالى ٩٠٠ قدما ، ويبدأ رابعها من أربوك الى بربر ، ويبلغ طولها حوالى ٥٠ ميلا ، وقد جاء بالتقرير أيضا أن تنفيذ هذا الخط يحتاج لمدة قدرها ١٨

(٢٢) د. صلاح الدين الشامى : نفس المصدر ، صص ٣١ — ٣٢ .

(٢٣) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٦٠ وثيقة ٨٩ فى ٢٤ صفر سنة

شهرًا ، وتبلغ تكاليف الكيلو متر الواحد حوالى ٢٩٥٠ جنيهًا ، بها في ذلك ثمن المعدات الخاصة بالمشروع (٢٤) .

— البعثة الخامسة :

لم يكتف اسماعيل بالنتائج السابقة ، بل قرّر في عام ١٨٧١ إرسال بعثة أخرى ، لى تقوم بعمل مسح شامل ، لمنطقة النوبة بصفتها المنطقة التى سوف يبدأ فيها انشاء أول خط حديدى يربط مصر بالسودان . وكانت هذه البعثة تحت رئاسة المستر فولر Mr. Foulser ، وبعد أن اكملت هذه البعثة استعداداتها ، ذهبت الى أسوان ، ومنها واصلت المسير الى بلدة شندى ، وهناك تمكنت من عمل المسح اللازم . بعد ذلك كتب فولر تقريرًا ، ضمنه كثيرا من الملاحظات والمشاهدات التى كان منها ضرورة انشاء المحطة النهائية لهذا الخط الحديدى عند بلدة المتمة ، الواقعة على الشاطئ الايسر للنيل امام شندى ، والتى تقع على خط عرض ٢٤° ، ١٦° شمال خط الاستواء ، وعلى خط طول ٤٥° ، ٣٢° شرقى جرينتش ، وقد تم اختيار بلدة المتمة كمحطة نهائية ، لانها تتوسط المسافة بين بربر والخرطوم ، فهى تقع على بعد ١٦٠ كم من كل منهما . كما أنها تعتبر مركزا تجاريا هاما ، تتجمع فيه السلع التجارية ، كما أن شندى تعتبر ملتقى طرق القوافل التى ترد من الخرطوم ومنطقة النيل الأبيض وسواكن وابى حراز ومناطق النيل الأزرق الأخرى ، ولكن على الرغم من أهمية موقع بربر ، إلا أن السفر اليها في النيل كان يتوقف لمدة شهرين في السنة ، وذلك لشدة التيار ، بالإضافة الى وجود بعض الصخور ، التى تعترض مجرى النهر ، وخاصة بالقرب من مصب نهر العظيرة (٢٥) .

وجاء بالتقرير أيضا وجه الاختلاف بين صحراء النوبة ، وصحراء بيوضة ، فالأولى تميزت بأنها مقفرة ، وبها وديان عميقة ومياه آبارها مالحة ولا تصلح للواهورات ، بينما تميزت الثانية بأنها مستوية السطح وتتوفر فيها

(٢٤) محافظ مجلس الوزراء (سودان) صحيفة ١٥ .

(٢٥) تقرير المستر فولر : المصدر السابق .

المياه العذبة والأشجار والأعشاب التي تصلح كوقود للوابورات . وجاء بالتقرير الإشارة الى إلغاء خط كورسكو ، والبدء في خط حلفا — شندى ، وتقرر أيضا عدم مد السكة الحديد بجوار الجانب الأيسر للنهر ، وذلك لوجود الرمال المتحركة بكثرة ، على هذا الشاطئ ، بالإضافة الى أنه مستقيم ، ولا يحتاج الى عمل قناطر عليه ، وكان قد تقرر انشاء محطة عند أمبيجول ، لأنها تعتبر المدخل الى صحراء بيوضة ، زيادة على أنها تقع على منطقة صلبة من الشاطئ وأنها تقع في ملتقى وادى المقطم ، الذى يمكن استغلاله في مد السكة الحديد من خلاله بسهولة ، وينقسم هذا الخط الذى تقرر انشاؤه الى ثلاث أقسام على النحو التالى : —

— الخط الأول ، ويبدأ من وادى حلفا وحتى بلدة كوهه الواقعة على الشاطئ الأيمن للنهر ، ويبلغ طوله حوالى ٢٥٩ كم ، وكان قد تقرر أن تنشأ قنطرة على النهر عند بلدة كوهه .

— والخط الثانى ويبدأ من كوهه الى أمبيجول ، الواقعة على الشاطئ الأيسر للنهر ، ويبلغ طوله ٣٤٩ كم .

— الخط الثالث ويبدأ من أمبيجول الى شندى ، مارا بصحراء بيوضة ، ويبلغ طوله ٢٨١ كم ، ويبلغ الطول الكلى لهذا الخط ٨٨٩ كم ، ولو مد الى الخرطوم لأصبح طوله ١٣٠٠ كم (٢٦) . وقد دلت التكاليف الاجمالية لهذا الخط بنحو ٤ مليون جنيه مصرى ، بما فى ذلك تكاليف المحطات والمخازن والمهمات والورش . باعتبار أن الكيلو متر الواحد يتكلف حوالى ٤٥٠٠ جنيه مصرى ، وقد قسم هذا المبلغ على النحو التالى ١٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى قيمة أجور عمال ، وصناع ومهمات ، ٢٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى تكاليف بناء مخازن ومحطات وورش ، بالإضافة الى زيادة قدرها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، قيمة تكاليف السطح المائل (رصيف) ويستغرق العمل فى هذا الخط حوالى ٣ سنوات (٢٧)

وكان منزجر باشا ، قد اقترح على الخديو اسماعيل ان الطريق الذى

(٢٦) نفس المصدر .

(٢٧) نفس المصدر .

يبدأ من شرق كورسكو الى بربر هو اقرب الطرق ، بالاضافة الى انه يوجد به آبار ذات مياه عذبة كما أنه يساعد على توصيل السكة الحديد من بربر الى مصوع على البحر الأحمر ، واستند منزجر في تحليله ، على النقط التالية :

أولا — يقصد بانشاء الخط الحديدى الذى يربط مصر بالسودان الوصول الى مصوع الواقعة على البحر الأحمر .

ثانيا — ان اختيار الحكومة لانشاء هذا الخط ، هو تجنبها القيام بالاعمال الصعبة الموجودة بالمنطقة الواقعة بين أسوان ووادى حلفا .

ثالثا — يؤدى انشاء هذا الخط الى الاستغناء عن عمل السطح المائل المزمع انشاؤه عند أول شلال ، لأن المراكب تمر فى هذه المنطقة دون اذى صعبة .

رابعا — يؤدى هذا الخط الى تفتادى عمل قنطرتين ، احدهما على النيل والأخرى على نهر المعطبرة .

خامسا — يجب أن يبدأ العمل فى هذا الخط من شمال أسوان بدلا من البدء فيه من وادى حلفا ، لان بلدة حلفا فقيرة وقليلة العمران بخلاف أسوان التى يمكن الحصول منها على المهمات والمؤن .

سادسا — يمكن انتهاء هذا الخط فى مدة وجيزة وسوف يعود هذا الخط على مصر بالفوائد الكثيرة والتى لاتعد ولا تحصى (٢٨) .

واضح أن منزجر كان يحبذ تنفيذ الخط الحديدى ، الذى يربط مصوع وبربر ، ربما لانه كان يقصد من وراء ذلك ، خدمة المصالح الاوربية وهذا من المؤكد ، وربما كان يقصد أيضا خدمة المصالح المصرية وهذا من المحتمل .

(٢٨) نفس المصدر .

— البعثة السادسة :

لم يكتف اسماعيل بكل هذه الدراسات ، بل قرر ارسال بعثة أخرى كانت تحت رئاسة ، عبد القادر بك ، وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين أسوان وبربر ، حتى يتأكد من صحة النتائج التى ذكرها منزجر باشا ، وقد ورد بتقرير هذه البعثة أن طريق أسوان — بربر ملائم لد السكة الحديد من خلاله ، ويبلغ طوله ٤٨٥ كم ويتميز هذا الخط بأنه أقل طولاً من الخط الذى اكتشفه مولر ، والذى يبدأ من حلفا وحتى المتمة ، وكل ما يلزمه هو انشاء قنطرة على نهر العظيرة (٢٩) .

— البعثة السابعة :

تمثلت البعثة السابعة فى قيام الكولونيل كولستون على رأس عدد من الجنود المصريين من القاهرة عام ١٨٧٣ لمسح المنطقة الواقعة بين قنا على النيل ، وبرنيس على البحر الأحمر ، وذلك تمهيدا لد سكة حديد من خلال هذه المنطقة وقد كتب كولستون تقريراً وافياً ، ضمنه مشاهداته وملاحظاته عن طبيعة هذه المنطقة وأكد فى تقريره امكانية مد خط حديدى يربط بين النيل والبحر الاحمر وذلك لخدمة البلاد (٣٠) .

— البعثة الثامنة :

وفى نفس العام قام الكولونيل بوردى Burdy على رأس بعثة أخرى لكشف المنطقة الممتدة من برنيس على البحر الأحمر ، وحتى بربر (٣١) على

(٢٩) سجل رقم ٢٨٧٣ ، وثيقة ٤٨٦ ص ١٢٢ فى ١٩ جماد أول سنة ١٢٩٠ الموافق ١٨٧٣ م .

Colonel Colston, R.E. : Journal D'un voyage du caire A (٣٠).
Keneh, Berenice et Berber et retour par le desert de korosko. vol. II. PP. 489-568.

(٣١) انظر خريطة المنطقة الواقعة بين برنيس على البحر الأحمر وبربر على النيل النوبى فى كتاب جهود مصر الكشفية للمؤلف .

النيل ، تمهيدا لمد خط حديدى يربط النيل النوبى بالبحر الاحمر ، وكتب بوردى تقريراً شاملاً ، ضمنه مشاهداته وملاحظاته ، لهذه المنطقة ، وذكر أيضاً انه لا يوجد أى عقبات أمام مد سكة حديد (٣٢) .

— البعثة التاسعة :

لم يقتصر نشاط اسماعيل على منطقة النيل النوبى فحسب بل امتد أيضاً الى منطقة غرب السودان ، فعلى يوم الاحد ١٤ من شهر ذى القعدة سنة ١٢٩٢ الموافق ١٨٧٥م أرسل بعثة كشفية تحت رئاسة المسيو سمسون Semson وذلك لارتياح سكة الدبة — الفاشر ، وكان عليها أن تتجه من بربر الى الخرطوم ، ومنها الى دارفور ، وذلك لعمل الدراسات اللازمة لمد السكة الحديد الى غرب السودان ، وفى اليوم التالى لقيام هذه البعثة ، أعقبتها بعثة أخرى ، بدأت مهمتها من دنقلة الى دارفور أيضاً ، وكانت تحت رئاسة المسيو بكويل Bekuel وذلك لنفس الغرض (٣٣) . وفى نفس العام كذلك قام الكولونيل كولستون ، على رأس بعثة كشفية أخرى ، من بلدة الدبة الى الابيض (٣٤) وعندما وصلت بعثته الى الابيض قابل هناك بروت بك ، بعد ذلك اتجه معا الى الخرطوم (٣٥) .

بعد كل هذه الدراسات انتهى اسماعيل الى قراره النهائى ، بمد السكة الحديد الى السودان ، والتي بلغ طولها ٢٤٥٠ كم واشتملت على ثلاث خطوط على النحو التالى :

— الخط الاول ويبدأ من حلفا وحتى المتمة ، ويبلغ طوله ٨٠٠ كم .

Colonel Purdy : Une reconnaissance entre Berenice et (٣٢)
Ber. ber. Serie II. N. 9. PP. 431-445.

(٣٣) محفوظة ٥٢ وثيقة ٣٥٩ فى ١٨ القعدة سنة ١٢٩٢ الموافق ١٨٧٥م

(٣٤) انظر خريطة المنطقة الواقعة بين الدبة والابيض بكتاب جهود

مصر الكشفية فى افريقيا للمؤلف

Coloston, R.E. : Le route entre Debbah et El-Obeyd (٣٥)

Bul, Soc. Kh. Geog. N. II. PP. 203-208.

— الخط الثانى ويبدأ من الدبه الى الفاشر ، ويبلغ طوله ٨٠٠ كم .

— الخط الثالث ويبدأ من شندى الى سواكن على البحر الأحمر ويبلغ طوله ٨٥٠ كم (٣٦) .

٤ — انشاء المحطات :

بعد الانتهاء من كل هذه الدراسات ، بدأت مصر فى ارسال المهمات والمعدات اللازمة ، لانشاء المحطات ، وكان قد اتفق أن تقوم مراكب الاهالى بنقل هذه المهمات ، فى نظير أن تتقاضى قرشا واحدا ، ٢٤ غضة عن نقل القطعة الواحدة من الأخشاب اللازمة لعمل الفلنكات . بينما لو استخدمت صنادل الحكومة فى نقل هذه المهمات ، لزادت تكاليف النقل ، لانها كانت ستتقاضى اجرا قدره ، ١٥ قرشا ، ١٤ غضة عن نقل نفس القطعة ، لذلك فضل أن تقوم مراكب الاهالى بنقل هذه المهمات والمعدات (٣٧) وقد عين المستر كيلجور Kilgour للقيام بمهمة فرز الأخشاب التى ستستخدم كفلنكات للسكة الحديد (٣٨) ، زد على ذلك فان اسماعيل عين مأمورا ، لتابعة تنفيذ الأعمال فى مشروع السكة الحديد الجديدة ، وعرف هذا المأمور باسم ، مأمور اشغال السكة الحديد (٣٩) وبعد أن تفقد هذا المأمور أحوال العمل فى المشروع طلب من الخديو أن يرسل له ستة مهندسين من أرباب الرتب الصغيرة ، على أن يكون رئيسهم برتبة بكباشى أو قائمقام ، وذلك لتدعيم القوة الموجودة فى ميدان العمل (٤٠) بالاضافة الى ذلك غانه طلب عددا آخر من العمال ليقوموا بمد الجسر ، الذى سوف توضع من فوقه اشربة السكة الحديد المزمع انشاؤها . فعلى الفور طلب خيري باشا من مدير دنقلة ، أن يرسل لمأمور اشغال السكة الحديد حوالى ٣٠٠٠

(٣٦) صلاح الدين الشامى : المصدر السابق ص ١٣ .

(٣٧) دفتر ١٤٨ معية عربى ، وثيقة ١٣ ص ٧ فى ١٩ شعبان ١٢٩٢

الموافق ١٨٧٥ م .

(٣٨) نفس المصدر .

(٣٩) محفظة ٥٢ ، المصدر السابق .

(٤٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥ — وثيقة ١٢٨ ص ١١١ فى

٣ رجب سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

عامل للمساهمة في مشروع مد السكة الحديد وكلفه أيضا أن يزود هؤلاء العمال بحوالي ٣٥٠٠ أردب ذرة ، على شرط أن تخصص أثمانها على جانب الحكومة (٤١) . ولكن عندما بدأ مدير دنقلة في جمع العمال ، واجه صعوبة ، وهى أن العمال رفضوا الذهاب الى ميدان العمل ، وعللوا رفضهم في الذهاب الى مواقع العمل بأن زراعتهم سوف تتوقف وتتعرض الى الاهمال ، بالاضافة الى أن عددهم قليل ، وقالوا أنهم في حالة جمعهم بالقوة ، فأنهم سوف يضطرون الى الفرار ، وسوف يترتب أيضا على ذلك بالتالى خراب البلاد . ولكن لما علم خيرى باشا بهذا قال :

« انهم ليسوا قليلو العدد ، كما يدعون ، بل انهم كثيرون فهم يذهبون الى جهات بحر الغزال ، وخط الاستواء وكردفان ودارفور ، وهناك يقومون بالاغارة على سكان هذه البلاد ، لاسترقاقهم ، والاتجار فيهم ، مع أن هذه التجارة ممنوعة » (٤٢) .

لما علم الخديو اسماعيل بخبر عصيان هؤلاء العمال ، المقرر جمعهم من دنقلة ، للعمل في مشروع السكة الحديد ، طلب من حاكم السودان ، أن يجمعهم بالقوة الجبرية ، وفي حالة رفضهم ترسل لهم عساكر الباشبوزق لجمعهم وارسالهم الى محل العمل قهرا (٤٣) زيادة على ذلك فإنه أصدر أمرا ، بضم أسوان وحلفا الى دنقلة ، حتى يتمكن مأمور اشغال السكة الحديد من ممارسة سلطاته بحرية وعلى نطاق واسع ، بالاضافة الى موافاته بكشوف تتضمن الاموال والعشور المقررة على سكان هذه البلاد ، حتى يتسنى

(٤١) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٣ عابدين ، صادر تلغراف ، وثيقة ٥٠٨ ص ٨٦ في ١٦ رجب سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

(٤٢) دفتر ٢٢ عابدين ، صادر تلغراف ، وثيقة ٣٤٢ ص ٧٣ في ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

(٤٣) دفتر ٢٢ عابدين ، وثيقة ٢٦٣ ص ٥٩ في ٧ ربيع أول ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

له جمعها بسهولة (٤٤) وذلك للاستفادة بها في تنفيذ ذلك المشروع (٤٥).
وبعد أن اكتملت المهام والعمال ، بدأ العمل في بناء المحطات الخاصة بالسكة
الحديد في كل من أسوان والشنال وحلفا .

— محطة أسوان :

أنشئت محطة أسوان ، في الجهة الشرقية من نهر النيل ، وقد استخدم
في بنائها الطوب اللبن ، والمونة الطينية ، وقد أحيطت حواف نوافذها
وعقودها ، بأحجار من الدبش الصغير الحجم وتكونت هذه المحطة من طابق
واحد يضم ثلاث غرف .

— محطة الشنال :

بنيت هذه المحطة بجوار جزيرة فيلة ، الواقعة في الجهة الشرقية من
النهر ، وقد بنيت أيضاً من الطوب اللبن والمونة الطينية ، وهي مثل محطة
أسوان من حيث التصميم ، وتتكون من ثلاث غرف ، وهي مستطيلة.
الشكل (٤٦) .

— محطة حلفا :

توجد محطة حلفا في قرية عنجس ، التابعة لبلدة حلفا ، وكانت هذه
القرية تتكون من ١٥ منزلاً سكن جميعها بعدد من موظفي الحكومة ، وزودت
بطاحونة ، ومخزن صغير للجبخانه . وقد بنى في محطة حلفا جسر ، بلغ طوله
١٤ كم وذلك لتوضع فوقه القضبان الحديدية المراد مدها وقام العمال أيضاً
بصناعة كميات كبيرة من الطوب اللبن ، بلغ عددها حوالي ١٤٠٠٠٠٠

(٤٤) دفتر ٢ أوامر عربي وثيقة ٣٢ ص ٨٢ في ١٠ شعبان ١٢٩٢ الموافق

١٨٧٥ م .

(٤٥) دفتر بدون رقم أوامر عربي وثيقة ٢٢٦ ص ١٠٤ في ١٠ شعبان

سنة ١٢٩٢ الموافق ١٨٧٥ م .

(٤٦) محطة ٥٢ وثيقة ٣٥٩ ، المصدر السابق .

طوبه وذلك لاستخدامها في بناء دار للحكومة ، بالإضافة الى بناء عدد من المنازل المخصصة لسكنى الموظفين والمهندسين ، وبنى كذلك عدد من الشئون والمخازن ، وبنى بها أيضا مستشفى وسوق وجامع ومدرسة لتعليم أبناء الموظفين (٤٧) .

كان العمل في مد شريط السكة الحديد ، يسير جنبا الى جنب مع بناء المحطات ، فقد مد على الضفة اليمنى من النهر جزء من خط أسوان - شندى ، بلغ طوله ٥٣ كم وكان قد وصل هذا الخط الى بلدة سرس (٤٨) ولم يستمر العمل في هذا الخط بل توقف بصفة نهائية منذ عام ١٨٧٨م ، بعد أن أنفق عليه مبلغا وقدره ٤٥٠.٠٠٠ جنيه مصرى (٤٩) ويرجع السبب في توقف العمل في هذا الخط الحديدى ، الى عاملين أساسيين أولهما تدهور الموقف المالى في مصر ، وثانيهما رفض غردون باشا لتنفيذ هذا المشروع (٥٠) ويرجع رفض غردون الى عدة عوامل منها أنه خشى عدم استفادة بريطانيا اقتصاديا من هذا المشروع ، ومنها أيضا أنه فضل أن يظل السودان منفصلا عن مصر ، حتى يمكن له التصرف في شئونه كيفما يحلو له ، وخاصة وأنه كان في ذلك الوقت صاحب الكلمة المسموعة لدى الخديو اسماعيل ، ولكن يعاب عليه عدم ذكائه وبعد نظره تجاه تنفيذ هذا المشروع ، فلو كان غردون وافق على تنفيذه لأنقذ نفسه ، ومن معه من غدر الدراويش ، الذى راح هو ضحيتهم ، فكان السبب الأساسى لهذه الكارثة الشنيعة ، هو عدم وصول النجذات العسكرية على وجه السرعة ، وذلك لصعوبة خطوط المواصلات ، التى تربط مصر بالسودان ، فى ذلك الوقت . ويمكن تعليل وقف تنفيذ المشروع أيضا الى انشغال اسماعيل بحروبه ضد الحبشة وهى التى كلفته الكثير ، وربما يرجع ذلك الى أنه شعر بالمؤامرات التى كانت تحاك ضده ، لخلعه من حكم مصر ، فاهمل هذا المشروع الحيوى .

(٤٧) نفس المصدر .

(٤٨) د. صلاح الدين الشامى : المصدر السابق ، ص ١٣ .

(٤٩) Report on the Egyptian provinces. op. cit. P. 26.

(٥٠) د. صلاح الدين الشامى : المصدر السابق ص ١٤ .

ولكن على الرغم من توقف العمل في تنفيذ هذا المشروع ، الا أن الحكومة المصرية قامت بتشغيل جزء منه ابتداء من محطة أسوان وحتى محطة قرية الشلال ، وقد بلغ طول هذا الجزء الذى تم تشغيله حوالى ٧ أميال وبلغ إيراده في شهر ديسمبر عام ١٨٧٥ ١٠,٠٠٠ قرشاً (٥١) فلو قدر لهذا الخط النجاح ، لعاد على مصر والبلاد الأخرى بالنفع والخير الوفير .

استمر توقف مد السكة الحديد الى السودان حتى عام ١٨٩٦م ففى هذا العام بدأت كل من بريطانيا ومصر العمل معا على استرداد السودان ، وفى نفس الوقت وفى أثناء عمليات الزحف العسكرية بدأت الدولتان فى مد السكة الحديد الى السودان وذلك لتمكين القوات المتحاربة من الحصول على احتياجاتها من مؤن وذخائر بسهولة فى نهاية العمليات العسكرية كانت السكة الحديد قد وصلت الى الخرطوم ، وكان لها دور هام فى نقل الانتاج السودانى الى موانئ التصدير (٥٢) وقد تطور الاقتصاد السودانى ، بسبب مد السكة الحديد التى ربطت شرقه بغربه ، وزغم ما أُنْتَاب انشاءها من صعاب ، تمثلت فى عدم استخدام المعدات الحديثة فى مد هذه السكة الحديد ، بالإضافة الى عدم معرفة المهندسين القائمين على انشائها ، لطبيعة الأرض السودانية ، زيادة على قلة رأس المال ، اللازم لد هذه السكة (٥٣) . ولم يكن السودان البلد الوحيد الذى سبق غيره فى هذا المجال (٥٤) .

وبعد أن أنهيت الكتابة عن مد السكة الحديد الى السودان فى عصر اسماعيل نتناول موضوع المواصلات السلكية .

(٥١) دفتر ١٧ معية عربى ، وثيقة ٩٠ ص ٥٩ فى ٢٥ محرم ١٢٩٣ الموافق

Numerous authors : op. cit. P. 178.

١٨٧٦م .

Virginia Thompson and Richard Adolf. P. 292.

(٥٢)

(٥٣)

(٥٤) لم يعتبر السودان البلد الوحيد الذى دخلته السكة الحديد قبل غيره من دول القارة الأفريقية ، جنوب الصحراء ، فقد سبقه فى هذا المجال دولة جنوب أفريقية ، حيث أنشئ أول خط حديدى فيها فى ٢٦ يونيو عام ١٨٦٠م ، وكان طوله ٢ ميل ، وفيما بعد اتسع نطاق مد السكة الحديد هناك . انظر: Centenary of the South Africa Rail ways. P. 1.

ثانيا : المواصلات السلكية :

لم تقتصر أعمال اسماعيل ، على مد خطوط السكة الحديد الى السودان فحسب ، بل أيضا تضمنت مد شبكة واسعة من خطوط البرق والبريد ، لأنهما من وسائل الاتصال السريع ، بين البلاد بعضها البعض ، بل وبين شعوب العالم ، وسوف أتناول موضوع البرق والبريد كل على حدة : —

(١) البرق :

قرر اسماعيل أن ينشئ عدة خطوط تلغرافية لخدمة البلاد السودانية ، لربطها بمصر ، وذلك لتسهيل نقل الاخبار والتعليمات على وجه السرعة من وإلى المحروسة ، ففي عام ١٨٦٨م تقرر انشاء خط تلغرافي يربط القاهرة بسواكن ومصوع (٥٥) ثم مد هذا الخط فيها بعد الى بلدة بعزة وعدرسة وقياخور وبربرة ، وهم من بلدان الساحل الغربى للبحر الأحمر ، ومن المؤكد أن هذا الخط كان لخدمة القوات المصرية العسكرية هناك وكان قد تقرر أن يتولى عساكر الباشبوزق حراسة هذه الخطوط ، ولكن لما تعذر تنفيذ ذلك تقرر أن يقوم العبيد بحراسته (٥٦) وإلى جانب هذا الخط انشئ خط يربط بين سواكن وكسلا وبربر (٥٧) وبعد ذلك مد خط من كسلا أيضا الى كوفيت وبوجوس Bogos والقضارف والمتمة ، وفي نفس الوقت مد خط من الخرطوم الى سنار ، ومنها الى فازوغلى ثم الى فادوسى Fadossi (يبدو أنها فامكه) (٥٨) ومد خط كذلك من حلفا الى الخرطوم ، بلغ عدد أعمدته ١٥٧٧٣ عمودا ، كان منهم ٤٢٧٢ عمودا مصنوعة من حديد الزهر ، كانت قد استوردت من إنجلترا خصيصا لهذا الغرض ، وكانت الأعمدة الحديدية قد استخدمت للمنطقة الواقعة بين حلفا ودنقلة ، ويبدو لكثرة القرضة الأرضية فيها وأما الأعمدة الخشبية فقد استخدمت فى المنطقة الواقعة

Document N. 288, Sudan telegraph departement. (٥٥)

(٥٦) دفتر ٣٩ عابدين ، وثيقة ٥٠١ فى ١٦ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق سنة ١٨٧٦ م .

Document. op. cit. N. 288. (٥٧)

Document. telegraph. N. 12960. (٥٨)

بين دنقلة والخرطوم ، وبلغ عددها حوالى ١١٥٠١ عمودا (٥٩) وفى عام ١٨٧٣ أنشئ خط تلغرافى آخر يربط بين الخرطوم وكردفان (٦٠) وكان العمل قد أنهى منه فى عام ١٨٧٦ ، وبلغ طوله حوالى ٣٤٠ كم ، وأنشئت له محطتان كانت احدهما فى أم درمان ، والاخرى فى كردفان ، وخصص لكل محطة تلغرافجى لتشغيلها (٦١) وفى نفس العام مد هذا الخط الى دارفور ، كى يربطها مع بقية البلاد السودانية وكان هذا الخط قد نفذ على مرحلتين الأولى ، بدأت من كردفان الى قرية فوجه ، والثانية بدأت من فوجه الى الفاشر (٦٢) وفى عام ١٨٧٤ مد خط يربط الخرطوم بغندوكرو مارا بمحطة كورفا Korfa التى توجد على مسافة ١١٠ ميل من الخرطوم (٦٣) وبلغت تكاليف هذا الخط ، ابتداء من الخرطوم وحتى المديرية الاستوائية حوالى ٣٨ ألف جنيه مصرى (٦٤) .

وقد استخدمت فى انشاء هذه الخطوط كميات كبيرة من المهمات ، والمعدات والأدوات الممثلة فى الاسلاك وأجهزة مورش ، وبطاريات دانيال وتوتية ، وسلفا النحاس ، وجامض اللفريك والزنك ، وكميات كبيرة من الاحبار والحبال والتصدير وعدد من ساعات الحائط (٦٥) بالإضافة الى استخدام أعداد كبيرة من المناشير والفئوس والسلالم والخيام والمهندسين والعمال (٦٦)

(٥٩). دفتر ١٨٤٩ وارد معية ، وثيقة ١٤ صفحة ٤٥ فى ٣ ربيع ثان سنة ١٢٨٨ الموافق ١٨٧١م .

(٦٠). دفتر بدون رقم وثيقة ٥١ فى ٨ الحجة ١٢٩٢ سنة ١٨٧٥م .

(٦١). دفتر ٤١ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٢٠٩ فى ١١ رجب

١٢٩٣هـ الموافق ١٨٧٦م .

(٦٢). دفتر ٤١ عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٣١٦ فى ٢٧ رجب

١٢٩٣هـ الموافق ١٨٧٦م .

Document sans date, report des telegraph du Soudan. (٦٣)

(٦٤) دفتر بدون رقم المصدر السابق .

Document. op. cit. N. 288.

(٦٥)

(٦٦). دفتر ٤١ عابدين وارد تلغراف وثيقة ٤١١ ص ٧١ فى ٤ جناد ثان

سنة ١٢٩٣هـ الموافق ١٨٧٦م .

والأعمدة الخشبية والحديدية ، التي أوردت من أوربا خصيصا لهذا الغرض ، وكانت هذه الأعمدة الحديدية بوعين ، أحداها قصير والآخر طويل ، وكان كل عمود من هذه الأعمدة يتكون من كرسى بقاعدة (كرسى بطولية) ووصلة وسطى وأخرى علوية ، وبلغ ثمن العمود الطويل حوالى ١١٧ شلن ، بينما بلغ ثمن العمود القصير ١٠٧ شلن (٦٧) .

كانت الأعمدة الحديدية تعيش مدة طويلة ، لأنها لا تتأثر بالعوامل الطبيعية أو بالتسوس أو بالحشرات الأرضية كالقرضة . أما الأعمدة الخشبية فكانت تتأثر بعوامل الطبيعة ، وبالقرضة الأرضية ، التى تجعلها غير قادرة على مقاومة الرياح والعواصف ، فكانت عندما تتعرض لأى نوع من أنواع الرياح تسقط على الأرض تباعا ، وكان العمال يقومون باصلاحها من وقت لآخر وكانت طريقة الاصلاح المتبعة ، تتم بقطع الجزء المعطوب والقائمة بعيدا ، ثم اعادة تثبيت الجزء السليم فى الأرض من جديد بالاحجار والمونة وكانت هذه العملية تتكرر على مدار السنة مما تسبب عنه قصر هذه الأعمدة ، بحيث أصبحت لاتصلح لأى شئ (٦٨) .

وكان الخديو قد أصدر تعليماته الى باشمهندس التلغراف بمتابعة المرور على هذه الأعمدة حتى يمكن اصلاح ما يتلف منها أولا بأول . وفى عام ١٨٧٦ قام باشمهندس التلغراف بالمرور على خط تلغراف الخرطوم — سنار ورأى أن هذا الخط تتنابه كثير من الأعطال التى أمر باصلاحها وأمر أيضا أن يقيم العمال بجوار هذا الخط فى مساكن بنيت لهم من القش والأخشاب حتى يتمكنوا من اصلاح ما يتلف منه أولا بأول (٦٩) وكان باشمهندس التلغراف عند المرور على المحطات ، وعندما يجد أجد التلغرافية غير كفاء فى عمله يقوم بتغييره وإحلال من هو أكفأ منه محله (٧٠) .

(٦٧) دفتر ١٨٤٩ واردة مئة ، المصدر السابق .

(٦٨) دفتر ١٨٤٩ واردة مئة ، نفس المصدر .

(٦٩) دفتر ٤١ عابدين واردة تلغراف وثيقة ٤٤٣ ، فى ١١ شعبان ١٢٩٣

الموافق ١٨٧٦م .

(٧٠) دفتر ٤٠ عابدين — وثيقة ١٩٩ ص ٣٥ فى ١٣ جماد أول سنة ١٢٩٣

الموافق ١٨٧٦م .

ونظرا لكثرة الأخشاب في السودان فقد تقرر أن تستخدم أعمدة للتلفراف بدلا من استيرادها من الخارج ، غفى عام ١٨٧٦م طلب اسماعيل من مدير التاكه أن يعد ٥٠٠٠ عمودا من الخشب من مديريته ، وذلك لاستخدامها في خطوط التلفراف وقد أعد بالفعل الفين من هذه الأعمدة وأرسلوا الى بلدة قوز رجب ، تمهيدا لنقلهم الى بربر ، ولكن عندما طلب من مدير دنقلة أن يقوم بنقلهم أفاد بأن مصاريف نقلهم تساوى ثمن شرائهم من الخارج (٧١) .

وقد تلاحظ أنه عند تركيب أعمدة التلفراف ، لم يراع أن توضع في شكل مستقيم بل كانت تنشأ بطريقة متعرجة مما جعلها تحتاج الى كميات كبيرة من المهبات والمعدات ولكن لما علم اسماعيل بذلك ، أصدر تعليماته الى باشمهندس التلفراف سلامة بك ، بأن يراعى الدقة والتنظيم عند انشاء مثل هذه الخطوط (٧٢) .

وفي نهاية حكم اسماعيل ، أصبحت جميع البلاد السودانية وسواحل البحر الأحمر ، وغرب السودان ، ومديرية خط الاستواء ، مربطة بشبكة من خطوط التلفراف ، التي كان لها اثر كبير ، في سرعة توصيل الاخبار والتعليمات لجميع الجهات السودانية وهي على النحو التالي :

— خط يربط بين القاهرة ، ووادي حلفا ، ودنقلة ، والدبه ، ومروى ، وبربر وشندى ، والخرطوم (خط مزدوج) .

— خط يربط بين القاهرة وسواكن ومصوع ، وكسلا والخرطوم (خط مفرد) .

— خط يربط بين الخرطوم وباره والأبيض وفوجه وأم شنقة والفاشر (خط مفرد) .

(٧١) دفتر ٤٠ عابدين وارد تلفراف وثيقة ٥٤ في جماد ثان سنة

١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

(٧٢) دفتر ٤١ عابدين وارد تلفراف — وثيقة ٢١٠ في ١١ رجب سنة

١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦م .

Report on the Egyptian provin ce. op. cit. PP. 130,146. (٧٣)

— خط يربط بين الخرطوم والمسلمية وأبى حراز وسنار ودارفور وبارة .
(خط مفرد) .

— خط يربط بين أبى حراز والقضارف والدوكا والقلابات (خط مفرد) .

— خط يربط بين بربر وقوز رجب وكسلا (خط مزدوج) .

— خط يربط بين كسلا والمحرقه وتيرى (خط مفرد) .

— خط يربط بين كسلا والفيلك وسواكن (خط مفرد) .

— خط يربط بين كسلا واميديب وسنيت ومصوع (خط مزدوج) .

وقد زودت هذه الخطوط بالمحطات اللازمة ، التى خصص لادارة كل
منها ، ضابط وعشرة عساكر ، واذكر على سبيل المثال وليس الحصر أن
عدد المحطات التى وجدت فى المنطقة الواقعة بين سواكن وكسلا ، بلغ حوالى
عشر محطات (٧٣) وكان السكان السودانيون فى مناطق وجود خطوط
التلغراف يخافون من أسلاكها ، فكانوا لا يحاولون الاقتراب منها اعتقادا بأنها
توصل أصواتهم الى الحكمدارية بالخرطوم (٧٤) .

(٧٤) وصف ميكلين Miklin فى كتابه أوغندا والسودان المصرى ، خط
لتلغراف الخرطوم — دارفور بقوله :

« ان المسافة بين كل عمود والآخر ، بلغت حوالى ١٠٠ ياردة ، وان
من العمود الواحد بلغ خمسة جنيهاً ، وان الأعمدة كانت مصنوعة
من الحديد المجوف ، وكان كل عمود يتكون من جزئين ، الجزء الأسفل منه ،
كان يدفن فى الأرض ، بعد ذلك يلف حول وسط كل عمود سياج من السلك
لشائك ، وذلك لحمايته من الماشية المallee لحك جسمها فى هذه الأعمدة ،
وكان المواطنون ، يبيتون فى رعب من أسلاك خطوط التلغراف لأنهم كانوا يعتقدون
أنها قوة سحرية ، ووصل بهم الأمر الى أنهم كانوا يخشون الكلام بالقرب
منها ، خشية أن تقوم بنقل الأخبار التى تسمعها الى الخرطوم . لذلك حذر
لسكان التحدث بجوارها ، واعتقادا منهم بأنها من عمل العفاريت حتى أنهم
كانوا يستغربون الأصوات التى تحدثها هذه الأسلاك بسبب تأثير الرياح
عليها ، وقالوا أن هذه الأصوات هى كلام العفاريت » .

— أنظر كتاب أوغندا والسودان المصرى ، وأنظر تقريراً عن الاقاليم
لمصرية فى السودان صفحة ١٣٠ ، ١٤٦ ، وأنظر الوثيقة رقم ٧ فى ٢٤ الحجة
سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

(ب) البريد :

اهتم اسماعيل بتنظيم شئون البريد في السودان ، وذلك لسرعة وصول المكاتبات من وإلى مصر ، ومن أجل ذلك أعد عددا من الجمال لاستخدامها في نقل البوستة من السودان إلى مصر ، وقد خصص لهذا الغرض طريقين ، يبدأ الأول من الخرطوم إلى بربر ، ويستغرق السير فيه ٤ أيام ثم تواصل الجمال السير بعد ذلك من بربر إلى أبي حمد فالتحور فكرسكو ثم أسوان ، وهناك توزع البوستة على الجهات المرسل إليها . ويبدأ الطريق الثاني من الخرطوم إلى بربر ومنها إلى سواكن ، ويستغرق السير في هذا الطريق تسعة أيام ، ومن هناك تقوم السفن بنقله إلى السويس ثم القاهرة (٧٥) .

لم يقتصر نقل البريد على السودان الشمالي ، بل امتد أيضا إلى مديرية خط الاستواء ، فكانت الخطابات تصل إليها بانتظام بواسطة قيام مجموعة من الأفراد ، مكونة من جنديين ودليل واحد ، وذلك لنقل البريد وتوصيله إلى الجهة المراد إرساله إليها ، وكانت البوستة المراد إرسالها إلى منطقة خط الاستواء توضع في حقيبة من الجلد ، وتغلق بإحكام ، ثم يقوم الجنديان بحملها ، ويمشون جميعا في صورة طابور وكانت حقيبة البريد تحمل بواسطة الشخص الذي يسير في المنتصف . وفي أغلب الأحيان كانت هذه الرحلة تستغرق ٤٠ يوما أو أكثر . وفي خلال موسم الأمطار ، كانت البوستة توضع في صندوق من الصاج ، بدلا من وضعها في الحقيبة الجلدية حتى لا تبلل الخطابات من ماء المطر ، وأما بريد البلاد القريبة فكان يوضع في داخل علب من الخشب (٧٦) . يبدو أنها كانت تشبه الحقيبة الخشبية أو الصندوق الخشبي وكان أفراد مجموعة البريد ، يحملون معهم دفترا يسجلون فيه أسماء المحطات التي يهرون بها . وكان ذلك يتم بالنسبة لبريد البلاد البعيدة .

وفيما بعد تقرر أن تقوم سفن القومبانية العزيزية بنقل البريد من مصر

(٧٥) محفظة ٣٨ معية تركي وثيقة ٩٣ في ١٩ محرم ١٢٨٣ الموافق ١٨٦١م .

Report on the Egyptian provinsec. op. cit. P. 145.

الى السودان ، فى يومى الثلاثاء والخميس من كل اسبوع (٧٧) وكانت هذه
انسفن تبدأ رحلتها الاسبوعية من السويس مارة بالقصر ، فسواكن فمصوع
فأمفيل Amphila فعصب فتاجورة غزيلع ، فبربرة فزنجبار . وقد
أسست على سواحل البحر الأحمر نقط استراتيجية هامة لحماية هذه السفن
التي تحمل البريد (٧٨) .

لم يكتف اسماعيل بهذا القدر من العمل على تنشيط حركة نقل البريد
بين مصر والسودان ، وبقيّة البلدان الأفريقية الأخرى بل عمل أيضا على تدعيم
نقله ، بالبحث عن الجديد من الطرق ، ففى عام ١٨٧٥ ، أرسل بعثة
كشفية مكونة من عدد من الجنود والضباط والأدلة ، وزودت بعدد من الجمال،
وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين أسيوط ودارفور ، وقد استغرق المسير فى هذه
المنطقة ثلاثين يوما على النحو التالى :

- ٣ يوم مدة المسير بين أسيوط ووادى الجمل .
- ١ يوم مدة المسير بين وادى الجمل وواحة الخارجة .
- ٢ يوم مدة المسير بين واحة الخارجة وواحة باريس .
- ٤ يوم مدة المسير بين واحة باريس ومنطقة الكسابا .
- ٣ يوم مدة المسير بين منطقة الكسابا وواحة سليمة .
- ٤ يوم مدة المسير بين واحة سليمة ومنطقة الكويبة .
- ٥ يوم مدة المسير بين منطقة الكويبة وبئر القطران .
- ٥ يوم مدة المسير بين بئر القطران وجبل أميدوم .
- ٣ يوم مدة المسير بين جبل أميدوم وبلدة الفاشر .

وقد تميز المسير فى المسافة الأولى بأنه كان لا يحتاج الى حمل كميات
من المياه ، لأن المياه كانت موجودة بوفرة فى هذا الطريق ، بينما كانت البعثة
فى بقية المناطق الأخرى ، تحتاج الى حمل كميات كافية من المياه ، رغم

(٧٧) دفتر ١٩٢٢ أوامر كريمة ، وثيقة ١ ص ١ فى ٩ ربيع ثان ١٢٩٣ .
الموافق ١٨٧٦ م .
(٧٨) Document, op. cit. No. 1296 .

سهولة الحصول عليها ، وذلك بحفر الآبار في تلك المناطق ، فالمياه الجوفية فيها كانت توجد بالقرب من السطح (٧٩) .

وكانت هذه البعثة قد حققت مهمتها ، وتأكدت من صلاحية استخدام هذا الطريق في نقل البريد من خلاله ، وربما يرجع السبب في اختياره الى أنه قصير ومستقيم ، ومن المرجح أيضا أن يكون السبب في اختياره راجعا الى أنه كان ولازال اقصر الطرق بالنسبة لغرب السودان . وكان قد تقرر أن يوضع بعض الجنود في بعض الأماكن الغير آمنة لحماية دوريات البريد بين غرب السودان ومصر .

ويعتبر هذا العمل من جانب مصر عملا حضاريا على جانب كبير من الأهمية لأن تقدم المواصلات في أى بلد من بلدان العالم ، يعنى في المقام الأول مدى ماوصلت اليه هذه البلدة من تقدم في مجال الزراعة والصناعة والتجارة والنقل .

الفصل العاشر

علاقات مصر بالحبشة

١ - أصول العلاقات :

كانت علاقة مصر بالحبشة طيبة طوال التاريخ ، واستمرت كذلك حتى بعد فتح محمد على للسودان ، وربما يرجع ذلك الى ظروفه العسكرية ، ومن المرجح أيضا أن يكون السبب في ذلك هو عدم مهاجمته للحبشة أو الاحتكاك بها وبناء على ذلك ظلت سياسة حسن الجوار قائمة بين البلدين ، حتى عصر عباس الأول ، ومن بعده محمد سعيد باشا .

لم يحاول كل من عباس الأول ، وسعيد باشا الأصطدام عسكريا بالحبشة ، سواء من قريب أو من بعيد ، وذلك يرجع الى انشغال كل منهما بشئون مصر الداخلية والى عدم محاولة كل منهما مد نفوذه الى مناطق جديدة من أفريقيا . ولم يكن لعباس الأول أية مراسلات مع ملك الحبشة ، بينما حرص سعيد ، على استمرار المراسلات بينه وبين الملك الحبشي حتى لا تنسوء العلاقات بينهما ، ويؤدي ذلك بالتالى الى دخولهما في معارك حربية ضارية ، لا يعلم مداها الا الله .

لم تقتصر العلاقة بين سعيد وملك الحبشة على تبادل الرسائل فحسب ، بل شملت أيضا تبادل الهدايا ، ففي عام ١٨٥٩ م ، أرسل سعيد باشا الى ملك الحبشة ، هدية كانت عبارة عن أربعة مدافع نحاسية ، عيار واحد ونصف بوصة ، بكافة لوازمها ومائة بندقية كبسول بروحين ، ومائة وستة وعشرون زراع من الحرير ، بالإضافة الى خيمتين مبطنتين بالحرير (١) . ويبدو أن العلاقات المصرية الحبشية في هذه الفترة ظلت طيبة ومتسمة بحسن الجوار .

(١) دفتر ١٨٩٠ أوامر عربى ، وثيقة ٨٨ ص ٢٦ فى ٢١ محرم سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٩ م .

ولما تولى اسماعيل باشا حكم مصر ، بدأت قواته تتوسع في أفريقيا حتى شمل نفوذه كل من بحر الغزال ودارفور ، والمديرية الاستوائية الى قرب البحيرات العظمى وسواحل البحر الأحمر الغربية وساحل خليج عدن ، ومقاطعة هرر ، وأخيرا امتد هذا النفوذ الى قسمايو ولكنه لم يستمر طويلا ، وبهذا انحصرت الحبشة داخل النفوذ المصرى ، من الشمال والشرق والغرب ، ولا غرابة اذا ما حاول اسماعيل مد فتوحاته الى داخل الحبشة نفسها ، وازاء هذا شعر الامبراطور الحبشى بالخطر المحدق الذى يحيط ببلادها من جميع الجهات ، ومنذ هذه اللحظة بدأ الخلاف يدب بين الدولتين ، وخاصة عند ما احتل اسماعيل الأراضي المتاخمة لمصوع مثل سنهيت (٢) .

لقد مرت العلاقات المصرية الحبشية أثناء حكم اسماعيل بفترتين ، الأولى منها تعرف بفترة السلم ، وتعرف الثانية بفترة الحرب ، وسوف أتحدث عن كل منهما على حدة .

أولا : فترة السلم :

اتسمت فترة السلم هذه ، بأنها كانت طيبة وحسنة ويتضح لنا ذلك من خطاب ملك الحبشة الى اسماعيل الذى يقول فيه ما نصه :

« أبدا بالتحية وأهديك السلام وأنى وشعبى بسلام بفضمة من الله ، وأن صداقتك الثابتة فى أفكارى ، وقلبي لن يتزعزع الا بالموت ، ولا يخفى عليك أنا ندين مع الأقباط بعقيدة واحدة ، وبما أننا أبناء كنيسة واحدة ، الا أنك لم ترسل للحبشة مطرانا ، لذا نرغب فى صدور أمركم بتكليف غبطة رئيس الأساقفة بايفاد المطران ، كما أود أن يصلنى الزد مع مبعوثى الراس بىرو لدى عودته ، فبمجرد تمهيد الطريق بين مصر والحبشة سأرسل وغدا من قبلى لاستقبال المطران » (٣) .

(٢) د . مكى شبكية : تاريخ شعوب وادى النيل (مصر والسودان) فى القرن ١٩ . المصدر السابق ص ٥٤٢ .
(٣) وثيقة ٦ ملف ٢ دوسيه ٥ فى ١٥ مايو سنة ١٨٦٧ م .

واضح من هذا الخطاب مدى ما كانت عليه مصر بالحبشة من حسن الجوار والتعاون المستمر ، سواء كان ذلك في مجال التعاون الديني ، أو في تنشيط حركة التجارة والبريد بين البلدين ، ولكن لم يستمر هذا الهدوء السلمي بين البلدين مدة طويلة ، بل نجده بعد وقت من الزمن يتغير الى الأسوأ ، واصبحت العلاقة بين البلدين ، يشوبها شيء من التوتر وعدم الاستقرار ، وذلك يرجع الى الاغارات التي كان يقوم بها الاحباش على حدود السودان الشرقي ، مما اضطر اسماعيل ، أن يقرر انشاء عدد من النقاط الحصينة على الحدود بين البلدين ، وقد بدأ بانشاء أول نقطة في منطقة كوغيت وذلك لأنها تتميز بالمناخ المعتدل ، وبالمياه الوفيرة ، وبالموقع الممتاز (٤) .

لم تقف هجمات الاحباش عند هذا الحد ، بل مدوا غاراتهم الى أماكن عديدة من بلاد السودان الشرقي ، ففي عام ١٨٧٢ أغارت جماعة من أشقياء الحبشة على قبائل البازات والباريات القاطنة شرق السودان وسلبوا ونهبوا كل ما وقع تحت أيديهم من مواشى وأغنام ، بل وأسروا من السكان حوالى ٦٠٠ شخص (٥) وفي عام ١٨٧٤ أغاروا أيضا على اقليم التاكة ، وقتلوا بعض الجنود المصريين ، الى جانب قتلهم لبعض الوطنيين (٦) فاضطر الخديو ازاء هذا الموقف المتفجر على الحدود بين البلدين أن يرسل قوة حربية ، تحت قيادة آدم بك ، لكي تعسكر في القلابات وذلك لحماية حدود الحكمدارية من هذه الهجمات المتكررة (٧) .

(٤) دفتر ٥٥٨ ص ٢٩ وثيقة ١٠ ، في ٢٣ شوال سنة ١٢٨٣ هـ

الموافق ١٨٦٦ م .

(٥) مكتبة ١٨٥٩ — وثيقة ٦٣ في ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ هـ

الموافق ١٨٧١ م .

(٦) دفتر ١٨٦٤ وثيقة ٦ ص ٩٨ في ٢٩ صفر سنة ١٢٩٠ هـ الموافق

١٨٧٣ م .

(٧) دفتر ١٨٦٤ وثيقة ٤٢ ص ٨١ في ٦ محرم سنة ١٢٩٠ هـ الموافق

١٨٧٣ م .

ولكن على الرغم من كل ذلك ، فان اسماعيل كان حريصا كل الحرص على استمرار علاقة حسن الجوار بينه وبين ملك الحبشة وذلك لسببين أولهما أن المعارك الحربية سوف تعطل مشروعاته التوسعية والعمرانية في أفريقيا ، وثانيهما أنها سوف تعود على البلدين بالدمار والخراب ، ومن هذا المنطلق ، رغب اسماعيل ، في تحسين علاقته مع ملك الحبشة ، وعلى أثر ذلك قرر أن يرسل له منزجر باشا ، وذلك لتصفية الخلافات الموجودة بينهما ولكن منزجر باشا كان قد أقهم الخديو بأن ملك الحبشة ، سوف لا يستجيب لتحسين العلاقات بينه وبين مصر ، وذلك لأن بعض الدول الأوروبية (بريطانيا) كانت تحرضه على مهاجمة حدود مصر ، فاقتنع اسماعيل بوجهة نظر منزجر ، وأخذ في تحصين حدوده مع الحبشة ، وذلك بإرسال ٤ بلوكات من الأورطة الثالثة لمطاردة الأحباش الذين يغيرون على حدود السودان الشرقى (٨) .

يفهم من هذا أن بريطانيا كانت تعمل على توتر العلاقات بين مصر والحبشة ، في الوقت الذي كانت تدعو فيه اسماعيل أن يعمل بكل جهده على منع تجارة الرقيق في أفريقيا ، أى أنها كانت غير جادة في دعوتها الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق ، بل كان هدفها كما هو واضح العمل على زيادة التوتر في أفريقيا ، حتى تجد لها مبررا آخر يساعد على التدخل في الشؤون الأفريقية ، وهذا ما كانت تصبو إليه ، ويبدو أن الخديو اسماعيل كان على علم بحقيقة موقفها ، لأنه طلب من حكمدار السودان ، أن يقوم بشراء العبيد من الجلالة ، بعيدا عن أعين غردون باشا ، بل وطلب منه أيضا أن يبتعد عن المناطق التي يتواجد بها غردون باشا .

بعد هذا العرض يمكن القول بأن علاقات السلم التي كانت سائدة بين مصر والحبشة منذ زمن بعيد ، قد تدهورت الى حد يدعو الى القلق ، وعدم الارتياح ، وبدأت تظهر في الأفق علاقات أخرى يشوبها الطابع الجرمي .

(٨) دفتر ٢٥ عابدين ص ١٢١ في ١٢ محرم سنة ١٢٩٠ هـ الموافق

١٨٧٣ م .

ثانيا - الفترة غير السلمية :

الى جانب الاسباب السابقة ، التى أدت الى تدهور العلاقات بين مصر والحبشة ، كانت هناك أسباب أخرى ساعدت على تفاقم وتدهور العلاقات بين الدولتين وزادت من حدتها ، وكان من هذه الأسباب مطالبة ملك الحبشة بميناء على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، كى يكون منفذا لبلاده ، ولكن اسماعيل رفض هذا المطلب ، بحجة أن كل الساحل الغربى للبحر الأحمر ملكا لمصر كما أنه فى نفس الوقت تابع للسيادة العثمانية والدليل على ذلك واضح ، وخاصة عند ما أرادت بريطانيا أن ترسل حملة لمحاربة ملك الحبشة ، كى تخلص القنصل البريطانى ومن برفقته من السجن الحبشية ، طلبت الاذن من تركيا ، كى تسمح لقواتها بالمرور من منطقة الساحل الغربى للبحر الأحمر . ويعتبر هذا اعترافا صريحا من جانب بريطانيا بأن تركيا هى صاحبة السيادة على تلك الأقاليم الساحلية، وأشار اسماعيل الى أن دعوى الملك الحبشى فى السيادة على أى جزء من الساحل ، لا أساس لها من الصحة .

وازاء هذا ، لم يقف ملك الحبشة مكتوف الأيدى ، بل حاول من جانبه أن يستميل بريطانيا ، ولكن دون جدوى ، وذلك لسببين ، أولهما أن بريطانيا كانت مرتبطة مع تركيا بسياسة واحدة ، أى كان لكل منهما الحق فى تأييد الآخر ، فمثلا كانت بريطانيا تؤيد تركيا ضد أى اعتداء يقع عليها من جانب روسيا ، وثانيهما أن بريطانيا كانت أيضا مرتبطة بسياسة واحدة مع اسماعيل الذى أيدىها فى موقفها من سياسة منع تجارة الرق فى أفريقيا ، فى مقابل أن تعترف له بالسيطرة على السواحل الغربية للبحر الأحمر . (٩).

وفى مقابل هذا الموقف المتشدد من جانب اسماعيل رفض ملك الحبشة التنازل الى مصر ، عن الأراضى المجاورة لنهرى المارب والجاش ، اللذين اعتبرتهما مصر من ضمن الأراضى التابعة للسودان ، لذلك طالبت بضمهما

(٩) د . مكى شبيكه : المصدر السابق . ص ٥٤٣ ، ٥٤٤ .

الى املائها ، ولكن ملك الحبشة ، لم يعترف بهذه الشرعية ، وأصر على رفضه ، وعدم التنازل عن هذه الأقاليم ، زيادة على ذلك فانه ترك قبائله تقوم بالاغارة على الحدود المصرية في السودان .

ومن ناحية أخرى ، كان الخديو اسماعيل يعلم هذه الحقيقة ، ويعلم أيضا أنه لابد من مجابهة الحبشة ، ولكنه قرر قبل أن يبدأ هجومه أن يقوم بإنشاء عدد من التحصينات ، في كل من سواكن ومصوع ، وقد شملت هذه التحصينات ، القلاع والحصون ، وذلك بغرض حماية جنوده ، ففي سواكن انشئت طابية مربعة الشكل أحيطت من الخارج بسور وسائر ترابى وخندق ، وقد بلغ عرض هذا الخندق مترين من أعلى ، وزودت كذلك ببرج ، يشتمل على ستة مزاغل ، وضع في اثنين منها مدفعين عياره بوصة ، وقد زودت كذلك بمحل لاقامة الجنود والأسلحة والذخيرة وقد بنى هذا المكان الذى خصص للجنود بالأحجار الشعبية والطين ، وكان من عيوبه أنه بنى بدون نوافذ وقد بلغ عدد جنود هذه الطابية ٤٣٢ جنديا ، كانوا جميعا تحت رئاسة يوزباشى وملازم أول وملازم ثانى ، بالإضافة الى ١٧ جنديا من جنود الطوبجية الذين كانوا تحت رئاسة ضابط طوبجى ، وكان الغرض فيما يبدو من وجود هذه القوات ، هو حراسة مبنى المحافظة والقراولات والدفاع عن السيادة المصرية في هذه البلاد . (١٠)

وفي مصوع انشئ عدد آخر من الطوابى ، منها طابية رأس مضر ، التى كانت معدة لمحاربة السفن الحربية ، التى تحاول مهاجمة مصوع ، زيادة على ذلك فانها كانت تقوم باطلاق مدافعها فى المناسبات القومية ، مثل الأعياد والاحتفالات الرسمية (١١) . وإلى جانب هذه الطابية ، وجدت طابية طاولون ، التى كانت عبارة عن قلعتى أم كلوا وحرقيتو ، وتثمان على مسافة قريبة من مصوع ، وإلى جانبهم وجدت طابية جرار ، التى كانت

(١٠) محطة رقم ١١١ سواحل البحر الأحمر .

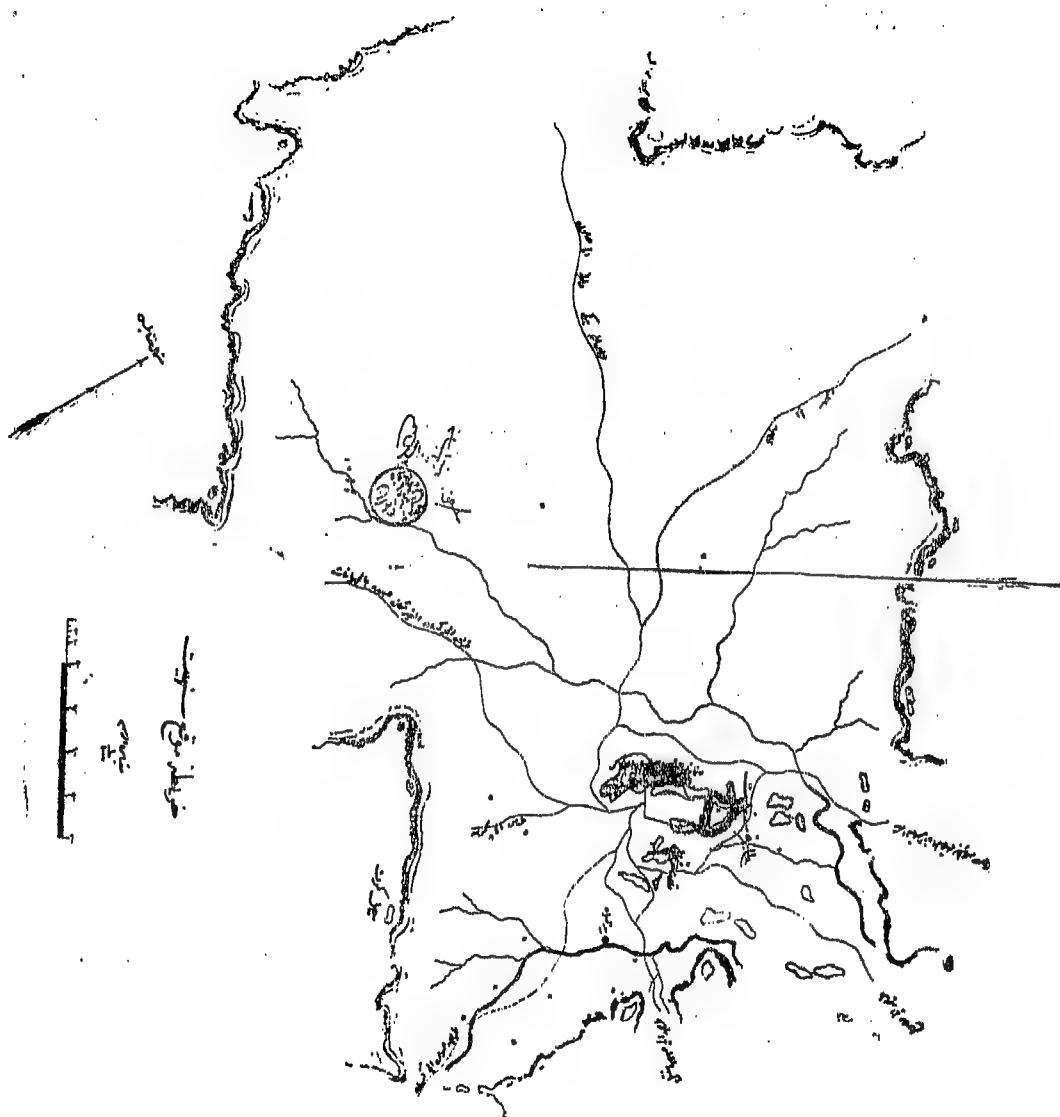
(١١) نفس المحطة .

خماسية الشكل ، وقد كانت مهمتها الدفاع عن جزيرة جرار (١٢) .
 وأنشئت أيضا طابية سسنيهت (١٣) في قمة جبل ، وعملت بها دروة من
 الأحجار غير المنظمة ، وكانت هذه الطابية تضم أربعة أبراج مضلعة
 الشكل فالأول منها كان له أربعة مزاغل ، والثاني كان له ثلاثة مزاغل ،
 وكان لكل برج من الأبراج الباقية خمسة مزاغل ، وقد سورت من الخارج
 بخندقين ، يبدأ الأول منهما من عند البرج الذى يقع فى الشمال الغربى ،
 وينتهى بالقرب من البرج الواقع فى الجنوب الشرقى ، فكان لهذا الخندق
 ساتر رأسى من التراب بلغ ارتفاعه من الداخل ٢ متر ، ٣٠ سم ، وبلغ
 ارتفاعه من الخارج حوالى ٨٠ سم ، وبلغ عرضه ٣ متر ، وأما
 الخندق الثانى فكان يبعد عن الطابية بحوالى ٣٠ مترا وكان يحيطها من
 جميع الجهات ، وبلغ ارتفاع ساتره من الداخل حوالى ٣ متر وبلغ ارتفاعه
 من الخارج متر ، ٥٠ سم ، وكان قد وجد بجوار هذا الخندق صهريج
 للمياه ، بلغت سعته ١٣٣ مترا مكعبا وقد تضمنت هذه الطابية أيضا
 شونة للتعيينات ، وجبختين للذخيرة ، أحدهما خاصة بالبيادة ، والثانية
 خاصة بالطوبجية ، كما تضمنت مخزنا وعبرا للجنود وكانت هذه الطابية
 محاطة بسور بلغ ارتفاعه ٢ متر ، ٥٠ سم ، وكان هذا السور يضم بداخله
 بيوت الضباط ، وشونة التعيينات ، وماكينه الميرى ، والاسبتاليه وبعض
 التوكولات ، وبثرا للمياه المخصص للشرب واستعمال الجنود ، وكانت طابية
 سسنيهت من المواقع الحربية الجيدة ، التى يصعب الهجوم عليها ، لأنها
 كانت تضم حوالى ٨٤٤ جندي ببيادة ، وكان على رأسهم سبعة من اليوزباشية
 وسبعة من الملازمين الأول وثمانية من الملازمين الثانى ، وكانت تضم
 أيضا ٨٢٠ جنديا من الطوبجية (١٤) وكانوا تحت رئاسة صاغقؤل أغاسى ،
 واثنين من اليوزباشية واثنين من الملازمين أول ، وملازم ثان ، علاوة على

(١٢) دفتر ٣٩١٩ ص ١٧١ ، وثيقة ٧ فى ٨ صفر سنة ١٢٩٧ هـ
 الموافق ١٨٨٠ م .

(١٣) انظر الخريطة رقم ٣ ، ٤ خلف صفحة ٢١١

(١٤) دفتر ٣٩١٩ ص ١٦٧ وثيقة ٧ فى ١٠ صفر سنة ١٢٩٧ هـ
 الموافق ١٨٨٠ م .



صورة الخريطة رقم (٣)

وهي توضح منطقة سنيهت التي عسكرت فيها القوة المصرية عام ١٨٧٦م ،



صورة الخريطة رقم (٤) وتمثل طابية سنهيت وهى احدى القلاع الحصينة
التي انشأتها مصر فى مصوع عام ١٨٧٥م

ذلك فقد وجد بها ١٠٠ مائة جندي وصف ضابط ، يبدو أنهم كانوا كاحتياط (١٥) .

وبعد أن أنهى الخديو اسماعيل انشاء هذه الاستحكامات قام بإرسال أول حملة عسكرية الى مصوع وقد قدر عددها بحوالى ٣٢٠٠ مقاتل ، وقد تمكنت هذه الحملة من احتلال اقليم الحماسين ، الواقع الى الجنوب من سنهايت (١٦) ، ومن بعدها توجهت الحملة الى جونديت (١٧) وبعد أن تمركزت القوات المصرية فى أماكنها هناك ، أرسل قائدها مندوبيا من طرفه ، الى ملك الحبشة يطلب منه التنازل عن الأراضى المتنازع عليها ، حتى يمكن تجنب وقوع أية حرب بين الدولتين ، ولكن دون جدوى ، ولم يكد هذا المندوب يصل الى مقر القيادة ، الا وكانت القوات الحبشية تشن هجومها على القوات المصرية ، التى تمكنت من صد هذا الهجوم ، وقتل خمسة عشر جنديا من القوات الحبشية ، ولكن لم تكف القوات الحبشية بهذا الهجوم بل شنت هجوما شاملا ، على القوات المصرية المتمركزة فى جونديت ، وتمكنت أثناء هذا الهجوم من محاصرة القوات المصرية فى جونديت وابتدتها عن آخرها ، وساعد الأحباش فى ذلك أنهم تمكنوا من قطع طرق المواصلات التى تربط القوات المصرية بمراكز القيادة الخلفية وتمكنوا أيضا من منع وصول النجدة الى جونديت ولم ينبج من الجنود المصريين من الموت الا عدد قليل جدا تمكنوا من الهرب .

ونتيجة لانتصار الأحباش طلبوا من أفراد الجيش المصرى الهاربين ، الاستسلام وتسليم ما معهم من أسلحة ولكنهم رفضوا ذلك وفى هذا الصدد يقول أحد الضباط المصريين الذى قدر الله له الحياة مائمه :

« أما بخصوص تسليم الأسلحة فلا يمكن تسليمها ما دمنا نحن أحياء » .

(١٥) نفس الدفتر والوثيقة .

(١٦) د . مكى شبيكه : المصدر السابق ص ٥٤٤ .

(١٧) انظر تقرير موقعة جونديت بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى افريقيا للمؤلف .

وقد اتجهت القوات المصرية المنسحبة الى قياخور ، خوفا على نفسها
من مطاردة الاحباش لها . وقد خسرت مصر في هذه المعركة الوحدات
العسكرية التالية : —

- أربعة عشر بلوكا من جنود السودان .
- سبعة بلوكات من عساكر ٢ جى أورطة .
- واحد بلوك من ١ جى أورطة .

والى جانب ذلك كله فقد قتل كل من الحكمدار والمحافظ والقائمقام ،
والمسيو زيجى ، وأرندروب وأراكيل بك ، وجميع بكباشية الطوبجية ،
وجى أورطة ، وجميع ضباط البلوكات ، زيادة على ذلك فان الحبشة
استولت على جميع الأسلحة التى كانت مع القوات المصرية ، التى اشتركت
فى هذه الموقعة ، بالإضافة الى ذلك فان الحبشة تمكنت من أسر ١٥ جنديا ،
كان من بينهم ، معاون ٢ جى أورطة ، وملازم الطوبجية ، وبلغت خسائر
العدو فى هذه الموقعة حوالى ١٥ ألف جندي (١٨) .

ولكن على الرغم مما بذلته القوات المصرية من مجهود فى هذه المعركة
ضد القوات الحبشية ، الا انها فشلت فى تحقيق سيطرتها على منابع نهر
المارب ، ويمكن تعليل ذلك فى النقاط التالية : —

— صعوبة المسير ، فمن المعروف أن الجنود ساروا على أرجلهم ،
وسط الخيران والتلال والأدغال ، وأدى هذا بكل تأكيد الى اجهادهم ،
لخاصة وانهم ساروا مسافة طويلة ، بينما حملت الأسلحة والمهمات والتعيينات
على ظهور الدواب .

— بعد المسافة بين القوات الامامية فى جونديت ، وبين القوات الخلفية
الموجودة فى قياخور على ساحل البحر الأحمر ، فقد أدى ذلك الى تضارب
الانباء عن سير المعركة ، وعدم معرفة الحقائق الصحيحة . (١٩)

(١٨) دفتر ٣٤ عابدين ، وارد تلغراف رقم ٢٢٥ فى ٧ شوال ١٢٩٢ ،
الموافق ١٨٧٥ م .

(١٩) نفس الدفتر والوثيقة

— عدم وجود خطة دقيقة ، تتضمن الخطوات التكتيكية التى يجب ان تسير على نهجها الحملة ، فيبدو ان الحملة سارت الى مكان الموقعة دون أسس مدروسة ، والدليل على ذلك أن احدى الخرائط الخاصة بهذه الموقعة ، رسمت عن طريق سماع أقوال أحد الضباط ، الذين اشتركوا فى هذه الموقعة ، وكان من الأفضل أن ترسم فى نفس مكان الموقعة .

— وكان من نتيجة هذه المعركة ، أن انخفضت الروح المعنوية لدى الجنود المصريين ، بينما ارتفعت بين جنود الحبشة ، وخاصة عند ما احتفظ ملك الحبشة برؤوس بعض الضباط القتلى وخاصة الأجانب منهم (٢٠) . وأدى ذلك بالتالى الى انخفاض الروح المعنوية لسكان سواكن ومصوع ، وقد دفع ذلك عمر رشدى الى أن يلتمس من القيادة المصرية أن تسمح بوجود أحد الوابورات الحكومية فى ميناء مصوع ، وذلك لاطمئنان الاهالى على مدى قوة الحكومة المصرية ، واخفاء روح الهزيمة (٢١) . وقد رسمت خريطتين لموقعة جونديت نشرت أحدها خلف هذه الصفحة * .

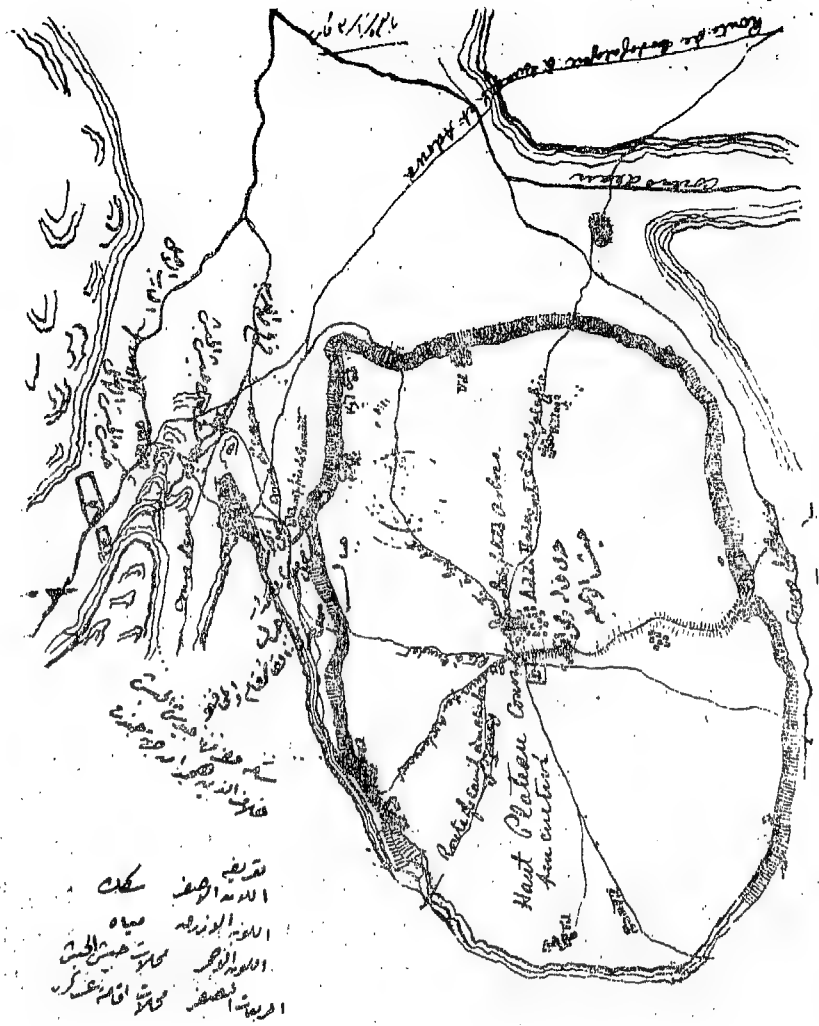
وقبل أن تنتهى هذه المعركة كان الخديو قد أرسل حملة أخرى فى نفس الشهر وعلى وجه التحديد يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥م ، الى منطقة أوسه ، لكى تستولى على منطقة نهر الجاش ، حيث كانت هذه المنطقة من المناطق المتنازع عليها وتكونت هذه الحملة من : —

— ٤ جى بلوك ، كانوا تحت قيادة اسماعيل أفندى معاون المهورية .
— بطارية طوبجية ، مركبة من مدفعين جبلى عيار ٤ وصاروخين حربى من نفس العيار المذكور ، وكانت تحت قيادة الملازم أول يوسف جاهين والذى كان بصحبته ، كاتب الحملة ، والأركان حرب والصيدلى .

(٢٠) دفتر ٢٥ عابدين صادر تلغراف رقم ٤٥٥ ص ٦٧ فى غاية شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

(٢١) مجفظة ١٠٩ وثيقة ٤٧٢٢ فى غاية شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

* انظر خريطة موقعة جونديت خلف صفحة ٢١٦ وانظر الخريطة الأخرى فى كتاب جهود مصر الكشفية .



صورة الخريطة رقم (٥)

وتمثل ميدان موقعة جونديت التي وقعت بين القوات المصرية والحبشية

عام ١٨٧٥ م

— ٢ جى بيادة سودان ، وكانت تحت رئاسة دياب آغا يوزباشى ، وكانت هذه القوة قد زودت بكمية من الذخيرة والمهمات والبقسماط .

وبعد أن اكتمل اعداد هذه الحملة ، بدأت المسير فى عام ١٨٧٥ من ميناء تاجوره الى ميناء دالوا ، الذى يقع على نفس الشاطئ الغربى للبحر الأحمر ، وبعد وصولها الى هذا الميناء الأخير ، نزلت الحملة على الشاطئ . وفى دالوا تدارس القادة ، كيفية الوصول الى اوسه ، وقد اتفقوا على الآتى : —

— ضرورة استخدام الطريق المهد الذى يوصل الى اوسه .

— ضرورة تقسيم جمال الحملة المعدة لنقل الأمتعة الى ثلاثة أقسام يخصص القسم الأول منها فى حمل الأشياء الثقيلة ، مثل المدافع والجبخانة ، ويخصص القسم الثانى ، فى حمل البقسماط ، والثالث فى حمل أمتعة العساكر والضباط والملحقين مثل الحكيم والكاتب والمعاون والمهندس .

وبعد أن انتهت اجراءات الاستعدادات ، بدأت الحملة فى المسير ، وكان قد تقرر أن يسير فى الأمام ١٥ جنديا ، تحت رئاسة أحد الضباط ومعهم ستة من الأدلاء المرسلين من قبل شيخ بلدة تاجورة ، وذلك لاستكشاف الطريق ، وقد سارت هذه المجموعة على مسافة ٢٠٠ مترا ، من مقدمة الجيش ، ومن بعدهم سار خمسة عساكر تحت رئاسة أركان الحرب وأحد اليوزباشية ، وكانوا أيضا على مسافة ٢٠٠ مترا من المجموعة الأولى ومن خلف هذه المجموعة وعلى مسافة أربعة أمتار سار ضابط الطوبجية وعساكره ، ومن خلفهم تقدمت الجمال التى تحمل جبخانة البيادة والخزينة ، والبقسماط والمهمات وعفش الأغوات والسيدات والأولاد ، وعين على يمين الحملة ، ومن مقدمتها الى نهايتها ، ١ جى بلوك مع عدد من ضباطه ، بحيث كان احداها فى المقدمة ، وكان الثانى فى الوسط ، والثالث فى المؤخرة ، وعلى يسار الحملة ، كان يسير ٣ جى بلوك ، الذى كان موازيا الى ١ جى بلوك ، وفى المؤخرة وعلى بعد ١٠٠ متر وجد ملازم على رأس ٢٠ عسكرى ، ومعه بروجى ودليل ، وذلك للمحافظة على من يتأخر من افراد الحملة ، وكانت دواب هذه الحملة تسير بين قوة الحراسة الموجودة على الجانبين

حتى يسهل الدفاع والحفاظة عليها ، عند ما تتعرض لأي هجوم مفاجيء ، كما اتفق أيضا أن يكون السير لمدة ٤ ساعات في أول النهار ، بعدها تأخذ الحملة راحة . وهكذا استمرت الحملة في المسير حتى وصلت إلى شاطئ بحيرة أوسه ، بعد أن كانت قد استهلكت كل احتياطي التموين ، الذي كانت تحمله معها فأدى ذلك بالتالى إلى تعرض الجنود إلى الجوع الشديد والعطش ، وكان من نتيجة ذلك أن اضطر منزجر إلى ذبح البعض من جمال الحملة ، وتوزيع لحمها على الجنود ، وكان قائد الحملة قد قابل الشيخ محمد ولد لعيطه شيخ عربان تلك المنطقة ، والذي وعد منزجر بأنه سوف يقدم له كل ما يطلبه من أجل الحملة وبالفعل طلب منه منزجر أن يزود الحملة بعدد من الإبقار والأغنام ، وكان منزجر قد دفع له جزءا من اثباتها مقدما ، وتعهد بدفع الجزء الباقي بعد الاستلام ، ولكن هذا الشيخ لم يف بوعده ، بل أخذ يماطل يوما بعد يوم ، لى تتعرض الحملة لمخاطر أشد صعوبة ، وحتى يتمكن هو من تنفيذ مخططة ، الذى يرمى إلى القضاء على الحملة ، ولم يكتف هذا الشيخ بهذه الماطلة بل عمل على تضليل قائدها فقد اقترح عليه أن ينقل القوات إلى مكان آخر غير المكان الذى كان منزجر قد اختاره ، وقد وافق القائد على هذه الفكرة ، ونقل قواته إلى المكان الجديد الذى كان من أقوى الأسباب التى أدت إلى هزيمة الحملة .

لم تقف مؤامرات هذا الشيخ عند هذا الحد ، بل أوعز إلى رجال قبائله بأن يهاجموا مؤخرة الحملة ، وقد تمكنوا من قتل أربعة من الجنود وجرح خمسة آخرين ولكن لما علم منزجر بذلك ، أرسل أحد الضباط وبصحبه بعض الجنود إلى مكان الحادث ، وتمكنوا من مطاردة الأعداء وتخليص مؤخرة الحملة ، ولكنهم لم يمهلوا الحملة أن تتنفس الصعداء ، فقد هاجموا جنودها أثناء الليل ، وأخذوهم على حين غرة ، ودارت أثناء الليل بينهم وبين الجنود معركة استمرت حتى مطلع الفجر ، وكان النصر فيها حليف الأحباش ، فقد تمكنوا من القضاء على معظم رجال الحملة ، ييا فيهم قائدها ، وعدد كبير من ضباطها ، وقتل من الأحباش حوالى ٥٦٠٠ شخص ، وكان الجنود الذين تبقوا من أفراد الحملة ، قد قرروا العودة مرة ثانية إلى تاجورة ، وأثناء عودتهم لاقوا الكثير من الصعاب من قبل

الأحباش ، فكانوا يطاردونهم بصفة مستمرة ليلا ونهارا ، وكانوا ينامون أثناء الليل وهم على شكل دائرة حتى لا يتمكن الأعداء من مهاجمتهم ، وكان من المتبع عندما يعجز أحدهم عن المسير ، يتركوه في الطريق كي لا يتعطّلون بسببه عن مواصلة المسير ، وخاصة بعد أن فقدوا كل شيء ، وكانوا قد نجحوا في الوصول الى تاجورة ، وهناك صرف لكل منهم مبلغ من المال .

وكان أحد ضباط هذه الحملة قد كتب تقريرا شاملا ضمنه خط سير الحملة ، والمشاكل التي واجهتها ، والتي أدت الى هذه النتيجة السيئة ، ويمكن تحليل أسباب هذه الهزيمة الى عدة عوامل نجلها على النحو التالي : —
— عدم تزويد الحملة بالكمية الكافية من المؤن ، التي يرجع السبب فيها الى اهمال قائدها ، الذي من المحتمل أن يكون قد اعتمد على تزويد الحملة بما ينقصها من مؤن ، من البلاد التي تهر من خلالها .

— عدم وضع خطة مدروسة ، تسير الحملة على نهجها ، والدليل على ذلك أن الحملة ، عندما وصلت الى بحيرة الأوسه ، لم يستطع قائدها النجاح في اختيار الموقع الملائم لها ، بل اعتمد في ذلك على الشيخ محمد ولد لعيطه ، الذي كان من أهم الأسباب الأساسية في هزيمة هذه الحملة .

— عدم تزويد الحملة بالأسلحة الكافية التي تمكنها من مقاومة الأعداء والدليل على ذلك أنها لم تتمكن من مقاومة البدو الذين استطاعوا بأسلحتهم البدائية ، مقاومتها والتصدي لها ، ومنعها من تحقيق أهدافها .

وكان لهزيمة هذه الحملة ، والحملة السابقة (حملة جونديت) أثرهما السيئ على الخديو اسماعيل ، الذي قرر ضرورة الانتقام من الحبشة ، والأخذ بالثأر وذلك بارسال حملة أخرى هي حملة مصوع .

وأما الحملة الثالثة فكان على رأسها عدد كبير من الضباط المصريين والأجانب الذين كانوا جميعا تحت رئاسة الأمير حسن ثاني أبناء الخديو اسماعيل ، ويبدو أن تعيين الأمير حسن قائدا عاما لهذه القوات كان بمثابة العمل على رفع الروح المعنوية لدى الجنود والضباط على السواء . وكان من اضاباط الأجانب الجنرال لورنج الذي كان رئيسا لأركان

الحرب ، والميرا لواء فيلد field والميرا لواء ديفيش Deviech والضابط
ماكليان MACLEAN والبكاشى لوش Loesh ولامسون Lamson
والطبيب ولسون Wilson واليوزياشى بورتر Portor والضابط
ارجنس Irgens وغيرهم وكان من الضباط المصريين كل من راتب باشا
الذى كان يشغل وظيفة سردار الجيش المصرى فى أفريقيا ، وعلى حلمى
وابراهيم أفندى وأحمد راتب أفندى وأحمد عزمى ، وعبد الرحمن حمدي ،
وعبد العال حلمى ، وخسرو عزمى ، وعبد اللطيف أفندى ، ومحمد مؤاد ،
ومحمد رافت ، وحسين فهمى ، ورجب صادق ، ومصطفى أفندى ، ومحمد
شاكى ، وأحمد عربى والطبيب حسن حسنى ومحمد على بك (٢٢) .

وقد بلغت قوة هذه الحملة عشرة أربط من عساكر البيادة والسوارى ،
وثلاثة بطاريات من الطوبجية ، بالإضافة الى تزويدها بعدد من الصواريخ
النحرية ، والى جانب هذه القوة المرسله الى مصوع ، كانت هناك قوات
حربية أخرى ، فى كل من سواكن ومصوع (٢٣) .

وزودت هذه القوة بالمؤن والمهمات والذخائر والدواب من ابل وخيول
وبغال ، وذلك لاستخدامها فى نقل الأمتعة والأسلحة ، وقد بلغ عدد هذه
الدواب ٢٣١٩ دابة . وقد تم نقل هذه القوة بما معها من أسلحة وامتعة
ودواب ، بالسفن المصرية التى كانت تعمل فى البحر الأحمر من السويس
حتى باب المندب .

— وبعد وصول هذه القوة الى سواكن ومصوع وزعت المهام القتالية
على السادة الضباط الآتى أسمائهم بعد : —

— عثمان بك رفقى قائدا للواء السفرية الأولى .

— راشد راغب قائدا للواء السفرية الثانية .

Report du Ratip Paeha.

(٢٢)

(٢٣) دفتر ٢٥ عابدين صادر تليفراف رقم ٤٢٣ فى ٢٧ شوال ١٢٩٢ هـ

الموافق ١٨٧٥ م .

- عثمان بك غالب ميرالاي الآلاى الأول للواء السفرية الأولى .
- محمد جبر بك ميرالاي الآلاى الأول للواء السفرية الثانى .
- عثمان نجيب بك ميرالاي الآلاى الثانى من لواء السفرية الثانى
- اسماعيل صبرى أفندى بكباشى بطارية المدفعية الأولى والثانية .
- راشد أفندى بكباشى أورطة الفرسان الأولى والثانية .
- مصطفى أفندى بكباشى أورطة الفرسان الثانية .
- محمد شاكىر أفندى بكباشى أورطة الفرسان الثالثة .
- أحمد عرابى بك مأور الحملة .
- حسن حسنى بك ناظر المستشفى العسكرى .
- محمد على بك مفتش الصحة .
- خورشيد غالب بك أميرالاي الآلاى الثانى ولواء السفرية الأولى (٢٤) .

وقد تمركز هؤلاء بقواتهم فى كل من حطملو وحرقيشو ، وجرار ، وبعرزه وعدرسة وقياخوز وقرع ، وقد وضعت فى موقع حطملو بطاريان من المدفعية وفى موقع جرار وضع بلوكان من المشاة . وفى جزيرة مصوع وضعت أورطتان من الفرسان ووزعت القوات الأخرى على باقى المواقع الاستراتيجية الهامة . وقد زود كل جنود الحملة بالأصناف التالية : —

- بندقية رامنتون بالسونكى .
- شنطة ذخيرة بها ٢٠ طلقة .
- شنطة جراية بها بقسماط يكفى لمدة خمسة أيام بالاضافة الى تزويده بـ ١٠٠ طلقة احتياط .
- عباءة صوف .
- معطف (كبود صوف) .

وزود السادة الضباط بالاشياء التالية بعد : —

— ١٠٠ رطل من الأمتعة بما في ذلك السلاح والذخيرة والبقسماط وذلك لرتبة الميرالاي .

— ١٠٠ رطل من الأمتعة بما في ذلك السلاح والذخيرة والبقسماط لرتبة القسائمقام .

— ٩٠ رطل من الأمتعة بما في ذلك السلاح والذخيرة والبقسماط لرتبة البكباشي .

— ٧٥ رطل من الأمتعة بما في ذلك السلاح والذخيرة والبقسماط لرتبة المعاون .

— ٧٥ رطل من الأمتعة بما في ذلك السلاح والذخيرة والبقسماط لرتبة اليوزباشي .

— ٦٠ رطل من الأمتعة بما في ذلك السلاح والذخيرة والبقسماط لرتبة الملازم .

وبعد أن استقرت هذه القوات في مواقعها ، بدأت في التقدم لاحتلال المواقع الاستراتيجية الهامة ، وكان من هذه المواقع موقع بعزره ، فهذا الموقع كان يتميز بأن له ثلاثة طرق يصل الأول الى أسمره ، والثاني الى مصوع ، والثالث الى عدرسه ، كما يتميز بوجود عدد من المرتفعات التي يمكن احتلالها لمراقبة تحركات العدو ، زيادة على ذلك فانه غني بالحشائش والمياه اللازمة لدواب الحملة ، كما يتميز بقربه من مواقع العدو ، وكان من المعتاد قبل انتقال القوات من مكان لآخر ، أن تمهد لها الطرق ، وذلك بقطع الأشجار ، وإزاحة الأحجار منها ، وقد خصص لهذا الغرض ، مجموعة من الجنود كانت تحت رئاسة ضابط . وقد زودت هذه المجموعة بالبطل والقزم ، والكواريك والمناشير ، علاوة على حمل جنود هذه المجموعة لأسلحتهم .

ومن الأماكن الهامة التي انتقلت اليها القوات بعد بعزره هي منطقة عدرسة، التي تتميز بعدم صلاحيتها من الناحية العسكرية كموقع استراتيجي وذلك لأنها محاطة بالجبال من جميع الجهات رغم توفر المياه فيها ، لذلك

انتقلت القوات بعد ذلك الى موقع آخر هو قياخور ، وكان هذا الموقع لا يصلح من الناحية العسكرية ، مع أن الوصول اليه كان سهلا وميسورا (٢٥) ، ومن هذا الموقع الأخير انتقلت القوات الى قرع (٢٦) ، وفي هذا الموقع عسكر الجنود فوق الروابي العالية ، وقام سكان القبائل في قرع ، بتقديم غروض الطاعة والولاء الى سردار الجيش المصرى ، وقد تميز هذا الموقع بوفرة مياهه ، وبصلاحيته من الناحية العسكرية ، علاوة على ذلك فإنه كان يتسع لحوالى ٥٠ ألف جندى .

وبعد أن استقرت القوات المصرية فى قرع ، حذرت القيادة المصرية الوطنيين من التعاون مع الملك يوحنا ، وقد تم ذلك عن طريق ارسال القسيس ديفلو ، الذى كان قسيسا لتلك المنطقة ، وكان بصحبته محمد آدم ، وحاكم قرع ، فذهب الجميع الى سوق قرع ، وهناك أمر القسيس بقرع الطبول والنقارات ، وعلى الفور تجمع الناس ، الذين بلغ عددهم زهاء ٨٠٠ شخصا ، كانوا من المسلمين والمسيحيين ، وعندئذ قال القسيس فى جموع الناس ما نصه :

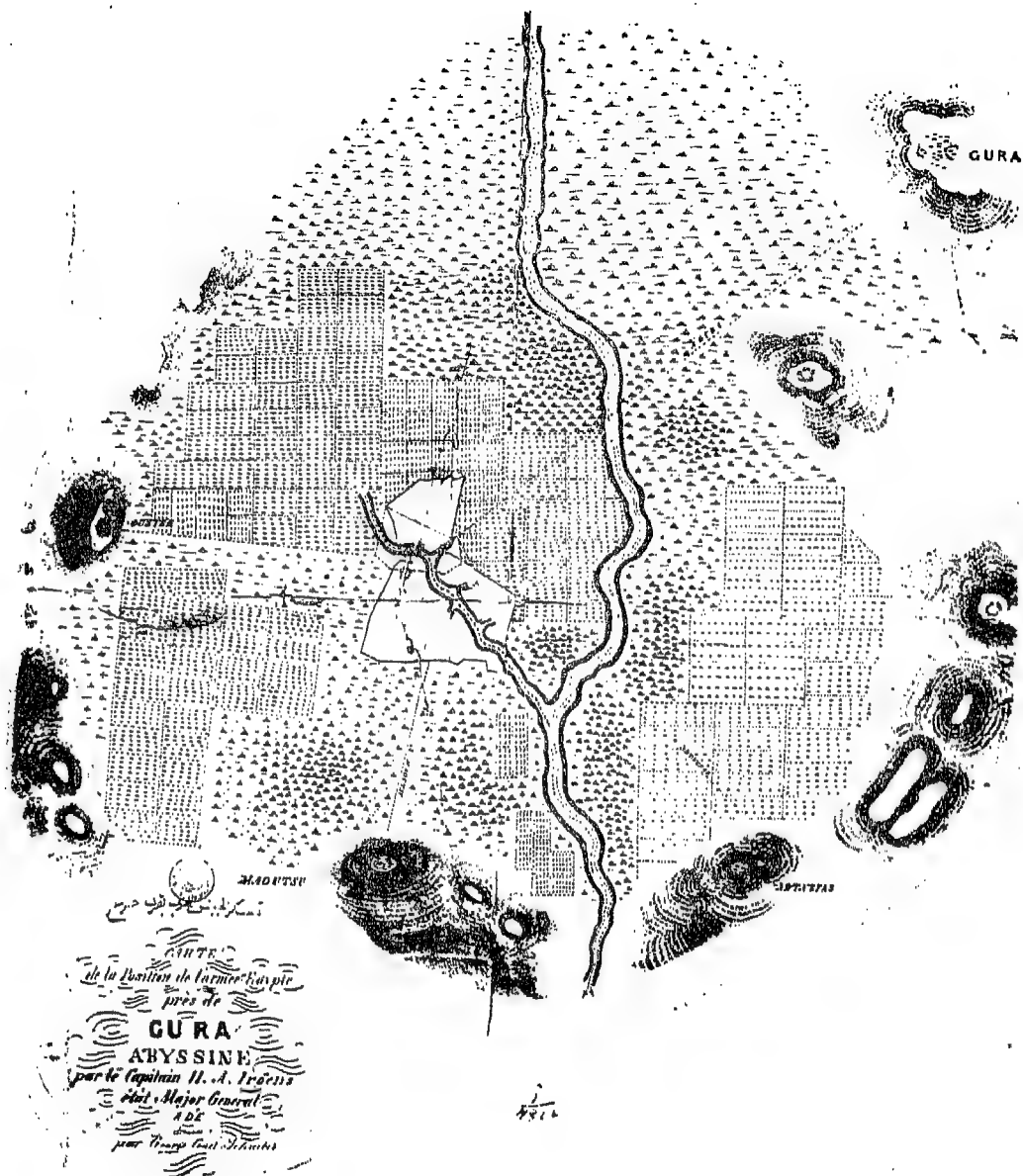
« ان الجيش المصرى قدم الى محاربة الملك يوحنا وذلك لأخذ الثار ، والانتقام منه ، بسبب المعركة السابقة (معركة جونديت) فمن لزم الحياد سواء كان مسلما أو مسيحيا ، فلا عدوان عليه ولا ظلم يحيق به ، وأما من سموات له نفسه ، الاشتراك فى الحرب فى صف الملك ، فعليه يقع العدوان والجور ، فالحكومة المصرية والجيش المصرى يتصفان بالعدل والانصاف ، فهما يشتريان كل ما يحتاجون اليه من السكان بالثمن نقدا ، ولا يضر أى فرد ، فعلى كل واحد منكم أن يقوم بأعماله بمنتهى الحرية ، ولا يخاف من أى شيء » .

(٢٥) دفتر ٤١ عابدين ، وارد تلغراف رقم ٩٩ ص ١٧ فى ٢ رجب سنة

١٢٩٣ هـ الموافق سنة ١٨٧٦ م

(٢٦) انظر الخرائط ارقام (٦) ، (٧) الخاصة بموقع قرع خلف

صفحة ٢٢٤ .



صورة الخريطة رقم (٧)

وتمثل تتركز القوات المصرية في قرع عام ١٨٧٦ م .

وفي نفس الوقت كان راتب باشا ، قد ذهب الى اقليم الحماسين ،
الذى دخل في حوزة الحكومة الخديوية منذ وقت قريب وفي هذا الصدد.
يقول راتب باشا سردار الجيش المصرى ما نصه :

« ان الحاكم ولد دنكايل قد نال الشرف باللجوء الى الحكومة الخديوية ،
التي تعامل عباد الله الذين يستظلون تحت جناحها ، معاملة الوالد الحنون
لأبنائه » .

وفي تلك الاثناء كان ملك الحبشة ، يتابع تحركات الجيش المصرى من
موقع لآخر وذلك بواسطة جواسيسه ، ف بمجرد أن علم بدخول الجيش
المصرى قرع ، اتجه على رأس جيش كبير الى قياخور ، عندئذ أصدر لورنج
باشا رئيس الأركان الأمر الى راتب باشا ، بأن يخرج القوات من مواقعها
لكى تصد زحف جيش ملك الحبشة ، وفي هذا الصدد قال الكولونيل
لورنج ما نصه :

« لنبرز من المتاريس لكى نلاقى العدو وننازله » ولكن راتب باشا ،
كان قد اعترض على ذلك بحجة أن هذا الاجراء سوف يعرض القوات المصرية
للخطر ، ولكن لورنج أصر على تنفيذ مطلبه بصفته المسئول عن قيادة هذه
الحملة ، بينما رأى راتب باشا أن تظل الجنود فى مواقعها ، وعند اقتراب
العدو منهم يقومون بمهاجمته . ودلل على رأيه بأن خروجهم سوف يعرضهم
للهلاك ، وخاصة وأنهم سيحاربون العدو فى العراء ، وبالفعل وبعد خروج
الجنود من الخنادق ، منيو بالفشل والهزيمة رغم ما بذلوه من مقاومة
عنيفة (٢٧) . وقد بلغت الخسائر المصرية كما يقول التقرير ٢٠٠٠ الفى
قتيل ، بينما بلغت الخسائر الحبشية ما يقرب من ٣٥ الف بين قتيل وجريح ،
ومن المؤكد أن هذا الرقم صحيح ، لأن الجنود المصريين كانوا يستخدمون
أسلحة حديثة (رامتون) بينما كان العدو يستخدم أسلحة قديمة ، الى
جانب استخدامه للسيوف والحراب .

(٢٧) دفتر ٣٧ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٤٢٦ فى ١٤ صفر
سنة ١٢٩٣ هـ الموافق سنة ١٨٧٦ م .

لم تنته الحرب بين الجيشين عند هذا الحد ، بل شن الأحباش هجوما شاملا على مواقع الجيش المصرى فى قرع ، وقد تمكنوا من هزيمته هذه المرة ، وبلغت جملة خسائره : واحد معاون بيادة ، وثلاث ضباط ، ١٢ جنديا بينما بلغت خسائر العدو خمسة آلاف قتيل (٢٨) . وتعتبر هذه المعركة هى آخر المعارك التى خاضتها مصر مع الحبشة ، والتى وضعت حدا للنزاع بين الدولتين .

ويمكن تحليل هزيمة الجيش المصرى فى هذه الواقعة الى عدة عوامل منها سوء التخطيط لهذه المعركة ، فمن الملاحظ أن القوات المصرية كانت تنقل من مكان لآخر دون دراسة مسبقة للموقع الجديد ، الذى تم اختياره وسبب هذا بالتالى اجهاد هذه القوات مع بعثرة جهودها ، وتعرضها للخطر ، زيادة على ذلك فان القادة لم يكونوا على وفاق وخاصة عند اتخاذ أية قرارات ، فالحرب تتطلب قيادة واعية وادراك عميق ، ورأى موحد حتى لاتتضارب الاوامر بين القادة . وقد أدى ذلك بالتالى الى ارباك الجنود ، وعدم تأديتهم للمهام الموكلة اليهم على الوجه الأكمل ، ففى معركة قرع مثلا ، نجد أن لورنج رئيس الأركان قد أصدر أمرا الى القوات المصرية المتحصنة فى مواقعها بالخروج من خنادقها والتصدى لجيش العدو ولكن راتب باشا اعترض على هذا الأمر ، بحجة انه يجب ألا تحارب القوات فى العراء ، فمن الأفضل لها أن تحارب عدوها وهى متحصنة فى خنادقها ، حتى يتوفر لها الحماية والأمن ولكن لورنج أصر على رأيه ولم يأخذ بهذا رأى ووصل به الأمر الى انه لم يمهل راتب باشا ، ان يحصن قواته فى منطقة قياخور (الموقع الجديد) القريب من قرع ، وأدى هذا بالتالى الى هزيمة الجيش المصرى فى قياخور وقرع .

ومنها أيضا خفض الروح المعنوية لدى أفراد الجيش المصرى وذلك بسبب هزائمهم السابقة أمام الأحباش فبالطبع كان هؤلاء الجنود المصريون ينتابهم الخوف من مواجهة الأحباش خشية الهزيمة مرة أخرى .

ومنها كذلك أن القوات المصرية ، لاقت الكثير من الصعاب وخاصة أن أفرادها كانوا يتقدمون سيرا على الأقدام ، وسط الغابات والأدغال ،

والمستنقعات والسهول والوديان ، بالإضافة الى تعرضهم لقسوة المناخ ، الذى يتميز بشدة الحرارة وكثرة الرطوبة ، فهو لا يلائمهم ، لأنهم تعودوا الحياة فى مناخ معتدل ، زيادة على ذلك فانهم واجهوا مشكلة سوء التغذية ، ففى ظل هذه الظروف كان لا يمكن للجنود أن يحصلوا على ما يحتاجون اليه من الغذاء ، بل يبدو أنهم عاشوا على ما يحملونه من البقسماط الجاف فقط وهو لا يسمن ولا يغنى من جوع .

ولكن على الرغم من كل هذه الصعاب ، وعلى الرغم من الهزائم التى لحقت بهم ، الا أنهم بحق ضربوا المثل فى المقدرة على تحمل المشاق والصعاب فى كافة الظروف الصعبة .

لم تؤد هذه الحروب الى حل المشاكل الموجودة بين الدولتين ، وعجزا كل من الطرفين على فرض ارادته على الآخر ، ونتيجة لفشل القوات المسلحة فى تحقيق هدفها . اذن لم يبق أمام كل من الطرفين سوى التفاوض ، كوسيلة للحصول على أقصى مايمكن الحصول عليه من الطرف الآخر .

وعلى اثر ذلك طلب ملك الحبشة من الأمير حسن نجل الخديو اسماعيل ، وثائد القوات المصرية فى موضوع المفاوضة بشأن الصلح، وأرسل له خطابا جاء فيه ما نصه :

« فالأمل أن أردتم المكاملة فى هذه (المفاوضة) إما أن ترسلوا لنا من تعتمدونه ، وتخبروننا به ، لنرسل من طرفنا من نعتمده للمكاملة فيما فيه الإصلاح وعلى الله حسن النجاح ، ونأمل فى ارسال رد جوابنا هذا يوم تاريخه » (٢٩) وقد رد عليه راتب باشا بقوله :

« ان مولانا الخديو آسف جدا على وقوع الحرب بيننا ، وعلى تبدل الصداقة المستديمة بيننا بالعداوة ، وانى أذكركم بأن ولى نعمتنا لا يرضى أصلا عن سفك الدماء بدون سبب ، فقد أوغد قبلا أرندروب بك ، ليتحدث

(٢٩) دفتر ٣٧ عابدين وارد تلغراف رقم ٤٥٨ فى ١٥ صفر سنة ١٢٩٣.

١٢٩٣. هـ الموافق سنة ١٨٧٦ م .

معكم ويعتد معكم معاهدة صداقة قوية ، ولكنكم لم تقبلوا عقد المعاهدة
فحدث ما حدث (٣٠) . »

وبعد تبادل الرسائل بين الدولتين ، اتفقتا على أن يعين كل منهما مندوبا
يمثلهما في مفاوضات السلام ، وكانت مصر قد عينت من طرفها البكباشي على
أغندي الروبي ، الذي توجه الى الحبشة ليقوم بالتفاوض هناك نيابة عن
مصر . وهناك قابل ليكاهوكاس ورقى مندوب الحبشة ، الذي حضر معه الى
مصنع لبدء المفاوضات ، وبعد أن انتهت المفاوضات بين الدولتين اتفقتا
على الآتي :

— إعادة جميع الأسرى المصريين ، الذين أسروا في الحروب السابقة
مع الحبشة .

— الاتفاق على عقد معاهدة للتجارة والبريد بين البلدين بحيث تحصل
الحبشة بمقتضاها على نقل البريد والبضائع التجارية عبر الأقاليم
المصرية .

— إعادة الأسلحة التي استولت عليها القوات الحبشية أثناء المعارك ،
ولكن المندوب الحبشي اعترض على هذا البند ، ولم يوافق عليه بحجة أنه
من الصعب جمع هذه الأسلحة من أيدي الجنود ، لأنهم اعتبروا هذا
السلاح غنيمة لهم ، وقرروا أنه في حالة جمعه منهم ، فسوف يقومون بتدميره
وأضاف بأن الملك الحبشي ، طلب منه أن يكون هذا السلاح الموجود لدى
الجنود الأحباش ، عبارة عن هدية من مصر للحبشة .

— تأجيل مسألة تحديد الحدود بين الدولتين الى وقت آخر (٣١) .

(٣٠) دفتر ٢٨ عابدين ، صادر تلغراف تركي في ١٧ صفر سنة
١٢٩٣ هـ الموافق سنة ١٨٧٦ م .

(٣١) محفظة ١٦٠ — عابدين ، في غرة ربيع اول سنة ١٢٩٣ هـ
الموافق سنة ١٨٧٦ م .

وبعد الانتهاء من هذه المفاوضات التى حدثت بين البلدين ، عرضت
نتيجتها على الخديو اسماعيل ، الذى اعترض على عدم ارسال الحبشة
للأسلحة التى غنمتها قواتها ، وذكر أن الهدوء لا يتأتى الا بتصفية جميع
الخلافت بين البلدين ، وطلب من السردار راتب باشا ، أن ينقل الى ملك
الحبشة ضرورة العمل من جانبه على ارجاع هذه الأسلحة ، وقام السردار
بارسال خطاب الى ملك الحبشة جاء فيه ما نصه :

« ان جمع الأسلحة من أيدي العساكر ، أمر يسير جدا بالنسبة الى
ملك ذى نفوذ واقتدار مثل الملك يوحنا ، فلو عرضنا على مولانا الخديو أن
الملك يوحنا لم يستطيع جمع هذه الأسلحة من أيدي عساكره ، لما صدق
ذلك ، وبناء على ذلك ينتظر من الملك يوحنا قبل كل شيء رد جميع
الأسلحة الموجودة لدى جيشه » (٣٢) .

ويبدو أن بنود هذا الاتفاق لم توضع موضع التنفيذ مما اضطر الدولتين
الى عقد اتفاق آخر ، تلخصت بنوده فى النقاط التالية : —

أولا — انتهاء حالة الحرب بين الطرفين ، بحيث لا تقوم مصر بمحاربة
الحبشة ولا تقوم الحبشة بمحاربة مصر .

ثانيا — عودة الحدود بين مصر والحبشة ، الى ما كانت عليه من قبل
وقوع الحرب بين الدولتين .

ثالثا — تنشيط حركة التجارة بين الدولتين ، سواء كان ذلك فى الصادرات
أو الواردات .

رابعا — على الحبشة أن تعفو عن جميع الأشخاص الذين فروا منها
أثناء الحرب والتجأوا الى مصر .

خامسا — تتكفل الحكومة الخديوية ، بمنع عساكر ولد ميخائل (وهو من
رعايا الحبشة) من مهاجمة الحدود الحبشية .

(٣٢) دفتر ٨ عابدين تلغراف رقم ١٣٧ فى ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٣ هـ
الموافق سنة ١٨٧٦ م .

سادسا — اذا رغب ملك الحبشة في ارسال مندوب من طرفه الى مصوع للاقامة بها للاشراف على رعايا حكومته هناك فلا مانع من ذلك .

سابعا — اذا ارسلت الحبشة بوسطة ، أو أى فرد من أبنائها الى أى جهة، أو الى أى دولة، فيجب عدم التعرض له من جانب الحكومة الخديوية ، وكذلك اذا ارسلت مصر من طرفها مندوبا يحمل بوسطة الى أى جهة من جهات الحبشة ، فيجب عدم التعرض من جانب حكومة الحبشة ، كما لا يتعرض أحد للبوسطة التى يحملها .

ثامنا — عدم السماح بمرور الاسلحة ، وسائر المهمات الحربية الى الحبشة ، باستثناء مرور قدر معين ، من هذه الاسلحة ولوازمها والتى تشتري لحساب الملك وتقدر كميتها بحوالى ٥٠ رطلا من البارود ، ١٠ بنادق ، ٥٠٠٠ آلاف كبسولة ، واشترط كذلك أن يتم ذلك مرة واحدة فى العام .

تاسعا — السماح بالسفر لآى فرد من أبناء الحبشة الى أى جهة خارج بلاده ، كفرنسا وانجلترا مثلا ، مادام يقوم بدفع مصاريف نقله فى الواجبات المصرية التى يركبها . كما يجب عدم منع أى شخص يريد زيارة الحبشة (٣٣) .

من قراءة بنود هذا الاتفاق نجد أنه لم يذكر أى شئ عن اعادة الأسلحة التى كانت بحوزة الحبشة ، رغم تعدد بنود هذا الاتفاق ، فيبدو أن ملك الحبشة كان جادا فى تمسكه بها .

ولكن على الرغم مما جاء فى بنود الاتفاق الثانى ، الا أن مصر لم توافق عليه ، مما اضطر الدولتين الى عقد اتفاق ثالث بينهما ، وقد مثل مصر فى هذا الاتفاق ، غردون باشا ، وقد جاء فى بنوده الآتى بعد :

أولا — ان جهة باغوص وجهة لتسعى الجنوبية ، وحلحل والماريات تستمر فى حوزة الحكومة الخديوية ، وكذلك أميديب وما حولها .

(٣٣) دفتر ٤٦ عابدين ، وارد تلفراف ، رقم ٣٤ ص ٨ فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٧ م .

ثانيا - على الخديو المعظم ، أن يأذن لملك الحبشة بتعيين مندوب من طرفه لاقامته في مصوع ، بحيث يكون بمثابة قنصلا ممثلا لبلادته .

ثالثا - يقوم الخديو اسماعيل ، بتعيين مطران للحبشة .

رابعا - كل من يرغب من الأحباش في التوجه الى القدس الشريف ، يرخص له بالسفر الى هناك ، على شرط أن يحصل على موافقة حكومته ، وعلى أن تقوم مصر بمنحه كافة التسهيلات .

خامسا - يمنع تصدير الأسلحة والبارود الى أعداء الملك يوحنا .

سادسا - جميع العساكر المأسورين والموجودين بالحبشة يصير ارجاعهم الى مصر (٣٤) .

يبدو أن هذا الاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ ، والدليل على ذلك أن غردون باشا كان قد ذهب الى الحبشة ، وذلك لمقابلة الملك يوحنا ، وهناك قال له الملك ما نصه :

« انه اذا كان القصد من هذه الزيارة المحبة معى (ملك الحبشة) فتعطى الى جهة القلابات والقاش ، بالاضافة الى مليونين من الجنيهات المصرية ، وانه في حالة حصولي على مصوع وعلى مطران فاننى سوف اتنازل عن النقود ، كما يجوز لى أن أطلب دنقلة وسنار وبربر والخرطوم وبلاد النوبة ، وكذلك جهة هرر التى تتبعنى من قبل » (٣٥) .

من المؤكد أن هذه الاتفاقيات لم تنجح ولم توضع موضع التنفيذ ، نظرا لموقف ملك الحبشة المتشدد ، حيث وصل به الغرور الى أن يطالب في أحقية

(٣٤) دفتر ٥٢ عابدين واردة تلغراف صورة المكاتبه رقم ١٨ فى ٦ محرم سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٨م .

(٣٥) دفتر ٥٤ عابدين ، واردة تلغراف رقم ٧١٧ فى ١٩ القعدة سنة ١٢٩٦ الموافق ١٨٧٨م .

بملكيتيه لبربر وشندى ، والخرطوم وهى أقاليم سودانية ، لاصلة لها بالحبشة ،
سواء كان ذلك فى الماضى القديم أو فى الحاضر ، ويمكن ارجاع هذه الغطرسنة
الى انتصاراته فى الحروب السابقة التى وقعت بينه وبين مصر .

وقد استمر هذا الوضع الى ما هو عليه ، حتى عزل الخديو اسماعيل
من حكم مصر وعين بدلا منه ، الخديو توفيق ، وفى تلك الأثناء أرسل ملك
الحبشة ممثلا خاصا من طرفه الى القاهرة وذلك لمقابلة الخديو الجديد ،
حيث طلب منه ضرورة العمل على تعديل الحدود بين السودان والحبشة ،
بحيث يتضمن التعديل الجديد ، حصول الحبشة على ميناء مصروع والقرى
التابعة لها ، وقلعة البجة (٣٦) ولكن يبدو أن الخديو توفيق ، لم يوافق على
مطالبة واستمر الوضع هكذا ، حتى قيام الثورة المهدية ، وصدور الأمر
بانسحاب الجيش المصرى من السودان ومن البلدان الأفريقية الأخرى . ومن
هنا وجدت الحبشة الفرصة السانحة أمامها لتحقيق ماكانت تصبو الى تحقيقه
فى الماضى .

ومن الجدير بالذكر أن نشير الى عدد القوات المصرية التى كانت متواجدة
فى ذلك الوقت فى البلدان السودانية خاصة والأفريقية عامة ، فنلاحظ أن هذه
القوات كانت موزعة على هذه البلدان بنسب متباينة ، فكان حجمها يختلف من
بلد لأخرى ، فنجد مثلا أن عدد القوات المصرية التى كانت ترابط فى منطقة
بحر الغزال يبلغ ٤٠٠٠ جندي ، يبدو أن السبب فى ذلك يرجع الى أهمية
هذه المنطقة لانها كانت من المناطق المشهورة بتجارة الرقيق ، وثانيا أنها كانت
وكرًا لأعداء الحكمادارية من أمثال الزبير باشا رحمه .

ويلى إقليم بحر الغزال فى الأهمية إقليم هرر الذى بلغ عدد قواته
العسكرية ٢٧٥٤ جنديا ، فهذا الاقليم ملاصق للحبشة التى كانت تعمل بكل
جهدها على القضاء على النفوذ المصرى فى أفريقيا الشرقية ، وكانت مصر
تعلم هذه الحقيقة ، لذلك نجدها تزيد من تواجدتها العسكرية فى إقليم هرر .

ومن بعد هزر يأتى إقليم كردفان ودارفور ، فيبلغ عدد قوات كردفان ١٩٥٠ جنديا ويبلغ عدد جنود الفاشر ١٥٠٠ جندي وداره والكلل ٢٠٠٠ جندي ، والسبب في ذلك يرجع الى أن منطقة غرب السودان كانت قد شهدت معركتين ، أولهما كانت عام ١٨٢٠م بين قوات البك الدفتردار وقوات سلطان دارفور من ناحية أخرى ، وكانت المعركة الثانية عندهما قامت مصر بضم إقليم دارفور للسيادة المصرية .

ويلى إقليم غرب السودان في الأهمية إقليم خط الاستواء ، فبلغ عدد قواته العسكرية ١٧٧٣ جنديا ، وذلك لاتساع مساحته ، ومن ناحية أخرى أنه كان مركزا لارسال الحملات الكشفية الى المناطق المجاورة له ، بالإضافة الى مقاومة تجارة الرقيق في هذه البلاد .

ومن بعد خط الاستواء يأتى إقليم أو مديرية الخرطوم التى يبلغ عدد قواتها ١٥٥٦ جنديا، وربما سبب ذلك يرجع الى أن الخرطوم كانت عاصمة للبلاد السودانية ، ومن ناحية أخرى كان يوجد بها مركز القيادة وثكنات الجيش ، فهى بذلك تعتبر مستودعا للجند ، أى منها تخرج الجنود لتوزع على باقى المديريات .

ويلى الخرطوم في الأهمية أيضا مديرية التاكة التى يبلغ عدد قواتها العسكرية ١٤١٨ جنديا ، ويبدو أن السبب في وجود هذه القوة العسكرية الضخمة ، يرجع الى تمرد جنود اللواء الرابع عام ١٨٦٥م والذى نجم عنه ثورة كادت أن تقضى على النفوذ المصرى في السودان ، ويمكن مراجعة التقرير الخاص بموقعة التاكة في كتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية في أفريقيا في القرن التاسع عشر ، في الفصل الخاص بالمعارك الحربية للمؤلف .

وفيما عدا ذلك فإن عدد القوات المصرية العسكرية في البلدان الاخرى ، كان قليلا ، فيفهم من ذلك أن توزيع القوات المصرية كان يراعى فيه أهمية المديرية أو البلدة ، بمعنى أن المديرية التى تكون واسعة المساحة ، تزود بعدد كبير من الجند، كما توضح عاليه ، ويمكن مراجعة البيان الخاص بذلك، خلف هذه الصفحة ٢٣٥ .

يومييه

عن ((العسكرية الموجودة بجهات السودان والسواحل)) وذلك عن المعلوم
من اليوميات الواردة لقام عسكريه لغاية شهر يوفية سنة ١٨٧٩

عسكرية جهادية	عسكرية باشبوزق	يكون عسكرية	أسماء الجهات
١٢٨٦	٠٢٨٠	١٥٦٦	مديرية الخرطوم
٠٢١٥	٠٠٠	٠٢١٥	القضارف
٠٢٣٦	١٤٩	٠٣٨٥	مديرية بربر
٢١٩	٠٥٣	٢٧٢	مديرية دنقلا
٦٧٠	٢٠٨	٨٧٨	مديرية سنار
٣١٠	٠٠٠	٣١٠	ادارة فيزوغلى
٤٣٢	٠٥٣	٤٨٥	محافضة سواكن
٥٧٩	٠٥٦	٦٣٥	محافضة مصوع
٢٣٢	٠٠٤	٢٣٦	سنهيت
١٢٦٨	١٥٠	١٤١٨	مديرية التاكا
٠٥٩٠	٠٠٠	٠٥٩٠	القلابات
٦٤٥	٠٠٠	٦٤٥	أمديب
٧٨٢	١٦٩	٩٥١	مديرية فشودة
٠٧٩	٠٠٠	١٩	السكة الحديد السودانية
٢٥٢٠	٢٣٤	٢٧٥٤	هرر والسواحل
٤٤٩	٠٠٠	٤٤٩	بربرة وزيلع ونجره
١٤٣٧	٣٣٩	١٧٧٣	خط الاشنوى
١٥٠٠	٠٠٠	١٥٠٠	الفاشر
١٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠	داره
١٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠	كلكل
١٧٠٠	٢٥٠	١٩٥٠	كردفان
١٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	بحر الغزال
١٨١٤٩	٤٩٤٢	٢٣٠٩١	يكون

على الوجه المشروح يعتمد ذلك ، ٨ شعبان سنة ١٢٩٩
فريق عسكرية
عموم السودان

الفصل الحادى عشر *

علاقة مصر ببعض الدول الأوروبية

لم يكن للدول الأوروبية أى نشاط استعمارى فى أفريقيا الشرقية قبل امتداد الوجود المصرى إليها ، باستثناء بريطانيا التى كان لها علاقات صداقة مع سلطان زنجار ، ولكن بعد امتداد الوجود المصرى الى هذه المنطقة ، بدأت بعض الدول الأوروبية (مثل بريطانيا وإيطاليا وفرنسا) فى التنافس على استعمار بعض المناطق الاستراتيجية منها ، وقد زاد هذا التنافس بين هذه الدول بعد فتح قناة السويس والكشف عن منابع النيل وبعض الأجزاء الداخلية الأخرى من أفريقيا . وكانت هذه الدول قد عرفت مدى إمكانية أفريقيا الاقتصادية ، ربما عن طريق بعض الرحالة من أمثال زوشنتى بريشتى ، الذى قال فى هذا الصدد ما نصه : —

« توجد موارد اقتصادية لاهصر لها فى أفريقيا الوسطى ، وهى متروكة ولم يفكر أحد فيها حتى يومنا هذا ، وذلك بسبب قلة الأيدى العاملة والخبرة الفنية وطلب زوشنتى من الجمعية الجغرافية البريطانية أن تسرع بمناشدة الحكومات الأوروبية والعلماء فيها ، كى يوحدوا جهودهم لاستعمار هذه المنطقة التى تنتشر المجاعة بين سكانها » (١) ويرجع ذلك فى المقام الأول الى عدم استغلال مواردها الاقتصادية . وبعد هذا النداء الذى أطلقه زوشنتى بادرت الدول الأوروبية ، وعلى رأسها بريطانيا باحتلال أجزاء كبيرة من أفريقيا .

(١) Zuecchinetti, M.P.V. : mes voyages au Bahr El-Gazal et Noba. Bul. Soc. Kh. Geog. P. 51.

١ - بريطانيا :

كانت علاقة مصر ببريطانيا في الفترة السابقة على عصر اسماعيل تتسم بالود والصداقة ، ويرجع ذلك الى أن بريطانيا لم تكن قد تدخلت بعد في شئون مصر الداخلية ، واستمرت هذه العلاقة هكذا ، حتى تولى اسماعيل حكم مصر، حيث حرص من جانبه على توطيد هذه العلاقة ، واتضح ذلك جليا عندما سمح للقوات البريطانية بالمرور من أملاكه في أفريقيا ، لمحاربة ملك الحبشة ، وتخليص أفراد القنصلية الانجليزية الموجودين في الحبشة من السجن ، وكان اسماعيل قد أمر حكمدار السودان أن يعامل الجنود الانجليز معاملة حسنة ، وخاصة أثناء مرورهم من الأراضي المصرية ، بالإضافة الى أنه سمح للقوات البريطانية أن تنشئ خطا تلغرافيا يربط بين سواكن ومصوع ، بحيث تتولى هذه القوات حراسته ، وفي نفس الوقت طلب من شيوخ القبائل التي يمر الخط من بلادهم المحافظة عليه وعدم اتلافه ، بل طلب منهم أيضا المساهمة في حراسته (٢) .

زيادة على ذلك فانه منح هذه القوات كميات من الأخشاب كي تستخدمها في بناء ما يلزمهم من مخازن في كل من مصوع وزولا ، وذلك لتخفيف فيها المهتمات والذخائر والأمتعة الخاصة بها (٣) وكان أيضا قد أمر بوضع السفن المصرية التي تعمل في البحر الأحمر تحت تصرف قائد هذه القوات (٤) . وواصل اسماعيل العمل من جانبه على استمرار العلاقات الطيبة بين الدولتين ، والدليل على ذلك أنه بمجرد أن علم بعدم اهتمام محافظ مصوع بتقائد الحملة الانجليزية والتحدث معه بلهجة شديدة ، أمر بفصله من منصبه،

(٢) محافظ أبحاث السودان - دفتر ٥٦٠ معية تركى ، وثيقة ٢ ص ٤٩

في ٦ جماد أول سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

(٣) محافظ أبحاث السودان - دفتر ٥٩٠ معية تركى ، وثيقة ١٣ ص

٨٨ في ٦ جماد أول سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

(٤) محافظ أبحاث السودان - دفتر ٥٧٣ معية تركى وثيقة ٢ ص ٢٦

في ١ جماد ثان سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

وترحيله الى مصر ، قبل أن يعين مديرا بدلا منه ، وفي نفس الوقت أمر عبد القادر باشا محافظ سواحل البحر الأحمر أن يعتذر نيابة عنه للقائد البريطاني ، وقد جاء في هذا الاعتذار ما نصه :

«ياجناب القائد أن مولانا فخامة الخديو الأعظم قد عزل محافظ مصوع من وظيفته ، بمجرد أن وصل لعلمه خبر أعماله القبيحة ، وطلب منى أيضا أن أبذل قصارى جهدى فى المحافظة على خط التلغراف وأن ابنه على مشايخ العرب بعدم التجاسر على قطع أسلاكه » (٥) زيادة على ذلك فإنه لما علم بوفاة أحد الضباط الانجليز الذى كان ضمن هذه القوة البريطانية ، أمر بأن تشيع جنازته رسميا فى الاسكندرية ، وقد اشترك فيها عدد من كبار الشخصيات المصرية الذين كان من بينهم محافظ المدينة ، وناظر البحرية ، وعدد كبير من قواد الجيش (٦) .

وبعد أن انتهت الحرب بين الدولتين بانتصار بريطانيا على الخيشة ، قررت الحكومة الانجليزية عودة قواتها الى أرض الوطن ، وبيع كافة الأدوات والمهمات والدواب التى استخدمتها هذه الحملة فى أثناء الحرب الى الحكومة المصرية ، بالإضافة الى بيع المخازن التى كانت الحملة قد أنشأتها فى مصوع ، وقد وافق اسماعيل على شراء هذه الأشياء جميعها (٧) .

ويتضح من هذا العرض الموجز أن العلاقات المصرية البريطانية كانت على ما يرام ، منذ تولى اسماعيل حكم مصر ، ولكنها بدأت بعد ذلك فى التدهور والانحيار ، وخاصة عندما بدأت مصر فى مد نفوذها الى جميع سواحل البحر

(٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٧٣ معية تركى ، وثيقة ٢٨ فى ٦ شوال سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

(٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥ عابدين صادر تلغراف رقم ٥٢٠ فى ٢٠ شعبان سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

(٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٧٣ صادر المعية ، وثيقة ٤١ فى ٢٥ محرم سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م .

الأحمر الغربية ، وكان من مظاهر هذا التدهور الذى بدأ يظهر فى الانق
بوضوح ، معارضة « راسل » الحاكم الانجليزى فى عدن ، لسياسة التوسع
المصرى فى إفريقيا الشرقية والتى اتبعتها اسماعيل الذى ضحى فى سبيل تحقيقها
بالكثير من العتاد والأموال والجنود .

ولم تكثر مصر لهذه المعارضة فى بادئ الأمر وكان كل ما فعلته ، أن
قام وزير خارجيتها ، بابلاغ قنصل بريطانيا فى القاهرة بالبيان التالى :

« ان سواحل البحر الأحمر الغربية ليست مستقلة ، بل انها لاتزال
تحت السيادة العثمانية ، وهى ضمن البلاد التى تنازل عنها السلطان العثمانى
للحكومة المصرية ، وذلك بمقتضى فرمان الذى تنازلت فيه عن سواكن
ومصوع وملحقاتهما » وكان قد أكد ذلك فى فرمان الذى صدر فى ٢٧ مايو
سنة ١٨٦٦ والخاص بتعديل قاعدة توارث الولاية المصرية ، وقد جاء فيه
ما نصه :

« حيث ان مصر هى مقاطعه من مقاطعات مملكتى الأكثر أهمية ،
وحيث ما برحت تبرهن حتى الآن على أمانتك وخلصك نحو ذاتى الملوكية ،
ولما كان مرادى أن أظهر لك بنوع سنى ساطع ، عظيم ثقتى التامة بك ،
فقررت بناء على هذا جميعه ، أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعدا مع ما هو
تابع اليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائمقامتى سواكن ومصوع الى
أكبر أولادك » (٨) .

ويضيف وزير الخارجية المصرى فى حديثه أن الحكومة المصرية كانت
لاتزال تدفع الجزية المقررة عليها للدولة العثمانية لكى تؤكد تمسكها بهذه
الملكيات فعينت عليها عددا من المحافظين ، وكان من بينهم أحمد ممتاز -
باشا ، ومنزجر باشا الذى انتهت حياته نهاية محزنة فى موسعة الأوسه عام

(٨) رئاسة مجلس الوزراء (السودان) فرمان لسمو اسماعيل باشا
تعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦م الموافق
١٢ محرم سنة ١٢٨٣هـ .

١٨٧٥م (٩) ولكن بريطانيا لم تقتنع بتبريرات مصر ، بل اعتبرت الوجود المصرى فى السواحل الغربية للبحر الأحمر ، تهديدا لأمنها فى هذه المنطقة ، وخطرا يهدد وجودها فى عدن والمحيط الهندى ، وفى هذا الصدد كتب المستر وود Wood قنصل بريطانيا فى عدن الى السير اليوت Sir. Eliot سفير بريطانيا فى الاستانة يخبره بما نصه :

« ان التنازل عن مينائى زيلع وبربرة يجعلان سواحل البحر الأحمر الغربية فى قبضة مصر » (١٠) .

واضح من هذه العبارة مدى حرص بريطانيا على عدم السماح لمصر بالاستيلاء على سواحل البحر الأحمر الغربية ، لأن ذلك فيما يبدو كان يتعارض مع مصالحها العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية ، ولكن مصر لم تتكرث فى بادئ الأمر بهذه الاعتراضات البريطانية ، بل أنها واصلت مد نفوذها الى شرق أفريقيا . وبمجرد وصول قواتها الى بلدتى براوة وقسمايو بادرت بريطانيا باستخدام كل وسائل الضغط لاجبار مصر على سحب قواتها من هذه المنطقة ، مع أن سكانها ، كانوا قد رحبوا بالقوة المصرية بمجرد نزول أفرادها الى بلادهم وخاصة سكان براوة الذين لم يكتفوا بالترحيب بأفراد الحملة بل نجدهم يقدمون التماسا موقعا عليه من جميع مشايخهم يطلبون فيه الرغبة فى خضوعهم للسيادة المصرية ، كى تحميهم من الاغارات التى يتعرضون لها ، من جانب القبائل الداخلية ، لأن سلطان زنجبار كان قد فشل فى حمايتهم من اغارات هذه القبائل ، مع أنهم كانوا يدفعون له الضرائب المقررة عليهم (١١) .

لم تترك بريطانيا الوجود المصرى فى شرق أفريقيا يتوسع بل كلفت

(٩) د . محمد السيد رجب حراز : أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبى فى القرن ١٩ صص ١٩٢ - ١٩٣ .
(١٠) المصدر السابق .

(١١) انظر صورة الالتماس بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر ، للمؤلف .

المستر كيرك Kirk قنصلها في زنجبار بالقيام على رأس قوة عسكرية بحرية للوقوف على تحركات القوة المصرية في منطقة نهر الجب ، وبعد وصول هذه القوة الى براوة ، حاول كيرك ومن معه من الجنود النزول على الشاطئ الصومالي ولكن القوة المصرية لم تتمكن من ذلك وبعد محاولات ودية من جانب كيرك سمح له قائد القوة المصرية بالنزول على الشاطئ على شرط الا يصطحب معه أى عدد من الجنود . وبعد أن أنهى كيرك مهمته كتب الى وزارة الخارجية البريطانية يقول ما نصه :

« ان التدخل المصرى في شرق أفريقيا يهدد نفوذ سلطان زنجبار » .

من الواضح أن بريطانيا لم تدافع عن نفوذ سلطان زنجبار في شرق أفريقيا ، بقدر ما كانت تدافع عن وجودها في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم ، فقد بدأت منذ تلك اللحظة في تحريض هذا السلطان ، لكى يناوش القوات المصرية بكل الوسائل حتى يجبرها على الانسحاب من هذه المنطقة مع أن مصر كانت تهدف من وراء ذلك الى نشر الأمن والاستقرار والمدنية فيها بالإضافة الى القضاء على الجهل والتخلف ثم العمل على النهوض بها في كافة المجالات ، سواء كانت الاجتماعية منها أو الاقتصادية أو السياسية ، زيادة على ذلك فانها كانت تريد أن تربط بين المنطقة الاستوائية من ناحية والساحل الغربى للمحيط الهندى من ناحية أخرى .

بدأت بريطانيا تتحرش بالوجود المصرى لاثته الأسباب فعندما علمت بأسر مصر لأحد الضباط البريطانيين الذى كان يعمل في خدمة الحبشة أرسلت سفينة حربية لفك أسر هذا الضابط الذى كان يدعى كركم Kurkum ولكى تتجنب مصر الصدام مع بريطانيا وافقت على فك أسر هذا الضابط على شرط الا يعود مرة ثانية الى الخدمة في الجيش الحبشى (١٢) .

أدت سياسة الضغط التى اتبعتها بريطانيا ضد مصر الى اضطراب الأخيرة الى سحب قواتها من شرق أفريقيا في ٢٠ يناير عام ١٨٧٦م لأنها كانت لا تريد اغضاب بريطانيا والدخول معها في صدام مسلح ، لأن قواتها أصبحت

(١٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣١٧، عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٤٤٢ في ٣١ مارس سنة ١٨٧٦م .

غير قادرة على حماية هذه المساحات الشاسعة من أفريقيا علاوة على ظروفها المالية (١٣) .

لم تكف بريطانيا بكل هذه التصرفات تجاه مصر بل رغبت في أن تزيد تدخلها في شئونها الداخلية ، وذلك بعقد المعاهدات والاتفاقيات فقد عقدت معها معاهدة إلغاء الرق في أفريقيا في ٤ أغسطس عام ١٨٧٧م ، وقد تعهدت الدولتان في هذه المعاهدة بأن يعملوا على وقف وإلغاء تجارة الرق في أفريقيا (١٤) ولم يمض وقت طويل على إبرام هذه المعاهدة الا ونجد الدولتين يوقعان في الشهر التالي من نفس العام اتفاقية أخرى كان الغرض منها تحديد العلاقة بين الدولتين في كافة المجالات بما في ذلك تحديد نفوذ مصر في أفريقيا الشرقية ، وفيما يلي نص بنود هذه الاتفاقية :

— أن يكون لبريطانيا مكانة ممتازة في سواحل الصومال دون غيرها من الدول الأوروبية الأخرى .

— أن يتعهد اسماعيل وخلفاؤه من بعده ، بعدم اعطاء أى قطعة من أرض أفريقيا الشرقية لأية دولة أجنبية .

— أن يكون لبريطانيا الحق في تعيين قناصل لها في بلاد الصومال .

— أن يقوم الخديو اسماعيل بمنع وإلغاء تجارة الرق في أفريقيا بشرط أن تعاونه في ذلك السفن البريطانية .

— أن يتعهد السلطان العثماني بعدم اعطاء أية قطعة من أرض أفريقيا الشرقية لأية دولة أجنبية .

— أن يتعهد الخديو بمعاملة رعايا بريطانيا معاملة حسنة .

— أن تكون حدود مصر في أفريقيا الشرقية ، لغاية رأس حافون .

— أن تتمتع بريطانيا بحرية التجارة في سواحل البحر الأحمر (١٥) .

(١٣) محمد عبد المنعم يونس : الصومال وطنا وشعبا ، ص ٣٩ — ٤٠

(١٤) محفظة الرقيق رقم (١) المصدر السابق .

(١٥) ترجمة صورة التقرير الوارد من سفارة إنجلترا الى نظارة

الخارجية في ٢٧ تشرين عام ١٨٧٨م .

كان من نتيجة موافقة مصر على هذه الاتفاقية أن خسرت جميع الضرائب التى كانت تحصل عليها من هذه البلاد والتى بلغت قيمتها حوالى ١٠.٠٠٠.٠ عشرة آلاف رأس من الماشية ، ٦.٠٠٠.٠ ستين ألفا رأس من الأغنام ، بينما بلغت جملة ما انفقته مصر على هذه البلاد حوالى ٧.٠٠٠.٠ سبعين ألفا من الجنيهات بالإضافة الى الاتفاق العسكرى الذى بلغت قيمته حوالى ٤٠.٠٠٠.٠ جنيه مصرى (١٦) وقد انتهت هذه العلاقة بين الدولتين باحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ م .

٢ - إيطاليا :

وأما عن علاقة مصر بإيطاليا فقد بدأت منذ نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر عن طريق المكتشفين الجغرافيين من رجال الدين (١٧)

(١٦) د . محمد محمود السروجى : المصدر السابق ، ص ٥٠٢ ،

٥٠٤ .

(١٧) كان المبشرون الايطاليون أول من ذهبوا الى أفريقيا الشرقية ، وكان من هؤلاء Antoine d'Abbadie الذى اصطحب معه الى الحبشة أحد الرهبان الايطاليين الذى قابله فى القاهرة وكان ذلك فى بداية الثلاثينات ، وبعد عودة انطوانى الى ايطاليا قابل البابا جريجورى الرابع عشر الذى وافق على ارسال رجلين من رجال التبشير المسيحى تحت رئاسة المنسيور دى جاكوبى Jacobis والذى عرف فى الحبشة فيما بعد باسم أبونا يعقوب ، ولما كان الملك تيودور يدين بالمسيحية على المذهب الأرثوذكسى رفض ماعداه من مذاهب أخرى ، كالكاثوليكية والبروتستانتية ، مما اضطر دى جاكوبى الى مغادرة غندار عام ١٨٥٥م الى بلدة مصوع ، وهناك أسس مركزا لبعثة كاثوليكية .

لقد تمخض عن وجود المبشرين فى الحبشة أن طلب وزير الخارجية الايطالية ضرورة إنشاء مستعمرة للمنفين وعمال السخرة فى شرق أفريقيا وذلك لتنشيط حركة التجارة بين الحبشة ومدينة بيدمنت وقد نجحت ايطاليا عام ١٨٥٩ فى موافقة ملك تجرة فى التنازل عن جزء من ساحل البحر الاحمر ، وخاصة فى المنطقة الواقعة بين خليجى زولا وحفلية فى مقابل أن تساعد

وقد اتسمت هذه العلاقة التي كانت قائمة بين البلدين بطابع الود والصداقة ولكنها لم تستمر طويلا ، وذلك راجع الى أطماع إيطاليا الاستعمارية في أفريقيا الشرقية ، ففي عام ١٨٦٦ طلبت غرفة جنوا التجارية من الحكومة الإيطالية أن تقوم بالاستيلاء على أحد موانئ البحر الأحمر كي تكون بمثابة مستعمرة للإيطاليين الذين يرغبون في الاتجار في الحاصلات الأفريقية ويرجع الفضل في تحقيق هذا الغرض الى كل من سابيتو Sapeto وروباتينو Robattino اللذين زارا بلادا كثيرة من أفريقيا الشرقية ، مثل تاجورة واقليم الباغوص وغيرها وكانا قد عاشا بين قبائل الحباب فتمكننا من معرفة الامكانيات الاقتصادية لهذه البلاد وكانا قد كتبنا تقريرا أوضحنا فيه كل مشاهداتهما عن أحوال هذه البلاد وكانا قد اقترحا فيه انشاء محطة في خليج عصب لتزويد السفن الإيطالية بما يلزمها من الوقود أثناء رحلاتها التجارية بين جنوا والهند ، ووافقت حكومة إيطاليا على هذه الفكرة ، ومنحت روباتينو اعانة مالية قدرت ببضعة ملايين من الفرنكات ، وذلك لمساعدته في شراء السفن اللازمة للملاحة في البحر الأحمر (١٨) وقد تمكن روباتينو بعد ذلك من شراء الأراضي الواقعة بين جنجا ورأس لومة بمبلغ ٦٠٠٠ ريال وقد قام بهذا البيع شيوخها الذين وقعوا العقد في ١٥ نوفمبر عام ١٨٦٩ ثم تمكن سابيتو بعد ذلك من شراء الأرض الواقعة بين رأس لومة وجونه علالة ، وجبل جنجا من بعض شيوخ عصب في مقابل حصولهم على مبلغ ٨١٠٠ ريال ، وتم توقيع العقد في ١١ مارس عام ١٨٧٠ ، وفي ١٥ مارس عام ١٨٧١ تمكن سابيتو من شراء

= إيطاليا ماديا وعسكريا في الحصول على عرش الحبشة ، واستمر المبشرون الإيطاليون في محاولة انشاء مستعمرة في اقليم الباغوص والحماسين .
والى جانب رجال الدين الإيطاليين قام المكتشفون الجغرافيون أيضا بارتياح أماكن كثيرة من أفريقيا ، سواء كان ذلك في الشمال أو الغرب أو في السودان أو شوا أو بلاد الجالا أو في البحيرات العظمى . وكان من بين هؤلاء ستيللا Stella وتشكي Cecchi وكيريني Chiarini ومياني Miani وبياجا Piaggia وكازاتي Cassati وجيسي Gessi ومارتيني Martini وماساري Massari وماتيويس Matteocci

انظر مصر الأفريقية للدكتور/جلال يحيى صص ١٢٠ - ١٢٥ .

(١٨) د . جلال الدين يحيى : المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

رأس دمير من الشيخ برهان أحد شيوخ عصب ، كما قام أيضا بشراء جزيرة درمكية بمبلغ ٢٠٠٠ روبية . بعد ذلك تم رفع العلم الايطالى على رأس لومة ، كدليل على امتلاك إيطاليا لها . (١٩) .

لم تقف مصر مكتوفة الأيدى تجاه تصرف إيطاليا ، فقد اعتبرت هذا البيع بيعا باطلا وغير شرعى ، لأن المشايخ الذين وقعوا على عقود البيع كانوا يعملون فى خدمة الحكومة الخديوية ، وكانوا يتقاضون رواتب شهرية بينما اعتبرت إيطاليا من ناحيتها هذا الشراء بأنه شراء شرعى لأنها كانت تعتقد فيما يبدو بأن المشايخ المحليين كانوا غير خاضعين للسيادة المصرية وعللت الغرض من شرائها ، لميناء عصب وما جاوره من أرض يهدف الى استغلال الموارد الاقتصادية لهذه البلاد (٢٠) .

ردت مصر على هذه الادعاءات الباطلة من جانب إيطاليا بمذكرة جاء فيها ما نصه :

« ان الساحل الغربى للبحر الأحمر كان يتبع تركيا منذ دخول سليم الأول الى مصر ، الذى تمكن من مد نفوذه الى النوبة والى سواحل البحر الأحمر الغربية (سواكن ومصوع وزيلع وبربرة) وجعل كل هذه الموانئ تابعة الى ولاية الحجاز التى كانت جزءا من املاك الدولة العثمانية (٢١) وبهذا العمل تمكن العثمانيون من جعل البحر الأحمر بحيرة عثمانية ، واستمروا فى مواصلة السيطرة عليه حتى عام ١٨٤٥ غفى هذا العام تنازل السلطان العثمانى لمحمد على عن مينائى سواكن ومصوع فى مقابل أن يحصل من الأخير على مبلغ من المال قدرت قيمته بنحو ٢٥٠٠٠ ألفا من الجنيهات المصرية ، وبعد حكم محمد على ، آلت ملكية هذين المينائين الى الدولة العثمانية ،

(١٩) نفس المصدر ، ص ١٢٨ .

(٢٠) محفظة ٦ مجلس الوزراء (السودان) ملف ٧ مجموعة ٢٤ بذون

تاريخ .

(٢١) عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة

المصرية الأولى ، ص ٢٥ .

ولكن لما تولى اسماعيل حكم مصر ضمهما « سواكن ومصوع » إلى عام ١٨٦٥ إلى أملاكه من جديد ، في مقابل أن يدفع إلى الدولة العثمانية مبلغا من المال قدرت قيمته بنحو ١٣٣٦٥ جنيها مصريا ، وفي عام ١٨٧٥ تمكن اسماعيل من أن يضم إلى أملاكه في أفريقيا الشرقية كلا من هرر وزيلع وبربرة وبلهار وتاجورة (٢٢).

لم تكتف إيطاليا بكل التبريرات المصرية بل استمرت في ملكيتها لبناء عصب وما جاوره من أراض ، وكانت تتحين الفرص للحصول على المزيد من هذه الأراضي وقد شجعها على ذلك مشايخ النواحي الذين كانوا يبيعون ماتحت أيديهم من أراض خديوية ، مما مكنها بالتالي من الاستيلاء على مينائي بيلول ورهيطه وإقامة الأبنية الخاصة بحفظ المهات الحربية وغيرها وقد قدرت مساحة المنطقة التي تم لإيطاليا الاستيلاء عليها في منطقة أفريقيا الشرقية بنحو ٨٠ ألف ميل مربع (٢٣) .

لما فشلت مصر في إقناع إيطاليا بالتخلي عن الموانئ التي احتلتها في السواحل الغربية للبحر الأحمر ، عقدت معها معاهدة ، تضمنت النصوص التالية :

« أن يعترف كل من خديو مصر والباب العالي ، ودولة بريطانيا بشراء إيطاليا لبناء عصب ، الواقعة على الساحل الغربي للبحر الأحمر ، وباعتبار هذا الشراء شراءا شرعيا » .

« أن تعترف الحكومة الإيطالية بمعاهدة الرقيق التي عقدت بين كل من بريطانيا ومصر ، كما تعترف أيضا بسيادة مصر والدولة العثمانية على بقية الساحل الغربي للبحر الأحمر بالإضافة إلى تعهدها بعدم توسيع حدودها في هذه المناطق » .

« اتفق أن يكون لإيطاليا في عصب هيئة تجارية فقط وليس لها الحق في جعل عصب منطقة عسكرية ، كما أنه ليس من حقها إنشاء الاستحكامات العسكرية هناك » .

(٢٢) عبد المنعم يونس : المصدر السابق ص ٣٧ .

(٢٣) محفظة (٦) مجلس الوزراء « سودان » وثيقة بدون تاريخ

« يحرم على الايطاليين تحريما قاطعا ادخال الاسلحة النارية والذخائر الى عصب » .

« على كل من ايطاليا وبريطانيا ومصر أن يتعاونوا معا من أجل تسهيل الاتصال بين الادارات المحلية في عصب » (٢٤) .

٣ - فرنسا :

كانت العلاقة الفرنسية المصرية في أفريقيا طيبة للغاية ، ولم تبدأ هذه العلاقة في التدهور الا عندما بدأت فرنسا في اقتطاع جزء من الأراضي المصرية في أفريقيا الشرقية ، وقد لعب الفرنسي هنري لامبرت Henry Lambert دورا هاما في تحقيق هذا الغرض، وكان لمبرت هذا يشغل وظيفة نائب قنصل فرنسا في عدن ، وكان على علاقة طيبة مع شيخ تاجورة الذي حصل من لمبرت على مساعدة مالية ، كان لها وقع طيب على هذا الشيخ الذي تنازل لفرنسا عن جزء من أراضي تاجورة ، ولكن لمبرت هذا لم يتمكن من اتمام هذه الصفقة وذلك لاغتياله بواسطة حاكم زيلع فاضطرت فرنسا ، أن ترسل الى تاجورة بدلا منه أحد ضباطها كي يقوم باجراء التحقيقات اللازمة لمعرفة أسباب قتل لمبرت ، وقد عاد هذا الضابط بعد ذلك الى فرنسا وهناك أخبر الحكومة الفرنسية بضرورة انشاء مستعمرة أو محطة فرنسية في تاجورة ، وكان شيخ تاجورة قد وافق على ذلك في عام ١٨٦١م وفي عام ١٨٦٢ عقد هذا الشيخ معاهدة مع فرنسا حصلت الأخيرة بمقتضاها على اقامة مستعمرة في تاجورة في مقابل دفعها الى هذا الشيخ مبلغا من المال بلغت قيمته ١٠٠.٠٠٠ ريال أو مايعادل ٥٠.٥٠٠ فرنك ، وعلى أثر ذلك رفع الفرنسيون العلم الفرنسي فوق أوبك (٢٥) وفي نفس الوقت عقدت فرنسا مع الحبشة معاهدة تجارية كان الغرض منها تنشيط حركة التجارة بين البلدين (٢٦) وفي ١٩ من شهر مايو سنة ١٨٦٢ تمكن الفرنسي سيفر من الاستيلاء على خليج أوبك .

(٢٤) تقرير مشروع اتفاق يتعلق بحلول حكومة ايطاليا في ميناء عصب بدون تاريخ .
* انظر الخريطة الخاصة بميناء عصب رقم (٨) خلف صفحة ٢٤٨

لم ترسل فرنسا قوات عسكرية الى أوبك ، بل اكتفت بإرسال الأشخاص الراغبين في تأسيس مؤسسات تجارية هناك وكان هؤلاء مسئولين عن حماية أنفسهم ، وكان من هؤلاء الفرنسيين الذين ذهبوا الى أوبك واستوطنوا فيها خاصة في الفترة ما بين ١٨٧٨ ، ١٨٧٩ كل من دينيس دي ريفوار Denis de Rivoire وبيير أرنو Pierre Arnaud وروس Ross وهيسي Hesse وغيرهم (٢٧) .

يبدو ان فرنسا لم يكن لها اطماع استعمارية في افريقيا في بداية الامر . كغيرها من الدول الأوروبية ، فربما يرجع ذلك الى أنها لم تكن مقتنعة باستعمار أجزاء من أفريقيا ، لأن الوقت لم يكن قد حان بعد . ومن المرجح أيضا أن يكون السبب في عدم إرسالها جنودا الى أوبك هو أنها كانت تريد أن توضح لمصر بأن هدفها في أفريقيا هو هدف تجاري وليس هدفا استعماريًا ، وهذا الترجيح غير صحيح لأننا نجد أنها فيما بعد ترسل الى أوبك نحو ٢٢٠ جندي (٢٨) .

بعد هذا العرض الموجز ، يمكن القول بأن استيلاء بعض الدول الأوروبية (بريطانيا - إيطاليا - فرنسا) على بعض الموانئ الاستراتيجية من أفريقيا الشرقية ، كان بداية الاستعداد للاستيلاء على أملاك مصر في هذه المناطق ، ويمكن أرجاع ذلك الى ضعف القوة العسكرية

(٢٥) د. جلال الدين يحيى : مصر الأفريقية ، المصدر السابق ص ٢٥

١٠٧ - ١٠٩ .

Lewis, L.M. : The modern History of Somalia from nation to state. P. 41.

(٢٧) د. جلال الدين يحيى : المصدر السابق ، ص ١١٠ ، ١١٨ .

(٢٨) محافظ أبحاث السودان - دفتر ٥٥ عابدين ، وارد تلفراف رقم

١٠١٩ في ١١ محرم سنة ١٢٩٧ الموافق ١٨٧٩ م .

المصرية ، وعدم مقدرتها على حماية الاقاليم المصرية ، بالاضافة الى اطماع
هذه الدول فى استعمار بعض المناطق الاستراتيجية من افريقيا ، واتخاذها
كمناطق وثوب الى قلب القارة فيما بعد ، ويرجع ذلك ايضا الى تهاون
المشايخ المحليين فى حكم بلادهم الذين كانوا يعملون كموظفين فى ظل السيادة
المصرية ، فى ذلك الوقت الذى كانت فيه الخزانة خاوية واصحاب الديون
ينتكثرون عليها ، بالاضافة الى اشتداد الثورة فى شمال الوادى وفى جنوبه .

الفصل الثاني عشر

الكشوف الجغرافية المصرية (عصر اسماعيل)

من المعروف أن منابع النيل ظلت مجهولة طوال التاريخ وحتى القرن التاسع عشر ، فكان العالم لايعرف شيئا عن مصادر هذا النهر ، التي ظلت لغزا حير العلماء والباحثين ، ولكن هذا اللغز لم يستمر طويلا دون حل ، وذلك بفضل الجهود الكشفية التي قامت بها مصر في القرن التاسع عشر .

فلما تولى محمد على حكم مصر ، حاول الكشف عن منابع النيل ، حيث كانت هدفا من الأهداف التي دفعته الى الدخول الى اواسط أفريقيا ، ففي عام ١٨٢٠ ، أرسل حملة عسكرية تحت قيادة ابنه اسماعيل الى السودان ، وقد تمكنت هذه الحملة من الوصول الى فازوغلى ، والكشف عن جميع المناطق التي مرت من خلالها . ثم أرسل حملة أخرى تحت قيادة البك الدفتردار الى كردفان ، وكانت قد تمكنت أيضا من الكشف عن المناطق التي مرت من خلالها هذا الى جانب محاولاتها الكشف عن المعادن . وقد رسم الدفتردار خريطة ووضح عليها خط سير حملته .

لم تنته جهود محمد على الكشفية عند هذا الحد ، بل أنه أرسل في الفترة ما بين ١٨٣٩ — ١٨٤٢م ، ثلاث حملات عسكرية ، وذلك للكشف عن منابع النيل ، وتمكنت هذه الحملات جميعها من الوصول الى خط عرض ٥٤ ، ٤٢ شمال خط الاستواء ، ولكنها لم تستطع التقدم صوب الجنوب أكثر من ذلك ، فربما يرجع السبب في ذلك الى عدم مقدرة السفن على اجتياز الجزء الباقي من النيل والوصول الى البحيرات الاستوائية ، وربما يرجع ذلك أيضا الى أن قوات الحملة ، أصبحت غير قادرة على الوصول الى مناطق أبعد من تلك النقطة التي وصلت اليها ، وذلك لما لاقاه جنودها من صعاب ومشقة ، اثناء هذه الرحلة الطويلة ، ويمكن تعليل ذلك أيضا بأن محمد على

اعتقد في عدم امكانية الكشف عن منابع النيل ، وخاصة بعد أن أرسل ثلاث حملات متتالية ، زيادة على ذلك فإنه لم يعد في كامل صحته ، حيث كانت السن قد تقدمت به ، وأصبح نشاطه محدودا .

ولكن على الرغم من فشل حملات محمد على ، في الكشف عن منابع النيل الا أنها تمكنت من القضاء الضوء على كافة المظاهر الطبيعية لجميع المناطق التي مرت من خلالها وعلى أحوال السكان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وفتحت الطريق أمام التجارة بين الشمال والجنوب ، ومهدت لانتشار تجارة الرقيق ، بالإضافة الى أنها شجعت المغامرين والرحالة من دول أوروبا ، من أمثال سبيك وجرانت وبرتون على المجيء الى أفريقيا حيث تمكنوا منذ عام ١٨٥٧ من الدخول الى أفريقيا والوصول الى بحيرة فيكتوريا ، ومنها اتخذ كلا من سبيك وجرانت طريقهما عبر نهر سومرست الى غندوكرو ومنها الى الخرطوم فالقاهرة ثم أوروبا التي وصلوها عام ١٨٦٣ (١) .

بالإضافة الى ذلك فإن محمد على أمر حكمدار السودان أحمد باشا أبو ودان ، أن يقوم بكشف المنطقة الواقعة بين الخرطوم وبلدة الناقة وبعد كشفها تبين أن سكانها ، كانوا يعيشون في عزلة عن العالم ، وذلك بسبب التخلف الذي لحق بهم نتيجة للبيئة التي كانوا يعيشون فيها حيث حرمتهم من نور المدنية والحضارة (٢) .

ولكن على الرغم من كل الجهود التي بذلها محمد على ، من أجل الكشف عن منابع النيل الا أن هذه المنابع ظلت غير معروفة للعالم باستثناء الأجزاء البسيطة جدا التي تم كشفها بواسطة حملاته ، وكذلك التي تم كشفها بمعرفة كل من سبيك وجرانت وصمويل بيكر ولكن لما تولى اسماعيل حكم مصر اعتنى عناية خاصة بالكشوف الجغرافية لبعض المناطق الافريقية بوجه عام ، والكشف عن منابع النيل بوجه خاص ، وقد شملت المناطق التي تم كشفها في عصر اسماعيل السودان شرقه وغربه ، ومنطقة بحر الغزال ومنطقة أعالي

(١) د . زاهر رياض : كشف القارة الافريقية ص ١٤٢ — ١٤٣ .

(١) د . السيد يوسف نصر : المصدر السابق ص ٢٠ — ٤٧ .

النيل ، وأفريقيا الشرقية ، وسوف أتناول بإيجاز شديد ، الحديث عن هذه المناطق .

١ - السودان :

(١) غرب السودان :

بدأ إسماعيل في إرسال أول بعثة كشفية الى دارفور منذ عام ١٨٦٧ ، وكانت هذه البعثة تحت قيادة القائمقام محمدنادي الذي بدأ مهمته من بلدة الطيرة الخضراء (٣) الواقعة في منطقة جبال النوبا وحتى الفاشر ، وقد سجل محمد نادي مشاهداته الخاصة ، بالسكان الذين مرت البعثة من خلال بلادهم ، والخاصة بطبيعة الأرض ، بما فيها من آبار مختلفة الأعماق والمسافات ، وأشجار وتلال ووديان ، بالإضافة الى ذلك ، فإنه ألقى الضوء على الحياة الخاصة بسلطان دارفور ، وكيفية معاملته لشعبه وأسلوب حكمه ، زيادة على ذلك فإنه وقف على قوة جيشه بل وعلى عدده ، كما ألقى الضوء كذلك على الحياة الخاصة للسكان من كافة انواحي (٤) .

وفي ٢٠ مارس ١٨٧٥ أرسل إسماعيل حملة كشفية أخرى بقيادة الكولونيل بروت ، وذلك لكشف المنطقة الممتدة من أم درمان وحتى الأبيض ، وقد تمكنت هذه البعثة منلقاء الضوء على البلاد التي مرت من خلالها ، من الناحية الجغرافية وغيرها من النواحي الأخرى ، وكان بروت قد تقابل في بلدة الأبيض ، مع الكولونيل كولستون الذي كان في أشد المرض مما اضطره ذلك الى التخلي عن قيادة بعثته الى الكولونيل بروت ، وسار الاثنان معا الى أن وصلا الى الخرطوم . وقد رسم بروت خريطة لبلدة الأبيض (٥) .

(٣) بلدة الطيرة الخضرة سبق تفسيرها في الباب الأول .

(٤) تقرير محمد نادي ، محفظة ٩٠ معية عربى ، مستخرج من المعية

التركية من المحفظة ٤١ - ٤٢ في ٢٠ صفر عام ١٢٨٤ الموافق ١٨٦٧م .

(٥) تقرير المسيو بروت ، مجلة أركان حرب الجيش المصري ، العدد

الأول ، السنة الثالثة ، الجزء الأول من المجلد الاول ص ١٧ ، ١٩ ،

٢٢ ، ٢٧ .

وفي ٢٠ أبريل سنة ١٨٧٥ قام الكولونيل كولستون بك Colston على رأس بعثة كشفية الى الأبيض ، فقد بدأت هذه البعثة مهمتها من بلدة الدبه الواقعة على النيل النوبي بالقرب من بلدة دنقله العجوز الى الأبيض ، وكان كولستون قد وصف في تقريره طبيعة الطريق الذي سارت بعثته من خلاله ، كما أنه ألقى الضوء على الآبار والوديان ، وعلى القبائل التي تقطن هذه المنطقة وقد رسمت البعثة خريطة للمنطقة التي مرت من خلالها (٦) .

وفي ١١ ديسمبر عام ١٨٧٥م أرسل اسماعيل ، اليوزباشي (النقيب) محمود أفندي صبري ، على رأس بعثة كشفية ، لكشف المنطقة الشمالية الغربية من دارفور ، وتمكنت هذه البعثة من وصف المظاهر الطبيعية لهذه البلاد ، كما وصفت الحياة العامة لسكان هذه المنطقة (٧) .

وفي ١٩ فبراير ١٨٧٦م ، أرسلت مصر الكولونيل بردي ، لكشف المنطقة الممتدة من دارا ، وحتى حفرة النحاس ، وكان بردي قد تمكن من وصف طبيعة الأرض التي مرت بعثته من خلالها ، كما تمكن من لقاء الضوء على حياة الشعوب والقبائل التي تقطن هذه البلاد وتمكن من زيارة منطقة حفرة النحاس ، والتي كان السكان يستخرجون منها النحاس ، ولكن بطريقة بدائية ، وكان بردي قد رسم ثلاث خرائط ، منهم خريطة للمنطقة الواقعة غرب دارفور ، والتي تعرف باسم خور الكوه ، وخريطين أخرتين للمنطقة الواقعة بين دنقله العجوز والفاشر ، وكتبت بيانات واحدة منهما باللغة الأجنبية وكتبت بيانات الأخرى باللغة العربية (٨) .

(ب) شرق السودان :

ويمثل شرق السودان حلقة الاتصال ، بين غرب السودان ، وبين

Colston : Report sur le Kordofan. Bul. Soc. kh. Geog. (٦)
Serie V-XI. PP. 11-21.

(٧) محمود أفندي صبري ، مجلة أركان الجيش المصري ، العدد الثاني
السنة الثالثة — المجلد الأول ص ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٧ .

Purdy : Les pays Dera et Heufrah en Nahas. Bul. Soc. (٨)
Kh. Geog. Serie. I-V. P. 401.

الساحل الغربى للبحر الأحمر ، ولما كان معظم هذه البلاد لا يزال مجهولا ، فقد قرر اسماعيل باشا أن يرسل فى سبتمبر عام ١٨٧٥م حملة عسكرية تحت قيادة أرندروب ، وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين سنهيت على البحر الأحمر ، ومنطقة جونديت ، شمال الحبشة وتمكنت هذه الحملة من القاء الضوء على أحوال هذه البلاد ، من غابات ، وأدغال ومستنقعات وغيرها ، وقد رسمت البعثة خريطين لمنطقة جونديت ، وضحت عليها كافة المظاهر الطبيعية لتلك المنطقة .

وفى نوفمبر من نفس العام ، أرسل اسماعيل أيضا حملة عسكرية أخرى ، تحت قيادة منزجر باشا وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين تاجورة على البحر الأحمر ومنطقة الأوسه الواقعة فى جنوب الحبشة وقد كتب أحد ضباط هذه الحملة ، تقريراً شاملاً وضع فيه طبيعة الطريق الذى سارت الحملة من خلاله ، والمظاهر الطبيعية الأخرى (٩) .

وفى عام ١٨٧٦ أرسل اسماعيل حملة عسكرية أخرى تحت قيادة راتب باشا الى مصوع ، وذلك لمحاربة ملك الحبشة وكشف المنطقة الواقعة الى الداخل من مصوع ، وقد تمكنت هذه الحملة من كشف كثير من المناطق التى مرت من خلالها مثل منطقة سنهيت ، وقرع ، وحريقو ، وحطلو ، وأم كلوا ، وقياخور وتمكنت أيضا من القاء الضوء على البلاد والأماكن التى مرت من خلالها (١٠) .

وفى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٠م أرسل الخديو توفيق ، حملة كشفية أخرى تحت قيادة البكباشى محمد مختار ، وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين بلدة أبى حراز الواقعة على النيل الأزرق ، وبين بلدة كسلا ، وتمكنت هذه البعثة من كشف كل من بلدة القصارف والقلابات وتومات ، ولاكاتاكار ، وأبيديب وكسلا . وكتب محمد مختار تقريراً شاملاً ضمنه وصفاً دقيقاً للمظاهر الطبيعية لكل البلاد ، ولطبيعة الطريق الذى سارت البعثة من خلاله ، كما لقي الضوء على العادات الاجتماعية التى كانت سائدة بين سكان تلك البلاد (١١) .

(٩) أنظر تقرير حملة الأوسه بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى أفريقيا للمؤلف .

(١٠) أنظر تقرير حرب الحبشة عام ١٨٧٦م بكتاب الوثائق للمؤلف .

Mohamed Moktar : Dans le Sudan oriental. Bul. Soc. Kh.

Geog. N. II. PP. 5-18.

والى جانب جهود مصر الكشفية فى شرق السودان ، كانت هناك الجهود الكشفية غير الرسمية التى كانت تتم بمساعدة مصر ، فقد قام بهذه الكشف كثير من الرحالة والمغامرين ، منهم صمويل بيكر ، الذى تمكن من كشف منطقة نهر العظيرة ، والدكتور يونكر الذى تمكن من اكتشاف منطقة خوربركة عام ١٨٧٦م وبصفة خاصة الجزء الداخلى ، من هذه الخور الذى ظل غير معروف للعالم الخارجى مدة طويلة من الزمن ، بالاضافة الى ما قام به رجال البعثات الكاثوليكية فى هذا المجال من أمثال بلتريم ومارتينى ومارنو وغيرهم كثيرون (١٢) .

٢ - منطقة اعالى النيل :

وبالنسبة لمنطقة اعالى النيل ، فقد أرسل اسماعيل فى عام ١٨٧٠م حملة كشفية تحت قيادة السير صمويل بيكر ، الذى تقاضى من الحكومة الخديوية مرتبا سنويا قدره عشرة آلاف جنيه (ذهب) ، وكان الغرض من إرسال هذه الحملة ، هو الكشف عن منابع النيل ، ثم العمل على استتباب الأمن فى جميع البلاد التى تخضع للسيادة المصرية ، والقضاء على الرق ، وتأسيس تجارة شرعية هناك ، بالاضافة الى تأسيس حكومة قوية (١٣) .

وكان من نتائج حملة السير صمويل بيكر ، ان تم انشاء ثلاث محطات عسكرية فى منطقة اعالى النيل ، وتم أيضا الكشف عن بعض المناطق الجديدة فى المديرية الاستوائية ، ولكن على الرغم من كل ذلك الا انها فشلت فى القضاء على تجارة الرق ، علاوة على اثارها عداا الاهالى ضد الحكومة الخديوية ، وذلك بسبب هجومها عليهم من أجل الحصول منهم على مايلزمها من مؤن ، ويمكن تعطيل فشلها بعدم تزويدها بالمؤن الكافية التى تمكنها من انجاز مهمتها ، وربما يرجع ذلك أيضا الى معاملة صمويل بيكر السيئة للوطنيين ، التى دفعتهم الى مناوشة الحملة ، مع انه كان فى امكانه أن يعاملهم باللين ، حتى يكسب ثقتهم وعطفتهم وتعاونهم ، ومن المرجح أن يكون هذا الفشل ،

(١٢) د. جلال الدين مصطفى يحيى : مصر الأفريقية ، المصدر السابق.

ص ١٢٣ .

(١٣) د. جلال الدين يحيى نفس المصدر صص ٧٥ ، ٧٩ .

راجعه الى صعوبة المواصلات ، التى كان لها اثر فعال فى احباط مهمة الحملة

لم يكتف اسماعيل بذلك ، بل أرسل فى ٢٢ مارس ١٨٧٤م حملة كشفية أخرى ، تحت قيادة غردون باشا الذى اصطحب معه عددا من الضباط المصريين والأجانب ، من أمثال ابراهيم فوزى ، وجيسى ، وماسون ، وشايبه لونج ، وأرنست لينان دى بلفون ، وكانت حملة غردون هذه قد تمكنت من الوصول الى بحيرة البرت نيانزا ، وهناك أرسل غردون باشا ، رومولى جيسى على رأس بعثة كشفية للإبحار فى هذه البحيرة ، وذلك لمعرفة حدودها الجنوبية ، وما يتصل بها من أنهار ، ولكن جيسى فشل فى تحقيق هذا الهدف. ولكنه تمكن من رسم خريطة للبحيرة ، فاضطر غردون باشا ، بعد ذلك الى أن يرسل حملة أخرى بقيادة ماسون بك Masson Bey الذى تمكن من الدوران حول شواطئ البحيرة وتمكن أيضا من معرفة القرى التى تقع بجوار شاطئها الشرقى ، وكان من هذه القرى قرية فاكوفيا ، التى يعمل سكانها بصيد الاسماك ، وباستخراج الملح ، وبيعه للقبائل المجاورة ، وتمكن ماسون أيضا من القاء الضوء على أحوال هؤلاء السكان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتمكن من كشف مصب نهر السليكى ، الذى يتصل بالبحيرة من جهة الجنوب ، ورسم ماسون خريطة للبحيرة وضح عليها خط سير بعثته فوق سطح مياه البحيرة ، كما رسم أيضا خريطة لجزء من بحر الجبل (١٤) .

وفى عام ١٨٧٥ أرسل اسماعيل باشا ، بعثة كشفية بقيادة شايبو لونج Chaille-Long وذلك لكشف المنطقة الممتدة من بحيرة البرت وحتى أوغندا ، وكان عليه أيضا أن يعقد معاهدة صداقة بين مصر وبين ملك أوغندا الملك ميتسا Metsa وقد تمكنت هذه البعثة من كشف المنطقة التى سارت من خلالها ، وألفت الضوء على سكانها من الناحية السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية . وبعد أن أدت مهمتها فى أوغندا قرر شايبولونج أن يذهب

(١٤) ماسون بك ، تقرير عن كشف بحيرة البرت ، جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، السنة الثالثة ، الجزء الثالث من المجلد الثانى ، العدد التاسع عشر صص ٦٨٠ - ٦٨١ .

لكشف بحيرة كان قد سمع عنها من السكان هي بحيرة كيوجا أو كودج Codge وبعد ان كشفها لونج اطلق عليها اسم بحيرة ابراهيم ورسم لها خريطة وضع عليها خط سيرة .

ولكن على الرغم من كشفه لهذه البحيرة الا أن الجمعية الجغرافية البريطانية لم تنشر اسمه على الخريطة التي أعدتها لبعض المناطق التي تم كشفها في منطقة أعالي النيل ، بل ولم تنسب اليه كشفه لبحيرة ابراهيم ، مما اضطره ذلك الى أن يشكو الى غردون باثا ، الذي طلب بدوره من المسئولين في لندن عن رسم الخرائط الا يتجاهلوا اسم لونج مرة ثانية ، ولكنهم لم يهتموا بذلك ، فقد شاهد لونج على خريطة نشرها كيث جوستون Keith-Johnston في عام ١٨٨٠ خطأ أكبر من السابق وهو احلال كلمة كودج محل اسم بحيرة ابراهيم ، بل ونسب كشف بحيرة كودج هذه الى شخص آخر غير لونج ، مما دفع لونج الى أن يشكو مر الشكوى للمرة الثانية ، وتقدم بشكواه هذه المرة الى السيد/رذر فورد الكوك Ruther Ford Alcock نائب رئيس الجمعية الجغرافية البريطانية في ١٩ مايو سنة ١٨٨١ مما اضطر الجمعية الجغرافية البريطانية الى أن تكلف المستر رافن استين— Raven Stein باعداد خريطة لافريقيا الوسطى ، بحيث يظهر عليها اسبقية لونج في اكتشافه لبحيرة ابراهيم (١٥) ، وكان لونج قد كتب عددا من الخطابات التي كان يرسلها الى الجهات العلمية والرسمية بشأن هذا الموضوع (١٦) .

Long, C. : Decouverte de source du Nile. Bul. Soc. Kh. (١٥)
Geog. PP. 540-542.

(١٦) انظر البعض من خطابات شايولونج التي أرسلها الى الجهات المسئولة عن رسم الخرائط ، والتي يطالب فيها بأحقية في كشفه لبحيرة ابراهيم وبضرورة أن تحمل اسم (بحيرة ابراهيم) بدلا من اسم (بحيرة كيوجا) في كتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية في افريقيا للمؤلف . ولكننا نكتفي هنا بنشر صورة لاحداها وهو على النحو التالي : —

Colonel Chaillé-Long.

Chevy Chase, Md.

Dear sir,

وفي عام ١٨٧٥ أرسل إسماعيل بعثة كشفية أخرى تحت قيادة أرنست نينان دي بلفون Ernest De Bellefond وذلك لكشف المنطقة الممتدة من بلدة الرجاف الواقعة في جنوب السودان وحتى بلدة فاتيكو ، ومن فاتيكو واصلت البعثة المسير الى أوغندا ، فقد تمكنت من القاء الضوء على كافة البلاد التي مرت من خلالها ، من حيث المظاهر الطبيعية المثلة في الوديان ، والسهول ، والغابات . وبعد أن وصل أرنست الى أوغندا استطاع أن يتجول في الجانب الشرقي لبحيرة فيكتوريا ورسم أرنست خريطين للمنطقة التي مرت بعثته من خلالها (١٧) .

والى جانب جهود مصر الكشفية في أعالي النيل ، وجدت الجهود الكشفية غير الرسمية التي كان يقوم بها الرحالة والمغامرون من الأجانب ، من أمثال برزون روليه Brun Rullet الذي تجول في منطقة النيل الأبيض وبحر الغزال ، وجون بترك John Petheric الذي تجول في منطقة بحر الغزال ، وديمالزاك De Malzak الذي اكتشف بعض أجزاء من المديرية الاستوائية ، وصمويل بيكر الذي اكتشف بحيرة البرت نيانزا ، والدكتور يونكر الذي تمكن من كشف

=In accordance with the request in your letter of the 6th. ultimo, I have brought its subject matter before the first meeting of the Council of the Society after our recess.

After due consideration, standing instructions have been issued to the Mapping Departement that in all such maps, issued by the authority of the Society, as are on a sufficiently large scale to make it practicable, the name «Lake Ibrahim» shall be added in brackets, to the native name, as was done in the Society's map prepared by Mr. Ravenstien.

I have the honour to be, Sir,
Your obedient servant,
GEORGE TAUBMAN GOLDIE,
President R.G.S.

De Bellefond, E.L. : Itineraire et Nots. Bul. Soc. Kh. (١٧)
Geog. serie I-V. PP. 295-296.

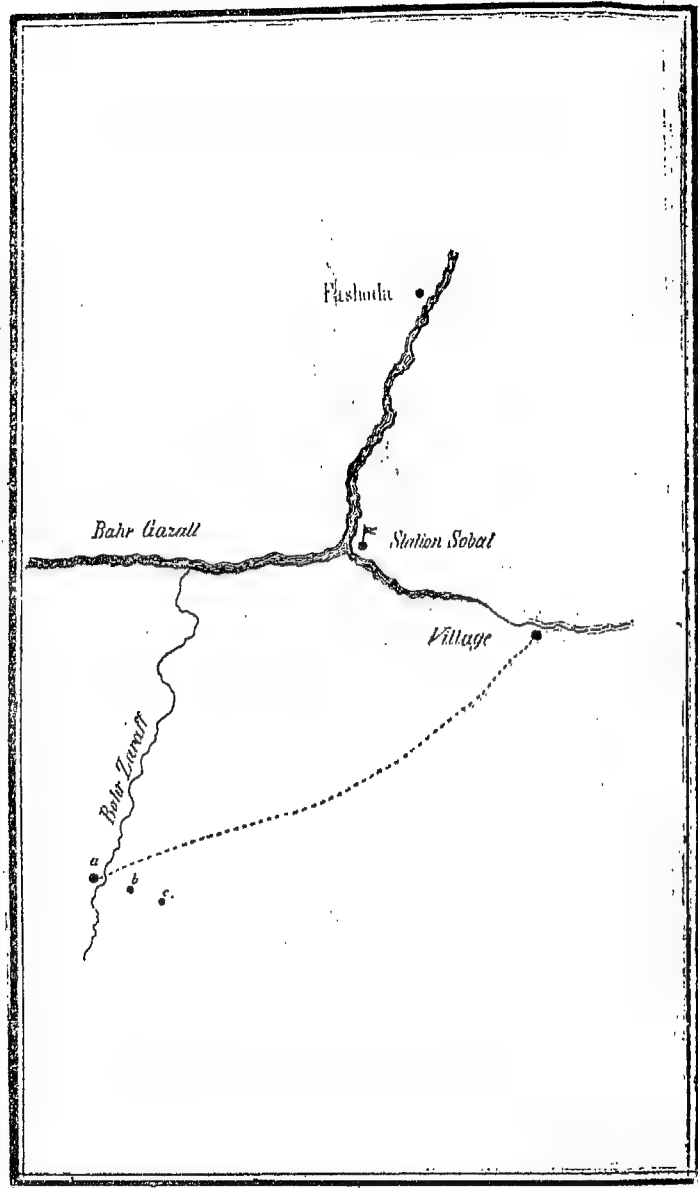
ما يقرب من حوالى ٢٥ نهرا ، لم يسبق لأحد اكتشافها من قبل ، وقد رسم
يونكر خريطتين للمنطقة التى كشفها وضح عليهما كافة المظاهر الطبيعية
التي توجد بتلك المنطقة ، وكنوبلخر الذى وصل الى بلاد البارى ، وهناك
أنشأ مركزا لبعثة كاثوليكية (١٨) . والى جانب ما سبق ذكره ، وجد مغامرون
آخرون من أمثال استيلا Stella وسابيتو Sapeto ومياني Maini
وبياجا Piaggia وكازاتى Casati وماسارى Massari وماتيويس
Matteocci وغيرهم (١٩) .

٣ - أفريقيا الشرقية :

عمدت مصر الى ضم سواحل البحر الاحمر الغربية ، وكذلك خليج عدن
وسواحل المحيط الهندى الغربية تحت السيادة المصرية ، فقد بدأ اسماعيل
فى تنفيذ ذلك منذ حصل من الدول العثمانية ، على مينائى سواكن ومصوع ،
وقد أكد السلطان العثمانى هذا التنازل فى فرمان ٢٧ مايو عام ١٨٦٦ الذى
على اثره سير اسماعيل باشا عدة بعثات كشفية لإرتياد هذه المنطقة ، وكانت
الأولى منها بقيادة جعفر مظهر ، الذى ارتاد فى عام ١٨٦٧ سواحل البحر
الاحمر الغربية حتى باب المندب ، وقد كتب تقريرا ضمنه كافة مشاهداته ،
عن أحوال هذه البلاد من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ،
ومن بعده قام جمالى باشا على رأس بعثة عسكرية وذلك للمرور على سواحل
افريقية الشرقية ، وتمكن من الوقوف على أحوال هذه البلاد ، من كافة
النواحى ، وفى عام ١٨٧١ ، قام أحمد ممتاز باشا على رأس بعثة كشفية
الى بلدة بلهار ، وذلك لاستطلاع أحوالها وكتب تقريرا وافيا عن أحوال
هذه البلدة .

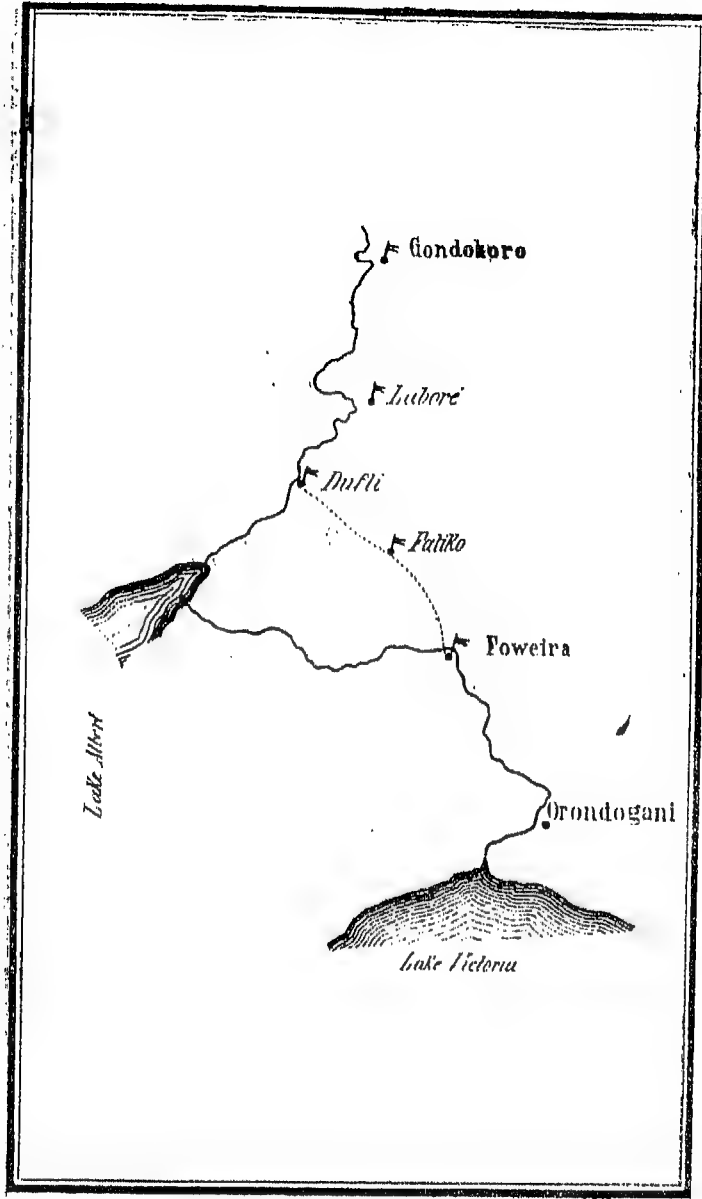
وفى عام ١٨٧٥ أرسل الخديو اسماعيل أيضا بعثة كشفية تحت رئاسة
اللواء محمد رؤوف باشا ، وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين زيلع على البحر
الاحمر ، وبين هرر فى الجنوب وقد تمكنت هذه البعثة من مشاهدة كافة

(١٨) د. جلال الدين مصطفى : المصدر السابق ص ١٢٣ .
(١٩) نفس المصدر ص ص ١٣٥ ، ١٣٨ ، وانظر الخريطة رقم « ١ »
ورقم « ب » خلف صفحة ٢٦٢ .



الخريطة رقم (١)

هذه الخريطة مستخرجة من كتاب أناليم « خط الاستواء » وهي توضح النيل الأبيض وبحر الغزال وبحر الزراف ومحطة السوياط .



الخريطة رقم (ب)

هذه الخريطة مستخرجة من كتاب «أقاليم خط الاستواء» «provinces of the Equator» وهي توضح عددا من المحطات التي أنشأتها مصر في منطقة أعالي النيل عام ١٨٧٤م. وهي محطة غندوكرو ولابورية، ودوفيلي وفاتيكو وفويرا وأوروندجاني، بالإضافة إلى بحيرة البرت وبحيرة فيكتوريا وتوجد خلف صفحة ٢٦٤.

الظواهر الطبيعية ، من وديان وتلال ومدقات وأشجار ، وكتب رؤوف باشا تقريراً شاملاً أورد فيه وصفاً دقيقاً للقبائل الصومالية (قبائل العيسى) كمالقى الضوء على كافة أحوالهم من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتناول في تقريره وصفه لمدينة زيلع وهرر ، ورسم أيضاً خريطة لخليج عدن وأخرى لبلدة هرر (٢٠) .

بعد أن تم لاسماعيل باشا الاستيلاء ، على الساحل الصومالى ، قرر أن يرسل حملة كشفية أخرى ، الى أفريقية الشرقية ، وذلك لضمها للسيادة المصرية حتى يمكن له أن يربطها بمنطقة أعالي النيل (٢١) ، ويرجع تاريخ هذه المسألة الى عام ١٨٧١ ففى هذا العام قرر اسماعيل أن يرسل الى مومباسا حملة كشفية تحت قيادة بردى باشا Purdy Pasha ومنها تتجه الى بحيرة فيكتوريا ، مارة بين جبلى كينيا وكلينجارو ، وعلل اسماعيل السبب فى إرساله لهذه الحملة بأنه أراد أن ينقذ السير صمويل بيكر من الكارثة التى تعرض لها ، وكان اسماعيل فى الحقيقة يبغى من وراء ذلك عدم إثارة الرأى العام العالمى ضده ، ولكن لم يكتب النجاح لهذا المشروع لسبب أو لآخر (٢٣) .

لم يستمر هذا المشروع فى طى النسيان ، بل نجد اسماعيل يرسل فى عام ١٨٧٥ حملة عسكرية الى شرق أفريقيا وكانت هذه الحملة تحت قيادة ماكيلوب باشا ، وذلك لكشف منطقة مصب نهر الجوبا وضمها الى السيادة المصرية ومنها تخترق الحملة أراضى أوغندا الى منطقة أعالي النيل ، لكى تقابل القوة العسكرية التى يقودها غردون باشا ، مدير خط الاستواء (٢٢) .

كان اسماعيل يقصد من وراء ذلك ربط الأملاك المصرية فى أعالي النيل بأفريقية الشرقية ، بالإضافة الى توسيع أملاكه فى أفريقيا مما يؤدى بالتالى الى سهولة الاتصال بأواسط القارة الأفريقية .

(٢٠) تقرير محمد رؤوف باشا - المتحف الحربى ، تحت رقم ١٦٢٣ فى ٣ محرم سنة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦ م .

(٢١) د. جلال الدين مصطفى يحيى ، المصدر السابق ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٢٢) د. جميل عبيد : المصدر السابق ص ١٢٨ .

بعد أن اقتنع اسماعيل بوجهة نظر غردون ، أعد حملة عسكرية مكونة من ٥٥٠ جنديا ، تحت قيادة ماكيلوب باشا ، الذى كان برفقته كل من الكولونيل شايو لونج ، الذى عهد اليه بقيادة القوة الحربية التى سوف تتجه من منطقة نهر الجوبا الى المديرية الاستوائية ، والضابط عبد الرازق بك ناظر مدرسة البحرية المصرية ورضوان باشا وقد زودت هذه الحملة بعدد من السفن المصرية مثل الجعفرية ، الصاعقة ، ومحمد على ، ولطيف وطنطا ، ودسوق ، وقد توجهت هذه السفن فى ١٩ سبتمبر عام ١٨٧٥ وبعد أن اكتمل أعدادها توجهت من السويس الى بربرة وهناك زودت بها يلزمها من المياه العذبة ومن بربرة اتجهت الى رأس حافون ، وهناك قابل شيخها قائد الحملة وطلب منه دخول بلده تحت السيادة المصرية ، وقد وافق القائد على ذلك ومنحه سلم مصر ليرفعه فوق بلدته ايذاً بوضعها تحت السيادة المصرية وقد تعرف ماكيلوب على جميع النواحى فى هذه البلدة ، ومن بعدها اتجهت الحملة الى براوة ، وفيها قابل قائد الحملة سكانها ، الذين قدموا اليه التماسا موقعا منهم يطلبون فيه دخولهم فى حوزة الحكومة المصرية (٢٣) ، وقد قبل ماكيلوب ذلك ، وكانوا قد افهموه بأن سلطان زنجبار كان يحصل منهم على العشور فى نفس الوقت كان لا يستطيع حمايتهم من غارات البلدان المجاورة لهم عندئذ ترك ماكيلوب قوة عسكرية من جنود الحملة فى هذه البلدة ، كانت بمثابة حامية عسكرية . بعد ذلك اتجهت الحملة الى قسمايو ، التابعة ايضا الى سلطان زنجبار وقد رحب سكانها بالسيادة المصرية عليهم وبالدخول فى حوزة مصر .

وقد وصف رضوان باشا منازل هذه البلدة بأنها تتكون من عدد من المساكن المبنية من خشب وأوراق جوز الهند ، المستوردة من مدينة لامو ، الواقعة الى الجنوب من بلدة براوة ، وكانت المباني الحجرية فيها معدومة تماما ، ولكن رغم هذا فان قسمايو كانت مركزا تجاريا هاما ، فكان التجار يأتون اليها من الهند وزنجبار ومسقط ، وكان تجار الهند يحضرون معهم الارز والبصل وقصب السكر وكان تجار زنجبار يحضرون معهم التمر والذرة وكان يرد اليها من داخل افريقيا المسلى والصمغ وريش النعام .

(٢٣) انظر الالتماس المقدم من شيوخ براوة بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى افريقيا ، للمؤلف .

وكانت الحملة قد اتجهت بعد ذلك لاكتشاف بلدتي لامو وغرموزا ، لكي
يوقف قائدها على أحوالهما ، وكان قد قابل كثيرا من شيوخ هاتين البلديتين
وكان السكان قد طلبوا من ماكيلوب أن يدخلوا في حوزة الحكومة المصرية ،
ووافق قائد الحملة على ذلك (٣٤) .

لم ترض بريطانيا عن الوجود المصري في تلك البلدان ، لأن ذلك يتعارض
مع مصالحها فوقفت بكل قواها ضد رغبة اسماعيل ، واستخدمت في ذلك
المستر كيرك قنصلها في زنجبار ، حيث قام بتحريض سلطان زنجبار بأن
يعمل من جانبه على ضرورة إجبار المصريين على الانسحاب من البلاد ،
التي احتلوها في أفريقيا الشرقية .

ونتيجة لهذا الضغط قرر اسماعيل سحب قواته من هذه البلاد وهو
رغم ، وتم ذلك بالفعل في ٢٠ يناير عام ١٨٧٦ ، وبعد ذلك عقدت معاهدة
بين مصر وبريطانيا ، تم بمقتضاها تحديد مناطق النفوذ المصري في أفريقيا
الشرقية ، بحيث تضمن المنطقة التي تبدأ من شمال سواكن وحتى رأس
غردفوى .

لم تقف جهود اسماعيل الكشفية عند هذا الحد بل قرر في ٣ نوفمبر
عام ١٨٧٧ ، أن يرسل بعثة كشفية بقيادة البكباشي محمد مختار باشا ،
وذلك لكشف بلاد الأوجادين أو بلاد الجاديبورسي ، وقد تمكنت هذه البعثة
من القاء الضوء على طبيعة هذه البلاد وعلى أحوال سكانها ، ورسم محمد
مختار خريطة لرأس غردفون (٢٥) .

تعتبر حركة الكشوف الجغرافية المصرية ، في أفريقيا في عصر اسماعيل ،
من أهم إنجازات الوجود المصري في تلك الفترة وخير دليل على ذلك ما قاله
بعض القادة والكتاب عن هذه الحركة الكشفية ، ففي هذا الصدد قال استون
باشا رئيس أركان حرب الجيش المصري مانصه :

(٢٤) د. جلال الدين يحيى ، المصدر السابق صص ١٧٨ - ١٨١

(٢٥) Mohamed Moktar : un reconnaissance au pays de Ga-
duboursis. Bul. Soc. Kh. Geog. N. 7. PP. 5-16.

« أصبح الطريق مفتوحا أمامنا من لندن وحتى بحيرة البرت نيانزا ،
ويمكن قطع هذه المسافة في ٧٣ يوما ، وأن الخطوط التلغرافية قد انشئت ،
ووصلت إلى بلدة فوجا في غرب السودان » (٢٦) .

وأضاف بنولا بك Bonola Bey عضو الجمعية الجغرافية المصرية
ما نصه :

« استطاعت مصر أن تدهش العالم بجرأة اكتشافها وسرعة فتوحاتها ،
ودقة معلوماتها في أفريقيا ، ولا يمكن لأحد أن ينكر فضل مصر على هذه البلاد ،
التي تم فتحها ، وبصفة خاصة السودان الذي عاش أمجد أيامه تحت الحكم
المصري ، ويذكر أيضا أن ملوك مصر ، أقاموا السلم بين قبائل البجة والعرب
في السودان الشرقي والأوسط ، وسيطروا على كردفان ودارفور ، اللتين
لم يدخلهما أحد من قبل ذلك ، وبلاد نيام نيام ، التي كان اسمها فقط يحيط
بأسطورة من العرب ، وهرر قلعة التعصب الأعمى ، فبفضل هذه الكشوفات
استطاع العلم والتجارة أن يدخلوا ، إلى هذه المناطق النائية ، وأن تفتح
اتفاق جديدة للنشاط الإنساني في أفريقيا ، وأن يستتب الأمن والاستقرار
في كل المناطق التي فتحتها مصر ، بحيث أصبح الرحالة والتجار يذهبون
إلى قلب أفريقيا ، دون خوف من جانب الوطنيين ، فقد محى ظلام البربرية
رحلات محله نور المدنية الحديثة ، وقد اعترف العالم المتحضر بهذا العمل
الرائع من جانب مصر » (٢٧) .

وأضاف أبات باشا Abbat Pacha ما نصه :

(٢٦) انظر جلسة الجمعية الجغرافية المصرية — المنعقدة يوم ١٧ فبراير
عام ١٨٧٨ — المجلد الأول ص ١٥ .

Bonola Bey : L'expédition Egyptien en Afrique. Bul.
Soc. Kh. Geog. Serie II. N. 8. PP. 425-429.

(٢٨) انظر محضر جلسة الجمعية الجغرافية المصرية يوم ١٧ فبراير
عام ١٨٧٨ ، من مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، المجلد الثاني ص ٧٩٥ .

« لقد تمكنت الحكومة المصرية من تعمير المدن وتمهيد الطرق ومد السكك الحديدية بين مصر والسودان التي عادت على المواطنين بالرخاء » (٢٨) .

واضح من أقوال هؤلاء الكتاب أن الكشوف المصرية في أفريقيا في عصر اسماعيل ، كان لها أثر فعال في حياة شعوب هذه البلاد ، لأنها أزاحت الظلام والجهل والتخلف ، وأدخلت بدلا من كل هذا الى هذه البلاد نور الحضارة والمدنية (٢٩) .

(٢٩) لزيادة الاطلاع في هذا الموضوع يمكن الرجوع الى كتاب جهود مصر الكشفية في أفريقيا في القرن التاسع عشر للمؤلف .

الفصل الثالث عشر

نظام الحكم المصرى فى البلاد الأفريقية (عصر اسماعيل)

لقد تضمن نظام الحكم المصرى فى السودان ، وفى بعض البلدان الأفريقية الأخرى ، فى هذه الفترة عدة مظاهر حضارية ، كانت على جانب كبير من الأهمية ، وكان من هذه المظاهر انتشار الأمن فى ربوع هذه البلاد ، وانتشار التعليم والقضاء والصحة والعمارة . وسوف أتناول الحديث عن كل مظهر من هذه المظاهر على حدة :

١ - الأمن :

الأمن ضرورى لحماية أفراد المجتمع وممتلكاتهم من السلب والنهب ، ومن عبث الخارجين على القانون والسلطة ، فبدون الأمن تنتشر الفوضى والانهدام وعدم الاستقرار والخوف . ونتيجة لذلك نجد أن اسماعيل حرص على أن يعمل من جانبه على نشر الأمن فى ربوع البلاد التى خضعت للسيادة المصرية ، وذلك بالقضاء القبض على اللصوص وقطاع الطرق ، ووضعهم فى السجون ، وتدلل على ذلك ببعض الأمثلة التى نذكرها على سبيل المثال . وليس الحصر والتى منها ، انه عندما انتفض اللصوص فى السودان ، والبالغ عندهم ٣٠٠ شخص من الأشقياء ، على قبائل الدنكا والشلك ، وسلبوا مواشيهم ، وأسروا أولادهم ، لذلك قام مدير النيل الأبيض بمطاردتهم والقضاء التام على بعضهم ، وتمكن البعض الآخر من الهرب ، وكان رجال الأمن ، قد تمكنوا من قتل أحمد أبو شيبه ، والقضاء القبض على محمد عيسى الذى نفى الى فازوغلى ، وكانا هذان الاثنان من زعماء اللصوص .

وكان مدير النيل الأبيض قد صادر ما مع اللصوص من مواشى الى جانب مديريته ، وهناك قام بتوزيع بعض المواشى والعبيد على الموظفين ، والجنود .

الذين اشتركوا في مطاردة اللصوص ، واحتفظ لنفسه بالباقي ، ولكن لما علم اسماعيل بهذا التصرف من جانب المدير ، عزله من منصبه وعين بدلا منه مديرا آخر ، وفي هذا الصدد يخاطب الخديو اسماعيل حكامدار السودان بقوله ما نصه :

« ان من أهم واجبات مدير البحر الأبيض هو حفظ الأمن في تلك الجهة ، وقطع دابر الاشقياء والاشرار والسعى الدائم الى عمران مديريته ، واسعادها ، جاعلا ذلك نصب عينيه ، عاملا على تحقيقه » (١) .

يفهم من هذه العبارة أن اسماعيل كان جادا في حفظ واستقرار الأمن في السودان فنجده لما علم بتصرف وإهمال مدير النيل الأبيض بادر فأمر بعزله من وظيفته وأرسله الى فازوغلى ليسجن هناك ، حيث يقوم بالاعمال الشاقة لكي يكون عبرة لغيره (٢) .

وعندما تمرد جنود مديرية التاكة (٣) ، لعدم صرف مرتباتهم نتيجة لسوء

(١) دفتر ٥٥٨ ، معية تركى ، وثيقة ٣٣ ، ص ٦٣ في ربيع ثان سنة ١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٦م .
(٢) نفس المصدر .

(٣) التاكة هي إحدى بلدان السودان الشرقى ، والتي يقطنها عدد من قبائل البدو الرحل ، وكانت المسافة بين موطن كل قبيلة وأخرى تتراوح فيما بين ٣ ، ٧ ، ٩ يوما من المسير ، وكان هؤلاء السكان يعيشون في منازل مبنية من الخيش والحطب ، وكانوا يسقفونها بالحصير المصنوع من أغصان شجر الدوم ، لذلك كان من السهل على الشخص أن يقوم بتقويض منزله ثم يحمله على ظهر بعيره ، ويقيمة في مكان آخر وكانوا يزرعون الذرة التي يحصلون منها على الخبز ، الذي يتناولونه قبل أن يتم نضجه ، ليسهل تكسيره ، وكانوا يتناولون أيضا المسلى والجبن واللبن واللحم . وكانوا يتسلحون بالمدى والحراب ، وكان القليل منهم يتسلح بالبنادق الغير متوفر لها خراطيش ، وكان ٥٠٪ منهم يتكلمون اللغة العربية التي دخلت الى بلادهم عن طريق التجار الذين كانوا يذهبون الى الحجاز واليمن والى شمال افريقيا . انظر الوثيقة ٣٩ رقم ٢٨ في ١١ جهاد أول سنة ١٢٨٨ الموافق ١٨٦٦م من محافظ أبحاث السودان .

الأحوال الاقتصادية في المديرية ، رفضوا الخروج مع ضباطهم لجمع الضرائب الخاصة بالميرى ، وثارت ثائرتهم ، وقتلوا ، ١٦ ضابطا من ضباطهم ، وحاولوا الاستيلاء على مبنى المديرية والجبخانه ، لكنهم لم يتمكنوا من ذلك ، وكانوا قد نهبوا كل مايتع تحت أيديهم من أموال الأهالي والتجار ، مما أضطر هؤلاء الأهالي والتجار الى ترك منازلهم والهروب بعيدا ، خوفا من بطش هؤلاء الثوار ، الذين بلغ عددهم ٢٣٩٦ جنديا ، وكانت القوات الموالية للحكمدارية قد تمكنت من القضاء على هذه الفتنه وقتلت من المتمردين نحو ١٦٣٧ جنديا والقت القبض على ٧٥٩ جنديا (٤) ، وكان من ضمن هؤلاء المقبوض عليهم صاغ قول واحد ، ويوزباشيان ، ٦ باشجاويشا ، ٣٦ شاويشا ، ١٧٣ امباشيا (٥) .

وكان هؤلاء المتمردون قد قاموا بقتل البتباشى خطاب أفندى والصاغقول أغاسى أحمد أغا ، وثمانية يوزباشية ، و٦ ملازمين ، والفين من الجنود النظاميين (٦) ، وكان قد نتج عن هذا التمرد اضطراب الأمن وانتشار الفوضى والجوع والمرض بين السكان في معظم أنحاء المديرية ، مما اضطر الأهالي الى الفرار الى قمم الجبال والمناطق النائية ، تاركين من خلفهم منازلهم وأموالهم (٧) . وبعد أن تم القبض على المتمردين أمر الخديو اسماعيل بمحاكمتهم ، أمام محاكم عسكرية ، كى يكونوا عبرة لغيرهم وكى يستتب الأمن والنظام في ربوع البلاد ، وقد قسمت عقوبتهم الى درجات ثلاث :

— عقوبة الدرجة الاولى وتتضى بالاعدام للذين اشتركوا في الثورة ، سواء القى القبض عليهم أو ظلوا هاربين بعيدا .

— عقوبة الدرجة الثانية ، وتتضى بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وذلك للذين اشتركوا في التمرد ، وتقرر عدم الإفراج عنهم الا اذا أصدر الجناب

-
- (٤) وثيقة ٣١/٣٥ في ٢ جماد ثان سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .
(٥) دفتر ٥٥ معية تركى ، وثيقة ١٥ ص ١٥ . في ٢ جماد آخر سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .
(٦) وثيقة ١١/٣٤ في ٢ ربيع أول سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .
(٧) وثيقة ٣٥/٢٩ في ١٧ جماد أول سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .

العالى عفوآ عاما واشترط أن يقيد هؤلاء بالسلاسل ، ولا يحصلون الا على وجبة واحدة من الطعام فى اليوم ، كما لا يحصلون الا على ثلاث قمصان من القماش الأبيض فى السنة ، وتقرر أن يقوموا بتمهيد الطريق الذى يربط التاكه ، بسواكن ، وكذلك يقومون بحفر الابار ، وبتجديد مبانى الحكومة ، وفى حالة محاولة أحدهم الفرار يطلق عليه الرصاص فى الحال (٨) ، وعلى مرأى من ذويهم (٩) .

— عقوبة الافراج عن الأشخاص الذين أجبروا على الاشتراك فى التمرد وخاصة صغار السن .

وقد انتهت المحاكمة الى اعدام الأعداد التالية :

— واحد يوزباشى (١٠) .

— اثنين أمين بلوك .

— تسعة باشا—جاويش .

— سبعة وعشرين شاويشا .

— واحد وثمانين امباش—يا .

— ١٩٩ جنديا (١١) .

وبالاضافة الى ذلك فان المحاكمة انتهت أيضا الى سجن ٤٠٠ جندى ، واعفاء ٥٥٩ جنديا آخرين كانت قد ثبتت براءتهم ، وعفى عن ٣ شاويش ، وسبعة امباش—ية ، وواحد بلوك أمين (١٢) .

(٨) دفتر ٥٥٨ معية تركى ، وثيقة ١ ص ٦ فى غرة جماد أول ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .

(٩) دفتر ٥٥٨ معية تركى ، وثيقة ٦ عام ١٨٦٥م .

(١٠) محفظة ٣٦ معية تركى وثيقة ٢٤٥ فى ١٠ شعبان ١٢٨٢ الموافق

١٨٦٥م .

(١١) وثيقة ٣٧/٦١ فى غرة رمضان سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .

(١٢) نفس الوثيقة .

طلب اسماعيل بعد ذلك من حكمدار السودان أن يعمل على عمران البلاد
وفى هذا الصدد يقول ما نصه :

« ان أساس المدنية والعمران ترتكز على أمرين الأول حفظ الأرواح
والأعراض والأموال (أى الأمن العام) والثانى توسيع دائرة الزراعة
والتجارة والصناعة وهذا يتوقف على تسهيل سبل النقل والمخبرات ،
فابذلوا الجهد فى تمهيد الطرق وإصلاحها واعملوا على حفظ الأمن فيها ،
وخصوصا العدد الكافى من الهجانة لنقل البريد (١٣) . واضح من هذا
الخطاب مدى اهتمام اسماعيل بعمران البلاد ونشر الأمن فيها .

لم يقتصر اهتمام اسماعيل على نشر الأمن فى السودان فحسب ، بل شمل
جميع المناطق الأخرى ، التى خضعت للسيادة المصرية ، مثل هرر التى كان
سكانها من البدو يأتون إليها كل أسبوع وذلك ليعيشوا بين سكانها بعض
الوقت ، وكانوا يحصلون فى أثناء تلك المدة على بعض الكساوى (ثمانية
أذرع من القماش) كنوع من الإحسانات أو الاتاوات الى جانب حصولهم
على المأكّل والمشرب والنقود ، ولكن لما خضعت هرر للسيادة المصرية ،
حرم هؤلاء من مجيئهم إليها ، فربما يرجع ذلك الى خوف هؤلاء البدو من
السلطة الجديدة ، فاضطروا الى مهاجمة المدينة ، فأمر اسماعيل مدير هرر ،
أن يجتذب هؤلاء البدو عن طريق تجنيدهم فى الجيش ، بحيث لايعطون
سلاحا ، بل يسلحون بأسلحتهم التقليدية (الحراب والنيبال) حتى يمكن
الاستفادة بهم فى حفظ الأمن ، حتى لايقومون بالسرقات ، كما أمر اسماعيل
أيضا أن لاتقوم القوات النظامية ، بممارسة تدريباتها بالقرب من أماكن
إقامتهم حتى لايطنوا سوءا بالحكومة ، من أنها ستقوم بمهاجمتهم (١٤) .

بالإضافة الى ما سبق فإن اسماعيل أمر بتصفية الخلافات القائمة
بين القبائل ، وذلك بإرسال مندوبين من طرفه الى الجهات التى تحدث فيها

(١٣) دفتر ٥٥٨ معية تركى - وثيقة ١٥ ص ١٥ فى ٢ جماد ثان ١٢٨٢
الموافق ١٨٦٥م .

(١٤) دفتر ٣٧١٦ وثيقة ١٦ ص ٣٢ فى ٢٢ صفر سنة ١٢٩٤ الموافق
١٨٧٧م .

خلافاً ومنازعات قبلية (١٥) ، وقد أدت هذه السياسة بالتالى الى استتباب الأمن ، ونشر الطمأنينة بين السكان ، وأدت أيضاً الى رواج التجارة وازدهار الزراعة .

٢ - التعليم :

اهتم اسماعيل بنشر التعليم فى هذه المناطق الأفريقية ، ففى عام ١٨٦٤ طلب موسى حمدى حاكم السودان من الخديو اسماعيل أن يوافق على تعليم أبناء العمدة والمشايخ القراءة والكتابة ، وذلك للاستعانة بهم بعد اتمام دراستهم فى دواوين الحكومة ، وكان اسماعيل قد وافق على فتح مدرسة فى الخرطوم لتعليم أبناء السودان واشترط أن تضم هذه المدرسة ٥٠٠ تلميذ (١٦) .

ولكن فيما بعد تقرر أن تنشأ خمس مدارس بدلاً من مدرسة واحدة ، ربما لأن المدرسة الواحدة سوف تفيد أبناء بلدة واحدة فقط ، بينما تفيد المدارس الخمس خمسة بلدان ، وكان قد تقرر أن تنشأ هذه المدارس فى كل من بربر ، ودنقلة ، وكردفان ، والتاكة والخرطوم (١٧) .

وقد زودت هذه المدارس بما يلزمها من الأدوات الكتابية الممثلة فى الكتب والكراريس وغيرها من الأشياء الأخرى ، وكان قد خص مدرسة الخرطوم خمسون كتاباً من كل صنف من أصناف الكتب المقررة ، وخص كل مدرسة من المدارس الأخرى ٢٥ كتاباً ، وزودت هذه المدارس بالمدرسين الآتى أسماؤهم بعد :

(١٥) دفتر ٣٧١٦ وثيقة ١٦ ص ٣٢ فى ٢٢ صفر سنة ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

(١٦) دفتر ٥٢٦ معية سنية ، وثيقة ٢٢ ص ٨٢ فى ٢٥ القعدة ١٢٧٩هـ الموافق ١٨٦٢م .

(١٧) دفتر ١٣٩ وارد معية سنية ، وثيقة ٥ ص ١٨ فى ٢٣ ربيع ثانى سنة ١٢٧٩هـ الموافق ١٨٦٢م .

— محمد شاكرا أفندى ، الذى وزع للعمل فى مدرسة الخرطوم بمرتبه
شهرى قدره ١٠٠٠ قرشا .

— حافظ محمد على أفندى الخرطوبلى الذى وزع للعمل فى مدرسة
دنقلة بمرتبه شهرى قدره ١٠٠٠ قرشا .

— محمد أفندى بوده الذى وزع للعمل فى مدرسة بربر بمرتبه شهرى
قدره ١٠٠٠ قرشا .

— حافظ خليل أفندى الذى وزع للعمل فى مدرسة التاكه بمرتبه شهرى
قدره ١٠٠٠ قرشا .

— اسماعيل يوسف أفندى الذى وزع للعمل فى مدرسة كردفان بمرتبه
شهرى قدره ١٠٠٠ قرشا .

بالاضافة الى هؤلاء المدرسين ، زودت هذه المدارس بعدد من النظائر
والمدرسين الاثراك والعمال الذين كان ينقاضى العامل منهم مرتبا شهريه
قدره ٣٥ قرشا (١٨) .

وكان من المتبع فى حالة تقصير أى مدرس من هؤلاء المدرسين فى تأدية
عمله على الوجه الأكمل أن يقوم مدير المديرية التابعة لها المدرسة بنقل هذا
المدرس الى جهة أخرى (١٩) . ونذكر على ذلك بأنه عندما أهمل أحد
مدرسي مدرسة دنقلة فى أداء واجبه نتيجة انشغاله بالتسليية فى صيد الاسماك ،
من النيل ، نقله مدير المديرية من هذه المدرسة (٢٠) . وكان للطلبة الحق
فى الانتقال من مدرسة الى أخرى (٢١) فمثلا كان الطالب ينتقل من مدرسة

(١٨) دفتر ١٣٩ وارد معية سنية ، نفس الوثيقة والتاريخ .

(١٩) دفتر ١٣٩ وارد معية سنية ، وثيقة ٥ ص ١٨ فى ٢٣ ربيع ثانى .

سنة ١٢٧٩هـ الموافق ١٨٦٢م .

(٢٠) دفتر ١٨٥٩ وثيقة ٤ ص ٥٢ فى ٢٧ رمضان سنة ١٢٨٨ الموافق

١٨٧١م .

(٢١) دفتر ٣٠ صادر نلغراف رقم ١٦ فى ٢٥ رجب سنة ١٢٩٣ الموافق

١٨٧٦م .

سنتار الى مدرسة الخرطوم او الى غيرها من المدارس ، وربما يرجع السبب في ذلك الى قرب المدرسة المنقول اليها الطالب من سكنه .

وكانت هذه المدارس تكلف الحكومة المصرية الكثير من الاموال ، فقد بلغت تكاليف مدرسة الخرطوم الشهرية بما في ذلك مرتبات المدرسين والعمال والتلاميذ ٨٣٤٦ قرشا ، ٤٠ بارة ، وبلغت تكاليف مدرسة كردفان ، بما في ذلك مرتبات المدرسين وتكاليف معيشة التلاميذ ٢٩١٣ قرشا ، ٧٢ بارة ، وبلغت تكاليف مدرسة بربر ٢٨٧١ قرشا ، ١٢ بارة ، وتكاليف مدرسة دنقلة ١٢٨٧١ قرشا ، وبلغت تكاليف مدرسة التاكه ٢٩١١ قرشا ، ١٢ بارة ، وبلغت التكاليف الاجمالية لهذه المدارس ٢٩٩١٢ قرشا ، ١٣٦ بارة (٢٢) .

وكان نظام الدراسة في هذه المدارس ينقسم الى قسمين ، قسم خارجي وهو بالمصروفات ، التي تبلغ قيمتها الشهرية ريال مجيدى ، لكل تلميذ (اى ستة عشر قرشا) ، وقسم داخلي ، والذي كانت الدراسة فيه بالمجان ، وكانت المواد الدراسية التي تدرس في هذه المدارس ، اللغة التركية والعربية والحساب والهندسة والرياضة ، بالاضافة الى تعليم الخط ، الذي عنى به عناية خاصة ، حتى ان الطالب كان لا ينجح اذا رسب فيه ، وبعد التخرج كان تلاميذ القسم الداخلى ، يعينون في وظائف كتابية ، في السلكين العسكرى والادارى ، بينما تلاميذ القسم الخارجى كانوا يخرون بين التوظيف وبين الاعمال الاخرى ، وكان معظم تلاميذ هذه المدارس من أبناء المصريين ، المقيمين بالسودان ومن أبناء جنود الجهادية ، والمشايخ والعمد .

وفي عام ١٨٧٣ تقدم للامتحان من تلاميذ مدرسة الخرطوم على سبيل المثال ٢٦ تلميذا نجحوا جميعا في الامتحان ، وكانت النتيجة كالاتى :

١٥ تلميذا نجحوا بدرجة اعلى ، ١٠ نجحوا بدرجة عال ، وواحد نجح بدرجة وسط (٢٣) .

(٢٢ ، ٢٣) محافظ ابحاث السودان .

وأما عن التعليم الفني في ذلك الوقت ، فقد انشئت له مدرستان في كل من الخرطوم وكسلا ، وذلك لتعلم التلاميذ من خريجي المدارس الابتدائية فن التلغراف ، وكان يشرف على تعليم هؤلاء التلاميذ أحد المهندسين ووكيل تلغراف كل جهة ، وبعد أن ينهى هؤلاء التلاميذ تدريباتهم في تعلم فن التلغراف ، ينقسمون الى ثلاث فئات على حسب مستواهم العلمى ، فينقسمون الى تلغرافجى أول ، وثانى ، وثالث ، وقد عمل هؤلاء التلاميذ بعد تخرجهم في محطات التلغراف السودانية (٢٤) . والى جانب تعليمهم فن التلغراف تعلم البعض منهم فن الهندسة ، ومبادئ الحساب فكان يلحق التلاميذ من خريجي المدارس الابتدائية أيضا بترسانة الخرطوم البحرية ، وكانوا يمتكون بها عدة شهور ، وبعدها يوزعون للعمل على السفن ، التى تعمل فى النيل والبحر الأحمر (٢٥) .

زيادة على ذلك غان حكمدار السودان طلب من الصاغ محمد شكرى أحد الأطباء الذين يعملون بمستشفى الخرطوم أن يقوم بتعليم عدد من التلاميذ خريجي المدارس الابتدائية مهنة الطب ، وقد أبدى هذا الطبيب — استعداداه للقيام بهذه المهمة ، ولكن لما عرض الأمر على الخديو اسماعيل رفض ذلك ، بحجة أن مهنة الطب تحتاج الى وقت طويل من التعليم ، ووعد بأنه سوف يرسل اطباء من مصر الى السودان لسد العجز هناك (٢٦) .

وكان الشيوخ يقومون بتحفيظ التلاميذ القرآن الكريم ، بالإضافة الى تعليمهم القراءة والكتابة ، وكان قد خصص لهؤلاء الشيوخ مكافآت مالية بسيطة لاتكاد تكفى حاجاتهم وكان البعض من هؤلاء التلاميذ الذين يدرسون فى المساجد يأتون الى القاهرة لتكملة دراستهم فى الأزهر الشريف ، وكانت مدة هذه الدراسة تستغرق مدة تتراوح فيما بين سنتين وثلاث سنوات، وبعد

(٢٤) محفظة ٤٧ معية تركى ، وثيقة ٦٥٨ فى ٩ شعبان سنة ١٢٨٧ الموافق ١٨٧٠م .

(٢٥) نفس المصدر .

(٢٦) دفتر ٥٨٤ معية تركى ، وثيقة ٢ ص ٥٨ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٨٧ الموافق ١٨٧٠م (محافظ أبحاث السودان) .
وأما عن التعليم الدينى فى هذه الفترة فكان منتشرًا فى جميع المساجد ،

عودتهم الى بلادهم كانوا يقومون بنشر التعليم الدينية بين مواطنيهم كما كانوا يقومون بتفهمهم لاصول الشريعة الاسلامية ، وكان يحصل هؤلاء التلاميذ السودانيون الذين يدرسون في الأزهر على مرتب يومية قدره قرشان ، وكان قد تقرر أن يخصم هذا المبلغ على جانب حكمدارية السودان (٢٧) .

لم تكن الدراسة في مصر بالنسبة للسودانيين ، قاصرة على التحاقهم بالأزهر الشريف فحسب بل التحقوا أيضا بمدرسة المبتديان وذلك ليتعلموا العلوم الزراعية ، وبعض العلوم الأخرى ، وكان البعض من التلاميذ الذين التحقوا بمدرسة المبتديان كبار السن والبعض الآخر منهم كان صغير السن ويبدو أن التلاميذ كبار السن كانوا لا يتقدمون في دراستهم ، ولكن لما علم اسماعيل بعدم تقدمهم في الدراسة ، قرر أن ينهي دراستهم وأن يلحق اقوياء البنية منهم بالجيش ، أما ضعاف البنية فيلحقون بالحرف والصناعات الأخرى (٢٨) .

لم يقتصر نشر التعليم في عهد اسماعيل على السودان فحسب ، بل عمل اسماعيل على نشره في بلاد أفريقيا الشرقية ، فتمتد وافق على انشاء ثلاث مدارس في كل من سواكن ومصوع وباغوص وذلك لتعليم الأطفال القراءة والكتابة (٢٩) . لم يقتصر التعليم على هذه البلدان بل انتشر في غيرها من البلدان الأفريقية الأخرى ، ففي عام ١٨٧٦ طلب اللواء محمد نادر من الخديو اسماعيل أن يوافق على انشاء مدرسة في هرر ، وذلك لتعليم ابنائها القراءة والكتابة ، واستند اللواء نادر في ذلك على النقاط التالية :

- وجود مكان واسع في هرر ، يصلح لأن يكون مدرسة .
- تتعهد المديرية بانشاء الكراسي والارائك اللازمة للتلاميذ وذلك لوفرة الأخشاب .

(٢٧) دفتر ٥٧٦ وثيقة ٤ ص ٥١ في ٥ شعبان ١٢٨٤ الموافق ١٨٦٧م .

(٢٨) دفتر ٥٧٣ معية تركي — وثيقة ٦ ص ٦٣ في ١٠ محرم ١٢٨٥

الموافق ١٨٦٨م .

(٢٩) دفتر ١٩٤٦ أوامر عربي رقم ٦ ص ٣٩ في ٢٨ الحجة سنة ١٢٨٩

الموافق ١٨٧٢م .

— تتكفل الحكومة المصرية بتكملة التعليم لهؤلاء التلاميذ في مصر ، بعد إمتحانهم من دراسة المرحلة الابتدائية في مدرسة هزر .

— يصرف لكل تلميذ في كل أسبوع قرشا واحدا ونصف مرتب جهادى ، بالإضافة الى منحة في كل سنة طاقيتين وطربوش وجلابية متوسطة الطول ، ومحاط أسفلها ويأقنتها بدوائر حمراء وسروال شبيه بالبنطلون .

— تقوم المدرسة بتدريس علم الزراعة والخط والحساب والقرآن الكريم والعقائد الدينية ، ويتم ذلك بواسطة المدرسين الذين يعينهم ديوان المعارف .

— يتكون عدد تلاميذ المدرسة من ٢٠٠ تلميذ ، وإذا زاد هذا العدد عن المعدل المطلوب ، ففى هذه الحالة تقبل الاعداد الزيادة ، على شرط لا يتقاضوا مرتبات شهرية باستثناء حصولهم على الادوات الكتابية (٣٠) .

يمكن القول بأن الخديو اسماعيل قد اهتم بنشر التعليم في معظم البلدان لأفريقية ، التى خضعت للسيادة المصرية في القرن التاسع عشر ، ويعتبر هذا الاهتمام بحق على جانب كبير من الأهمية ، مهما كانت النتائج ، كما أنه يعتبر النواة الأولى للنهضة العلمية في السودان فيما بعد .

— الصحة :

تعتبر معظم البلاد الأفريقية ، من المناطق الحارة التى تتميز بانتشار أمراض المتوطنة فيها ، مثل الحمى والدوسنتاريا والجدرى ، ومرض النوم ، لك نجد أن اسماعيل حرص كل الحرص على الاهتمام بالصحة العامة ، لك بإنشاء المستشفيات في بعض المديريات كالخرطوم ومصوع .

ويعتبر عدد هذه المستشفيات قليلا جدا ، اذا ما قيس بعدد المديريات ، كن على أية حال فان هذه المستشفيات قامت بدور ايجابى في معالجة المرضى ، تحضينهم ضد الأمراض الخطيرة ، والى جانب هذه المستشفيات فقد

(٣٠) محفظة ٤٠ مجلس الوزراء (السودان) سنة ١٨٧٦م .

خصصت الحكمدارية طبيباً لكل بلدة ، كى يقوم بالاشراف الصحى ، ومعالجة المرضى فى هذه الجهات .

لم يقف اهتمام اسماعيل بالشئون الصحية ، عند هذا الحد ، بل نجده يطلب فى عام ١٨٧١ ، من حكمدار السودان ، أن يقوم باجراء قيد المواليد والوفيات ، ويبدو أن اسماعيل كان يهدف من وراء ذلك الى الوقوف على احوال البلاد الصحية ، فاذا كانت نسبة الوفيات كثيرة فان هذا يدل على انخفاض المستوى الصحى فى هذه البلاد ، واذا كانت نسبة المواليد كبيرة ونسبة الوفيات قليلة ، فان هذا يدل بدون شك على ارتفاع المستوى الصحى لهذه البلاد .

عجز حكمدار السودان عن تنفيذ اجراء قيد المواليد والوفيات ، وربما يرجع السبب فى ذلك الى قلة عدد المستشفيات والوحدات الصحية الموجودة فى البلاد ، بالاضافة الى العجز الواضح فى عدد الممرضين والممرضات والأطباء ، فقد كان يوجد طبيب واحد فى كل بلدة ، وكان لايمكن لهذا الطبيب أن يقوم بهذه العملية بمفرده ، وذلك لصعوبة المواصلات ، وبعد البلاد بعضها عن البعض ، وكان حكمدار السودان قد ذكر أنه فى حالة تنفيذ هذه العملية يجب توفير الأطباء والموظفين فى كل قسم وجبل وقبيلة وبدنة (٣١) .

لم يقتصر اهتمام اسماعيل بالشئون الصحية على السودان فحسب بل اهتم أيضاً ببعض البلدان الافريقية الأخرى ، ففي عام ١٨٧٦ ، وافق اسماعيل على انشاء مستشفى فى بلدة مصوع ، يسع لعدد خمسين فرداً ، وكان رضوان باشا محافظ سواحل البحر الأحمر قد طلب تزويد هذا المستشفى بالمبوسات والأسرة والمفروشات ، وبعض الدفاتر والأدوات الكتابية ، كما طلب تزويده أيضاً بطبيب لمعالجة المرضى ، واشترط أن يكون هذا الطبيب ممن يجيدون اللغة الفرنسية ، ربما لانه سوف يقوم بمعالجة الاجانب ، الذين يقطنون مصوع ، وسواكن وغيرها من البلدان الأخرى ، كما طلب أيضاً تزويده بباشترجى وأربعة آخرين من التمرجية (٣٢) .

(٣١) محفظة ٤٧ معية تركى ، وثيقة ٨٧٤ فى غرة الحجة ١٢٨٧ الموافق

١٨٧٠م .

(٣٢) دفتر ١١ صادر معية ، وثيقة ٦١ ص ١٥١ فى ٧ شعبان ١٢٩٣

الموافق ١٨٧٦م .

٤ - القضاء :

اهتم إسماعيل بالقضاء في السودان ، وفي غيره من البلاد الأفريقية الأخرى ، فقد أصدر أمرا يقضى بتشكيل مجلس شورى في الخرطوم ، يتكون أعضاؤه ، من رئيس وعدد من الموظفين والعمد ووجوه البندر ، بالإضافة الى كاتب وعامل ، وكان هذا المجلس ينعقد عند اللزوم وذلك للنظر في القضايا المعروضة عليه (٣٣) وفيما بعد أنشئ مجلس آخر في النكاة يتكون أعضاؤه من ضباط الجهادية ، والعمد والمشايخ والعلماء والتجار (٣٤)

وفي عام ١٨٧٧ أنشئ بالخرطوم مجلس استئناف يتكون أعضاؤه من التجار والعمد ، وكان الغرض من انشائه هو استئناف القضايا المعقدة أمامه ، بدلا من ارسالها الى مصر ، وكان أعضاء هذا المجلس لا يتقاضون رواتب شهرية مما اضطرهم ذلك الى التثكي الى الحكومة ، وطلبوا اعفاءهم من دفع الضرائب المقررة عليهم ، ولما عرض الأمر على حكام السودان ، طلب من المعية السنية ، الموافقة على طلبات أعضاء هذا المجلس وطلب أيضا بمنحهم الرتبة الرابعة كتشجيع لهم على خدماتهم (٣٥) .

لم يقتصر انشاء المحاكم على السودان ، فحسب بل شمل أيضا بعض الاقاليم الأفريقية الأخرى التي كانت منضمه لمصر ، فقد أنشئ عدد من المحاكم الخصوصية في سواكن وملحقاتها ، وكانت مدة عمل هذه المحاكم سنتين فقط ، ربما لكي لا يتمكن أعضاؤها من تكوين علاقات صداقة مع المواطنين ، وربما يكون السبب في ذلك راجعا الى ان مدة هذه المحاكم هي سنتان فقط بعدها يعاد تشكيلها من جديد ، وكانت تصدر أحكاما بالاشغال الشاقة لمدة أكثر من خمس سنوات وكان من المتبع أن يرفع استئناف أحكامها أمام محكمة استئناف مصر ، وكانت هذه المحاكم تخضع الى ديوان الحنانية ، وكان

(٣٣) دفتر ١٨٥١ معية عربى ، وثيقة ٢٩ ص ٧٣ في ٢٢ القعدة سنة ١٢٨٨هـ الموافق ١٨٧١م .

(٣٤) دفتر ٢٨٥ في ١٥ رجب سنة ١٢٩٠ الموافق ١٨٧٣م .

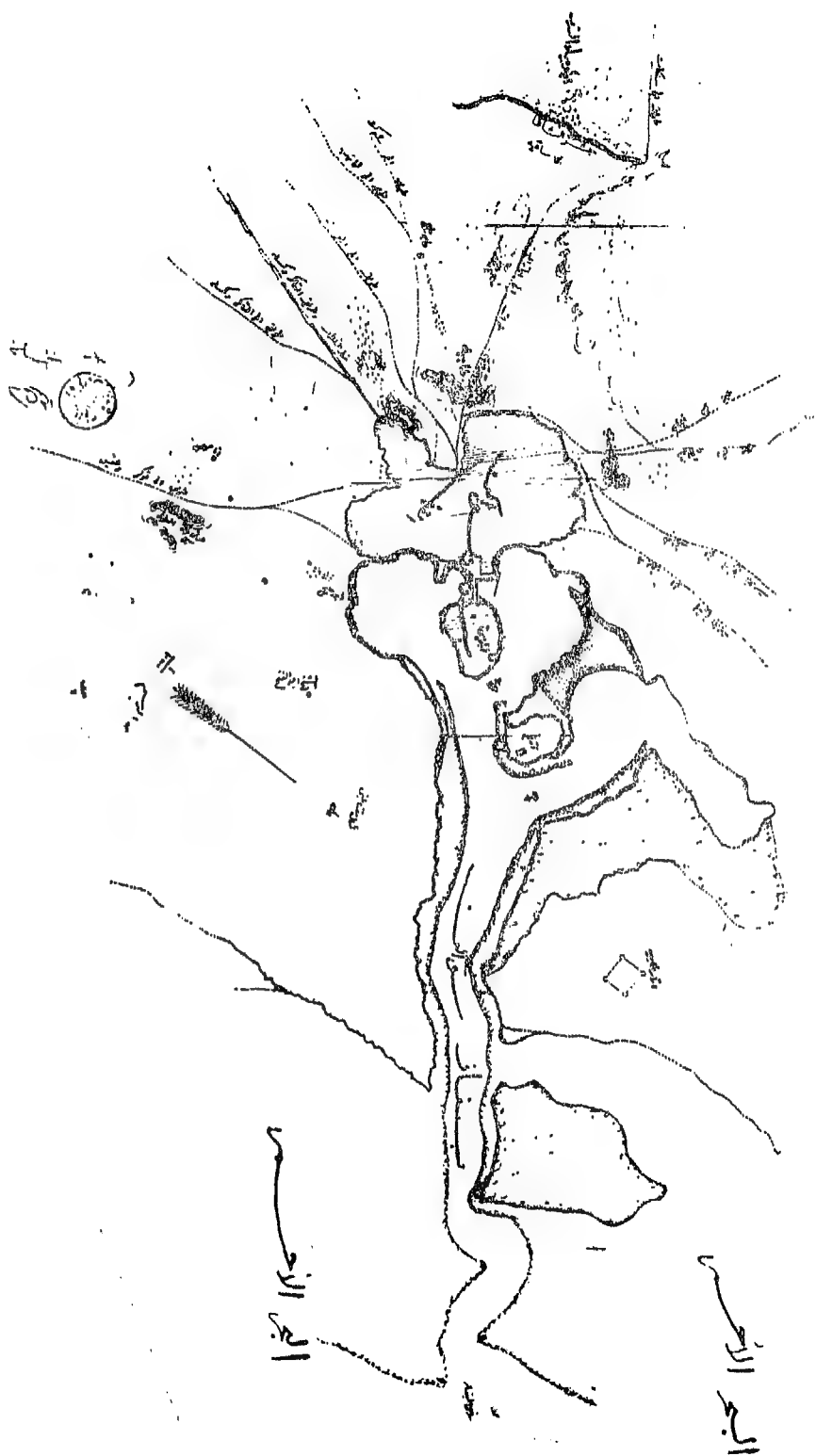
(٣٥) دفتر ٢٤ معية عربى ، وثيقة ٥ ص ٩٢ في جماد أول سنة ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

يشترط في أعضائها أن يكونوا من ذوى المعرفة والاستقامة (٣٦) . وإلى جانب إنشاء محكمة سواكن فقد أنشئ مجلس خصوصى فى مصوع ، وتكون أعضاؤه من رئيس هو الشيخ عبد الله خليل ، ومن وجهاء البندر وعمده ، وكان هذا المجلس يعقد بغرض النظر فى القضايا والدعاوى التجارية فى مصوع (٣٧) وفيما بعد وجد أنه لافائدة منه مما اضطر اسماعيل الى الغائه ، وذلك لأن مصوع فيما يبدو كانت لا توجد فيها مشكلات تجارية كثيرة (٣٨) ، ومن الملاحظ أن جميع المحاكم والمجالس الخصوصية لم تضم بين أعضائها ضباطا من الجهادية ، باستثناء التاكه التى ضم مجلسها بعض الضباط ، وربما كان يرجع السبب فى ذلك الى الثورة التى قام بها الجنود عام ١٨٦٥م .

٥ - العمارة (وإنشاء المدن) :

اهتم اسماعيل بتجديد مباني بعض المدن ، وإضافة الجديد إليها ، وكان من هذه المدن الأبيض التى بنى بها اسماعيل مقرا للحاكم ومسجدا ومستشفى وثكنات للجند وسوقا ، وكانت منازلها فيها مضى عبارة عن تركولات مبنية من القش والطين . وأما الفاشر فقد أنشئت بها قلعتان لجنود الجهادية ، وذلك للدفاع عنها (٣٩) وإلى جانب الأبيض فقد أنشأ اسماعيل فى مصوع عددا من الأبنية الحجرية المثلثة فى ديوان المحافظة والمسجد والمستشفى العسكرى وطابية الطوبجية (٤٠) وبالنسبة لسواكن فقد أنشئ فيها مبنى لديوان المحافظة ، ومبنى للجهرى وعدد من الدكاكين والمقاهى ، والمنازل الخاصة بموظفى الحكومة ، بالإضافة الى ذلك فقد أنشئ بها عدد من الاستحكامات المثلثة فى الطوابى والقلاع الخاصة (٤١) بالدفاع عنها وقد رسمت ثلاث خرائط لكل من سواكن ومصوع (٤٢) .

-
- (٣٦) محفظة ٣٧ مجلس الوزراء (سودان) .
(٣٧) دفتر ١٨٥٢ وثيقة ٤ ص ٣ فى ١٨ رجب سنة ١٢٨٨ الموافق ١٨٧١م
(٣٨) محفظة ٢٨ مجلس الوزراء (سودان) .
(٣٩) Report on the Egyptian province. op. cit. P. 200.
(٤٠) تقرير أحمد ممتاز باشا عن سواحل البحر الأحمر .
(٤١) د. السيد يوسف نصر : المصدر السابق صص ١٠٧ - ١٠٨ .
(٤٢) أنظر الخرائط أرقام ٩ ، ١٠ ، ١١ الخاصة بسواكن ومصوع
خلف صفحة ٢٨٤ .



صورة الخريطة رقم (٩)
وتبين موقع بلدة سواكن والطريق التي تربطها بغيرها من البلدان



صورة الخريطة رقم (١٠)
وتبين سواحل سواكن

فيلم مصوع وما جاورها
بشبات
١١١



صورة الخريطة رقم (١١)
وتمثل ميناء مصوع وما جاوره .

ومن المدن التي اهتم اسماعيل بها بلدة بربرة ، فقد أمر اسماعيل عام ١٨٧٢ محمد بهرام ، أن يقوم بإنشاء مدينة جديدة بجوار قرية بربرة ، بحيث تكون على أحدث النظم ، في ذلك الوقت ، وقد تمكن محمد بهرام من اتمام بناء هذه المدينة في مدة خمس سنوات ، ابتداء من عام ١٨٧٢ وحتى عام ١٨٧٧ ، وقد تضمنت هذه المدينة مرسى للسفن وعددا من الارصفة والمخازن (٤٣) كما بنى بها أيضا مسجد بلغ طول مئذنته ٦ أمتار (٤٤) وبعد أن تم انشاؤه زود بالمياه وقد مارس السكان فيه كافة الشعائر الدينية والدعوات لولى النعم ولأنجاله الكرام (٤٥) وانشئت أيضا ببربرة سلخانة وذلك ، لكى تذبح فيها الذبائح بالطريقة الصحية ، وبلغت مساحتها حوالى ٢٣٠٠ م ، وبعد أن تم انشاؤها ، قام مدير بربرة بتأجيرها الى أحد مواطنى البلدة فى مقابل أن يدفع مبلغا وقدره ، ٢٠٥٣ قرشا ، ٢٢٥ روبية فى السنة (٤٦) زيادة على ذلك فقد انشئت بها طابونة (فرن) وكان يعمل بها ثلاثة من عساكر الجهادية ، فعمل الأول فرانا وعمل الثانى خبازا وعمل الثالث نجالا ، وكان أجر العامل منهم ثلاثة قروش فى اليوم (٤٧) وقد تضمنت مبانى بربرة أيضا مبنى ديوان المحافظة والجمرك والاسبنتالية (المستشفى) (٤٨) وثكنات الجنود ، بالإضافة الى الفنار ، الذى عين لادارته فى أول الامر الخواجه كارمنوس ، الذى عين بمعرفة مورييس بك وكيل الفئارات ، ومن بعده عين لادارته الخواجه منويل كساو ، ومعه اثنين من أبناء العرب ،

-
- (٤٣) د. محمد صبرى : مصر فى أفريقيا الشرقية ، ص ١٨ .
 (٤٤) دفتر ٣٧١٤ معية عربى — وثيقة ١٥ ص ١١٥ فى ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .
 (٤٥) دفتر ٣٧١٥ وثيقة ٥٨ فى ٢٨ القعدة سنة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦ م .
 (٤٦) دفتر ٣٧١٥ وثيقة ٣١ ص ١٤ فى ١٧ رمضان سنة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦ م .
 (٤٧) دفتر ٢٤٢٤ صادر حكمدارية ، وثيقة ١ ص ٣١ فى ١٠ جماد أول سنة ١٢٩٥ الموافق ١٨٧٨ م .
 (٤٨) محفظة ١١١ سواحل البحر الأحمر .

وثالثا من الأوربيين ، وكان مدير هذا الفنار يقوم بتحصيل عوائد المراكب (الجمارك المقررة) وكان يحصل عن كل ترناطة قرش صاغ واحد ، وفيما بعد خفضت قيمة هذا الجمرک ، فأصبحت ٢٠ فضة ، بدلا من قرش صاغ (٤٩) ، ربما يرجع السبب في تخفيض قيمة الجمرک الى تنشيط حركة التجارة بين الأقاليم المصرية وغيرها من بلدان العالم وكان هذا الفنار وإيراداته ومصرفاته يتبع مصلحة عموم الليمانات والفنارات التي يرأسها مكيلوب باشا (٥٠) .

بالإضافة الى ذلك فقد زودت بربرة بالمياه العذبة فبعد أن انتهى البناء من هذه المدينة ، أمر اسماعيل بتوصيل المياه العذبة اليها ، فكان من المتبع قبل ذلك أن تنقل المياه العذبة اليها ، من بئر الدوبار بواسطة البراميل الخشبية الصغيرة ، التي كانت تنقل على ظهور الدواب ، وكانت هذه العملية غير مجدية ، حيث كانت لاتفى باحتياجات السكان بالمياه ، بالإضافة الى ذلك فانها كانت عملية شاقة مما دفع اسماعيل الى مد خط من المواسير ابتداء من بئر الدوبار ، وحتى مدينة بربرة الجديدة ، وبعد أن وصلت الأدوات والمهمات والعمال بدأ العمل في هذا الخط يوم ١٢ أبريل عام ١٨٧٦ تقريبا ، وانتهى منه في ٢١ يونيو من نفس العام واستغرقت مدة العمل ٦٩ يوما وبلغ طول هذا الخط ابتداء من الدوبار ، وحتى بلدة بربرة حوالى ١٢ كم و ١٢٣ مترا (٥١) وكانت المحافظة قد أنشأت حوضين صغيرين ، وذلك لتخزين المياه اللازمة للسفن والماشية والأهالى (٥٢) وكانت مياه الدوبار قد وصلت الى المسجد والمستشفى ومبنى الجمرک وديوان المحافظة والطاحونة والمخبز والمخازن وثكنات الجند والمنازل الخاصة بموظفى الحكومة (٥٣) .

(٤٩) دفتر ٢٤ معية عربى - وثيقة ٥٦ ص ٦٨ فى ١٩ جماد أول ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

(٥٠) دفتر ٢١ معية عربى ، وثيقة ٢٧ ص ٤٩ فى ٢٢ جماد ثان سنة ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

(٥١) د. جلال الدين مصطفى يحيى : مصر الأفريقية المصدر السابق ص ١٤٤ .

(٥٢) دفتر ٣٧١٥ وثيقة ٤٧ ص ٥٠ فى ١٤ شوال سنة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

(٥٣) دفتر ٣٧١٦ وثيقة ٥ ص ١١ فى ٢٦ الحجة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

لم تصل هذه المياه الى الواورات الرأسية في البحر مثل وابورات البوستة الخديوية ووابورات الأجانب ، وكذلك النقط العسكرية الموجودة بعيدا عن بربرة ، لذلك استخدمت البراميل في نقل المياه الى جميع الواورات والى الاماكن البعيدة الأخرى (٥٤) .

وكان من نتائج توصيل المياه بواسطة المواسير من الدوبار الى بربرة ، أن ألغى نظام البراميل الذى كان مستخدما من قبل في نقل المياه الى سكان البلدة ، كما ضمن هذا المشروع للسكان استمرار تدفق المياه الى منازلهم (٥٥)

من الملاحظ أن بربرة حظيت بنصيب وافر عن غيرها من البلدان الأفريقية الأخرى ، يبدو لأنها كانت عامرة بالسكان أكثر من غيرها ، بالإضافة الى نشاط حركة التجارة فيها ، فكان لها علاقات تجارية مع بلاد الصومال والحبشة وعدن ، فكان يرد اليها من هذه البلاد الأرز والتمر والأقمشة ، والتبأك ، والحديد والنحاس والخرز ، والقصدير ، والعاج والجلود وريش النعام والصمغ والمسلى ، وكانت تقوم هى بالتالى بتصدير الفائض من هذه الواردات الى عدن (٥٦) ، زد علم ذلك فان بربرة تمتعت باستتباب الأمن ورواج التجارة فى ظل السيادة المصرية وربما يرجع السبب فى ذلك الى استخدام العملة المصرية بدلا من « الريال المجيدى والروبية الهندى » اللذين كانا سائدين من قبل وقد بلغت قيمة العملة المصرية التى استخدمت فى بربرة فى عام ١٨٧٦ بنحو ٣٥٠٠٠ ألف قرش فضة ، ٥٠٠ ألف قرش نحاس (٥٧) وقد رسمت خريطتان لمدينة بربرة الجديدة (٥٨) .

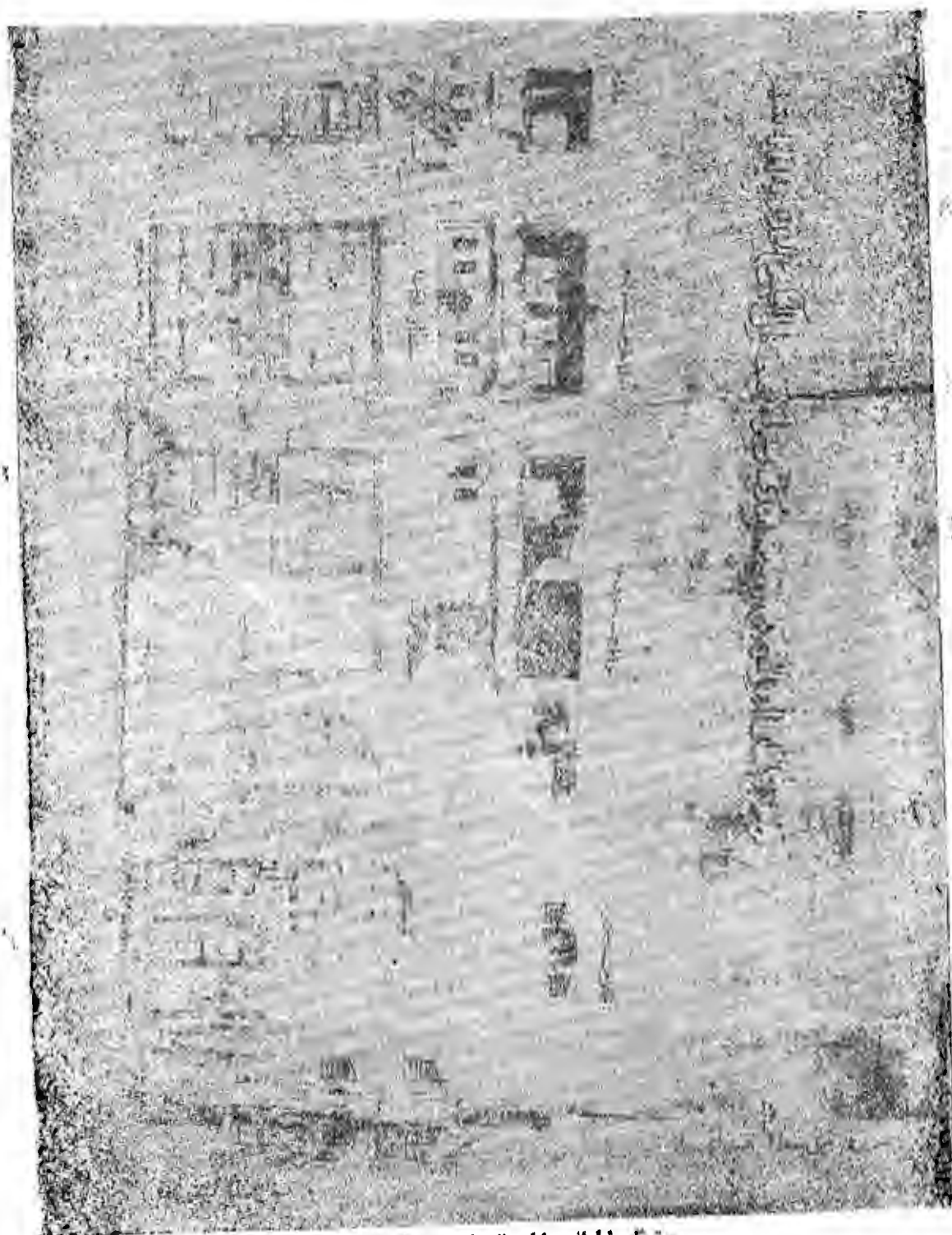
(٥٤) دفتر ٢٤ معية عربى ص ٧١ وثيقة ٦٦ فى ١٧ جهاد ثانى ١٢٩٤ الموافق ١٨٧٧م .

(٥٥) دفتر ٣٧١٤ معية عربى ، وثيقة ١٥ ص ١١٥ فى ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣هـ الموافق ١٨٧٦م .

(٥٦) محفظة ١١١ سواحل البحر الأحمر .

(٥٧) دفتر ١١ وثيقة ٢٦١ ص ١٨٣ فى ٢٠ القعدة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م

(٥٨) انظر الخريطة (١٢) وهى عن بندر بربرة ، وتوجد خلف صفحة ٢٩٠



وتمثل الجبانى الميمية المصرية فى بندر بوبرة
صورة الشريطة رقم (١٢)

ومن البلاد التى اهتم اسماعيل بها كذلك بلدة هرر ، التى شيد بها —
حوالى ١٠٢ منزلا بالاضافة الى عدد من الدكاكين ، ومبنى ديوان المحافظة
وقد زينت بالحدائق الجميلة (٥٩) وانشئت بها أيضا طاحونة لطحن الغلال بدلا
من استخدام الرحى ، وقد اشترك فى بنائها كل من العامل ابراهيم وهو
نجار طواحين ، ومنقريوس عوض ، وهو نجار طواحين أيضا ومحمد داؤود ،
وهو نجار وقاطع أحجار ، وسالم خيري ، وهو حجار ، وكان هؤلاء العمال
قد قاموا بتعليم أبناء هرر كيفية تشغيل هذه الطاحونة (٦٠) وانشيء بها
أيضا مسجد ليؤدى فيه الناس التسمائر الدينية (٦١) .

ومن البلدان الأخرى التى حظيت باهتمام الخديو اسماعيل ، بلدة
براوة ، فبمجرد وصول المصريين الى شرق أفريقيا قاموا بتشديد المخازن فى
منطقة نهر الجب، وذلك لتخزين تعيينات قواتهم ومهماتهم ، حتى لا تتأثر
بالأمطار وحرارة الشمس ، وقد استخدموا فى بنائها فى بادىء الامر القماش
المخصص لصناعة قلع المراكب والأخشاب التى تم قطعها من هناك (٦٢) .
وكان ذلك فيما يبدو تمهيدا لانشاء مدينة جديدة فى هذه البلاد ، ويتضح
ذلك جليا من قراءة المطالب ، التى طلبها ماكيلوب باشا من الخديو اسماعيل
والتي تتمثل فى طلبه لعدد من الأشخاص من ذوى الحرف المختلفة ، وطلبه
لعدد من الوحدات العسكرية لى تعسكر فى هذه البلاد الى جانب طلبه الكثير
من الأدوات المختلفة والمهمات والبذور (٦٣) .

ومن البلدان التى حظيت أيضا باهتمام اسماعيل بلدة غندوكرو ، التى
تقع فى جنوب المديرية الاستوائية فقد أنشأ اسماعيل فى هذه البلدة مبنى

(٥٩) محفظة ٤٠ مجلس الوزراء (سودان) .
(٦٠) دفتر ٢٤٢٥ ، وثيقة ٤٤ ص ١٢٩ فى ١٤ رجب سنة ١٢٩٥ الموافق
١٨٧٨ م .
(٦١) دفتر ٣١ معية عربى ، وثيقة ٢ ص ٣٤ فى ١٧ جماد أول سنة
١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .
(٦٢) محفظة ١١١ سـواحل البحر الأحمر .
(٦٣) انظر هذه المطالب بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى
افريقيا للمؤلف .

لديوان المديرية ، وعدا من المخازن ، كما بنى بها ترسانة صغيرة لتركيب السفن (٦٤) التى استخدمت للسير فوق مياه بحيرة البرت الى جانب تشييد عدد من المحطات على طول نهر النيل ابتداء من فاشودة وحتى غندكرو . وقد كانت بمثابة عاصمة للجنوب .

وفى ختام هذا الباب ، يمكن القول بأن عصر الخديو اسماعيل كان من أهم العصور التاريخية بالنسبة للوجود المصرى فى أفريقيا ، ففى ظل حكمه ، تحقق للبلدان الأفريقية الكثير من الأعمال الحضارية فى كافة المجالات ، سواء أكان ذلك فى مجال الكشف الجغرافى ، أم فى بناء المدن ، أو فى مد السكك الحديدية أو فى مجال الادارة والأمن والصحة والتعليم . فهو بحق يعتبر من أزهى عصور التوسع المصرى فى افريقيا فى القرن التاسع عشر .

الباب الثالث

الوجود المصرى فى أفريقيا فى الفترة

ما بين ١٨٨٠ - ١٨٩٩ م

الفصل الرابع عشر

الثروة البشرية والرق في أفريقيا في

الفترة ما بين ١٨٨٠ - ١٨٩٩م

ذكرت في البابين السابقين تطور الاجراءات ، التي اتخذتها مصر ضد تجارة الرقيق في أفريقيا ، ومدى ما وصلت اليه هذه الاجراءات او الخطوات من نتائج . فقد تمكنت مصر في خلال العشرين السابقين على هذه الفترة ، من القضاء بعض الشيء على خطر هذه التجارة ، التي كانت تهدد بالفناء الكيان الاجتماعي للشعب الافريقي ، بل وتمكنت أيضا بفضل كل هذه الجهود ، من محاصرة هذه التجارة تمهيدا للقضاء عليها حينما تسنح الظروف بذلك فمن المعروف أن هذه التجارة كانت متصلة الى درجة كبيرة في كيان البلدان الافريقية ، بحيث كان لا يمكن القضاء عليها بين يوم وليلة .

لهذا قررت مصر في هذه الفترة الاستمرار في محاربة هذه التجارة من جديد ، حتى تتمكن في نهاية الامر من القضاء عليها وهذا ما سنراه من خلال دراستنا لهذا الفصل .

لم تقف جهود مصر الخاصة بمحاربة الرق عند هذا الحد ، او لم تنته بانتهاء عصر اسماعيل ، بل نجدها تواصل العمل الجاد من اجل القضاء على هذه التجارة ، وادلل على ذلك بما اتخذته الخديو توفيق من اجراءات يمكن اجمالها على النحو التالي : —

— ارساله خطاب الى حاكم السودان يحثه فيه على محاربة النخاسة طبقا لما جاء بينود معاهدة الرقيق ، ويتضح ذلك من قراءة هذا الخطاب الذي جاء فيه ما نصه : —

« من المعلوم ان مسألة منع تداول الرقيق هي في غاية الاهمية ، اولا

لأن بيع الرقيق أمر مخالف للإنسانية ومخل باحترام بنى آدم المنصوص عليه
بالتكريم ، وثانيا من الواجب المتعين علينا ابقاء شرائط المعاهدة المعقودة
بين حكومتنا الخديوية وبين الحكومة الانجليزية ، فى ابطال تجارة
الرقيق ، ولو أن مانعنا ونثق به من أفكاركم فى هذه المسألة ، وما
انتم عازمون عليه من المساعى الحميدة لحق آثار هذه التجارة الذميمة ،
لايستوجب تكرار ، إنما رأينا من الواجب علينا أيضا اثبات مانحن عليه من
شدة العزم والثبات فى هذه المسألة لتوفيق أعمالكم فيما تتخذونه من الوسائل
المؤثرة والاحتياطات اللازمة لذلك ، لكى لايسمح من الان فصاعدا حصول
مغايير من هذا القبيل فى كافة البلاد والطرق المودعة تحت ادارتكم ، هذا
وحيث أن الاقطار السودانية بعيدة عن مركز الحكومة الخديوية ، ومن
الاقتضاء الوقوف على الوقوعات المهمة التى تحصل سواء كانت بالحدود أو
مخلافها فتبادروا بالاجاز عنها ، بوقت وقوعها الى طرفنا وإلى نظارة
الداخلية بالتلغراف ، وبناء عليه أصدرنا هذا لكم للمعلومية والاجراء على
مقتضاه كما هو مطلوبنا « (١) .

واضح من هذا الخطاب مدى اهتمام وحرص مصر على القضاء على هذه
التجارة ، التى أصبحت مفضضة من المجتمع الدولى عامة والمصرى خاصة .

ب- اضدار الخديو توفيق الأوامر المشددة لمديرى المديريات ،والتي تقضى
بمراقبة تحركات تجار الرق وتعقبهم فى كل مكان والقاء القبض عليهم ومصادرة
ما معهم من رقيق ، وكان من نتائج هذه الأوامر أن تمكن مدير أسيوط فى
يوم ٢٩ أبريل عام ١٨٨٠ من القاء القبض على قافلة للرقيق ، كانت قادمة
من دارفور الى أسيوط عن طريق درب الأربعين ، وقد بلغ عدد الرقيق الذى
تم ضبطه ٦١٧ عبدا ، كانوا من الذكور والإناث ، وكان هؤلاء العبيد قد
ذكروا ، أن التجار باعوا منهم فى أثناء الطريق ٥٠ عبدا (٢) .

كانت التعليمات قد صدرت باطلاق سراح هؤلاء العبيد بعد حصولهم
على شهادات العتق ، وكان قد تقرر أن يحاكم التجار الذين تم القبض عليهم ،
وكذلك مأمور قلم تجار الرقيق فى أسيوط ، وكذلك العميد والمشايخ والخبراء ،

(١) د. عبد العزيز عبد الجيد : المصدر السابق ص ٢١١ — ٢١٢ .

(٢) محفظة ٧ : مجلس الوزراء (سودان) فى ٢٩ أبريل عام ١٨٨٠ م .

أمام محاكم عسكرية ، نتيجة لإهمالهم في العمل على مقاومة هذه التجارة ، وطبقا لما تقتضيه اللوائح والقوانين (٣) . وفي ٢٤ يونيو من نفس العام تمكن مأمور سواكن من القاء القبض على عدد من تجار الرقيق الذين كان بصحبته ٨٠ عبدا ولكن لما علم الخديو توفيق بذلك ، طلب منه أن يقوم بفرز هؤلاء العبيد ، بحيث يلحق الذكور أقتواء البنية منهم بالجيش ، ويلحق الذكور ضعاف البنية والآنثاء ببعض الأعمال الأخرى (٤) . وفي ١٩ أغسطس من نفس العام تمكن مأمور فازو على من القاء القبض على بعض تجار الرقيق ، الذين كان بصحبته ٢٠٠ من العبيد الذكور والآنثاء ، ولكن بدلا من أن يتخذ معهم الإجراءات القانونية ، نجده يقوم ببيعهم . ولكن لما علم الخديو بذلك ، طلب من حاكم السودان ، أن يقوم بالقاء القبض على هذا المأمور ، تمهيدا لمحاكمته أمام مجلس عسكري بتهمة مخالفته للأوامر والتعليمات الخاصة بمعاملة الرقيق (٥) . وفي العام التالي (١٨٨١) حوكم مأمور غاشودة المدعو صالح بك ، وكذلك حوكم اثنان من اليوزباشية العاملين معه ، بتهمة الاتجار في الرقيق ، فكان قد وجد في منزل هذا المدير ٥٤ عبدا ، ووجد بمنزل كل واحد من اليوزباشيين السابقين عدد ٢٨ عبدا ، من الذكور والآنثاء (٦) .

— تعيين السير سال Sir SALL الإنجليزى الجنسية مأمورا لمنع تجارة الرقيق بمرتب شهري قدره ، ١٠٠ جنيه مصري ، وقد اتفق معه أيضا أنه في حالة استغناء الحكومة المصرية عن خدماته ، ولم يكن هو في خلال المدة التي خدمها قد ارتكب من الأعمال ما يدعو الى فصله ، ففي هذه الحالة يمنح مكافأة مالية قدرها مرتب ثلاث شهور ، وأما أنه في حالة ما يرتكب أى عمل من الأعمال المشينة كأن يتجر في الرقيق مثلا ، أو يهمل في أداء واجبه ، ففي هذه الحالة يتم فصله دون أن يحصل على أية مكافأة مالية .

وبعد أن تولى سال مهام منصبه ، حددت اليه المناطق التي سيتولى

(٣) نفس المصدر — محفظة ٧

(٤) نفس المصدر — محفظة ٧

(٥) نفس المصدر — محفظة ٧

(٦) نفس المصدر — محفظة ٧

الاشراف عليها ، وقد تمثلت هذه المناطق في المنطقة الممتدة بجوار النيل ، ابتداء من القاهرة وحتى أسوان ، بالإضافة الى منطقة البحيرة ومريوط وسهولة ، الى جانب ذلك غاله كان عليه مراقبة جميع البوغازات والطرق التي تربط مصر بالأقاليم الأفريقية (٧) .

وقد زود سال بعدد من الضباط والجنود المصريين ، للعمل معه حتى يتمكن بهم من القضاء على تجارة الرقيق ، في كل مكان من الأقاليم المصرية في أفريقيا ، وقد تمثلت قوة هذه المأمورية في المجموعات التالية : —

أولا — مجموعة الرئاسة وتتكون من : —

— بائسكاتب فرنساوى بمرتب سنوى قدره ٣٠٠ جنيهها مصرى ،
أى بواقع ٢٥ جنيهها فى الشهر .

— كاتب عربى ، بمرتب سنوى قدره ١٤٤ جنيهها مصرى ، أى بواقع ١٢ جنيهها فى الشهر .

— اثنين من القواصة بمرتب سنوى قدره ٦٠ جنيهها مصرى ، أى بواقع خمسة جنيهات فى الشهر لكل منهما .

— اثنين من العمال بمرتب سنوى قدره ٦٠ جنيهها مصرى ، أى بواقع خمسة جنيهات فى الشهر لكل منهما .

— اثنين من السعاة بمرتب سنوى قدره ٣٦ جنيهها ، أى بواقع ٣ جنيهات مصرية لكل منهما فى الشهر .

ثانيا — قوات السوارى وتتكون من : —

— صاغ (رائد) بمرتب شهرى قدره ١٢ جنيه مصرى .

— اثنين من اليوزباشية (نقيب) بمرتب شهرى قدره ٥ جنيهات مصرى ، خمسة عشر جنيهها مصرى ، أى بواقع ٧ جنيه مصرى فى الشهر لكل منهما .

— اثنين من الملازمين أول ، بمرتب شهرى قدره ١٠٠٠ قرشا ، أى بواقع ٥٤٥ قرشا لكل منهما .

(٧) محطة ٨ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ١٩ فى مارس سنة ١٨٨١ م .

— اثنين من الملازمين ثوان بمرتب شهري قدره ، ٩٩٠ قرشا ، اى بواقع ٤٩٥ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— حكيم بيطرى ، بيدو ليتولى علاج الخيول ، بمرتب شهري قدره ، ٤٩٥٠ قرشا .

— صول (مساعد) بمرتب شهري قدره ، ٢٢٠ قرشا .

— باشجاويش بمرتب شهري قدره ، ٦٠ قرشا .

— بلوك امين بمرتب شهري ، ٥٠ قرشا .

— ثمانية جاويشية بمرتب شهري قدره ، ٣٢٠ قرشا ، اى بواقع ٤٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— ستة عشر امباشيا ، (عريف) بمرتب شهري قدره ، ٤٨٠ قرشا ، اى بواقع ٣٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

— اربعة بروجية بمرتب شهري قدره ، ٨٠ قرشا اى بواقع ٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

— اثنين سروجية بمرتب شهري قدره ، ٤٠ قرشا ، اى بواقع ٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— اسطى بيطار بمرتب شهري قدره ، ١٥ قرشا .

ثالثا — قوة الهجانة وتتكون من الاعداد التالية : —

— يوزياشى بمرتب شهري قدره ، ٧٥٠ قرشا .

— ملازم اول ، بمرتب شهري قدره ، ٥٤٥ قرشا .

— ملازم ثان بمرتب شهري قدره ، ٤٩٥ قرشا .

— باشجاويش بمرتب شهري قدره ، ٦٠ قرشا .

— بلوك امين بمرتب شهري قدره ، ٥٠ قرشا .

— اربعة جاويشية ، بمرتب شهري قدره ، ١٦٠ قرشا اى بواقع ٤٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

— ثمانية امباشية ، بمرتب شهري قدره ، ١٦٠ قرشا اى بواقع ٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

— اثنين بروجية بمرتب شهري قدره ، ٤٠ قرشا اى بواقع ٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— أربعة وثمانون جنديا بمرتب شهري قدره ، ١٦٨٠ قرشا أى بواقع
٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

رابعاً — قوة البيادق وتتكون من الاعداد التالية : —

— اثنين يوزباشية بمرتب شهري قدره ، ١٥٠٠ قرشا ، أى بواقع
٧٥٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— اثنين ملازمين أول بمرتب شهري قدره ، ١٠٩٠ قرشا ، أى بواقع
٥٤٥ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— اثنين ملازمين ثوان بمرتب شهري قدره ، ٩٩٠ قرشا أى بواقع
٤٩٥ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— اثنين باشجاويشية بمرتب شهري قدره ، ١٢٠ قرشا أى بواقع
٦٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— اثنين بلوك أمين بمرتب شهري قدره ، ١٠٠ قرشا أى بواقع
٥٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— ستة جاويشية بمرتب شهري قدره ، ٢٤٠ قرشا ، أى بواقع
٤٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

— اثنى عشر أمباشيا ، بمرتب شهري قدره ، ٣٦٠ قرشا أى بواقع
٣٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

— أربعة بروجية بمرتب شهري قدره ، ٨٠ قرشا ، أى بواقع
٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

— مائة وأربعة وعشرين جنديا ، بمرتب شهري قدره ، ٢٤٨٠ قرشا
أى بواقع ٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

— ثلاثة كتبه بمرتب شهري قدره ، ١٨٠ قرشا ، أى بواقع
٦٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

بالاضافة الى ذلك فان هذه المأمورية قد زودت بعدد من الدواب بلغ
١٦٥ حصانا ، ١١٠ جملا (٨) . كما زودت بكل ما يلزمها من الاسلحة
والذخائر والمهمات والمؤن .

(٨) محطة ٧ : محافظ مجلس الوزراء (سودان) المصدر السابق .

وكان الخديو توفيق قد أرسل منشورات الى مديري المديرية يخبرهم فيها بتشكيل هذه المأمورية ، حتى يتسنى لهم تقديم العون اللازم لرئيس هذه المأمورية ، وكان من هؤلاء المديرين مدير كل من الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا وأسيوط ، وجرجا وقنا واسنا والبحيرة ، وكان قد تقرر أن تتخذ مأمورية مكافحة الرقيق من أسيوط مركزا لها (٩) .

وقد وزع أفراد المأمورية في كل من أسوان ودراو والواحات الخارجة وأبو صير ، وهناك اشتكى الجنود من نقص المؤن اللازمة لهم (١٠) . يبدو أن رئاسة المأمورية لم تزود هؤلاء الجنود بالكميات الكافية من المواد الغذائية، مما دفعهم ذلك الى الشكوى من نقص هذه المؤن ، وازاء هذا الموقف اضطر رئيس المأمورية ، أن يطلب من الحكومة الموافقة على زيادة مرتبات هؤلاء الجنود ، واقترح أيضا أن تكون هذه الزيادة بواقع خمسون قرشا لكل منهم، ولكن لما عرض هذا الاقتراح على الخديو توفيق رفضه ، بحجة أنه سيكلف الدولة مبالغ كبيرة ، وفي نفس الوقت قرر أن تكون قيمة الزيادة المطلوبة ٢٠ قرشا بالنسبة لمرتب الباشجاويش و ١٥ قرشا زيادة بالنسبة لكل من البلوك أمين والجاويش ، ١٠ قرشا بالنسبة للامباشي والجندي .

ومن الاجراءات أيضا أن الخديو توفيق طالب من مدير بربر أن يمنع مرور الرقيق من مديريته ، وطلب منه كذلك عدم الترخيص للاضباط بأكثر من اثنين من العبيد ، بحيث يعملون كخدم لا كرقائق (١١) . والى جانب هذا الاجراء قررت الحكومة المصرية فرض رقابة دقيقة على الحجاج الذين يذهبون الى الأراضي المقدسة ، وذلك بتزويدهم بتذاكر ، يوضح فيها عدد الجوارى والخدم الذين يكونون بصحبة كل حاج ، كما يوضح فيها أيضا أسماء وأوصاف هؤلاء العبيد ، وكانت مصلحة عتق الرقيق تقوم بمراجعة هذه التذاكر قبل مغادرة الحجاج أرض الوطن ، وكان من نتيجة هذا الاجراء أن حرم أى شخص من تهريب أى عدد من الرقيق سواء كان ذلك الى خارج أو داخل مصر ، فكان لايسمح لأى شخص الا بالعدد المسجل في التذكرة التى

(٩) نفس المصدر محفوظة ٧

(١٠) نفس المصدر محفوظة ٧

(١١) نفس المصدر .

يحملها ، ولو فرض وخالف هذه التعليمات ففى هذه الحالة سوف يعرض نفسه الى طائلة القانون (١٢) .

ومنها أيضا أن مصر عينت فى ٢٢ فبراير عام ١٨٨٢ مفتشا عاما . وذلك للاشراف على محاربة الرق فى أفريقيا ، وقد عرف هذا المفتش باسم مفتش استئصال تجارة الرقيق فى الاقطار السودانية ، وكان يعمل تحت رئاسته عدد من المفتشين الخصوصيين والمأمورين والخبراء ، وقد وزع هؤلاء الأفراد على المحطات والنقط الهامة ، وكان من واجبهم جميعا مراقبة الطرق والمنافذ والبوغازات التى كان تجار الرقيق يسلكونها ، فكان هؤلاء المفتشون الخصوصيون يقومون من وقت لآخر ، بالمرور على المحطات ، والنقط التابعة لمديرياتهم ، وقد زود مديرو المحطات بدفاتر كى يسجلوا فيها عدد العبيد الذين يتم تحريرهم ، كما كانوا يقومون فى نهاية كل شهر بارسال التقارير التى تتضمن كافة أعمالهم الى مفتش عموم استئصال الرقيق ، وكان مفتش عموم هذا يقوم بدوره بارسال التقارير أولا بأول ، الى مركز الحكمدارية ، وكانت هذه التقارير تتضمن كافة البيانات التى تجمعت لديه من حركة تجارة الرقيق .

وكان من المتبع فى حالة القاء القبض على عدد من تجار الرقيق أن يحاكموا أمام مجالس عسكرية ، يتكون أعضاؤها من ضباط الجهادية ، وكذلك كان مأمورو المحطات يحاكمون أمام محاكم عسكرية فى حالة اهمالهم فى تأدية واجباتهم ، وكان من المتبع أن ترسل أوراق محاكمة المتهمين الى ديوان عموم الحكمدارية . هذا الاجراء كان يتخذ بالنسبة لرعايا الحكومة المصرية . أما بالنسبة للأفراد الذين يكونون من غير رعايا الحكومة المصرية ، فكان من المتبع فى شأنهم أن يرسلوا بعد القبض عليهم الى ديوان الحكمدارية ، الذى كان يرسلهم ومعهم كافة المستندات الخاصة بهم ، التى تثبت ادانتهم ، الى قناصل دولهم لكى يقوموا باتخاذ اللازم ضدهم (١٣) .

ومن الاجراءات التى اتخذتها مصر ، أنها قامت بشراء العبيد الذين

(١٢) محفظة ٧ : نفس المصدر ، مجموعة ١٨ .

(١٣) محفظة ١١١ : المصدر السابق ، قرار مجلس النظار .

قدموا إليها بصحبة المهاجرين السودانيين في أعقاب الثورة المهدية ، وقد تراوح ثمن العبد من هؤلاء العبيد فيما بين ٥ جنيهات مصرية ، بالنسبة للعبد الذكر ، و ٣ جنيهات مصرية بالنسبة للإناث (١٤) . وكانت الحكومة المصرية تقوم بمنحهم شهادات العتق ، الدالة على تحريرهم ، بالإضافة الى ذلك فانها وفرت لهم العمل الملائم . ويبدو أن مصر اتخذت هذا الاجراء ، لكي لاتتيح لتجار الرقيق الاتجار في هؤلاء العبيد هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لكي تتعاون مع مأمورية استئصال الرقيق في القضاء على هذه التجارة .

لم تقف جهود مصر الخاصة بوقف تجارة الرقيق عند هذا الحد ، بل نجدها في ٣ ديسمبر عام ١٨٩١ م ، تقرر أن تنشئ بعض المراكز الخاصة بمنع تجارة الرقيق (نقط حراسة) على الساحل الغربى للبحر الاحمر ، وقد بلغت جملة تكاليف انشاء هذه النقط ٦٠٠ جنيه مصرى (١٥) . وكانت مصر قد عينت البكبانى لوتون Louton الانجليزى الجنسية قائدا لهذه المراكز (١٦) .

زيادة على ذلك فان مصر اصدرت عددا من القوانين الصارمة ، التى كانت تقضى بمعاقبة المتجرين فى الرقيق ، أو الذين يقومون بجلبه عن طريق البر أو البحر ، بعقوبة الأشغال الشاقة ، التى تتراوح مدتها فيما بين ٥ ، ١٠ ، ١٥ سنة ، وتقضى أيضا بمعاقبة الذين يحتفظون لديهم بالرقيق ولاية يمنحونه حريته ، بالأشغال الشاقة مدة تتراوح فيما بين ٣ ، ٧ سنة ، ويعاقب كذلك الذين يشترون الرقيق من النخاسة أو من السماسرة بالأشغال الشاقة مدة تتراوح فيما بين ستة شهور وستين ، ويعاقب كذلك الذين يقومون بعمليات المقايضة بين أسرة وأخرى بالسجن مدة تتراوح فيما بين ٣ شهور وسنة ، مع دفع غرامة تتراوح قيمتها فيما بين ٢٠ ، ٥٠ جنيه مصرية ، ويعاقب أيضا الذين يمنعون أى عبد من التمتع بحريته بالأشغال الشاقة مدة تتراوح فيما بين ١٠ ، ١٥ سنة ، مع دفع غرامة تتراوح قيمتها فيما بين ٢٠ ، ٥٠ جنيه مصرية . (١٤) - محفظة ٧ : المصدر السابق (١٥) - مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٨٩ في ١١ يوليو عام ١٨٨٨ م . (١٦) - محفظة ٧ : المصدر السابق (١٥) - ٧ : المصدر السابق (١٦)

تتراوح فيما بين ستة شهور وثلاث سنوات ، ويعاقب كذلك الذين يستعملون طرق الاحتيال أو الاكراه في منع أحد الارقاء من الحصول على حريته ، بالاشغال الشاقة مدة تتراوح فيما بين ستة شهور وخمس سنوات . لم تقتصر هذه العقوبات على تجار الرقيق فحسب ، بل شملت أيضا البحارة الذين يستخدمون سفنهم في نقل العبيد ، فقد تقرر أن يعاقب أى ربان تضبط سفينته محملة بالرقيق ، بعقوبة الحبس مدة تتراوح فيما بين ٣ شهور ، ٣ سنة ، وبغرامة قدرها عشرون جنيها ، ويعاقب كذلك بنفس العقوبة صاحب السفينة ، وذلك بمصادرة سفينته (١٧) .

بالاضافة الى ذلك فقد صدر قانون يقضى بضرورة حصول أصحاب السفن على تراخيص تخول لهم حرية استخدام سفنهم في البحر الأحمر ، ويتحتم عليهم أيضا رفع العلم المصرى فوق سفنهم ، ويشترط كذلك أن يكون البحارة من ذوى الأخلاق الحميدة ، بحيث لم يسبق لهم الاتجار في الرقيق أو يكونوا قد ارتكبوا أعمالا مخلة بالشرف ، بالاضافة الى ذلك فانه تقرر أن يكتب على مقدمة كل سفينة مصرية اسم صاحبها ومقدار حمولتها ورقمها باللغة العربية والانجليزية ، وتقوم ادارة الموانى بالتصديق على ذلك ، ويرجع السبب في ذلك الى أن الحكومة المصرية كانت تريد أن تعرف عدد السفن التى تعمل في البحر الأحمر ، وأسماء أصحابها ، حتى يتيسر لها معرفة أية سفينة تعمل بنقل العبيد ، فتقوم بمصادرتها ومحاكمة ربانها (١٨) .

لم تقف جهود مصر من أجل القضاء على تجارة الرقيق عند هذا الحد بل نجدها تصدر في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ قرارا ، يقضى بتشكيل محكمة يتكون أعضاؤها من خمسة قضاة من قضاة محكمة الاستئناف الأهلية . وكان من بينهم اثنان من القضاة الأوربيين ، وكان الغرض من انشاء هذه المحكمة محاكمة الأشخاص الذين يتجرون في الرقيق في مصر وإلى جانب هذه المحكمة فقد شكلت محكمة أخرى لمحاكمة الأشخاص الذين يتجرون في الرقيق في كل من سواكن وحلفا ، وهما الاقليمان اللذان ظلا تحت السيادة المصرية

(١٧) نفس المصدر .

(١٨) محفظة ٧ : نفس المصدر .

بعد اخلاء السودان ، وكان من اختصاص ناظر الحقانية تحديد الجهة التي
تتعقد فيها هذه المحاكم جلساتها .

وكان من المقرر أن يخطر ناظر الحقانية بأية قضية رفيق يراد عرضها
على المحاكم حتى يتسنى له اصدار الأمر بتشكيلها وكان أمر تشكيلها ،
يستغرق ثمانية أيام ، ابتداء من تاريخ وصول الطلب الى ناظر الحقانية ،
وكان من حقه أن يعقد هذه المحكمة من تلقاء نفسه ، أو بناء على طلب
قلم عتق الرقيق ، أو بناء على أوامر قنصل بريطانيا العظمى في القاهرة ،
أو من محل محله في حالة غيابه ، وكان من المتبع أيضا أن يبين في الطلب
الخاص بعقد هذه المحاكم الجنائية أو الجنحة وأسباب حدوثها ، وفي حالة
احتياج هذه القضية الى عمل تحقيق ابتدائي ، يقوم في هذه الحالة قلم عتق
الرقيق أو مندوبوه ، بأجرائه ، فكان لهذا القلم ، ولندوبيه كافة الاختصاصات
المخولة للمأموري الضبطية القضائية ، ولكن على الرغم من هذا ، فقد كان
لا يجوز له ولأعضائه إلقاء القبض على أى متهم ، أو تفتيش أى منزل ،
الا بعد الحصول على ترخيص من ناظر الحقانية ، أو ناظر الداخلية ،
أو محافظ سواكن ، أى على حسب الجهة التي يقع فيها الضبط .

وكان قد تقرر أن تكون جلسات المحاكم التي تحاكم تجار الرقيق علنية
وأن تكون المرافعة فيها شفاهية ، وكان لها الحق في قبول مستندات مكتوبة
أو عدم قبولها ، وكان من المتبع أثناء انعقادها أن يقوم أحد مندوبي قلم عتق
الرقيق بأبواب التهم ، كما كان يجوز للمتهمين في نفس الوقت أن يستعينوا
بأحد المحامين للدفاع عنهم أمام المحكمة ، وكانت المحكمة التي تعرض أمامها
أية قضية خاصة بالرقيق تبدأ عملها بسماع أقوال شهود الإثبات ، ثم
تقوم بعد ذلك بسماع أقوال شهود النفي وفي نهاية الجلسة تصدر المحكمة
حكمها ، الذي يبلغ الى ناظر الحقانية لاعتماده وتنفيذه .

وفي نفس الوقت شكلت محكمة عسكرية ، يتكون أعضاؤها من سردار
الجيش المصرى ، ومن خمسة ضباط آخرين ، وذلك بغرض النظر في القضايا
الخاصة بالرقيق ، أى أنها كانت تقوم بمحاكمة أفراد الجيش الذين يعملون
بتجارة الرقيق ، وخاصة في إقليم سواكن وحلفا ، وبلاد السودان ، فمن
المعروف لدينا أن تجارة الرقيق كانت منتشرة في السودان في أثناء حكم المهديين
وكان في إمكان ربابنة وقادة السفن والطرادات الانجليزية الذين يعملون في

البحر الأحمر ، طلب عقد هذه المحكمة ، وذلك لكى يعرضوا عليها أية مخالفات خاصة بالرق وذلك للبت فيها (١٩) . ومن المرجح أن يكون السبب فى تشكيل هذه المحكمة العسكرية ، هو بغرض اصدار القرارات الصارمة ، لحد النخاسة ، حتى يكونوا عبرة لغيرهم وحتى تتمكن الادارة المصرية من القضاء على هذه التجارة المشينة .

ومن الملاحظ أيضا أن مصر لم توقف محاربتها للرقيق على الرغم من اجتارها على اخلاء اقاليمها الامريكية بل نجدها تواصل محاربتها لهذه التجارة ، فقامت باحكام رقابتها وسيطرتها على منافذ الطرق والبوغازات ، والموانى . هذا عن الاجراءات المصرية ضد تجارة الرقيق فى هذه الفترة وحتى قيام الثورة المهدية واستيلائها على السودان .

من المعروف أن المهديين لم يعملوا على وقف تجارة الرقيق فى السودان ، بل عملوا على انتشارها ، بل واتخذوا من تجارها ، قوة تساعدتهم فى محاربتهم للمصريين ، الذين حرموا عليهم ممارستهم لهذه التجارة المشينة فى أعينهم ظلت أسواق الرقيق منتشرة فى السودان والدليل على ذلك وجود سوق للرق بجوار مبنى بيت المال (٢٠) فمن الواضح أن المهدي كان قد أعاد هذه التجارة الى السودان وعلى أوسع نطاق .

ولكن بعد أن استردت مصر السودان عملت من جديد على وقف هذه التجارة ، ويرجع الفضل فى ذلك الى الاجراءات التى قضت وبطريقة عملية على تنفي الرق الى الأقاليم المصرية فى أفريقيا ، بالإضافة الى ذلك فإنها جنبت الأقاليم النائية من السودان خطر هذه التجارة ، التى هددت مستقبل هذه البلاد من كافة النواحي (٢١) .

ولكن على الرغم من ذلك الا ان هذه التجارة ظلت فيها يبدو تمارس فى بعض الأقاليم الامريكية الأخرى التى كانت لاتخضع للسيادة المصرية ، مما اضطر العالم الممثل فى عصبة الأمم المتحدة ، أن يطالب بالقضاء على البقية من هذه التجارة (٢٢) .

(١٩) محفظة ٧ : نفس المصدر .

Mandour El-Mahdi : op. cit. P. 112.

Officers of the Sudan Government : The Anglo-Egyptian (٢١)

Sudan Compendium. P. 12.

John. H. Harris : Shavery or Sacred trust. P. 17.

الفصل الخامس عشر

السكك الحديدية

عرفنا في الباب السابق أن مصر شامت بمجهودات شاقة من أجل مد شبكة خطوط حديدية الى السودان ، فكانت قد أرسلت عددا من البعثات الكشفية لدراسة المناطق التى يمكن من خلالها مد هذه الشبكة ، وقد نجم عن ارسال هذه البعثات معرفة المناطق التى تصلح لد السكة الحديد من خلالها ، وعلى أثر ذلك ، بدأت مصر فى تنفيذ هذا المشروع ، ولكن لم يكد يبلغ طوله ٥٥ كم ، الا وكانت التعليمات قد صدرت عام ١٨٧٧ بوقف العمل فيه ، وذلك لظروف لم تكن متوقعة ، ويمكن تعطيل الأسباب التى دعت مصر الى وقف العمل فى هذا المشروع ، الى سوء أحوالها المالية والى معارضة غردون باشا لتنفيذه اعتقادا منه بأنه سيزيد من تدعيم الروابط والاتصالات بين مصر والسودان ، بالإضافة الى اعتقاده بأن هذا الخط سوف يضر بمصالح بريطانيا فى أفريقيا .

ولكن بعد أن تولى محمد توفيق باشا حكم مصر ، قرر مواصلة العمل فى تنفيذ هذا المشروع ، وذلك لما له من أهمية اقتصادية تتمثل فى نقل الحاصلات الزراعية السودانية الى مصر ، والى دول العالم ، زيادة على ذلك فانه سيؤدى الى عمران المناطق التى يمر من خلالها ، وذلك بإنشاء المحطات والمدن ، كما انه سيقرب المسافة بين البلدان السودانية ويربطها ببعضها ، بالإضافة الى العمل على تدعيم الأمن فى جميع الاقاليم الافريقية والسودانية التى تخضع للسيادة المصرية ، وذلك لا يتأتى الا بنقل الجنود على وجه السرعة الى أى منطقة يحدث فيها أى تمرد أو عصيان وكانت الخطة المتبعة لتنفيذ هذا المشروع ، هى مد خط حديدى يربط حلغا بالخرطوم ، وخط آخر يربط سواكن ببربر على النيل، وسوف أتناول بالدراسة كل خط على حدة

١٢ - خط حلقا - الخرطوم :

من أجل كل الفوائد التى سبق ذكرها والمترتبة على انشاء سكة حديد السودان ، قررت مصر مواصلة ارسال البعثات الكشفية ، وذلك لدراسة المناطق الصالحة لمروور هذا الخط الحديدي المزمع انشاؤه من خلالها ، فكانت قد أرسلت بعثة برئاسة المسيو بتييه M. BETIER وذلك لدراسة المنطقة الواقعة بين أسوان ودنقلة ، وبعد أن أنهت هذه البعثة مهمتها قررت أنه فى حالة عدم امكانية تنفيذ هذا الخط ، يبطل الخط الذى تم تشغيله من أسوان الى قرية الشلال ، والذي يبلغ طوله ٧ أميال ، وفى هذه الحالة أيضا يمكن بيع المهمات والادوات الخاصة بمشروع سكة حديد السودان ، التى توجد بمخازن حلقا وأسوان وقد قدرت قيمتها بنحو ٣٠.٠٠٠ جنيه مصرى (١) ومن المعتقد أن يكون رأى المسيو بتييه خاطئا وغير صحيح ، لأنه كان من الواجب عليه أن يضع حلا بديلا ، بدلا من الفاء هذا الخط الذى كان أحد الثمرات الحضارية للوجود المصرى فى أفريقيا .

يبدو أن مصر لم تأخذ بما جاء بتقرير المسيو بتييه ، بل واصلت تنفيذها لهذا المشروع الحيوى مهما كلفها ذلك من نفقات مالية باهظة ، فمن المؤكد أنها كانت مقتنعة بأهميته والدليل على ذلك أنها أرسلت فى ٢٤ يوليو عام ١٨٨٠م بعثة كشفية أخرى، تكونت من المسيو جودنج، الذى خصص له مرتب شهرى قدره ١٢٠ جنيه مصرى ، والمسيو هابوت الذى خصص له مرتب شهرى قدره ٧٥ جنيه مصرى ، والمهندس المصرى أحمد فهمى وخمسة من جنود سلاح المهندسين ، وقد خصصت ذهبية لنقل أفراد هذه البعثة ، من القاهرة الى موقع العمل (٢) .

وكان جودنج قد ذكر فى تقريره أنه تم الانتهاء من العمل فى مد الخط

(١) محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء (سودان) تقرير المسيو بتييه بدون تاريخ .

(٢) نفس المصدر مذكرة لمجلس النظار فى ١٢ أكتوبر عام ١٨٨٠م .

الحديدى الذى يبدأ من حلفا وحتى بلدة أمبيجول ، ويبلغ طوله ، ٥٤ ميلا ، وكان قد تم تشغيل ٧ أميال من هذا الخط عام ١٨٧٧ ، وقد بلغت إيرادات هذا الجزء الذى تم تشغيله فى سنة ١٨٧٨ مبلغا وقدره ، ٣٦٢٠ جنيها مصريا ، وبلغ إيراده فى عام ١٨٧٩ مبلغا وقدره ، ٥٠٨٣ جنيها مصريا ، وبلغ إيراده فى عام ١٨٨٠ مبلغا وقدره ، ١٤٩٦٦ جنيها مصريا (٣) . وقد ذكر جودنج أيضا أن هذا الخط يحتاج الى انشاء قنطرة عند الكيلو ١٠ ، عوضا عن القنطرة التى هدمتها السيول ، وأضاف أنه فى الامكان مواصلة مد هذا الخط الحديدى من أمبيجول الى بلدة مركة ، وذلك للملاءمتها لذلك ، فالنهر فى هذه المنطقة غير صالح للملاحة ، والسبب فى ذلك يرجع الى وجود شلالات تنجور وعكاشة ودال ، فهى تمثل أخطر عقبة تعترض طريق الملاحة فى هذه المنطقة من النهر (٤) . اذن تصبح السكة الحديد فى هذه المنطقة فى غاية الأهمية .

وكان من المتوقع أن تبلغ جولة تكاليف هذا الخط الحديدى المزمع انشاؤه من بلدة أمبيجول ، وحتى بلدة مركة ، مبلغا وقدره ، ٢٣٢١٩٢ جنيها مصريا ، بما فى ذلك تكاليف انشاء القناطر ، وورش العمليات ، واثمان المهمات والأدوات والقاطرات (٥) .

وعند ما قدم المسيو جودنج تقريره الى الحكومة المصرية ، شكلت فى ١٠ نوفمبر عام ١٨٨١ م ، لجنة مكونة من جودنج نفسه ، ومن اسماعيل أيوب ، ومن روسو ، ومن ديروول ، ومن استون ، وذلك لمناقشة ما ورد بتقرير

(٣) نفس المصدر .

(٤) محفظة ٤٦ : مجلس الوزراء (سودان) تقرير المسيو جودنج فى

٣١١ مارس سنة ١٨٨١ م .

(٥) محفظة ٣٦ : المصدر السابق ، قرار مجلس النظار الخاص بسكة

حديد السودان فى ١٠ نوفمبر عام ١٨٨١ م .

جودنج ، وكذلك ما ورد بتقرير المسيو بتييه والخاصين بمد سكة حديد السودان ، وبعد أن انتهت اللجنة من دراسة هذين التقريرين اتضح لها ما يلى : —

أولا — بالنسبة للمشروع جودنج ، فإنه سوف يتكلف المبالغ التالية :

- ٥٠٠٠٠ جنية مصرى ، وذلك لتكملة الخط الذى يبدأ من سرس الى أمبيجول .
- ١٨٧٥٠٠ جنية مصرى وذلك لإنشاء الخط ، الذى يبدأ من أمبيجول الى فركة ، ويبلغ طوله ٧٥ كم ، وتبلغ تكاليف الكيلومتر الواحد منه حوالى ٢٥٠٠ جنية مصرى ، بما فى ذلك ثمن شراء القاطرات والأدوات والمهمات .
- ٣٠٠٠٠ جنية مصرى لزوم تكاليف هويس خبير .
- ٥٠٠٠٠ جنية مصرى لزوم تكاليف هويس وترعة حنك .
- اذن تصبح التكاليف الاجمالية لهذا المشروع بنحو ٣١٧٥٠٠ جنيها مصريا .

ثانيا : واما بالنسبة للمشروع الثانى ، فإنه سوف يتكلف المبالغ التالية :

- ٥٠٠٠٠ جنية مصرى نظير تكملة الخط الحديدى الذى يبدأ من بلدة سرس الى أمبيجول .
- ١٨٧٥٠٠ جنية مصرى ، نظير انشاء الخط الواقع بين أمبيجول وفركة .
- ٥٦٢٥٠٠ جنية مصرى نظير انشاء الخط الواقع بين فركة ودنقلة . ويبلغ طوله ٢٢٥ كم وتبلغ تكاليف الكيلومتر الواحد ٢٥٠٠ جنية مصرى ، اذن تصبح التكاليف الاجمالية لهذا المشروع الثانى : —
- ٨٠٠٠٠٠ جنية مصرى .

وبمقارنة المشروعين أحدهما بالآخر ، ومن حيث المنفعة ، نلاحظ أن

المشروع الثانى أكثر نفعا من المشروع الأول ، لأنه سوف يفتح للتجارة طريقا طويلا ، الى دنقلة ، فمن المعروف أن دنقلة توجد بالقرب من بلدة الدبة التى تعتبر مركزا لتجميع تجارة السودان الغربى ، وكان قد تقرر أن تقوم احدى الشركات الأجنبية بتنفيذ هذا المشروع واشترط أن يكون للحكومة المصرية الحق فى مشترى هذا الخط من الشركة ، بعد مضى المدة المتفق عليها فى العقد . (٦)

وعلى أثر ذلك طلب المسيو كاتزنستين فى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨١ م ، من نظارة الأشغال العمومية المصرية ، أن تمنحه امتيازًا يخول له الحق فى مد هذا الخط الحديدى ، الذى تقرر مده من سرس الى بلدة دنقلة الجديدة ، وكان كاتزنستين ، قد طلب من الحكومة المصرية بأن تتنازل له عن الخط الذى سبق أن مده من حلفا الى سرس ، وكذلك عن الأدوات الموجودة بمخازن أسوان وحلفا والخاصة بمشروع سكة حديد السودان ، وتعهده كاتزنستين فى مقابل ذلك بأن يدفع الثمن المناسب ، واشترط فى طلبه أيضا أن تدفع له محس فوائد سنوية تقدر قيمتها بنحو ٥٪ نظير انشائه لهذا الخط ، واشترط كذلك أنه فى حالة زيادة دخل الشركة ، ففى هذه الحالة يكون للحكومة المصرية الحق فى الحصول على جزء من هذه الزيادة ، كما يكون لها الحق فى شراء هذا الخط فى أى وقت تشاء ، وأما اذا رفضت الشراء ، فانها ستحصل على ملكية هذا الخط بمجرد أن تنتهى مدة العقد المبرم بينها وبين الشركة . (٧)

ولكن على الرغم من هذا ، فإن مطلب كاتزنستين لم يحظ بموافقة الحكومة المصرية ، لأنها فيما يبدو لم تكن قد اقتنعت بعد بأهمية تنفيذ هذا المشروع ، لذلك نجدها تشكل فى يوم ٤ يوليو عام ١٨٨٣ م ، مجلسا مكونا من كل من المسيو روسو والمسيو ريجوليه ، والمسيو ماسون ، والكولونيل واتسون ، ومن عبد القادر باشا ومن عثمان رفقى وذلك لمناقشة أفضل التصميمات الخاصة بمد سكة حديد السودان ، وقد توفقت فى هذا .

(٦) محفظة ٣٦ : المصدر السابق ، محضر مجلس النظار فى ١٠ فبراير

١٨٨١ م .

(٧) نفس المصدر : افادة من المسيو كاتزنستين الى نظارة الأشغال العمومية فى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨١ م .

الاجتماع ، ثلاثة تصميمات ، ما يهينا منها الآن هو التصميم الأول ، وأما التصميمان الآخران فسوف نتحدث عنهما في حينه .

التصميم الأول :

ويختص بمد سكة حديد على طول النيل ، سواء كان ذلك من القاهرة الى الخرطوم أو من أسبوط الى الخرطوم ، وكان من المقرر لهذا الخط أن يهر بصفة خاصة من خلال المناطق التي يكون فيها النيل غير صالح للملاحة ، واتضح من الدراسة ، أن هذا الخط لو مد من أسبوط الى شندى ، فإن تكاليفه ستبلغ نحو ٤٠٠.٠٠٠ ر. جنيه مصرى لذلك نجد أن مصر تقرر أن يبدأ من حلفا الى دنقلة ، بدلا من شندى ، والسبب في ذلك يرجع الى أنه سينتهى بالقرب من بلدة الدبة ، التي تعتبر مركزا لتجميع تجارة السودان الغربى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، ربما يرجع السبب في ذلك أيضا الى أن تكاليف هذا الخط ستكون قليلة .

ولكن على الرغم من كل هذه الدراسات التي اتخذت بشأن مواصلة العمل في مد سكة حديد السودان ، الا أنها ظلت دون تنفيذ والسبب في ذلك يرجع الى عدم توفير المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع كذلك نجد مصر تشكل مجلسا تكون من السير لوين بالمر ومن مصطفى فهمى ، وبطرس باشا غالى وذلك لمناقشة امكانية مواصلة مد سكة حديد السودان ، وكان السير بالمر قد طلب من الأعضاء المجتمعين أن يوافقوا على أن تقوم شركة أفريقيا تريينتش ویت النجرو . بتنفيذ هذا المشروع ، وقد أيد بطرس باشا غالى السير لوين بالمر في رأيه ، واستند في ذلك على نقطتين أساسيتين : الأولى، أن الميزانية المصرية لم يكن في مقدورها تنفيذ هذا المشروع، والثانية، أنها كانت تخشى عدم موافقة الباب العالى لها بأن تحصل على قرض من صندوق الدين . فمن المعروف أن مصر كانت لا تحصل على أى قرض الا بعد موافقة الباب العالى ، ولكن بعد أن عرضت نتيجة المناقشة على الخديو عباس حلمى الثانى ، رفض اسناد هذا المشروع الى أية شركة اجنبية ، ربما لخوفه من سيطرة هذه الشركة على جزء من اقتصاد الدولة ومن المرجح أيضا أنه كان على علم بأن الباب العالى لن يوافق على أن

تقوم شركة اجنبية بتنفيذ هذا المشروع ويتضح ذلك مذكرة
مجلس الوزراء المخصوص بالدولة العثمانية الى الخديو والتي
جاء بها مانصه :

« وحيث أن قطر السودان المصدق بالمعاهدات على ما هو مرتبط منها
بالخديوية المصرية ، هى داخله فى دائرة تمامية الدولة العلية وحقوق
السيادة التى للسلطنة على الخديوية المصرية لا تقبل التغيير بأى سبب ،
وأى وسيلة كانت فليس مما يحتاج الدليل أن ما سبق وقوعه ، من بعض
الحوادث بمصر لا يكون سببا لحصول تبدل أو تغير أصلا فى حقوق السلطنة
السنية الصريحة ، لا فيما يتعلق بسيادتها ، ولا فيما يتعلق بالمحافظة
على الامتيازات المخصوصة ، الممنوحة لمقام خديويتكم ، ومرتبطة بالفرايم
العلية . ومع هذا فان دولة انجلترا طالما بينت شفاهة وتحريرا ، بأن
احتلالها الموقف لم يأت منه خلل لا لحقوق السيادة التى للدولة العلية على
مصر ، ولا لحقوق حاكميتها ، وقد اتخذت الدولة العلية هذه التأمينات سندا
وقابلية بابرار الشكر ، وأما ما اتخذته الدولة العلية الى الآن من الأطوار
والحركات المشعرة بالاطمئنان ، ما كان مبنيا الا على تلك البيانات التى
أبدتها الدولة المشار اليها . غير أن الدولة العلية لايمكنها التجويز أصلا
بأن التصميمات الحاصلة فى بيع السكة الحديد السودانية ، لشركة تصل
لحيز الفعل لما فيها من المحذور والمضرة ، ولهذا فان ما اظهرتموه فخامتكم
من الثبات والمتانة فى المدافعة عن هذا المشروع ، مما يعد أثرا جميلا لصداقة
وعبودية ذاتكم الخديوية ، لسدة ولى نعمتنا الأعظم كان باعنا للتدبير
والتشكر بالوجوه ، والان ولاجل حل المسألة بحسب المصلحة وتسويتها ،
وصرف النظر عن تصور بيع السكة الحديد ، يقتضى اصدار تعضيد حكومتكم
الخديوية بتسهيل اماكن عقد قرض يقابل مصاريف سكة حديد السودان ،
والتدبير الذى رؤى من المناسب اتخاذه هو المذاكرة مع ادارة الديون العمومية
المصرية ، لمداركة قرض بضمان واردات السكة الحديد المذكورة . وكما
تقرر بمجلس الوكلاء المذكور نستودع لحمية ورؤية فخامتكم المسلمة اجراء
التدقيقات اللازمة فى هذا الشأن ، واعطاء معلومات عن نتائجها وفى الحال

لزوم اجراء شىء بذلك من هذا الطرف يصير الانهاء عنه أنندم « . (٨)

يتضح من هذا الخطاب ان الدولة العثمانية كانت لا توافق على بيع سكة حديد السودان الى أية شركة أجنبية لكى تقوم بتنفيذها وربما يرجع السبب فى ذلك الى انها كانت تخشى من سيطرة هذه الشركة على اقليم من اقالييمها ، وفى هذه الحالة تشعر بأنها فقدت سيطرتها أو جزء من سيطرتها على هذا الاقليم ، ومن المحتمل انها كانت لا تريد أن يتصرف خديو مصر فى شئون دولته دون الرجوع الى الباب العالى ، وهذا احتمال ربما يكون على جانب من الصحة ، لأنه من المعروف لدينا أن الدولة العثمانية كانت تمنح الامتيازات لرعايا بعض الدول الأوربية ، وخاصة فى مجال التجارة ، ومن الأرجح أيضا أن يكون السلطان العثمانى قد خشى أن يفقد بهذا العمل السيطرة على احدى ولاياته وهذا ما كان يرفضه ، لذلك نجده يشكر خديو مصر على رفضه بيع سكة حديد السودان ، ويقرر موافقته لمصر بأن تقتضى المبلغ اللازم لتنفيذ سكة حديد السودان .

وبعد موافقة السلطان العثمانى على حصول مصر على القرض اللازم ، بدأت فى مواصلة مد سكة حديد السودان .

وكانت مصر من قبل ذلك ، رغم ظروفها المادية الصعبة ، قد نجحت فى مد هذا الخط الحديدى من كوروسكو وحتى أبى حمد ، وكان المعدل اليومى للعمل ، يبلغ مسافة طولها ١٢٠٠ ياردة ، ثم زيد بعد ذلك فوصل الى ميل واحد فى اليوم ، وقد وصل هذا الخط فى ٢٠ مايو عام ١٨٩٦ الى أمبيجول ، مارا ببئر المرات ، ثم وصل الى بلدة دلقوا فى ٤ أغسطس من نفس العام ، وكان يبلغ من الطول ١٧٤ كم ، ومن بعد دلقوا وصل فى أول مايو من عام

(٨) محظظة ٣٦ : مجلس الوزراء — (سودان) ترجمة تلغراف الصدارة الأعظمى الواردة فى ٢٥ مايو سنة ١٨٩٨ م الموافق ٥ محرم سنة ١٣١٦ هـ والمتضمن تصور بيع سكة حديد السودان لشركة أجنبية صار مطالعة مجلس الوزراء المخصوص .

١٨٩٧ الى بلدة كرمة (٩) وبعد هذا الجهد توقف العمل في خط كرسكو ، وربما يرجع السبب في ذلك الى طول مسافته واحتياجه الى نفقات باهظة (١٠) .

بعد ذلك بدأ العمل في مد خط حديدي آخر يبدأ من حلفا عبر صحراء العثمور الى ابي حمد ، وقد تمكن العمال عام ١٨٩٧ من مد مسافة منه بلغ طولها ٣٤ ميلا ، وفي ٨ نوفمبر من نفس العام بلغ طول هذا الخط ٧٧ ميلا وفي عام ١٨٩٨ وصل الى بلدة العبيدية ومنها الى بربر فشندى ، ثم وصل في ٣١ ديسمبر عام ١٨٩٩ الى الخرطوم . (١١)

ويعتبر انجاز هذا الخط على جانب كبير من الاهمية ، لانه كان من العوامل الأساسية في ربط القطرين الشقيقتين ببعضهما ، وهذا ما كانت مصر تصبو الى تحقيقه منذ زمن بعيد .

والى جانب هذا الخط ، فقد أنشئ خط من حلفا الى كرمة الواقعة جنوب دنقلة ، ويبلغ طوله ٢٠٣ ميلا ، وخط آخر من ابي حمد الى مروي .

لم تقتصر جهود مصر على مد خط النيل فحسب ، بل واصلت الجهد لمد خط حديدي آخر ، لا تقل اهميته عن الخط الأول ، وهذا الخط هو الذي يربط البحر الأحمر بالنيل ، أو الذي يربط شرق السودان بوسطه وغربه .

٢ - خط سواكن - بربر :

كان الهدف من انشاء هذا الخط ، هو ربط داخلية بلاد السودان بالبحر الأحمر ، بوسيلة مواصلات سريعة ، بالإضافة الى المساهمة في تنشيط حركة التجارة في شرق السودان سواء الصادر أو الوارد منها ،

Holt. P.M. : op. cit. P. 105.

(٩)

(١٠) انظر الخرائط الخاصة بذلك بكتاب جهود مصر الكشفية للمؤلف

(١١) د . صلاح الشامي : المواصلات والتطور الاقتصادي في السودان

المصدر السابق ، ص ٣٥ - ٣٧ ، ٤١ - ٤٥ .

ويؤدي ذلك بالتالى الى زيادة الدخل القومى للبلاد والعمل على رفع مستوى المعيشة للسكان ، زيادة على ربط السودان بالعالم الخارجى .

وكان المسيو ويلد M. Wild قد أبدى فى ٣٠ ديسمبر عام ١٨٨٢ م لكل من شريف باشا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية رغبته فى المساهمة مع الحكومة المصرية فى مد هذا الخط الذى يربط بين بربر على النيل وسواكن على البحر الأحمر ، وكان ويلد قد ذكر فى رسالته أنه يجب على الحكومة المصرية أن تدفع له فائدة سنوية قدرها ٤٪ أى ما يعادل ٦٠٠٠٠ ستون ألفا من الجنيهات المصرية ، وذكر أيضا أن تكاليف هذا الخط قد تصل الى مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ رافدين مصرية ، ويضيف فى رسالته ان من أهم فوائد هذا الخط هو أنه سيقرب المسافة بين القاهرة والخرطوم (١٢) .

ولكن على الرغم مما ذكره ويلد من أهمية ، الا أن المسيو لى سميث وولد أحد المهندسين الانجليز الذين كانوا يعملون فى هيئة سكة حديد مصر قد عارض هذا المشروع وعلل رفضه له ، بأنه سوف يمر من خلال الصحراء مقفرة خالية من السكان والعمران ، بالاضافة الى وجود بعض الجبال التى تتخللها ، كما أن مياهها تتميز بالملوحة فهى لا تصلح للواپورات ولا للركاب ، بالاضافة الى ذلك فإن هذا الخط لا يكون له الا محطتان احدهما فى بدايته (سواكن) وثانيهما فى نهايته (بربر) ومن عيوبه أيضا أنه لا يربط بين بربر والخرطوم وهما من المراكز التجارية الهامة فى السودان ، ويضيف لى سميث بأنه لو فرض ومد هذا الخط من سواكن مارا من خلال منطقة التاكة ، فإنه سيكون طويلا ، ويؤدي ذلك بالتالى الى زيادة نفقاته ، زيادة على ذلك فإنه يحتاج الى حراسة مستديمة ، حتى لا يتعرض الى التخريب من جانب الحبشة ، كما أنه يفيد تجارة السودان ، ولا يفيد تجارة مصر

(١٢) محفظة ١٥ مجلس الوزراء (سودان) خطاب المسيو ويلد الى رئيس مجلس النظار فى ٣٠ ديسمبر عام ١٨٨٢ م .
(١٣) محفظة ١٠٩ وثيقة ٥ مسلسل ٨٥٤ تقرير عن سكة حديد السودان .

بالإضافة الى أنه سيحرم السكة الحديد المصرية من المساهمة في نقل التجارة السودانية الى الأقطار المصرية (١٣) وقد أيد شوينفرت رأى لى سميث ، وذلك في المقال الذى نشرته مجلة بول مول Ball Mall حيث عبر فيه شوينفرت عن معارضته لمصر لخط سواكن — بربر وعلل معارضته بأن مصر سوف تفقد ثلث تجارتها أو على أقل تقدير ما يساوى ما فقدته من تجارة السودان بعد فتح قناة السويس (١٤) .

وكان هاملتون لى سميث H. Lee Smith قد رسم خريطة لمشروع سكة حديد السودان ، في يوم ٩ يونيو عام ١٨٨٣ ، ووضح عليها تصميم لخطين أساسيين ، هما خط حلفا — شندي ، وخط سواكن — بربر ، وإلى جانب هذان الخطان ، وجد على الخريطة أيضا تصميم لثلاثة خطوط ثانوية أولى هذه الخطوط الثانوية ، هو الخط الذى يبدأ من أسيوط الى حلفا ، وثانى هذه الخطوط ، هو الذى يبدأ من سواكن الى بربر ، وثالثها هو الذى يبدأ من سواكن الى الخرطوم .

فبالنسبة لخط حلفا فهو يبدأ من بلدة حلفا ويسير في الجانب الأيمن للنهر ، وبعد ذلك يعبر النهر من جنوب بلدة كوهة ، بحيث يسير بمحاذاة الشاطئ الأيسر للنهر مارا ببلدة دنقلة والدبة ، ثم يعبر صحراء بيوضة الى بلدة شندي الواقعة الى الشمال من الخرطوم . ويبلغ طول هذا الخط ٨٨٩ كم ، وهو مرسوم على الخريطة باللون الأخضر السميك ، ومترك في وسطه فتحات مربعة بدون تلوين . ويذكر لى سميث أن تكاليف هذا الخط تبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى ، ويضيف أنه لو مد من وادى حلفا الى شندي ، أى لو مد مسافة قدرها ٩٦٨ كم ، لأصبح الطول الإجمالى لهذا الخط ، ابتداء من أسيوط وحتى شندي ١٨٥٧ كم ، وتصبح تكاليفه كالآتى :

٢٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى قيمة تكاليف المسافة من حلفا الى شندي .

٣٦٠.٠٠٠ جنيه مصرى قيمة تكاليف الخط من أسيوط الى حلفا .

(١٤) د . صلاح الدين الشامى ، المصدر السابق ص ١٣ .

ويبدو أن هذه الزيادة في التكاليف الى جانب الأسباب التي ذكرها
لي سميث ، والخاصة بعدم صلاحية مد خط حديدي من سواكن الى بربر
هي التي جعلته يعارض فكرة مد خط حديدي يربط بين البحر الأحمر
والنيل . (١٥)

ولكن على الرغم من الأسباب التي ذكرها لي سميث من عدم صلاحية
مد خط حديدي يربط بين سواكن على البحر الأحمر وبربر أو العظيرة على
النيل ، إلا أن الدراسات التي عملت بشأن هذا الخط ، أثبتت خطأ كل من
شموينفرت ولي سميث ، وكان من هذه الدراسات ، الدراسة التي أعدها
ماسون بك عن سكة حديد السودان حيث جاء بها ما يلي : —

« ان انشاء سكة حديدية الى البحر الأحمر عن طريق النيل الممكن
السفر فيه يعود بفائدة عظيمة على الحكومة الخديوية » . ويضيف ماسون
في تقريره بأن أهمية خط النيل — البحر الأحمر تكمن في أنه أقصر من خط
حلفا ، زيادة على ذلك فإنه يمر من خلال مساحة من الصحراء يبلغ طولها
٣٠٠ ميل فقط ، بينما يمر خط حلفا من خلال مساحة كبيرة من الصحراء ،
يبلغ طولها ٨٩٠ ميلا . (١٦)

وقد تبلورت هذه الدراسات التي أجرتها مصر بشأن خط بربر —
سواكن ، عن تصميمين سبق أن أشرت إليهما في معرض حديثي عن خط
حلفا — شندى ، وقد شكلت لجنة لمناقشة هذين التصميمين ، وكان الغرض
من هذه المناقشة هو اختيار التصميم الأصلح حتى يمكن تنفيذه ، وكان
التصميم الأول يشير الى أنه في الامكان مد خط حديدي يربط بين سواكن
على البحر الأحمر والخرطوم أو بلدة أبي حراز الواقعة على النيل الأزرق ،
مارا بكسلا أو قوز رجب الواقعة على نهر العظيرة ، ويبلغ طول هذا
الخط ١٠٠٠ كم ، وتقدر تكاليفه بنحو ٣٥٠٠.٠٠٠ جنيه مصري .

(١٥) انظر خريطة لي سميث بكتاب جهود مصر الكشفية للمؤلف .
(١٦) محفظة ٣٦ ، المصدر السابق تقرير ماسون بك في ١٥ يونيو عام
١٨٨٣ م .

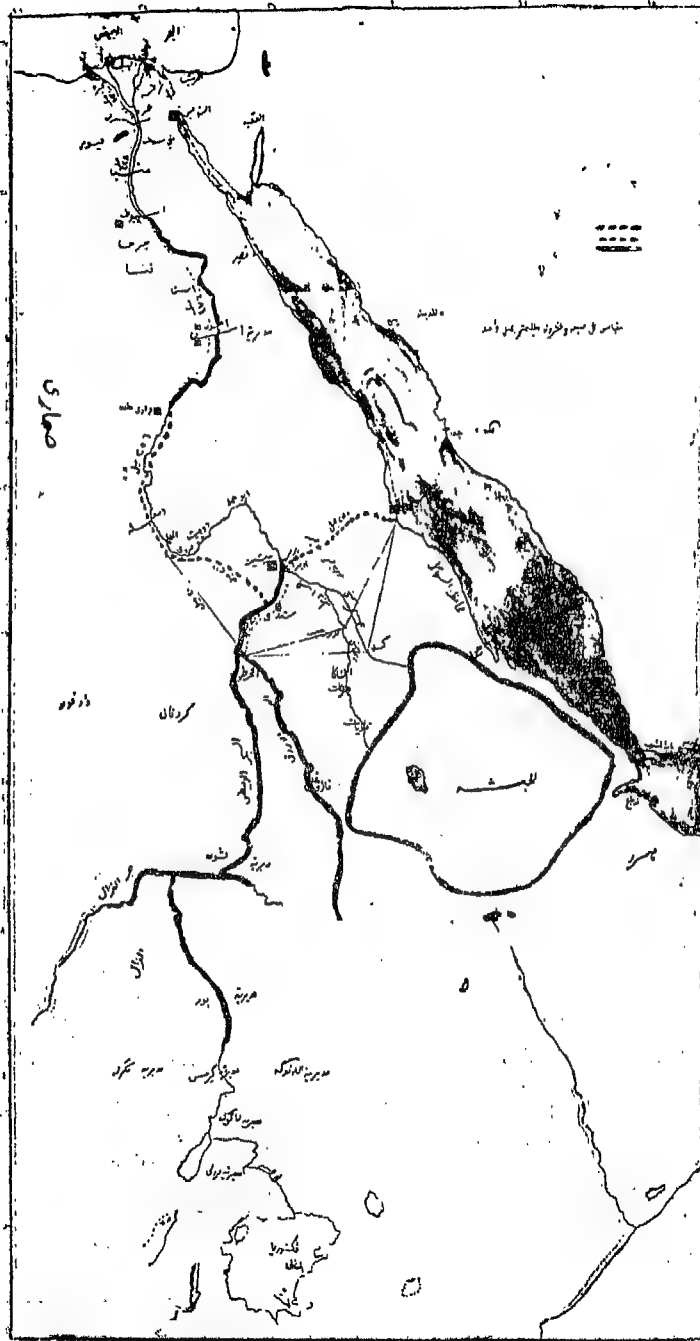
أما بالنسبة للتصميم الثانى فإنه يشير الى أنه فى الامكان مد خط حديدى يربط بين سواكن وبربر ، وقد رسمت خريطة لهذا المشروع وضح عليها التصميمان الأول منهما مرسوم بنقط سوداء كبيرة ، بينما الثانى مرسوم بخطين رفيعين ومتساويين . (١٧)

وبعد دراسة المشروعين تبين عدم صلاحية التصميم الأول وذلك لعدة أسباب منها ؛ ان هذا الخط يمر من خلال أرض زراعية تتميز بكثرة الوديان والانهار والأمطار ، فكل هذه العوامل لا تساعد على انشاء هذا الخط مع ان انشاءه سيزيد من نشاط حركة التجارة فى البلاد التى يمر من خلالها وقد تبين من الدراسة أيضا صلاحية تنفيذ التصميم الثانى الذى يبدأ من سواكن على البحر الأحمر الى بربر على النيل ، وذلك لأسباب منها ، قصر طول هذا الخط حيث يبلغ طوله ٤٥٠ كم ، ويمكن انجازه فى سنتين فقط ، ومن عيوبه انه يبدأ من سواكن التى كان فى إمكان أية دولة أجنبية احتلاله وتعطيله (١٨) .

ولكن على الرغم من كل هذه الدراسات التى قامت بها مصر الا ان تنفيذ هذا الخط لم يبدأ ، وربما يرجع السبب فى ذلك الى عدم اقتناع مصر بتنفيذه ومن المرجح أيضا أن يكون السبب فى ذلك هو أنها قررت أن تنتهى من مد خط النيل أولا ، ثم تبدأ بعد ذلك فى تنفيذ هذا الخط ، ولكن لم يحدث شئ من هذا ولا ذاك ، واستمر الوضع على ما هو عليه .

لم يبدأ التنفيذ الفعلى لهذا الخط ، الا عند ما قررت مصر وبريطانيا استرداد السودان ، فربما يساهم انشاؤه فى نقل الجنود الى جانب تنشيط حركة التجارة فى السودان الشرقى . عندئذ بدأ العمل فى هذا الخط عام ١٨٨٥ م ، وقد تمكن القائمون عليه من مد مسافة ٣٣ ميلا ، ابتداءً من سواكن وحتى بلدة عطوة ، ولكن قوات الدراويش تمكنت من تدمير هذا

(١٧) انظر الخريطة رقم (١٣) وتوجد خاف صفحة ٣٢٣
(١٨) محفظة ٣٦ : المصدر السابق - قرار المجلس المشكل لدراسة مسكة حديد السودان فى ٢٤ يوليو عام ١٨٨٣ م .



صورة الخريطة (١٣) وتمثل مشروع سكة حديد السودان الذي يبدأ من حلفا الى شندى ، ومنها جنوبا الى الخرطوم ، وشمالا الى بربر وسواكن .

الجزء الذى تم انشاؤه ، فاضطرت مصر وبريطانيا الى وقف العمل فى هذا الخط ، وقد بلغت تكاليف هذا الجزء نحو ٨٦٥٠٠٠ جنيه مصرى .

وقد استمر توقف العمل فى هذا الخط حتى عام ١٨٩٤ ففى هذا العام أعد ستيوارت دراسة كان الغرض منها امكانية مد خط حديدى يربط بين عقيق والخرطوم ، مارا بكل من بلدة عفافيت وندى وبلدة رأسى Rassi وفيلك وقوز رجب ، وقد ذكر صاحب هذا المشروع أنه يتميز بسهولة انشاءه عن غيره من المشروعات الأخرى ، مثل مشروع سواكن — بربر ومشروع مصوع — كسلا ، ويقارن ستيوارت هذه المشاريع ببعضها ، فيذكر أن طريق سواكن — بربر يصل عند ما يصعد تلال البحر الأحمر على مسافة ٨٠ ميلا من خط الساحل الى ارتفاع ٢٠٠ قدم ويصعد طريق كسلا — مصوع بين الساحل وكرن الى ارتفاع ٨٥٠٠ قدما ، على حين أن طريق الخرطوم — عقيق لا يصعد أكثر من ١٦٥٠ قدما فى منتصف المسافة بين خط الساحل وقوز رجب ، ويمكن بواسطة هذه المقارنة معرفة طبيعة الانحدارات التى تؤثر بدورها على هندسة كل من تلك الطرق ، وقوة الشاطرة وقدرتها على انسحب ، الى جانب ذلك فإن طريق عقيق — الخرطوم يتميز بخلوه من الكثبان الرملية التى تعترض خط بربر — سواكن ، ويتميز هذا الخط كذلك بوفرة المياه والنباتات (١٩) . أى انه سيمر من خلال منطقة عامرة بالسكان .

ولكن على الرغم مما تميز به هذا المشروع الأخير ، إلا أن مصر وبريطانيا لم تشرعا فى البدء فى تنفيذه واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٩٨ ، ففى هذا العام قدم الكولونيل بارسونز دراسة أخرى خاصة بهذا المشروع وتقضى هذه الدراسة بهد خط حديدى يربط بين بربر — سواكن مارا بإدارما ، وكان يرى أنه من الأفضل أن يمر هذا الخط من بربر الى ادارما الواقعة على الضفة اليمنى لنهر العظيرة ، وذلك لسببين أولهما أن هذا الخط يتجنب المرور من خلال منطقة الرمال الناعمة ، وثانيهما أنه سوف يفيد

(١٩) د . صلاح الدين الشامى : المصدر السابق، ص ٢٥ — ٢٧ .

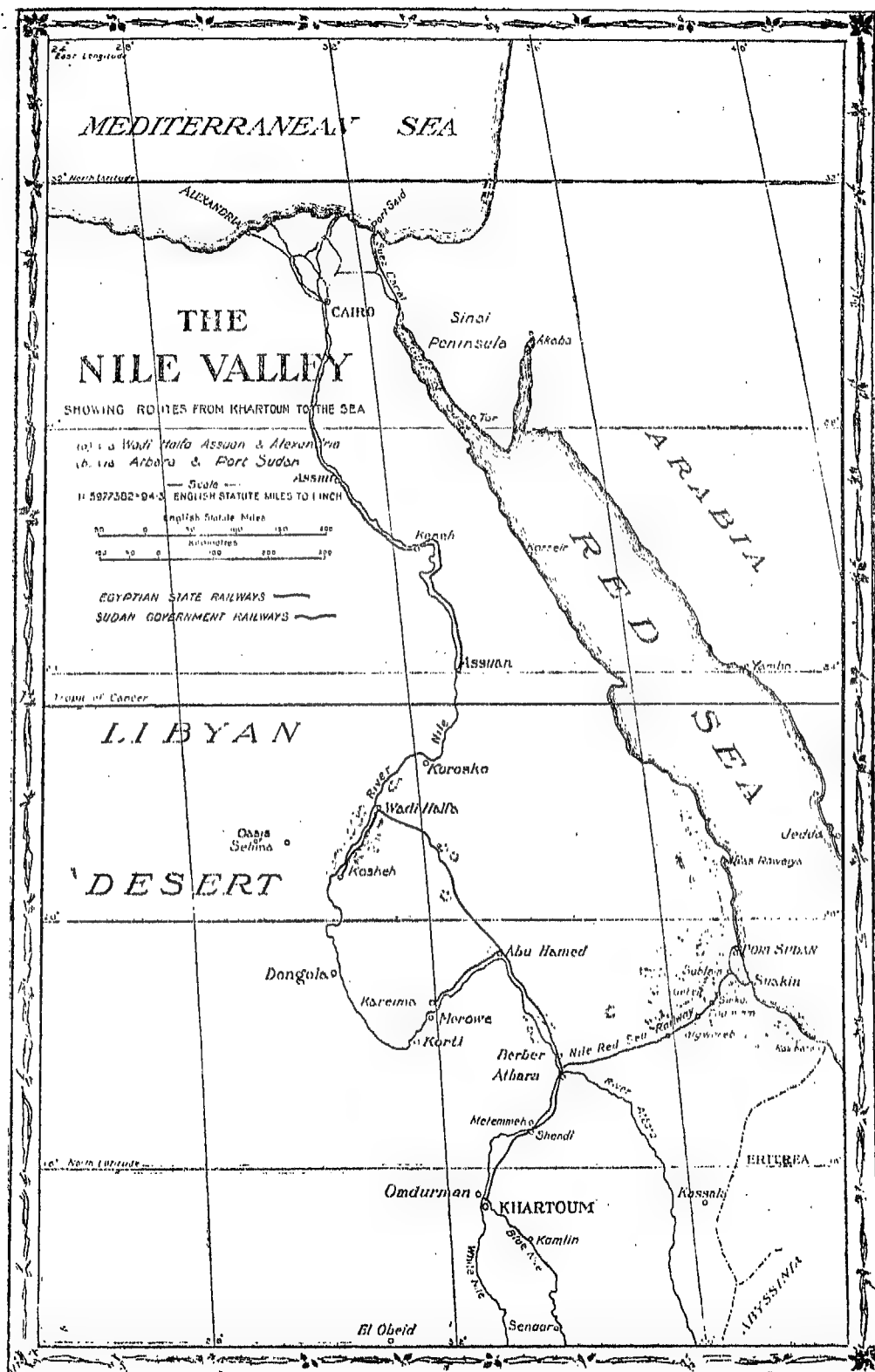
وادی العطبرة ، وقد اقترح صاحب هذا المشروع أن يتفرع هذا الخط من عند بلدة أدارما الى فرعين ، يسير احدهما مع الضفة اليمنى للنهر وحتى بلدة قوز رجب ومنها يعبر النهر الى الضفة اليسرى حتى بلدة مجانا ومنها الى القصارف ، وأما الفرع الآخر فيسير الى الشرق من خلال أراضي الهندوة ، ومنها الى منحدرات تلال البحر الأحمر ، ويذكر صاحب المشروع أيضا أن صعود هذا الخط المنحدرات الى سنكات يكون أمرا سهلا . وكان كل ما يشغل بال بارسونز هو كيفية هبوط هذا الخط على الجوانب والمنحدرات الشرقية للتلال ، وخاصة فيما وراء سنكات وسواكن . ويعمل بارسونز موافقته على هذا المشروع بأنه يربط كسلا بسواكن ، كما يربط بين الاقاليم النيلية بصفة عامة والساحل الغربى للبحر الأحمر بصفة خاصة ، بالإضافة الى أنه لن يحتاج الى عدد كبير من الكبارى والجسور والمعابر .

فمن المعروف أن العمل فى مد خط سكة حديد البحر الأحمر - النيل قد توقف منذ نهاية القرن التاسع عشر ، واستمر كذلك حتى عام ١٩٠١ ربما لانشغال مصر بمد خط حلفا - الخرطوم ولكنه ما لبث أن استؤنف العمل فيه من جديد ، وذلك لما له من نتائج اقتصادية وعسكرية ، فكانت بريطانيا قد أرسلت مهندسين انجليزيين ، وذلك للإشراف على تنفيذ مد خط حديدى يربط بين العطبرة وسواكن ، وقد بدأ العمل بالفعل فى هذا الخط من الجهتين ، أى من جهة سواكن ومن جهة العطبرة ، وقد ساهم أبناء صعيد مصر فى بناء هذا الخط الذى انتهى العمل منه يوم ١٦ من أكتوبر عام ١٩٠٥ . (٢٠)

والى جانب هذا الخط فقد أنشئ خط آخر أقل أهمية من الخط الأول ، وهو الخط الذى يربط بين سابلوم Sablom وبور سودان (٢١) . وبذلك تكون خطوط سكة حديد السودان الرئيسية قد اكتملت ، مع بداية القرن .

(٢٠) د . صلاح الدين الشنمى : المصدر السابق ص ص ٥١ ، ٥٤ .

(٢١) انظر الخريطة رقم (١٤) وتوجد خلف صفحة (٣٢٥) .



العشرين ، سواء أكان ذلك عن طريق البحر الأحمر أم عن طريق النيل . وقد
عُثرت على تقرير واف باللغة الانجليزية ، عن خط البحر الأحمر - النيل ،
لذلك قررت نشره بالهامش حتى يتمكن القارئ من معرفة ما جاء به . (٢٢)

THE NILE-RED SEA RAILWAY.

(٢٢)

His line was constructed in order to shorten the trade route between Khartoum and the sea.

The attached map shows the old trade route via the Nile and the new route to Port Sudan.

This new route from Khartoum to sea is 900 miles shorter than the old Nile route, and it therefore enables a large saving in the cost of transport to be effected, since by far the greater part of this cost is due to the carriage overland, the cost of carriage by sea being comparatively small.

When it was decided to construct the railway, a series of reconnaissances were made with a view to the choice of a route, the difficulty being to find a way through the hills near the coast of the Red Sea. These hills are about 4,000 feet high on an average. The highest point near the railway is 6,000 feet above the sea.

After examining all the passes for 100 miles north and south of Suakin, and making several surveys, a way through the hills was found which gave a fairly good gradient and was suitable in other respects

The route taken runs in a north-easterly direction over an called Atbara Junction on the wadi Halfa-Khartoum line half a mile north of the Atbara bridge.

The railway, which is 307 miles long, starts from a point undulating gravel plain for about 14 miles, when it strikes khor Hudi ; from that point it runs up the right bank of this khor, crossing several small tributary water courses, to a point near a hill called Gebel Zehteb (about 70 miles from Atbara Junction).

Shortly after passing Gebel Zehteb the line leaves khor Hudi goes into khor Arab, running along the right bank of the khor

The country so far presents few engineering difficulties, want of water being the most serious, water having been found at one place only (40 miles from Atbara Junction). Drifting sand is troublesome in places. The earthwork on this section is light and there are few bridges. The bed of the Khor is flat and sandy, the country on each side being chiefly gravel ridges with low rocky hummocks here and there. The trees are chiefly sunt (a kind of acacia), but there is little vegetation.

The line runs up khor Arab for about 100 miles, the hills on each side becoming larger and closer together as the railway goes on, and the country at the foot of the hills becoming rougher.

The main channel of the Khor is deeper here, and there are signs of a heavier rainfall than is experienced near the Atbara end of the line.

The second well is reached near Talgwareb, in Khor Arab (140 miles from Atbara Junction). There is a small running shed here.

After passing Talgwareb the line runs on up Khor Arab for some miles, and then branches off into Khor Thamiam, and passes Thamiam well (180 miles from Atbara Junction). From this well the line runs on up the Khor (which changes its name to Barameyu here) to its source, and crosses the water-shed between the Nile and the Red Sea at a point 218 miles from Atbara Junction and 89 miles from Port Sudan. The water-shed is 3,010 feet above the Red Sea. From this point the character of the country changes; the hills are higher and steeper, and the valleys are narrower and more winding. From the above it will be understood that the Khors hitherto mentioned are valleys running into the Atbara.

The wells used along the line were all dug by the railway. The wells belonging to Arabs were not used or interfered with in any way.

On the section between the summit and the coast the work

is much heavier than on the section between the Nile and the summit, both as regards earthwork and bridging.

In the hills near the coast there are torrential rains from October to December, and Heavy showers at other times of the year.

These hills are chiefly gneiss or granite. Their sides are very bare ; a few shrubs grow on them, but that is all. There is, therefore, practically nothing to break the fall of the rain, which rushes unchecked down the hill sides and makes rapid streams of considerable depth on the Khors, even after comparatively little rain.

From the summit the line runs down Khor Adit, past Sinkat well (222 miles from Atbara Junction) to Gebeit wells (232 miles from Atbara Junction). There is a small running shed at Gebeit.

From Gebeit the line runs down Khor Adit to kamobsana well (257 miles from Atbara Junction). Here the line leaves Khor Adit and crossing a small water-shed, runs into khor Okwat. A good deal of rock cutting was necessary between the two Khors.

The line runs down Khor Okwat, crossing numerous water courses, to Sal-Lom well, near the point where the Khor runs out of the hills on to the maritime plain. Sal-Lom is 286 miles from Atbara Junction. At Sal-Lom the line divides into two branches, one going north eastwards to Port Sudan, 307 miles from Atbara Junction, and the other south-eastwards to Suakin.

One hundred and twenty miles of the railway were laid from the Atbara end, but the line was mainly constructed from Suakin where there were already houses, shops, and other conveniences for a large number of workmen. Port Sudan, although a better harbour than Suakin, possessed no facilities of this kind at the time of the construction of the railway.

At Suakin temporary quays were constructed, and cranes, workshops, & C.. erected. Special ships were chartered to bring out the materials for the line.

The water supply at Suakin was a difficulty, the existing supply being both bad and insufficient. A distilling plant was therefore erected, capable of making 350 tons of fresh water daily from sea-water.

A certain number of quarters for employees were built, and temporary huts, &C., erected.

While Suakin was being prepared to receive railway plant and workmen, an experiment was made with some of the nomad Arabs to see if they would do the earthwork for the line. They showed little predilection for regular work, however, and, although a second attempt was made when the actual construction of the railway began, it was found difficult to get them to do much earthwork. Men were accordingly brought over from the Nile provinces between Assuan and Khartoum, and these men have done very well.

The actual construction of the main line began at Suakin in August, 1904. Nomad Arabs were employed for the first two months, but little progress was made. When the men from the Nile districts arrived there was a marked improvement; the heaviest part of the work was completed by May, 1905, and thorough railway communication between the Red Sea and the Nile was opened at the end of October, 1905.

The Nile having been built from Suakin, the branch from Sal-Lom to Port Sudan remained to be done. This was commenced in November, 1905, and finished in January, 1906, as far as the rails were concerned, but a good deal of bridging remained to be done all over the line.

Practically all the food for the men was from India.

All water for working parties and much of the water for bridges and buildings had to be sent from Suakin in special tank waggons.

لم يقتصر اهتمام الحكومة المصرية على مد السكة الحديد الى السودان
بحسب بل اهتمت أيضا بالموصلات النهرية والبرية (٢٣) .

وبعد الحديث عن السكة الحديد ، اتحدث عن التلغراف والبريد ،
كل على حدة .

٣ - التلغراف :

اهتمت الحكومة المصرية ، بتطوير التلغراف والعمل على مد خطوطه
في كثير من البلدان السودانية ، وبعض الاقاليم الافريقية الاخرى التي كانت
خاضعة للسيادة المصرية ، ففي يوم ٢٨ من شهر ابريل عام ١٨٨٢ ، قررت
مصر مد خط تلغراف يربط بين جدة ، وسواكن والدولة العثمانية وبورسعيد ،
و قد اتفق أن يستغرق العمل في مد هذا الخط نحو ٢٠ شهرا فقط (٢٤)
ويعتبر هذا الخط على جانب كبير من الأهمية ، لأنه مكن سهولة الاتصال
بين الدولة العثمانية في آسيا ، وبين سواكن في افريقيا ، وجدة في الجزيرة
العربية وبورسعيد في مصر ، فأنشأ هذا الخط يعطينا فكرة جيدة عن مدى

=the line was laid on the telescopic system, the absence of
food and water along the route rendering any other system im-
possible.

— Regard : Sudan-The Nile Red Sea Railway.

(٢٣) اهتمت الحكومة بالموصلات النهرية والبرية الى جانب اهتمامها
بمد السكة الحديد الى السودان ، فالملاحة في النيل الأبيض والنيل الأزرق
كانت صالحة على مدار السنة ، باستثناء الفترة الواقعة فيما بين يناير
وفبراير ، ففي خلال هذه الفترة تصبح الملاحة في هذين النهرين معدومة ،
ولكن على الرغم من هذا ، الا أن الملاحة النهرية ، ساهمت بقسط وافر
في نقل البضائع التجارية . وإلى جانب وسائل النقل النهرية كانت هناك
وسائل النقل البرية ، المثلة في استخدام السكان للابل ، والبغال ، والأثوار
التي كانت تجر العربات ، والحمير . وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية
العشرين دخلت السيارات الى البلدان السودانية .

— انظر كتاب السودان الانجليزي المصري الجزء الأول ص (٧) .
(٢٤) محفظة ٢٢ مجلس الوزراء (سودان) مذكرة خاصة بالتلغراف
في ٢٨ ابريل عام ١٨٨٢ م .

التطور الذى وصلت اليه الاقاليم الافريقية فى ظل الادارة المصرية فى هذا المجال .

لم تقف جهود مصر فى هذا المجال عند هذا الحد ، بل تجدها تمد خط تلغراف آخر ، يربط بين زيلع الواقعة على البحر الأحمر ، وهرر الواقعة فى الداخل ، مارا باقليم جلد يسة وقد بلغ طول هذا الخط حوالى ٣٣٦ كم ، وكانت الأعمدة المستخدمة لهذا الخط من الحديد ، حتى لا تتعرض للقرضه الأرضية ، وقد تقرر أن يمد هذا الخط فيما بعد الى بلهار وبربرة ، لكي يكون اتصال الحكومة المصرية بهذه الجهات اتصالا مباشرا وسهلا (٢٥) .

وكان مدير مصلحة التلغراف يقوم من وقت لآخر ، بالمرور على خطوط التلغراف حتى يتأكد بنفسه من صلاحيتها للعمل ، وعندما كان يجد أحد الخطوط معطلا ، كان يأمر باصلاحه فى الحال فحينما وجد خط سواكن جده معطلا ، أمر باصلاحه ، وتحويل العمل الى مكتب تلغراف مصوع ، وكان الموظفون الذين يعملون فى مكاتب التلغراف يجيدون بعض اللغات الأوربية كالفرنسية والانجليزية ، حتى يتمكنوا من استقبال وارسال الرسائل المكتوبة بلغات غير عربية .

وقد تمكنت الحكومة المصرية فى فترة وجودها فى الأقاليم الافريقية من إنشاء عدد كبير من خطوط التلغراف شملت خط سواكن — مصوع ، وكسلا ودنقلة وبربر والحلفاية والخرطوم وأبى حراز وسنار وفازوغلى والقضارف وكركوج وكردغان ودارفور (٢٦) .

زيادة على ذلك فإن مصر عهدت الى احدى الشركات الأجنبية بأن تقوم بمد سلك تلغراف تحت مياه البحر الأحمر ، يبدأ من السويس وحتى سواكن ، وربما يرجع السبب فى ذلك الى حماية هذا الخط من التدمير ، ومن المرجح أن يكون السبب فى ذلك يرجع الى المساهمة فى خدمة التلغراف فى الاقاليم الافريقية .

(٢٥) مخططة ٤٠ : مجلس الوزراء (سودان) فى ١٥ فبراير عام ١٨٨٣م
(٢٦) نفس المصدر .

وقد تمهدت شركة تلغراف القومية الشريفة بتنفيذ هذا المشروع ،
ووقع عقدا بينهما يتضمن الشروط التالية : —

- تتعهد الشركة بأن تعيد تشغيل الخطوط التلغرافية بين سواكن
والسويس في أقرب فرصة ، وعلى شرط أن يعمل هذا الخط بصورة مرضية .
- تخول الحكومة المصرية الى الشركة جميع السلطات اللازمة لوقاية
هذا الخط وحفظه من التلف ، واشترط أيضا أن تحصل الشركة من الحكومة
المصرية على بعض الأبنية الحكومية الملائمة لاقامة عمالها .
- يكون للحكومة المصرية حق امتياز ارسال تلغرافاتها الرسمية على
جميع خطوط القومية المتصلة بالقطر المصري ، ويشترط أن تدفع نصف
الاجر فقط .

— تعنى وابورات القومية التي تعمل في خدمة الشركة من دفع العوائد
المقرر تحصيلها بالموانئ المصرية .

- تقبل القومية ارسال التلغراف باللغة العربية فيما بين السويس
وسواكن ، وخاصة بعد ما تحصل على التلغرافية اللازمة لذلك ، وذلك
في ظرف ستة شهور من تاريخ توقيع العقد بين الشركة والحكومة المصرية .
- تتعهد الشركة بحفظ جميع اسلاكها المتصلة بالقطر المصري على
الدوام ، بحيث تكون في حالة جيدة ، كما تتعهد بعدم زيادة الأجرة الحالية ،
والسارية بين السويس وسواكن .

— تتعهد الحكومة المصرية بعدم التصريح بمد أى سلك جديد يكون متصلا
بتلغراف الحكومة حتى لا يكون مزاحما لتلغراف القومية ، الا في حالة
حاجة الحكومة المصرية الى مد خطوط جديدة ففى هذه الحالة يكون للشركة ،
الحق في مد مثل هذه الخطوط المراد تركيبها .

— في حالة رغبة الحكومة المصرية في انتهاء هذا العقد تخطر الشركة
قبل الموعد المحدد لانتهاء عقدها ، ببدة اثني عشر شهرا ، واشترط أن
تقوم مصر بدفع ١٥٠.٠٠٠ جنيه مصرى نظير قيمة تكاليف خط السويس —
سواكن ، بالاضافة الى دفع مصر مبلغ مساو للمبلغ السابق ، كتعويض
لشركة .

— تتعهد مصر بدفع قيمة المبلغ في البند عالية ، ويكون للشركة الحق في الحصول على مكتب في سواكن وذلك لإدارة خط الشركة الذي يربط بين سواكن وعدن .

— جميع المسائل الخاصة بهذا الخط ، يتم الفصل فيها بمعرفة حكومة بريطانيا العظمى .

— لا تختص الشركة بإدارة التلغراف المصرى الداخلى ، فالحكومة المصرية لها الحق المطلق في إدارتها (٢٧) . وقد رسمت خريطة توضح خطوط التلغراف (٢٨) وبهذا العمل تمكنت مصر من أن تربط الأقاليم الأفريقية المصرية ببعضها ، بل وبالعالم الخارجى ، وذلك بفضل انشائها لهذه الشبكة التلغرافية الضخمة (٢٩) ويمكن للقارئ مراجعة ذلك على الخريطة المنشورة خلف هذه الصفحة والمعنونة بـ «Sudan Government Telegraphs» فقد رسمت بطريقة علمية دقيقة على قطعة من ورق الكلك رمادية اللون . وتوضح لنا هذه الخريطة أن عدد مكاتب التلغراف التى أنشأتها مصر في السودان بلغ ٥٧ مكتبا شملت جميع البلدان السودانية والأفريقية ، أى ابتداء من حلفا في الشمال ، وغندوكرو في الجنوب وسواكن في الشرق وبلدة النهود في الغرب (٣٠) .

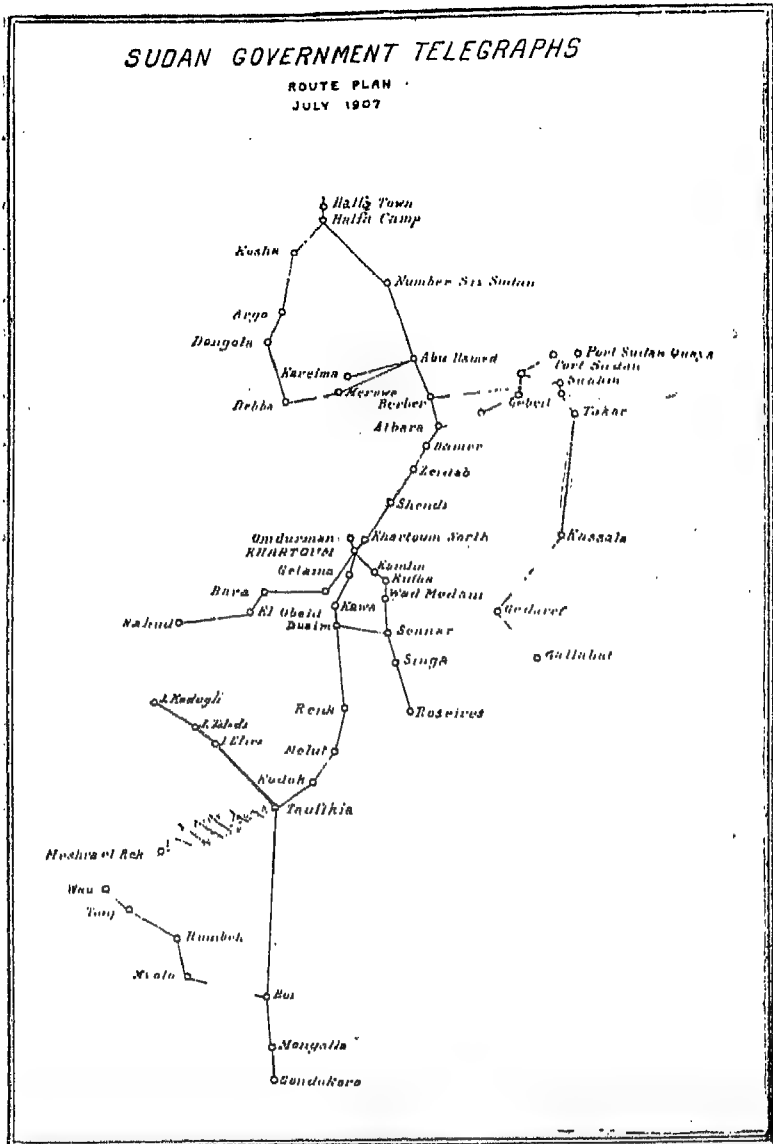
(٢٧) محفظة ١١ مجلس الوزراء (سودان) عام ١٨٨٤م .

(٢٨) انظر الخريطة بكتاب جهود مصر الكشفية في أفريقيا للمؤلف .

(٢٩) In March, 1897, a Sudan postal service was commenced. The first office opened was at Halfa camp, and following in the wake of the Army, offices were opened in the same year at Kerma, Dongola, Korti, and Merowe and a regular bi-weekly mail was established. There are now 26 post offices in the Sudan open to the money order service and a travelling postmaster issues and pays money orders at stations on the Halfa-Kerma Railway.

The telegraph now, besides connecting with Suakin and Kassala, reaches to Gallabat, Taufikia (W. Nile), Roseires, and El-Obeid. A line from Khartoum through Geteina and Kawa to Goz Abu Guma is now in course of construction, and when the Nile-Red Sea Railway is commenced, a telegraph line will be built along it.

(٣٠) انظر الخريطة رقم (١٥) خلف صفحة ٣٣٤ .



الخريطة رقم ١٥

هذه الخريطة توضح لنا مكاتب التلغراف التي أنشأتها مصر في البلدان السودانية وغيرها من البلدان الأفريقية الأخرى

٤ - البريد :

الى جانب اهتمام مصر بإنشاء خطوط التلغراف فى جميع الأقاليم الأفريقية ، فانها أهتمت أيضا بإنشاء مكاتب للبريد فى هذه البلدان ، ففى مارس عام ١٨٩٧م كانت الخدمة البريدية قد انتشرت على نطاق واسع ، وكان أول مكتب بريد قد فتح فى حلفا ، وفى نفس السنة فتحت مكاتب أخرى للبريد ، فى كرمه ، ودنقله ، وكورتى ، ومروى . وفى عام ١٨٩٨ فتح مكتب فى الخرطوم ، وانتقل المكتب الرئيسى للبريد (إدارة البريد) من القاهرة الى الخرطوم . وفى بداية القرن العشرين بلغ عدد مكاتب البريد فى السودان ٢٦ مكتبا ، وكانت هذه المكاتب تؤدى خدمات منتظمة ، فكانت الحوالات البريدية تنتقل عن طريقها من مكان لآخر . وقد رسمت خريطة موضعا عليها مكاتب البريد . ويعتبر هذا العمل من جانب مصر على جانب كبير من الأهمية ، لأنه يؤكد دور مصر الحضارى فى أفريقيا ، والذي لا يقبل مجالا للشك . *

* أنظر الخرائط الخاصة بالبريد بكتاب جهود مصر الكشفية فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر للمؤلف .

الفصل السادس عشر

نظام الحكم المصرى فى الأقاليم الأفريقية

فى الفترة ما بين ١٨٨٠ - ١٨٩٩م

تمخض الوجود المصرى فى الأقاليم الأفريقية ، التى خضعت للسيادة المصرية فى الفترة ما بين ١٨٢٠ وحتى هذه الفترة ، عن عدة مظاهر حضارية ، لم يكن لهذه الأقاليم سابق معرفة بها ، فكانت مصر قد ضحت ، بالكثير من أبنائها وأموالها إيماناً منها بالعمل على نهضته وتقديم هذه البلدان ، ممن المعروف أن هذه الأقاليم حرمت من أبسط مبادئ الحضارة ، والسبب فى ذلك يرجع الى ظروفها الطبيعية ، وكان من أبرز المظاهر الحضارية ، التنظيم الإدارى ، والأمن ، والتعليم والصحة والقضاء . وسوف نرى من خلال دراستنا لهذا الفصل هذه المظاهر كل على حده .

١ - التنظيم الإدارى :

لم يستقر التنظيم الإدارى فى الأقاليم الأفريقية فى هذه الفترة على نمط واحد ، بل نجده يتغير من وقت لآخر ، فقد انقسم هذا التنظيم الإدارى فى الأقاليم الأفريقية الى قسمين إداريين فقط ، يضم الأول منها مديرية خط الاستواء ، ودارفور وشرق السودان وسواكن ومصوع ، ويضم القسم الثانى منها بلدة بربرة ، وهرر وزياح وتاجورة ، وكان على رأس كل قسم من هذين القسمين حاكم برتبة مدير عموم ، وكان يتبع كل منهما مديرو المديرىات ومشايخ القرى ، وكانا هذان الحاكمان يتبعان بطريقة مباشرة

حكمدار الحكمدارية (١) من الواضح أن الغرض من هذا التقسيم كان بمثابة تنظيم السلطة في هذه الأقاليم بالإضافة إلى إنجاز الأعمال الحكومية بصورة مرضية .

لم يستمر هذا التنظيم معمولا به مدة طويلة ، يبدو لأنه لم يؤد الغرض الذى أنشئ من أجله ، مما اضطر الحكومة المصرية في ٢٢ فبراير عام ١٨٨١ ، أن تعيد تقسيم الأقاليم الأفريقية من جديد إلى أربعة أقسام إدارية يعرف الأول منها باسم (مديرية عموم غرب السودان) ويضم مديريات دارفور ، وكردفان وشكا وبحر الغزال ودنقلة . وقد عين على رأس هذا القسم حاكما برتبة مدير عموم ، وكان مقره بلدة الفاشر ، ويعرف الثانى من هذه الأقسام باسم مديرية عموم وسط السودان ، ويضم مديريات بربر والخرطوم وسنار وفاشودة ، وخط الاستواء ، وكان يحكمه أيضا حاكم برتبة مدير عموم . وكان مقره بلدة الخرطوم ويعرف الثالث من هذه الأقسام باسم مديرية عموم شرق السودان ، ويضم مديريات الناكه وملحقاتها ، وكسلا ، والقلابات ، وأميديب ، وسواكن ومصوع وملحقاتها حتى باب المندب ، وكان يحكمه أيضا مدير عموم ، وكان يتخذ مقره في بلدة مصوع ، ويعرف القسم الرابع باسم مديرية عموم هرر ، وملحقاتها (الأوجادين والجاديورسى) ويضم أيضا موانى زيلع وبربرة وملحقاتها ، وكان يحكمه أيضا مدير عموم الذى اتخذ مقره في بلدة هرر . وكان من اختصاص مديرى العموم ، أن يقوم كل منهم بالإشراف على مديرى المديريات التابعة له ، وكذلك الإشراف على مديرى الضبطيات والمجالس العسكرية ، والمحاكم الشرعية ، بالإضافة إلى ذلك فإنهم كانوا يتولون رئاسة القوات المسلحة ، التى توجد في كل مديرية من المديريات التابعة لأقسامهم .

وكان من اختصاص مدير كل مديرية أن يقوم برئاسة المجالس المحلية ، وأن يعمل على حفظ الأمن والاستقرار بين سكان مديريته ، زيادة على ذلك ، فإنه كان عليه أن يعمل على تحسين أحوال الزراعة والتجارة والمواصلات (٢) .

(١) تقرير اسماعيل باشا أيوب ، في ٢ صفر عام ١٢٩٧ هـ الموافق ١٠-١١-١٩٠٨م .

(٢) محفظة ١١١ : المصدر السابق .

وقد زودت كل مديرية من مديريات أى قسم بعدد من الموظفين ، الذين يعملون فى الضبطيات وفى المجالس المحلية ، وفى المحاكم الشرعية وفى المجالس العسكرية والضرائب ، فكان من المتبع أن يعين صراف لكل قرية ، وذلك لقيّد حصر الأموال والضرائب المقررة على كل شخص ، وكان على هذا الصراف أيضا أن يقوم بتزويد السكان باستثمارات مطبوعة موضحا بها مقدار الضرائب المقررة عليهم ، ومبعد تسديدها . وإلى جانب الصيارف ، وجد هناك مفتشو الضرائب ، الذين كانوا يقومون من وقت لآخر بمراجعة السجلات والدفاتر الخاصة بقيّد الضرائب ، ثم يقومون بعد كل تفتيش بكتابة تقرير ، يرفع إلى مدير عموم القسم (٣) .

ولكن على الرغم من ذلك ، إلا أن هذا التنظيم الإدارى لم يستمر طويلا ، يبدو لأنه لم يحقق الهدف المنشود ، وربما يرجع ذلك إلى فشل المديرين فى تنفيذ ما أوكل اليهم من مهام ، ومن المرجح أن يكون السبب فى ذلك راجعا إلى قيام الثورة المهدية فاضطرت الحكومة المصرية إزاء ذلك أن تعيد تكوين التنظيم الإدارى فى البلاد من جديد ، بحيث جعلت إدارة جميع البلاد الإثريقية الخاضعة للسيادة المصرية ، تحت إدارة نظارة عرفت باسم « نظارة الأقاليم السودانية وملحقاتها » وكان مركز هذه النظارة مدينة القاهرة (٤) وقد عين عبد القادر باشا ناظرا لهذه النظارة ، وحكمدارا لعموم السودان ومن الملاحظ أن هذا النظام ظل يعمل به حتى أجبرت مصر على إخلاء جميع الأقاليم الإثريقية ، بما فى ذلك السودان .

ويزاول التنظيم الإدارى المصرى من الأقاليم الإثريقية حل محله التنظيم الإدارى الذى أدخله المهدي وكان قائما على أساس أن تكون دولته على غرار الدولة الإسلامية الأولى ، فكان المهدي قد اختار لنفسه أربعة من الخلفاء على غرار الخلفاء الراشدين ، لكى يعاونوه ، فى إدارة شئون الدولة ،

(٣) نفس المصدر .

(٤) محفظة ٤٣ مجلس الوزراء (سودان) صورة أمر عام ١٨٨٢م .

ولكى يتنجحوا كذلك بعد موته في ادارة البلاد ، وكان المهدي قد عين كل واحد منهم على قسم من جيشه ، وكان لكل منهم علمه الخاص ، فأخذ الخليفة عبد الله ، العلم الأسود ، وأخذ الخليفة على واد الحيلو ، العلم الأحمر ، وأخذ الخليفة محمد الشريف ، العلم الأخضر ، وأخذ محمد المهدي بن السنوسي العلم الأبيض (٥) .

وقد ذكر الدكتور مكي شبكية ، أن المهدي قسم البلاد الى عدد من السبلات ، او المديریات ، وقد جعل على رأس كل منها عاملا أو مديرا ، كان يهيمن على الجيش والادارة ، وكان المرجع الأعلى في الشؤون المحلية ، بالإضافة الى ذلك فانه كان يمثل حلقة الاتصال بين الأهالي والخليفة ، وكانت الأوامر والمنشورات ترد اليه من العاصمة ، فيقوم بتنفيذها ، وكان عليه أيضا أن يقوم بحل جميع المشاكل والأزمات التي تحدث في مديريته (٦) . وكانت العمالات الكبرى هي دنقلة وبربر وغرب السودان وكسلا ، وكان لكل مدير عدد من المندوبين ، لمساعدته في أعماله الادارية . والى جانبهم وجد عدد من الأمراء ، الذين كان عملهم يتركز في حماية ما يسمى بالبوغازات ، وكانت هناك حماية سواردة التي كانت تتمركز في أقصى الشمال ، وحامية التلابات والقضارف . وكان جنود هذه الحاميات يتسلحون بالأسلحة النارية ، وكان جنودها أيضا من السود ، بينما كان أولاد العرب يمثلون الحرس الخاص للخليفة . وكان هؤلاء الجنود يتدربون على الفنون الحربية (٧) . والى جانب هؤلاء جميعا ، وجد عدد من القضاة الذين كانوا يقومون بالفصل في المنازعات ، وكان عليهم أن يعملوا على حسب ما تقتضيه الشريعة الاسلامية . وكان دخل الدولة في ظل الميديين قائما على الغنائم والعشور وزكاة الماشية وضريبة الغلال (٨) .

Holt. P.M. : The Mahdist State in the Sudan. PP. 261-262 (٥)

(٦) د. مكي شبكية : السودان في قرن ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

Mandour El-Mahdi : op. cit. P. 111.

(٧)

(٨) د. مكي شبكية : المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

لم يستمر التنظيم الإداري الذي وضعه المهديون مدة طويلة من الزمن ، بل انتهى هذا النظام بمجرد أن استرد السودان ، من جديد ، في الفترة ما بين ١٨٩٦ ، ١٨٩٩ ، وحل محله نظام آخر جديد ، وضعه المصريون ، بعد أن استقرت الأمور ، واستتب الأمن في البلاد ، فقد قسمت البلاد الى مديريات والمديريات الى مأموريات أو مراكز ، قام بأدائها ضباط الجيش المصري من الانجليز والمصريين .

والى جانب هؤلاء المديرين كان هناك عدد آخر من الموظفين الرسميين ، مثل السكرتير العام ومدير المخابرات والسكرتير القانوني والمالي ومدير التخطيط المصري وباش حكيم الطب ، ومدير الغابات والزراعة والأراضي ومدير السكة الحديدية ، ومدير النقل البحري ، ومدير التلغراف والبريد والجمارك ، وموظف عموم الطب البيطري ، ورئيس مصلحة عتق الرقيق وناظر مصلحة تنظيم الصيد . وكان هؤلاء جميعا من الضباط الانجليز باستثناء السكرتير القانوني ، ومدير الغابات والتعليم ، وناظر تنظيم الصيد ، ومدير الزراعة والأراضي ، كانوا جميعا من المصريين العاملين بالجيش المصري في السودان . ويبدو أن هؤلاء كانوا يمثلون رؤساء المصالح الحكومية ، فكانوا هم المسؤولين عن شئون مصالحهم أمام حكام السودان (٩) .

والى جانبهم وجد عدد من مديري المديريات والمأمورين ، الذين كان عليهم الاهتمام بشئون مديرياتهم ، وكان عليهم أيضا أن يضربوا بحزم على أيدي المنحرفين ، وكان المأمورون في مراكزهم يمثلون رؤساء البوليس والقضاة ومسجلي الأراضي (١٠) .

٢ - القوانين التشريعية :

كانت الإدارة الجديدة للسودان ، قد أصدرت عدة قوانين كان من شأنها جميعا العمل على تنظيم أحوال البلاد ، وكان من هذه القوانين قانون يقضى بتنظيم دفع ضريبة الأرض الزراعية ، فكان من المتبع عندما يتأخر

Offiserc of the Sudan government. op. cit. P.3. (٩)

(١٠) د. مكي شبكة : المصدر السابق ص ٣١٣ .

صاحب الأرض عن دفع الضريبة المقررة على أطيانه ، وتجاوز مدة التأخير شهرا ، يقوم في هذه الحالة صراف الناحية برفع الأمر الى مفتش تحصيل الضرائب ، أو الى مدير المديرية ، الذى يقوم بدوره باستدعاء صاحب الأرض ، وذلك لتحصيل الضريبة منه ، ولكن فى حالة عدم حضوره ، وفى حالة عدم الاستدلال عليه ، تقوم فى هذه الحالة المديرية بلصق ورقة التكليف الخاصة بمساحة أرض هذا المواطن فى القرية ، حتى يتسنى للسكان قراءتها ومعرفة صاحب الأرض ، لكى يقوموا بإبلاغه بالذهاب الى القاضى ليوضح له الأسباب التى دفعته الى عدم دفع الضريبة المقررة على أطيانه الزراعية ، وإذا اتضح أن محصول أرضه لم يكن كافيا ، ولم يكن هو متعمدا فى عدم دفع الضريبة ، ففى هذه الحالة ترفع قضيته الى الحاكم العام للنظر فيها ، وإبداء الرأى ، وإما إذا اتضح أنه كان متعمدا عدم الدفع ، يقوم القاضى فى هذه الحالة بإصدار أمر بالحجز عليه ، على شرط أن يستثنى من هذا الحجز الملبوسات الضرورية ، لهذا المالك وزوجته ، ولأولاده ، وكذلك الآلات الزراعية التى يمتلكها والمواشى التى يستخدمها فى زراعة أرضه ، وفى هذه الحالة يمنح صاحب الأرض مهلة تصل الى ١٤ يوما وإذا اتضح بعدها أنه غير قادر على دفع الضريبة المقررة يقوم فى هذه الحالة بمأمور تحصيل الضرائب ببيع الأشياء المحجوزة عليها ، أو قسم منها ، أى بقدر ما يكفى لسداد قيمة الضريبة المقررة عليه وكذلك مصاريف رسوم الاجراءات التى اتخذت صده ، وكان قد اشترط أيضا أن تباع الأشياء القابلة للتلف فورا ، وإذا كانت أثمان الأشياء التى بيعت غير كافية ، لسداد المبلغ المطلوب ، ولم توجد أى أشياء أخرى يمكن بيعها ، ففى هذه الحالة ينتظر الى أن يتم نضج المحصول المزروع بهذه الأرض ، وبعد جنيهه يباع كله بالمزاد العلنى أو جزء منه ، على حسب مايكفى لسداد الضريبة ، وفى حالة عدم كفايته لسداد هذه الضريبة ، يقوم المدير ببيع المواشى المستثناه من الحجز ، فإذا لم تسدد الضريبة بعد ذلك يقوم المدير ببيع أرض هذا المواطن ، بالمزاد العلنى ، وكان قد تقرر قبل بيع الأرض ، أن يمنح صاحبها مهلة شهرين ، لكى يتمكن من جمع المبلغ المطلوب للمرى ، وفى حالة عدم مقدرة على احضار هذا المبلغ ، يقوم المدير فى هذه الحالة ببيع الأرض كما توضح ، وما يتبقى من ثمنها يسلم الى صاحبها ، وإذا حدث تنازع بين أفراد الأسرة

على المبلغ المتبقى ، ترفع في هذه الحالة القضية للقاضي للحكم فيها (١١) .

وكان من هذه القوانين أيضا ، قانون يقضى بفرض ضريبة على العقارات (عوائد) وقد قدرت قيمتها بإيجار شهر في السنة ، وكانت هذه العوائد تدفع على أربعة أقساط ، متساوية ، يدفع الأول منها ، في أول يوم من شهر يناير ، ويدفع الثاني منها في أول يوم من شهر ابريل ، ويدفع الثالث في أول يوم من شهر يوليو ، ويدفع الرابع في أول يوم من شهر أكتوبر ، وكان قد تقرر أن يغفى من هذه العوائد المباني التالية بعد :

— المباني الحكومية والجوامع والكنائس والمحلات التي لا يسكنها أصحابها ، والتي لا تزيد قيمتها الإيجارية في السنة عن ٥٠٠ قرشا ، وكذلك المحلات التي تخلو من السكن لمدة ثلاثة أشهر متتالية ، ففى هذه الحالة لا يدفع عنها عوائد الا اذا سكنت مرة اخرى .

وكان من المتبع كذلك أن تقوم بتقدير هذه العوائد لجنة مؤلفة من ستة أشخاص كان من بينهم ثلاثة من موظفى الحكومة ، والذين كانوا يعينون بمعرفة المدير ، وأما الثلاثة الاخرين فكانوا ينتخبون من قائمة مشتملة على اثنى عشر عضوا من أصحاب العقارات ، التي تقرر أن يدفع عنها ضرائب (عوائد) وكان هؤلاء الاثنى عشر شخصا ينتخبون بمعرفة أصحاب العقارات ، وكان من المتبع أيضا بعد تقدير القيمة الإيجارية للعقارات ، أن تقوم اللجنة بنشر هذه القيمة الإيجارية في جداول توزع في شهر ديسمبر من كل عام في أنحاء كل مدينة ، وكان يدرج في هذه الجداول جميع المباني الجديدة ، التي تم تقدير قيمتها الإيجارية ، وكذلك القيمة الإيجارية للمباني ، التي لم يسبق تقديرها ، وكان من المتبع أنه عندما يقوم بإبلاغ صاحب العقار بإجراء بعض التعديلات في مبانيه ، ففى هذه الحالة يقوم بإبلاغ المديرية بذلك ، وذلك قبل مضى يوم ٣٠ من شهر نوفمبر من العام التالى ، وكان من يخالف ذلك يعاقب بغرامة مالية ، لا تتجاوز عوائد سنة واحدة وفي حالة تأخر

(١١) محفظة ٢٦ — مجلس الوزراء (سودان) قانون ضريبة الأرض

عام ١٨٩٩م .

المالك عن دفع قسم من عوائده ، ففي هذه الحالة يجوز تحصيل المتأخر منه ، عن طريق القضاء . وفي حالة ما يتأخر أى صاحب عقار عن دفع العوائد المقررة عليه ، وذلك لانه غير معروف للصراف أو لمفتشى الضرائب ، ففي هذه الحالة يجوز لمدير المديرية أن يعلن الساكن بأن يقوم بدفع قيمة العوائد المقررة على العقار ، الذى يقطنه الى خزانة الدولة (١٢) .

وكان منها أيضا قانون الجمارك الذى كان يقضى بأخذ ضريبة على المراكب التى تسير فى النيل وخاصة فى بلاد السودان ، وقد قدرت قيمة هذه الضريبة بواقع قرشين على كل أردب من حمولة المركب ، وكانت قيمة هذه الضريبة تدفع على قسطين ، يدفع أحدهما فى أول يناير ، ويدفع الثانى فى أول يوم من شهر يوليو من كل عام ، وكان يعفى من هذه الضرائب المراكب الحكومية والمعديات الحائزة على رخص ، والمراكب المصرية التى تتجه الى السودان ، وكان يجوز دفع هذه الضرائب (العوائد) فى أية مديرية من المديرية التى تمر المركب من خلالها ، بحيث تحصل بعد الدفع على اذن يفيد تسديدها لقيمة الضريبة (ايصال دفع) ، وكان من المتبع كذلك فى حالة فقدان المركب لهذا الاذن ، أن تحصل على اذن آخر (بدل فاقد) فى نظير دفع رسوم قدرها خمسة قروش ، وكان على ربان المركب أن يبرز الرخصة الخاصة بمركبه كلما طلب منه ذلك ، أما اذا رفض أن يبرز هذه الرخصة ، فان ذلك يعنى أن المركب لم تسدد الجمارك الخاصة بها ، وكان مدير كل مديرية يقوم بالتفتيش على المراكب التى تمر من خلال مديريته ، وذلك لضبط المخالف منها ، وكانت المدة المقررة لضبط أى مركب ، أن يكون مر عليها أكثر من شهر دون أن يدفع ربانها الضرائب المقررة عليها ، وفى هذه الحالة يكون للمدير الحق فى توقيع غرامة على المركب لا تتجاوز ثلاثة أضعاف الضرائب المتأخرة ، وكان لايسمح للمركب بمغادرة الميناء التى رست فيه ، الا بعد سدادها لقيمة هذه الغرامة ، واذا اتضح فيما بعد أن المركب كانت قد سددت ما عليها من ضرائب ، ففي هذه الحالة ، ترد قيمة الغرامة الى ربان المركب ، بعد خصم قيمة الرخصة الجديدة ، وأما اذا

(١٢) نفس المصدر : قانون عوائد الابنية عام ١٨٩٩م .

تأخر ربحان المركب مدة ٣ شهور عن دفع الغرامة ، ففى هذه الحالة يقوم مدير المديرية ببيع المركب بالمزاد العلنى ، بعد خصم تكاليف الضبط ومصاريف البيع وقيمة الغرامة ، وما تبقى من ثمن البيع يسلم الى صاحب المركب، وإذا لم يظهر أصحاب حقيقيون لهذه المركب ، ففى هذه الحالة يحفظ ثمن المركب طرف المدير لمدة ٣٠ يوما (١٣) ، بعدها تعرض قضية هذه المركب على القضاء ، وذلك للنظر فيها واتخاذ ما يلزم اتخاذه من اجراءات .

وكان منها أيضا قانون يقضى بتحصيل ضرائب على الصمغ وريش النعام والعاج ، وقد تقرر أن تكون قيمة هذه الضريبة ٢٠٪ من ثمن الكمية التى تحملها المركب ، واشترط أن تحصل قيمة هذه الضريبة عند أول محطة جمرك تصل اليها المركب واشترط أيضا أن يكون هذا المكان مزود بميزان لوزن البضائع ، وكان لصاحب البضائع الحق فى دفع قيمة الضريبة الجمركية ، أما عينا وأما نقدا ، وكان قد تقرر أنه فى حالة عدم دفع قيمة هذه الضريبة ، تصدر البضائع لجانب الحكومة ولايفرج عنها ، الا بعد تسديد الرسوم الجمركية المقررة (١٤) .

وكان من هذه القوانين كذلك ، قانون يقضى بضرورة ترخيص الأسلحة النارية ، وخاصة ، للأشخاص الذين يرغبون فى احراز هذه الأسلحة ، وكان من يخالف ذلك ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ قرشا ، أو بالسجن لمدة شهرين أو بالعقوبتين معا ، وكان يستثنى من شرط الحصول على ترخيص ، أفراد القوات المسلحة ، وكان للسلطة الحكومية الحق فى مصادرة أية أسلحة تضبط غير مرخصة ، وكانت مدة الرخصة عاما مبتدئ من أول يناير ، وينتهى فى ٣١ ديسمبر من نفس العام ، وكان لايقع تحت طائلة القانون كل من يجدد رخصة سلاحه فى يوم ١٤ من شهر يناير من العام التالى وكانت الرسوم المقررة على ذلك ٥٠ قرشا بالنسبة للبندقية ، ٢٥ قرشا بالنسبة للمسدس (١٥) .

-
- (١٣) نفس المصدر ، قانون عوائد المراكب عام ١٨٩٩م .
(١٤) محفظة ٢٦ مجلس الوزراء (سودان) قانون ضريبة الصمغ وريش النعام قانون عام ١٨٩٩م .
(١٥) نفس المصدر : قانون استعمال الاسلحة النارية عام ١٨٩٩م .

وكان منها أيضا قانون يقضى بضرورة حصول الباعة المتجولين على تراخيص تخول لهم حرية الاتجار في أية سلعة تجارية ، في مقابل دفعهم رسوما تتراوح قيمتها فيما بين ٧٥ ، ١٠٠ قرشاً ، وكانت مدة الرخصة تنتهى في ٣١ ديسمبر من كل عام ، ولكن اذا جددت في يوم ١٤ من شهور يناير من السنة التالية فلا يعتبر صاحب هذه الرخصة مخالفاً ، وكان من المتبع بالنسبة للرخص التي يستخرجها صاحبها في أول يوم من شهر يوليو أن يدفع عنها ، نصف رسوم تلك السنة ، وقد بلغت قيمة الغرامة التي كانت توقع على المخالفين خمسين قرشاً ، وكان للقاضي والمدير المديرية الحق في القضاء بأقبض على المخالفين (١٦) .

ومنها أيضا قانون يقضى بتحصيل ضرائب على قطعان الماشية ، والابل والأغنام والماعز فكان قد تقرر أن تدفع هذه الضرائب سنوياً ، وقد تراوحت قيمتها فيما بين ٣٪ من قيمة أثمان الجمال ، والمواشي ، ٨٪ من قيمة اثمان الأغنام والماعز ، وكان قد تقرر أن تدفع قيمة هذه الضرائب ، أما نوعاً ، وأما نفداً ، ففى حالة دفعها عينا ، يجب في هذه الحالة أن تكون الدواب المأخوذة كضريبة صغيرة السن ، قوية الجسم ، وقد استثنى من هذه الضريبة الأبقار التي تستخدم في الأعمال الزراعية ، وفي حالة تأخر صاحب القطيع عن دفع قيمة الضرائب المقررة عليه ، وتجاوز تأخيرها ، ثلاثين يوماً ، ففى هذه الحالة يعاقب بدفع ثلاثة أضعاف قيمة عدد الدواب ، التي كان مقرراً له أن يدفعها أو ما يعادل قيمة اثمانها نفداً ، وكانت هذه العقوبة توقع بمعرفة مدير المديرية ، أو بمعرفة أحد القضاة ، الذين يفوضون في هذا الخصوص ، وكان من حق صاحب القطيع أن يرفع في خلال سبعة أيام تظلماً مكتوباً ضد الحكومة الى مدير المديرية وذلك للنظر في تظلمه (١٧) .

وكان منها كذلك قانون يقضى بعدم الاتجار في المشروبات الروحية ،

(١٦) نفس المصدر : قانون الباعة المتجولين عام ١٨٩٩م .

(١٧) نفس المصدر : قانون عوائد القطعان عام ١٨٩٩م .

الا بعد حصول التاجر على ترخيص يخول له ذلك ، وكان كل من يخالف ذلك يعاقب بغرامة لاتزيد عن مائة جنيه مصرى ، بالإضافة الى مصادرة ما يملكه من خمر ، وقد تقرر أن يكون رسم الرخصة ٥٠ جنيها مصريا ، تدفع على قسطين متساويين بحيث يدفع أحدهما فى أول يوم من شهر يناير ، ويدفع الثانى فى أول يوم من شهر يوليو من نفس السنة ، وقد تقرر أيضا أن تنتهى مدة الرخصة فى يوم ٣١ من شهر ديسمبر من كل عام ، ولايعتبر صاحب الرخصة مخالفا اذا جدد رخصته فى يوم ١٤ من شهر يناير من العام التالى ، وقد نص هذا القانون كذلك على أنه فى حالة رغبة الشخص فى بيع الخمر فى زجاجات ، أو فى صناديق ، أو فى أكثر من محل فعليه أن يحصل على الرخصة من الحاكم العام ، وكان فى الامكان نقل الرخصة من شخص لآخر ، دون دفع أية رسوم جديدة (١٨) .

وكان من هذه القوانين ، قانون يقضى بتنظيم عمل السودانين ، فى الجيش المصرى فى السودان ، وكان قد اشترط أن يكون المتقدمون لشغل مثل هذه الوظائف من أصل سودانى ، ومن خريجى المدرسة الحربية الموجودة بالخرطوم ، أو يكونوا من التابعين لادارة المعارف بالسودان ، وكان يستثنى من هذه القاعدة الصولات (المساعدون) والبلوكات أمناء ، وكان قد اشترط أن تتضمن مسوغات التعيين المستندات التالية بعد : —

— شهادة حسن الاخلاق (السير والسلوك)

— شهادة الجنسية .

— شهادة طبية تثبت صلاحية المتقدم للوظيفة .

— شهادة الميلاد .

وكان من المتبع أن يظل الموظف الجديد ، تحت الاختبار مدة عام ، وكان يجوز اطالة هذه المدة الى عامين ، يمكن بعدها تثبيت الموظف أو فصله

(١٨) محفظة ٢٦ مجلس الوزراء (السودان) قانون تحريم الخمر عام

١٨٩٦م .

من العمل في حالة عدم صلاحيته لشغل هذه الوظيفة ، ويكون ذلك بأمر
سردار الجيش ، وقد انقسم هؤلاء الموظفون الى ثلاثة اقسام .

موظفون من الدرجة الأولى ، وهم الذين أتموا الدراسة المقررة بالمدرسة
الثانوية ، أو بالمدرسة الحربية بالخرطوم .

— موظفون من الدرجة الثانية ، وهم الذين أتموا بنجاح دراسة السنة
الثانية بالمدرسة الثانوية ، ويضاف اليهم صولات الجيش .

— موظفون من الدرجة الثالثة ، وهم الذين أتموا دراسة السنوات
الأربع بالمدرسة الابتدائية ، بالإضافة الى بلوكات أمناء الجيش السابقين .

وكان من المتبع أن لا يرقى الموظف من وظيفة الى أخرى ، الا بعد مضي
سنتين على تعيينه ، وكان للموظف الحق في حصوله على اجازة سنوية مدتها
٣٠ يوما ، واجازة مرضية بنصف مرتب لمدة شهرين (١٩) .

٢ — القضاء :

يعتبر نظام القضاء الذي أدخله المصريون في البلدان الأفريقية ، نموذجا
فريدا من نوعه ، والسبب في ذلك يرجع الى أن هذه البلاد كانت لاتعرف
هذا النوع من القضاء ، فكان القضاء السائد فيها يتمثل في عقد المجالس
القبيلية التي كانت تعقد من وقت لآخر ، وذلك لمناقشة المشاكل والمنازعات
التي تحدث بين أفراد القبيلة أو بينها وبين أفراد القبائل الأخرى ، فكان
شيخ القبيلة يمثل بالنسبة لهذه المجالس الحاكم والقاضي ، فكان يحكم على
حسب ما يترأى له من أهواء ، دون ضوابط أو قواعد قانونية .

ولكن حينما خضعت هذه البلاد الافريقية ، للسيادة المصرية أنشئ فيها ،
عدد من المحاكم الشرعية ، ومجالس الشورى في كل من مدينتي الخرطوم

(١٩) محفظة ٢٥ مجلس الوزراء (سودان) قانون دخول أبناء السودان
الى الخدمة بالجيش المصري في السودان .

والتاكه ، كما انشئت بها المحاكم الخصوصية ، في كل من سواكن ومضوع .

لم يستمر العمل بهذا النوع من القضاء مدة طويلة من الزمن ، فقد انتهى بعد قيام الثورة المهدية في السودان ، وادخل المهديون بدلا منه ، نوعا جديدا من القضاء ، تمثل في تعيين أحد الفقهاء ، في وظيفة قاض وذلك للفصل في القضايا التي تعرض عليه ، طبقا لما تقتضيه الشريعة الإسلامية ، وعلى حسب ما تقتضيه منشورات المهدي التي كانت تصدر من وقت لآخر . وكان من هؤلاء الفقهاء ، الذين تولوا أمر القضاء في دولة المهدي ، القاضي الشيخ أحمد ، الذي كان يؤمن إيمانا عميقا بمبادئ المهدي واستمر هذا القاضي في ممارسة وظيفته ، حتى اشيع عنه أنه يتقاضى الرشوة ، فخرج به في السجن ، وظل به حتى توفي ، ومن بعده تولى هذا المنصب الشيخ الحسين الزهراء والذي كان ذا رأي مستقل ، فكان يعمل على حسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية ، لا على حسب المنشورات المهدية ، فأدى به ذلك إلى أن زج في السجن وظل به حتى مات ، ومن بعده عين الخليفة ١٦ قاضيا ، وذلك للفصل في المنازعات التي تحدث بين الناس ، وكان من تعليمات الخليفة أن يكون الخصوم متساوين أمام القانون ، بحيث لا تعلو مرتبة أحدهم على الآخر ، فلا يجلس أحدهم على فراش ، ويجلس الآخر على الأرض ، بل يجلس الخصمان على مقعد واحد (٢٠) .

وكان من المتبع أن يحكم القضاة على حسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية ، وكان القاضي يقوم بدراسة أية قضية دون تحيز ، فكانت إحدى النساء قد قدمت شكوى ضد زوجها بحجة أنه ضربها ، وكانت تطلب الطلاق في هذه الشكوى ، ولكن بعد أن فحصها القاضي تبين أنها لا تستند على حجج صحيحة فرفضها (٢١) .

لم يستمر هذا النظام مدة طويلة من الزمن فقد انتهى باسترداد السودان مرة ثانية ، واخضاعه للسيادة المصرية ، وكان النظام القضائي الذي وضعه

(٢٠) د. مكي شبكة ، السودان عبر القرون ، المصدر السابق ص ٣٦٩

(٢١) Holt. P.M. : The Mahdist State. op. cit. P. 261. (٢٢)

المصريون في هذه الفترة يتلخص في أن الجرائم كان يتم الحكم فيها في المديرية ، انتهى ارتكبت فيها ، فالصغيرة منها تعرض أمام قاضى يجلس بمفرده ، والكبيرة منها كانت تعرض أمام ثلاثة من القضاة . وكانت هذه المحكمة تسمى محكمة مديريةية أو محكمة مركزية صغرى ، وكان يرأسها مدير أو موظف آخر كبير له سلطة القاضى ، وفيما عدا القضايا البسيطة ، فكلها قد تستأنف الى محاكم أعلى ، وكان للحاكم العام الحق في إعادة النظر في كل قضية . أما القضايا المدنية فكان يقضى فيها بموجب لائحة سنت خصيصا لذلك . أما المحاكم الشرعية في المديرية فكانت تعالج قضايا الأحوال الشخصية بين المسلمين . (٢٢)

ويبدو أن السكرتير القانونى في الحكمديرية كان بمثابة وزير العدل ، فكان عليه أن يشرف على النواحي القضائية في البلاد بالإضافة الى اصدار التشريعات اللازمة لتنظيم العمل القضائى في البلاد . (٢٣)

٤ - الأمن :

عمدت الحكومة المصرية في هذه الفترة على أن تدعم الأمن في وبوع الأقاليم الأفريقية ، وذلك باستخدام قوات الجيش ، التى كانت تتركز في هذه الأقاليم ، والتى كانت تتولى حماية الأمن في البلاد ، وذلك بالقضاء القبض على اللصوص ، والمتمردين ، الى جانب الدفاع عن حدود الدولة ، وصد أى هجوم خارجى تتعرض له الأقاليم المصرية في أفريقيا ، فكان من المتبع أن توزع قوات الجيش على جميع الأقاليم الأفريقية التابعة لمصر ، على حسب أهمية كل منها . فالأقاليم الواسع المساحة ، كانت ترسل اليه قوات كبيرة من الجيش ، بينما الأقاليم صغر المساحة والقليل السكان ، كانت ترسل اليه بالطبع قوات عسكرية قليلة العدد . ففى عام ١٨٨٠ م ، بلغت القوة العسكرية المصرية في الأقاليم الأفريقية ٢٤٥٠٠ جندي ، كانوا موزعين على النحو التالى : -

(٢٢) د . مكى شببكة : السودان في قرن : المصدر السابق ص ٣١٤ .

(٢٣) Officers of the Sudan government. op. cit. P. 3.

- ١٢٠٠٠ جندي بضباطهم من جنود البيادة .
- ١٠٠٠ جندي من جنود المهندسين .
- ١١٠٠٠ جندي من جنود الطوبجية .
- ٤٠٠٠ من جنود الباشبوزق .

وقد سُلح جنود البيادة بالبنادق الرامنتون ، بالإضافة الى تزويد كل جندي بـ ٢٠٠ من الطلقات ، بقزمه ، وبكوريك ، وبكمية من المؤن والمهمات . (٢٤)

وفيما بعد تقرر أن يزداد عدد القوات العسكرية المصرية ، في البلدان الاشرقية ، من ٢٤٥٠٠ جندي عام ١٨٨٠ الى ٣٩٠٥٨ جندي عام ١٨٨١ م ، غربا يرجع السبب في هذه الزيادة الى قيام الثورة المهدية في السودان ، وربما يرجع أيضا الى تدعيم القوة العسكرية في هذه البلاد .

والى جانب تدعيم مصر لقواتها العسكرية المنتشرة في الاقاليم المصرية في افريقيا ، فقد شيدت لها الاستحكامات والحصون والمعسكرات ، كما مهدت اليها الطرق التي تستخدمها أثناء تقدمها من مكان لآخر ، وكان من اختصاص هذه القوات كما ذكرت من قبل ، أن تقوم بالقضاء على الاضطرابات الداخلية ، الى جانب قيامها بنشر الأمن في ربوع البلاد ، وذلك بتطهيرها من اللصوص وقطاع الطرق ، وقد نجحت هذه القوات الى حد كبير في هذه ائناحية ، كما لعبت دورا هاما في حماية حدود الدولة ويتضح ذلك في محاربتها لقوات الدراويش ، وخاصة في أثناء استرداد السودان ، فقد هزمتها في مواعع عديدة . (٢٥)

٥ - التعليم :

استمرت المدارس التي انشأتها مصر في السودان في الفترة السابقة:

- (٢٤) تقرير اسماعيل باشا أيوب : المصدر السابق .
- (٢٥) محفظة ١١١ : المصدر السابق .

على عصر توفيق ، تمارس نشاطها العلمى فى هذه البلدان ، ويتضح ذلك جليا من قراءة أحد الخطب التى ألقيت فى أحد الاحتفالات بمدرسة الخرطوم ، التى كانت تعقد فى نهاية العام الدراسى ، احتفالا بتخريج التلاميذ ، وقد جاء فى إحدى هذه الخطب ما نصه :

« ولما كان من المآثر الحميدة والفوائد الأكيدة امتحانكم فى كل عام بحضور الذوات الكرام لتتبين منكم الحقائق ، ويتميز العائق من المائق ، فها هو ذلك اليوم الجليل ، قد حان جنيته ، وتأرجحت لكم رياحينه ، وتشرفتكم فيه بمقدم سعادة الحكمدار الجليل عليكم ، وسعيه المشكور اليكم ، ومجمع ذوات كبراء وأعيان وأمرء فياله من يوم تجلت فيه بشائر الأفراح ، وعاد بأنفس أشهر من الراح للأرواح ، فشمروا فيه عن ساعد الاجتهاد ، وأجيبوا عما تسألون فيه بذهن وقاد ، فمن أجاب فاز بحظ موفور ، ورقم بعين الاجلال والسرور فى حوى ساحة الحضرة الخديوية ، والمكارم التوفيقية آدام الله أيامها ونشر بالنصر أعلامها » . (٢٦)

لم يقتصر هذا الاحتفال على سنة بعينها ، بل كان يعقد فى نهاية العام الدراسى من كل عام ، وقد جاء فى إحدى الخطب التى ألقيت فى أحد الاحتفالات أيضا بواسطة أحد التلاميذ ما نصه :

« لما كان الامتحان العام من المآثر المعتادة فى كل عام فها هو قد آن ذلك اليوم الموعد والموسم السعيد المشهود وتشرفتكم يا معشر اخوانى التلامذة بمحفل رجاله العظام وعقد دره الباهر ، النظام المؤلف من رؤساء الحكومة الكرام وأمرائها الفخام والعظماء والعلماء والذوات وأرباب الاحتشام . . . » (٢٧)

واضح من هذين الخطابين مدى اهتمام مصر بنشر التعليم فى البلاد السودانية ، وواضح منهما أيضا مدى ما وصل اليه التعليم فى الأقاليم الافريقية ، ومدى ما وصل اليه التلاميذ من تقدم فى دراستهم .

(٢٦) د . عبد العزيز أمين عبد الحميد : المصدر السابق ص ٢٠١ .

(٢٧) ننس المصدر ص ٢٠٥ .

وكان من المتبع أن يحضر الاحتفالات السنوية كبار الشخصيات مثل الحكمدار ومديرى المديریات ورجال البعثات وقادة الجيش ، وذلك للوقوف على مدى ما وصل اليه التعليم فى المدارس السودانية ، فى ظل الادارة المصرية ، ولم يسبق للبلدان السودانية أن شاهدت مثل هذه الاحتفالات قبل الوجود المصرى فى هذه البلاد .

ولكن على الرغم من ازدهار هذه النهضة العلمية فى السودان ، التى تمت وترعرعت فى ظل الادارة المصرية ، الا انها لم تستمر طويلا ، فقد توقفت ، بصفة نهائية عند ما اندلعت الثورة المهدية فى السودان عام ١٨٨١ م فقد أغلقت هذه المدارس ، وحرم تلاميذها من تكملة دراساتهم ، ومن المعروف أن الدراويش اقتصروا فى مجال التعليم على الكتاتيب أو على مدرسة القرية ، كما كانوا يسمونها فى ذلك الوقت ، أو على الخلوة ، التى كان التعليم فيها قاصرا على حفظ القرآن ، وتعليم القراءة والكتابة .

لم أعر على أية وثائق تشير الى استمرار المدارس التى أنشأتها مصر فى بعض الأقاليم السودانية ، فى ممارسة مهمتها ، كما لم أجد فى بعض المراجع ما يشير الى ذلك .

ولكن بعد أن استرد السودان ، وحكم حكما ثنائيا بين مصر وبريطانيا ، أعيد بالتالى فتح المدارس من جديد ، فقد أعيد فتح مدرسة الخرطوم وأم درمان وحلفا وسواكن ، الى جانب فتح الكتاتيب ، أو ما يسمى بمدارس القرى التى كان يتعلم التلاميذ فيها القراءة والكتابة ومبادئ الحساب .

وكانت المدارس التى أعيد فتحها بعد استرداد السودان ، يتم التدريس فيها باللغة العربية ، وفيما بعد أدخلت اللغة الانجليزية ، ولقد أنشئت هذه المدارس بنصيب وافر فى تعليم عدد كبير من أبناء السودان الذين عملوا فى الوظائف الصغيرة ، وأسهموا بذلك فى خدمة بلادهم . (٢٨)

Officers of the Sudan government. op. cit. P. 11.

(٢٨)

والى جانب هذه المدارس ، فقد أنشئت كلية عرفت باسم كلية .
التي بلغت جملة تكاليفها ١٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى ، وكان يدخلها
المدارس التوجيهية ، وبلغ عدد تلاميذها فى بداية القرن العشرين
تلميذا ، وكان الغرض من انشائها هو تزويد السودان بها يلزمه من المد
والقضاة (٢٩) .

وقد تقدم التعليم فى السودان الشمالى ، وبصفة خاصة به
١٨٩٨ م ، فقد أنشئت كلية غردون ، الى جانب العديد من المدارس
والمدارس الأخرى ، فى القرى والمدن ، بينما لم يحظ الجنوب بهذه ا
العلمية ، فقد اقتصر التعليم فيه على ما تقوم به البعثات التبشيرية .

وقد ذكر حاكم عام السودان أن عدد الكتاتيب فى السودان ال
بلغ ١٠٠ من هذه الكتاتيب ، التي كان الأطفال يتعلمون فيها القراءة وال
وحفظ القرآن .

وقد تمخضت النهضة التعليمية فى السودان ، عن وجود ستة
من المدارس ، هى الخلوات والمدارس الابتدائية ، والمتوسـ
والمدارس الفنية ، ومدارس البنات الابتدائية . (٣١)

ويمكن القول بأن مصر لعبت دورا ايجابيا ، لا يمكن انكاره ، فى
النهضة العلمية فى السودان والبلدان الأفريقية الأخرى .

٦ - الصحة :

عرفنا فى الباب السابق أن الحكومة المصرية ، اهتمت بالشـ
الصحية ، فى جميع الأقاليم الأفريقية ، وكانت تهدف من وراء ذلك في

١١. (٢٩).

y Butt : The Nilotes of Anglo-Egyptian Sudan and (٣٠.)
a. P. 21.

١. G. : The Anglo-Egyptian Sudan from within. (٣١)

الى تحقيق غرضين ، أولهما حماية جنودهما من الأمراض الفتاكة المنتشرة في هذه البلدان ، وثانيهما معالجة المرضى من رعاياها في الأقاليم الأفريقية ، بالإضافة الى القضاء على الأمراض المتوطنة ، ولم تقف النهضة عند حد معين ، بل نجد أن مصر واصلت اهتمامها بالشئون الصحية في عهد الخديو توفيق . (٣٢)

وقد تمكنت الادارة المصرية في هذه الفترة ، من أن تنشئ المستشفيات ، في معظم البلدان الأفريقية ، التي خضعت للادارة المصرية ، على الرغم من نقص رأس المال الذي وثف عقبة ، أمام الخدمات الطبية الملائمة . (٣٣)

وعلى كل حال فإن هذا العمل يعتبر على جانب كبير من الأهمية ، لأن بلاد السودان ، وغيرها من البلدان الأفريقية الأخرى كانت لا تعرف نظام المستشفيات ، قبل الوجود المصرى ، وكان من نتائج هذا العمل أن أمكن الى حد كبير أو على أقل تقدير تجنب البلاد من أخطار الأمراض المتوطنة ، التى كانت فى الماضى تقضى على أعداد كبيرة من السكان ، وكان يؤثر ذلك بالتالى فى حياة السكان الاجتماعية والاقتصادية .

(٣٢) محفظة ١١١ : المصدر السابق .

(٣٣) Officers of the Sudan government. op. cit. P. 21.

الفصل السابع عشر

علاقة مصر بالدول الأوربية في أفريقيا

كانت لمصر علاقات مع بعض الدول في هذه الفترة ، مثل بريطانيا وفرنسا ، وتركيا . وكانت هذه العلاقات بالنسبة لمصر تختلف من دولة الى أخرى ، بينها كانت هذه العلاقات تكاد تكون متشابهة فيما بين هذه الدول ، بعضها البعض . وسوف أتناول في الحديث علاقة كل دولة بمصر ، ومدى ما وصلت اليه هذه العلاقة من تطور

١ - إيطاليا :

ترجع علاقة مصر بإيطاليا في أفريقيا في هذه الفترة ، الى عام ١٨٧٩ م ، ففي هذا العام أرسلت إيطاليا سفينة حربية تسمى اسبلوراتو ، وهي احدى قطع الأسطول البحري الايطالى الى عصب (١) مارة في طريقها ببورسعيد ومخا في اليمن . وهناك شرع ضباط هذه السفينة في انشاء ميناء

(١) كانت عصب عبارة عن منطقة مكشوفة ، تقع بالقرب من منطقة سننتيار ، ويبلغ طول ساحلها ٥٠ ميلا تقريبا ، ويوجد بها عدد من الجزر الكبيرة والصغيرة ، وكانت جميعها خالية من السكان ، وكان يوجد بها اسكتان بنيت احدهما بالأحجار ، وبنيت الأخرى ، بعدد من ألواح الخشب ، وكانت كل أسكلة منها تمتد في البحر الى مسافة ٣٥ مترا ، ويبلغ عرضها ٣ متر ، وكان يوجد بعصب أيضا خمسة منازل مبنية من الحجر ، وعشرة توكولات ، وتبلغ المساحة المقام عليها هذه المباني ٧٠٠٠ متر مربع ، ويوجد بها بعض أشجار الدوم والسنط ، ويخرج منها طريقان ، يصل احدهما الى بيلول ومصوع ، ويصل الآخر الى رهيطه ، وأبوك وتجره وأوسة ، وينقسم السكان في عصب الى قسمين : قسم يقطن الساحل ، وآخر يقطن الجبال ، وكان سكان الجبال أحسن حالا عن غيرهم .

فى خليج عصب لربطها بمخا بخط ملاحى ، وكان قد تقرر أن تقوم احدى السفن الايطالية برحلة اسبوعية بين هذين المينائين ، ويقال أن اختيار عصب كميناء يرجع الى احد أعضاء الجمعية الجغرافية الايطالية ، الذى زارها فى مدة سابقة على هذه الفترة . (٢)

وقد تمكن الايطاليون فى عام ١٨٨٠م من شراء المنطقة الواقعة الى الشمال من عصب،والتي تبتدىء من رأس لوما وحتى مصب خور الماربا القريب من قرية مارجيلينة ، وفى نفس السنة تمكنوا أيضا من مد نفوذهم من رأس لوما الى رأس دارما ، وقد شمل عدد الايطاليون الذين سكنوا عصب فى عام ١٨٨٠ م ، كل من الخواجة سابيتو وزوجته ، وخدمه ، بالإضافة الى ١٢٠ جنديا ، كانوا عبارة عن طاقم الوابور الايطالى الحربى ، المسمى فينوراموسكا ، وكان يعتبر هذا العدد مقدمة لما سيأتى من الايطاليين فيما بعد ، وكان الخواجة سابيتو قد ذكر لأحد مستخدمى محافظة مصوع بأنه وزملاءه ينتظرون مجىء المهمات ، والأدوات اللازمة للأبنية المزمع انشاؤها فى عصب ، حتى تصبح ميناء جيدا .

ولكن لما علمت مصر بوجود هؤلاء الأشخاص الايطاليين فى عصب وببيلول اتخذت بعض الاجراءات التى تحول دون تمكنهم من الاستمرار فيها ، وكان من هذه الاجراءات أن خصصت وابورين حربيين لمراقبة سواحل البحر الاحمر الغربية ، فكان الوابور الأول يقوم بمراقبة الساحل من القصير وحتى مصوع . وكان الثانى يقوم بمراقبة الساحل فيما بين مصوع وبربرة (٣) بالإضافة الى تعيين اثنين من أبناء أبو بكر شحيم ، وذلك لمراقبة تحركات هؤلاء الايطاليين ، فعين احدهما للملاحظة المنطقة الممتدة من حدود رهيفة ، وحتى تجرة ، وعين الثانى لمراقبة المنطقة الواقعة بين زيلع وبلهار .

وفى نفس الوقت قام الايطاليون الذين استقروا فى عصب بتأسيس

(٢) محفظة ١٦٢ - وثيقة ٣٦ عابدين عام ١٨٧٩ م .

(٣) محفظة ١١١ ، المصدر السابق ، تقرير على رضا فى ١٩ صفر ١٢٩٨ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

تومبانية لهم في هذه البلاد ، ودليلنا على ذلك ، أن الخديو توفيق ، طلب من
على رضا محافظ سواحل البحر الأحمر ، أن يتحرى عن الأعمال التى قامت
بها هذه القومبانية ، بالاضافة الى معرفة المنطقة التى تم احتلالها بواسطتها ،
وذلك لعمل اللازم نحو طرد الايطاليين من هذه الجهات ، كما طلب منه أيضا
المحافظة على أملاك مصر فى تلك البلدان .

يبدو أن الاجراءات التى اتخذتها مصر ضد التوسع الايطالى فى عصب ،
لم تأت بنتيجة تذكر ، والدليل على ذلك أن محافظ عموم سواحل البحر
الأحمر أخبر الخديو بأن عددا من الايطاليين قدهوا من مصوع بطريق البر
الى ميناء بيلول وكانوا يركبون عددا من الجمال والحمير والبغال ، وهناك فى بيلول
أقاموا خيامهم ، بجوار بئر من الماء ، بعد ذلك قام جنودهم بالتجول فى
داخلية البلاد ، لاكتشاف المناطق المحيطة بها ، وقد أخبروا شيخها بأن
المنطقة الممتدة من بلدهم وحتى عصب أصبحت ملكا للحكومة الايطالية وأضافوا
بأن لهم الحق فى التجول فيها كيفما شاءوا ، وحذروا شيخ البلدة والأهالى من
التعرض لهم . ولم يمض وقت طويل ، الا وحضر وابور ايطالى الى بيلول ،
ونزل منه عدد من الايطاليين ، يقدر بحوالى خمسين شخصا ، وبعد ذلك
توجهوا الى الشيخ برهان محمد شيخ رهيفة ، وأخبروه بأنهم يريدون التوجه
الى الشيخ محمد حنفى ، شيخ احدى القبائل الحبشية (٤) ، ومن
المعروف أن هؤلاء الايطاليين قد اغتيلوا بواسطة رجال القبائل الافريقية .

ولكن عند ما علمت مصر بوصول هؤلاء الايطاليين الى بيلول ، طلبت
فى ٢٢ مايو عام ١٨٨١ م ، من محافظها فى مصوع ، أن يمنعهم من احتلالها ،
وأن يرسل اليها عددا من الجنود لحمايتها وتدعيم نفوذ الحكومة الخديوية
فيها وأخبرته أيضا أنه فى حالة معارضة هؤلاء الايطاليين لهذه الاجراءات ،
يقوم بإحاطة الحكومة المصرية . بذلك ، حتى يتسنى لها اتخاذ الاجراءات
الكفيلة بطردهم من بيلول . (٥)

(٤) محفظة ٦ مجلس الوزراء (سودان) ملف ٧ مكاتبة من محافظ
عموم سواحل البحر الأحمر عام ١٨٨٠ م .
(٥) نفس المصدر ، صورة تليفراف محافظ مصوع الى الخديوية فى ١٩
مايو ١٨٨١ م .

يبدو أن إيطاليا لم تكثر بإجراءات الحكومة المصرية ، فقد انتهزت فرصة مقتل عدد من أبنائها (٦) فأعلنت على أثره ضم رهينة الى حوزتها ، وقررت منع المصريين من الدخول اليها (٧) .

وقد علنت إيطاليا احتلالها لعصب وبيلول ورهينة ، بأن هذه المناطق ليست ملكا لتركيا أو مصر ، بل أنها مناطق مهجورة ، ويتضح ذلك من الخطاب ، الذى أرسلته الى مصر عام ١٨٨٢ م ، والذى جاء فيه ما نصه :

« ان مصر لما وضعت يدها على هذه المناطق (عصب وبيلول ورهينة) ظلت مهجورة حتى وضعت إيطاليا يدها عليها ، وأنه من الأفضل أن تقبل حكومة مصر عقد معاهدة مع إيطاليا ، فلم يعد هذا تنازلا من جانبها ، على قطعة أرض من أملاكها ، بل يكون هذا ، أمرا يعود بالفائدة عليها ، فإيطاليا سوف تقر للحكومة المصرية بحق التملك للجزء الباقى من الساحل الغربى للبحر الأحمر ، سواء كان ذلك فى شمال أو جنوب عصب ، وهذا أمر لم يسبق الاقرار به من أحد ما ، وسوف يتحقق لمصر أيضا ، عدم خوفها من الآن فصاعدا ، من مبيع أراض جديدة فى تلك الجهات ، وما يترتب على ذلك من أضرار لسياسة الحكومة المصرية فى تلك البلاد ، وأن إيطاليا لن تتنازل عن الأراضى الخاصة بها ، بجهة عصب مهما كانت الأسباب ، فعلى الحكومة المصرية ، أن تقبل المساواة القائمة على المحبة ، وعلى هذا يجب عقد معاهدة بين الدولتين لانتهاء المشاكل القائمة بينهما » . (٨) يتضح من هذا الخطاب أن إيطاليا لم تعترف بالوجود المصرى فى هذه الجهات .

(٦) بلغ عدد الايطاليين الذين قتلوا ثمانية عشر شخصا ، وكانت الحكومة المصرية ، قد ألقت القبض على كل من محمد بن حنفة ، واكتوى محمد ، وسعد أبو بكر ، والخواجة كويتو ، وذلك لحاكمتهم ، على مانسب اليهم من تهمة خاصة بمقتل الايطاليين ، وقد أفرج عن سعد أبى بكر ، الذى حصل على تعويض قدره ٢٠٠ جنيه مصرى ، نظير تعطيل تجارته .

(٧) المصدر السابق ، خطاب الى نظارة الداخلية .

(٨) د . محمد صبرى ، الامبراطورية السودانية ، فى القرن التاسع عشر ، ص ص ١٦٥ - ١٦٦ .

وفي نفس الوقت رفضت مصر أن تستجيب الى مطالب إيطاليا الخاصة.
باعتد معاهدة صلح بين الدولتين مما دفع ذلك إيطاليا الى مواصلة توسعها
في أفريقيا الشرقية على حساب الأملاك المصرية ، ففي يناير عام ١٨٨٥ م
أعلنت احتلالها لبيلول ، وطردت الحامية المصرية منها ، بعد أن جردتها من
السلاح ، وفي فبراير من نفس العام ، وبالاتفاق مع إنجلترا ، أعلنت احتلالها
لمصوع ، وبسطة حمايتها عليها ، وفي ديسمبر من نفس العام دخل
الايطاليون مصوع ، وطردها الحامية المصرية ، المعسكرة فيها ، واستولوا
على مخازن الذخيرة والمهمات ، وقد انتقل الموظفون الذين كانوا يعملون في
خدمة الحكومة المصرية ، للعمل في خدمة الايطاليين ، وكان مجلس النظار
قد رفض منحهم معاشات ، مع أنه منح معاشات الى أرامل الجنود الذين
قتلوا في المعارك ، وذلك بواقع سبع جنيهات لكل أرملة ، وكان أربع من
هؤلاء النساء (٣) قد طلبن السماح لهن بالسفر الى مصوع ، على شرط
أن تتحمل الحكومة المصرية مصاريف نقلهم .

لم تقف أطماع إيطاليا عند هذا الحد ، بل أنها في عام ١٨٨٨ م ، احتلت
ميناء زولا ، وبهذا العمل امتد نفوذها من رأس قنار (جنوب سواكن)
الى ميناء أوبوك في جنوب عصب ، وفي يوم ٢ من مايو عام ١٨٨٩ ، عقدت
مع الحبشة معاهدة أوتشالي ، التي بمقتضاها بسطت حمايتها على
الحبشة ، واستولت على كرن (سنهيت) وأغوردت وأسمره ، وبوغوص ،
وفي عام ١٨٩٠ م ، صدر مرسوم ملكي ايطالي بتسمية هذه الممتلكات باسم
مستعمرة أريتريا .

لم يقتصر التوسع الايطالي على الساحل الغربي للبحر الأحمر ،
فحسب بل امتد أيضا الى شرق أفريقيا ، ففي فبراير من عام ١٨٨٩ ،
تمكن ايطاليا من عقد معاهدة حماية مع سلطان أوبيا ، وفي ٧ أبريل من

Petitioners are four widowers of soldiers killed in the
Sudan having spent the indemnity. Which they received at their
arrival to Cairo. They are helpless in this city and beg to be
returned to Mossawah.

نفس العام عقدت معاهدة مع سلطان الميجورتن ، وفى ٢٤ من شهر مارس عام ١٨٩١ م ، عقدت معاهدة مع بريطانيا وذلك لتحديد نفوذها فى شرق أفريقيا ، وقد تمخض عن ذلك حصولها على المنطقة الواقعة الى الجنوب من الصومال البريطانى ، بما فى ذلك ميناء براوة ، ومركا ، ومقديشيو ووارشيح ، الواقعة الى الشمال من نهر الجوبا ، وفى يوم ٥ من مايو عام ١٨٩٤م تنازلت إنجلترا لاييطاليا عن رأس غردفوى ، وعلى جميع المناطق المحيطة بها ، وقد بلغ طول هذه المنطقة ٤٠٠ كم ، وبلغ طول الساحل الصومالى الايطالى حوالى ٢٠٠٠ كم (٩) ولكن فى أول مايو من عام ١٨٩٦ م ، هزم الايطاليون من جانب الأجباث فى موقعة عدوة ، وعقدت معاهدة بين الطرفين حصلت الحبشة بمقتضاها على استقلالها (١٠) .

٣ - بريطانيا :

عرفنا فيما سبق أن علاقة بريطانيا بمصر كانت طيبة ، ولكن لم تستمر هذه العلاقة على ما هى عليه ، بل بدأت تتغير الى الأسوأ فى هذه الفترة وبصورة خفية فى بداية الأمر ، وظهر ذلك جليا فى موقفها المعادى للتوسع المصرى فى شرق أفريقيا ، فعملت بكل جهدها على عرقلة الوجود المصرى فى هذه المناطق ووصل بها الأمر الى أن أجبرت مصر على التخلّى عن شرق أفريقيا ، وعلى أثر ذلك عقدت معاهدة بين الدولتين فى شهر سبتمبر عام ١٨٧٧ م ، وذلك لتحديد نفوذ الوجود المصرى فى أفريقيا الشرقية ، وقد اتفقت الدولتان بأن تنتهى حدود الوجود المصرى من جهة الجنوب عند رأس حافون .

ولم يمض وقت طويل ، الا وكانت بريطانيا قد احتلت مصر ، وعلى وجه التحديد فى عام ١٨٨٢ م ، ومنذ هذا التاريخ أصبح التدخل البريطانى فى الشؤون المصرية الداخلية والخارجية تدخلا مباشرا ، وأصبحت العلاقة بين الدولتين ، علاقة دولة استعمارية ، لدولة مستعمرة أقل منها قوة ، فمن

(٩) د . محمد صبرى ، الامبراطورية السودانية ، المصدر السابق ،

ص ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(١٠) نفس المصدر : ص ٢٤٥ .

هذا المنطلق تدخلت بريطانيا في كل شيء في مصر ، ووصل بها الأمر الى أن تقتصلها في ساحل الصومال كان يراقب تصرفات حكام بعض الأقاليم المصرية في أفريقيا ، مثل بربرة وزيلع وسواكن ، ومصوع ، خشية أن يحذوا حذو عرابي في مصر ، أو خشية أن يثيروا العقبات امام الاطماع البريطانية ، في عدن ، وفي المحيط الهندي . وقد شجع رئيس مجلس النظار المصري هذا الأسلوب ، ويتضح ذلك جليا من الرسالة التي أرسلها هذا القنصل ، الى المعتمد البريطاني في مصر ، وذلك لنقلها الى رئيس مجلس النظار ، وناظر الخارجية ، وقد جاء بهذه الرسالة ما نصه :

« ان محافظي كل من مصوع وسواكن ، سيذهبان الى ما ذهب اليه عرابي ، بينما أبو بكر شحيم ، محافظ زيلع ، كان يميل الى الحضرة الخديوية ، وأما بربرة فالآراء فيها متغايرة ، فكان العساكر يظهرون رغبة في العودة الى مصر ، للانضمام الى عرابي ، وأما الضباط فكانوا يظهرون ميلا شديدا للخديو » .

وبعد أن تسلم رئيس مجلس النظار هذه الرسالة ، طلب من قنصل بريطانيا في ساحل الصومال ، أن يواصل مراقبته للمحافظين المصريين ، وأن يرسل اليه أخبار هذه المدن أولا بأول ، حتى يكون على علم بما يدور في هذه المحافظات . (١١) وبناء على ذلك فقد أفاد القنصل البريطاني بأن سلوك بعض الضباط المصريين والمحافظين الموجودين في بعض محافظات البحر الأحمر ، غير مرض ، حيث كانوا يقصرون في القيام بواجباتهم . (١٢)

يبدو أن القنصل البريطاني كان يقصد بكلمة (يقصرون في واجباتهم) بأنهم كانوا لا ينفذون تعليمات بريطانيا في أقاليمهم ، أو بمعنى آخر أنهم كانوا لا يرضون عن تدخل بريطانيا في شئون مصر الداخلية . وأما بخصوص تقصيرهم في واجباتهم القومية ، فهذا لا يعنى بريطانيا في شيء . عندئذ أرسل

(١١) محفوظة ٤٠ ، المصدر السابق ، رسالة من السردار الى مجلس النظار في اكتوبر عام ١٨٨٢ م .
(١٢) نفس المصدر .

الخديو المسيو ماسون بك ، للمرور على سواحل البحر الأحمر ،
وذلك للوقوف على أحوال هذه البلاد .

من الواضح أن بريطانيا كانت تعمل لمصلحتها الخاصة دون مراعاة
للمصلحة الوطنية المصرية ، بالإضافة الى استمرارها في التدخل المباشر ،
الذى أدى في نهاية الأمر الى استيلائها على سواكن عام ١٨٨٤ (١٣) كما
استولت على زيلع وبربرة وبلهار . ثم استولت على كينيا في عام ١٨٨٦ ،
وعلى أوغندا في عام ١٨٩٠ . (١٤) زيادة على ذلك فإنها شاركت مصر في
حكمها للسودان ، بل وعملت على الانفراد به وتصدت لأية دولة أوروبية
أخرى تحاول أن تشاركها أملاكها ، فعندما حاولت فرنسا أن ترسل قواتها
من غرب افريقيا ، لتستولى على منطقة فاشودة ، سرت بريطانيا من
الخرطوم حملة في ١٠ سبتمبر عام ١٨٩٨ ، للتصدي للتوسع الفرنسى
في حوض النيل ، وكانت هذه الحملة تحت قيادة كتشنر باشا ، وعندما وصل
كتشنر الى فاشودة ، قال له مارشان القائد الفرنسى ما نصه :

« انه مضطر للقتال اذا هوجم ، وأنه وزملاءه مستعدون للموت في
مراكزهم ، وأنه لم يكن مستعدا للاتفاق على شيء ما لم يتلق تعليمات من
فرنسا » .

وقد رد عليه كتشنر بقوله :

« انه من ناحيته قد تلقى تعليمات صريحة ، تقتضى بأن يستولى على
أعالى النيل » ، وأوضح من هذه العبارة مدى ما كانت تصبو اليه بريطانيا
من أطماع استعمارية ، تمتد من مصر في شمال افريقيا ، وحتى مدينة كيب
كيب تون في جنوب القارة .

لم يمض وقت طويل ، الا وقررت فرنسا سحب قواتها من فاشودة .

(١٣) د . محمد صبرى : المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

(١٤) آلان مورهد : النيل الأبيض ، ترجمة محمد بدر الدين خليل .

صص ٣٣١ — ٣٣٢ .

وكان ذلك في ١١ ديسمبر عام ١٨٩٨ م ، ويبدو أن السبب في ذلك يرجع الى أن فرنسا كانت لا تريد أن تدخل في معركة مع بريطانيا ، بل فضلت أن تحل المشاكل بالطرق السلمية .

بعد هذا العرض يتضح لنا مدى ما وصل اليه النفوذ البريطانى في مصر ، ففى نهاية القرن التاسع عشر ، أصبحت بريطانيا صاحبة النفوذ المطلق ليس في مصر فحسب ، بل وفي السودان أيضا ، والدليل على ذلك أنه في يوم ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨ م ، أرسلت بريطانيا الى مصر رسالة جاء فيها ما يلى :

« انه بالنظر الى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية ، الى الحكومة المصرية ، من الناحيتين الحربية والمالية ، فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى ، بجانب العلم المصرى فى الخرطوم ، وأن هذا الاجراء لايقصد به تحديد كيفية ادارة الاراضى المحتلة فى المستقبل ، وانما يرمى الى التأكد بأن حكومة جلالة الملكة ، تعتبر أن لصوتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وانها تبعا لذلك تنظر أن تلتزم الحكومة المصرية بكل نصيحة تقدمها ، اليها الحكومة البريطانية ، فى شأن المسائل السودانية » .

وأسفر هذا الموقف من جانب بريطانيا ، على توقيع الاتفاق الثنائى بين الدولتين فى ١٩ يناير عام ١٨٩٩م * ، والذي لم يكن نتيجة للتفاوض ، أو نتيجة لأية وسيلة من وسائل عقد المعاهدات الدولية ، بل انه وضع وضعا ، وفرض فرضا ، على الحكومة المصرية ، التى انحصر كل عملها ، فى الاذعان والتوقيع ، حتى أن خديو مصر ، لم تكن له الأهلية القانونية اللازمة ، لعقد مثل هذه المعاهدة ، التى تتضمن تنازلا عن حقوق هى فى الأصل ، من حقوق السلطان العثمانى ، فالفرمان الشاهانى الصادر بشأن تولية الخديو عام ١٨٩٢ م ، يحدد مدى الحقوق التى يستمتع بها الخديو ، ومدى أهليته القانونية ، فى عقد الاتفاقيات الدولية ، وقد جاء فى هذا الفرمان ما يلى :

« ليس للخديو الحق فى أن يتنازل لأحد كائنا من كان عن الامتيازات الممنوحة لمصر ، ولا يتنازل عن جزء من الاتاليم المصرية » .

(*) أنظر الاتفاقية الثنائية فى الملحق .

وتعتبر بريطانيا بعملها هذا ، قد خالفت كافة المعاهدات الدولية ، التى التزمت فيها بضمان السلامة للأقاليم ، التى تكون للإمبراطورية العثمانية ، وعدم التعرض لها ، وهذه المعاهدات هى المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وكل من النمسا وبروسيا ، وروسيا فى ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ م ، وملحقها الصادر فى ٣٠ يناير عام ١٨٤١ م ، ومعاهدة باريس المنعقدة فى ٣٠ مارس عام ١٨٥٦ م ، ومعاهدة برلين المنعقدة فى ٣ يوليو عام ١٨٧٨ م ، وبروتوكول مؤتمر القسطنطينية عام ١٨٨٢ م . (١٥)

واضح من تتبع هذه العلاقة ، أنها أصبحت علاقة حاكم مع محكوم ، فأصبحت الإرادة المصرية منعقدة تماما ، حتى أنه لم يعد فى مقدورها ، رفض أية قرارات ، أو تعديل بنود أية معاهدات ، بل أنها كانت تقبل كل ما يقوله المستعمر دون أدنى معارضة .

٣ - فرنسا :

يرجع تاريخ العلاقات المصرية الفرنسية ، فى أفريقيا الى أواخر عام ١٨٧٩ م ، ففى هذا العام أرسلت فرنسا وابورا الى زيلع ، ومنها اتجه الى أوبوك، وهناك نزل منه خمسة أشخاص ، قاموا بالتجول فى تلك المنطقة ، وذلك ، لمعرفة مدى ما تحويه من معادن ، وقد تمكنوا من الحصول على عينة من الفحم الحجري من أحد جبالها وقد مكث هؤلاء الأفراد فى أوبوك مدة خمسة أيام ، تمكنوا خلالها من عقد اتفاق مع شخص يدعى السيد على ، من سكان تجرة ، يخول لهم استخراج الفحم من الجبال المحيطة بأوبوك ، فى مقابل أن يحصل هذا الشيخ على مبلغ ٢٠٠٠ ريال ، ولما علم محافظ زيلع بذلك أعلن عدم شرعية هذا العقد ، لأن منطقة أوبوك منطقة مصرية ، وعلى هذا الأساس ، يكون هذا العقد باطلا ولا أساس له من الشرعية ، زيادة على ذلك فان محافظ زيلع قام بالقضاء القبض على السيد على ، الذى قام بتوقيع العقد مع الفرنسيين (١٦) .

(١٥) محفظة ١٩ مجلس الوزراء (سودان) وثيقة بدون رقم ، عام

١٨٩٩ م .

(١٦) محفظة ١١١ : المصدر السابق ، ص ١١١ ، رقم ١١١

ومن ناحية أخرى فإن محافظ عموم سواحل البحر الأحمر أمر برفع العلم المصرى فوق هذه الجهة ، ايذاناً باعادتها الى السيادة المصرية ، مرة ثانية (١٧) . ولكن على الرغم من ذلك ، الا أن الفرنسيين مكثوا فى أبوبوك ، وكان من أهم أهدافهم إنشاء قومية فرنسية برأس مال قدره ٦٠٠.٠٠٠ فرنك ، بالإضافة الى دراسة إمكانية مد سكة حديد من أبوبوك ، الى داخلية البلاد (١٨) .

لم يكتف الفرنسيون بأبوبوك ، بل حاولوا عام ١٨٨٣ م ، احتلال ميناء « مناسكو » التابع لزيلع ، وقاموا برفع العلم الفرنسى فوق هذا الميناء ، ولكن لما علم رئيس مجلس النظار بذلك ، طلب من محافظ زيلع أن يرسل قوة من الجنود المصريين الى هذا الميناء ، وذلك للدفاع عنه ، ووضع العلم المصرى فوقه وطرد الفرنسيين منه (١٩) .

ولكن على الرغم من كل هذه الاجراءات التى اتخذتها مصر ، بشأن وقف التوسع الفرنسى فى منطقة أبوبوك وما جاورها ، الا أنها لم تأت بالنتيجة المرجوة ، والدليل على ذلك ، أن محافظ زيلع أرسل عام ١٨٨٣ م ، خطابا الى المسيو برال مفتش القومية الفرنسية فى أبوبوك ، يقول فيه ما نصه :

« ان بعض الأشخاص من تبعية جنابكم أزالوا العلم العثمانى الموضوع ، على أحد المناطق التابعة للسيادة المصرية ، حيث يشير هذا العلم الى أن هذه الجهة هى ملكا للدولة العثمانية ، منذ الأزل وحتى الوقت الحاضر ، فكيف ترخص لهؤلاء الأشخاص بإزالة العلم العثمانى ، ونحن لا نرى في جنابكم ، ولا فى أحد من اتباع الدولة الفرنسية له الرغبة فى عمل مثل هذا العمل وذلك يعرض حفظ الحقوق المشروعة لدولتنا للخطر ، وأنتى

(١٧) محفظة ٣٢ مجلس الوزراء «سودان» تقرير محافظ عموم سواحل البحر الأحمر ، فى عام ١٨٧٩ م .

(١٨) تقرير على رضا عام ١٨٨٠ م .

(١٩) محفظة ٤٣ ، المصدر السابق ، إضافة الى محافظ زيلع عام ١٨٨٣ م .

أرسلت الى جنابكم من طرفي حسن أفندي أحد موظفي المحافظة ، كي يتسلم منكم العلم المصري ، ثم يعيد رفعه من جديد فوق قمة جبل التعتية المجاور لأوبوك ، وأرجو عدم المعارضة في ذلك ، وأطلب منه اذا كان هذا العمل قد تم بأوامركم ، فأرجو معرفة الأسباب التي دعت الى ذلك ، واذا كان هذا العمل قد تم من جانب الأشخاص الأشقياء ، فأرجو التنبيه ، بعدم تكرار مثل تلك الأعمال ، كما اطلب ارسال الفاعل بدون علمكم مع حسن أفندي فهى مندوبنا ، ما دام هذا الفاعل من رعايا الدولة العثمانية ، لاجراء اللازم معه » .

وعند ما وصل الضابط المصري حسن أفندي فهى ، الى مقر مفتش القومبانية الفرنسية في أوبوك ، قال له المفتش الفرنسى ما نصه :

« انكم قادمون من زيلع لمعرفة من الذى نزع العلم المصرى المرفوع فوق قمة جبل التعتية » . فأجابه الضابط المصرى بالايجاب ، وقال الى المفتش الفرنسى ، انه كان يجب عليكم قبل انزال العلم المصرى ، أن تخبروا محافظ زيلع ، والحكومة المصرية بذلك ، فقال المفتش وبحضور زملائه ، مانصه :

« ان العلم المصرى لما صار وضعه فى هذه النقطة ، لم يخبرنا احد به » . فرد عليه الضابط المصرى بقوله :

« ان النقطة والعلم هما من متعلقات الحكومة المصرية ، وتحت رعاية المحافظة ، ومن الضرورى وضع العلم المصرى بها ، دون اخبار أى احد » فأجاب المفتش الفرنسى بقوله :

« انه كان يجب عليكم اخبارنا بما هو لازم اجراؤه بمعرفة المحافظة ، فنحن أجرينا نزعاً بدون أن نخبر أحد » . وعلى الفور طلب الضابط المصرى العلم فأخبره المفتش الفرنسى بقوله :

« ان العلم المصرى ارسل الى فرنسا يوم ١٩ سبتمبر عام ١٨٨٣م » (٢٠)

(٢٠) محفظة ١٥ : المصدر السابق — تقرير محافظ زيلع عام ١٨٨٣م .

واضح من هذه المحاوره التي دارت بين المفتش الفرنسى فى ابوك ، وبين الضابط المصرى ، حسن افندى فهمى ، ان فرنسا كانت لا تعترف بالوجود المصرى فى ابوك وما جاورها من بلدان ، متناسية ان هذه المناطق هى ملك للحكومة المصرية ، فمن المعروف ان الدولة العثمانية ، كانت قد تنازلت عن هذه الاملاك الى مصر ، فى مقابل ان تدفع مصر لها فى نظير ذلك ، مبلغا من المال (الجزية السنوية) .

وكان الضابط المصرى ، قد تسلم رسالة من مفتش القومانية الفرنسية فى ابوك لتوصيلها الى محافظ زيلح ، وقد جاء بهذه الرسالة ما نصه :

« اما نحن فيحزننا عدم المقدرة على اجابة طلبكم ، لان النقطة التي كان العلم المصرى مرفوعا فوقها هى ضمن ملحقات ارض فرنسا بجبهة ابوك ، وهى الجهة التي صار مشتراها منذ زمن بعيد ، وقد امتدت هذه النقطة من رأس دوميرة الى رأس ايبالى ، وهى من ملحقات بلادنا ، وبما ان النقطة المار ذكرها هى واقعة فى ملحقات فرنسا ، فربما يكون لتجارتنا منفعة بها فى يوم ما ، فغير متيسر لنا ان نصرح برفع العلم المصرى بها ، لانها ليست من تبعية دولتكم ، ومع ما ذكرنا ، فهذا الامر سيقوض ما تستصوبه حكومتنا ، ومنا مزيد التحية والاحترام » . (٢١)

واضح من هذا الخطاب مدى محاولة الفرنسيين فى الاستيلاء على المزيد من الاراضى المصرية فى افريقيا الشرقية ، دون الاكتراث بالوجود المصرى فى هذه الجهات ، والدليل على ذلك انه فى يوم ٢٧ ابريل عام ١٨٨٤م ، وصل وابور فرنسى الى ميناء روشيل ، الذى يعتبر ميناء تجرة الصيفى ، وهناك نزل منه عشرة اشخاص من الفرنسيين ، وقاموا باستكشاف اراضى روشيل وما جاورها ، وقد اخبروا احمد كامل شيخ روشيل بان بلدته صارت ملكا لفرنسا ، ولكن لما علم محافظ عموم سواحل البحر الاحمر بذلك ، ارسل عشرين عسكريا لحراسة هذا الميناء . (٢٢) ولكن يبدو ان هؤلاء

(٢١) محفوظة ١٥ : نفس المصدر .

(٢٢) نفس المصدر .

الجنود المصريين لم يتمكنوا من وقف التوسع الفرنسي في هذه البلاد ، حتى أن لوجارد Logard الحاكم الفرنسي في أوبوك ، دعى جميع زعماء البلاد المجاورة لأوبوك ، بأن يطلبوا حماية فرنسا ، وقد تمكن هذا الحاكم في الفترة ما بين ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ م من عقد معاهدات تخول لفرنسا مد نفوذها الى تاجورة ، وجميع بلاد الساحل ، ابتداء من رأس على ، وحتى منطقة أمبادو الواقعة بالقرب من زيلع ، ولم تكتف فرنسا بكل هذا بل نجدها في عام ١٨٨٨ تستولى على جيبوتى ، وهى آخر نقطة جنوبية في خليج أوبوك ، زيادة على ذلك ، فانها احتلت دونجاريثا الواقعة على ساحل الصومال بين زيلع وبربرة ، مما اضطر انجلترا الى أن تعقد اتفاقا مع فرنسا في عام ١٨٨٨ ، يقضى بأن تترك فرنسا دونجاريثا الى بريطانيا في نظير أن تعترف بريطانيا بمنطقة النفوذ الفرنسي ، وفي عام ١٨٩٦ م ضمت فرنسا جميع مستعمراتها في أفريقيا الشرقية ، والمكونة من أوبوك وتاجورة وجيبوتى في وحدة سياسية واحدة ، عرفت باسم الصومال الفرنسي ، وقد اختيرت جيبوتى عاصمة لهذه المستعمرة . (٢٣)

وبعد ذلك يمكن القول بأن مصر فقدت أملاكها في أفريقية الشرقية ، دون أن تحصل على أى شئ مقابل ما أنفقتته على هذه الأملاك . وفي هذا الصدد يذكر الأستاذ الدكتور جلال الدين مصطفى يحيى ، في كتابه (مصر الافريقية والأطماع الاستعمارية) ما نصه :

« وهكذا تم التقسيم الاستعماري لبلاد الصومال ، بين كل من انجلترا وفرنسا ، والحبشة وإيطاليا ، واستعدت هذه الدول بعد ذلك لاستغلال الأقاليم الصومالية ، والتحكم في أهلها واستنزاف مواردها وتسخيرها لخدمة الأجانب » ويضيف كذلك في قوله :

« انه لم يبق لمصر من أملاكها في أفريقيا ، الا منطقة البحيرات ، التى رفض المصريون الخروج منها ، بعد أن اتحدوا مع أهلها وعاشوا في الاقليم

وتزوجوا من الاهالى ، واعطوا صفاتهم العربية والاسلامية الى الكثير من
ابناء هذا الاقليم . » (٢٤)

٤ - تركيا :

استمرت العلاقات المصرية التركية فى التحسن ، ولم يشوبها اى سوء
تناهم منذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فكان السلطان
العثمانى يتابع اخبار مصر من وقت لآخر ، ففى عام ١٨٨١ م طلب من خديو
مصر أن يوافيه بكافة المعلومات الخاصة باحتلال ايطاليا لميناء عصب ، وعن
اسم الشيخ الذى قام ببيع هذا الميناء ، ومقدار الثمن الذى دفعته
ايطاليا لهذا الشيخ ، وما هى المباني التى أنشأها الايطاليون فى هذا الميناء ،
وهل كان هناك موظف معين من قبل الحكومة المصرية ، وخاصة أثناء شراء
ايطاليا لهذا الميناء ، أو كانت هذه الجهة تدار بواسطة شيخها ، كما طلب
منه أيضا معرفة الاجراءات التى اتخذتها مصر بشأن مقتل الايطاليين الذين
كانوا قد تجولوا ، من عصب الى الداخل بعيدا عن الشاطئ » . (٢٥)

وبعد أن تسلم الخديو توفيق رسالة السلطان العثمانى ، بعث اليه
بخطاب جاء فيه ما نصه :

« ان الايطاليين كانوا قد استقروا فى عصب منذ مدة طويلة ، ولكننى لم
اقابل ذلك بالسكوت ، بل تمت بتقديم احتجاج الى حكومة ايطاليا على هذا
التصرف ، الذى لم يكن يستند على أسس شرعية أو قانونية ، زيادة على
ذلك فاننى أرسلت عام ١٨٨٠ م وابورا حربيا ، لمعاينة الجهات التى احتلتها
الايطاليون (شركة روباتينو) ، وقد وجد أفراد الوابور المصرى ان الايطاليين
الذين استقروا فى عصب قد أنشأوا من الخشب عشرة أكشاك ، ومخزن ، وخمسة
منازل مبنية من الحجر ، وكانت هذه المباني مسكونة بعدد من الايطاليين

(٢٤) د . جلال الدين مصطفى يحيى : مصر الافريقية والأطماع
الاستعمارية : المصدر السابق ، ص ٧٥٨ - ٧٥٩ .

(٢٥) محفوظات ١٦٤ عابدين ، وثيقة ٦٦ فى ٣ صفر عام ١٢٩٩ هـ الموافق
١٨٨١ م .

الذين كانوا تحت رئاسة بزانكى ، بالاضافة الى ذلك غانه فى عام ١٨٨٠ م ، حضر الى عصب وابور ايطالى ، ونزل منه عدد من الجنود ، وعلى اثر ذلك طلبت مصر من ايطاليا ، وقف هذه العمليات ، ولكن دون جدوى . وأما بالنسبة للمساحة التى احتلها الايطاليون فى عصب فيبلغ طولها ٨٠ ميلا ، ويتراوح عرضها ، فيما بين ٢ ، ٤ ميل ، ويبلغ ثمنها ٨٠٠٠ ريالاً ، وأما عن الأشخاص الذين باعوا عصب الى ايطاليا ، فهما الشيخ عبد الله ، والشيخ برهان . وفى نهاية الرسالة تعهد الخديو بآنة لن يسمح فى المستقبل لأية حكومة أجنبية بأن تثبت أقدامها فى سواحل البحر الأحمر الغربية ، وأنه سوف يطالب ايطاليا بالاعتراف بحقوق جلالته السلطان العثمانى وسيادته ، على جهة عصب ، والجهات الأخرى ، ويعد أن تتسلم مصر الأراضى التى أخذتها شركة روباتينو دون وجه حق ، سوف تعقد مصر مع هذه الشركة ، عقد مباحة يحدد فى صكه حدود الأراضى التى سوف تحصل عليها هذه الشركة طبقاً للقانون الذى يخول للأجانب حق التملك فى البلاد السلطانية ، ويذكر الخديو أيضاً أنه فى هذه الحالة ، لا يسمح للشركة بانزال أى أدوات أو مهمات عسكرية ، كما تخضع أرض الشركة لسلطة مصر الادارية (٢٦) .

يتضح من هذا مدى ما كانت عليه العلاقات المصرية التركية من ود ومدى حرص كل دولة على مصالح الأخرى، ولكن هذه العلاقة الحسنة، لم تستمر طويلاً ، بل بدأت تسوء وتتدهور ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن مصر رفضت أن تدفع لتركيا قيمة الويركو المخصصة عليها ، نظير تنازل تركيا لمصر عن موانئ البحر الأحمر الغربية ، فكانت العادة المتبعة أن تقوم تركيا بالحصول على قيمة هذا الويركو من البنوك الأوروبية ، وكانت مصر تقوم بتسديد قيمة هذا الويركو الى هذه البنوك (بنك إنجلترا وبنك جرين منس) .

كانت مصر قد رفضت أن تدفع قيمة الويركو المقرر عليها لتركيا ، لأنها أجبرت على التخلّى عن أملاكها فى افريقيا الشرقية ، لذلك كان من حقها ، ألا تدفع هذا الويركو الى تركيا ، فكيف تدفع مصر جزية عن أراض لم تكن فى حوزتها . ولكن على الرغم من رفض مصر دفع هذه الجزية ، إلا أن تركيا

(٢٦) محفوظة ١٦٤ المصدر السابق : مكاتبة من الخديو الى السلطان ، فى ٥ صفر عام ١٢٩٩ هـ الموافق ١٨٨١ م .

طلبت تقترض من البنوك الانجليزية قيمة هذا الويركو ، وفي نفس الوقت طلبت البنوك الانجليزية من مصر أن تسدد قيمة القروض التركية، ولكن لما عرض الأمر على مدير الحسابات المصرى ، رأى أن تدفع مصر جزءا من قيمة هذه القروض ، وربما كان مدير الحسابات يهدف من وراء ذلك الى عدم اغضاب تركيا وبريطانيا ، ويتضح ذلك من خطابه الى مجلس النظار الذى جاء فيه ما نصه :

« بعد النظر بدقة فى منطوق الفرمانات المتعلقة بالويركو ، وبما تعهدت به مصر الى بنك إنجلترا ، وبنك جرين ميلس ، وشركاهم ، يتراءى لى أنه يجب على الحكومة المصرية أن تقوم بدفع بعض المبالغ المقررة الى هذين البنكين لحين الانتهاء من سداد السلف العثمانية الضامن لها الويركو المصرى ، ولكنه يمكن تنقيص قيمة الويركو نظير استيلاء ايطاليا على مصوع ، وأن مصر سوف تخسر أية قضية تقيمها على البنوك ، اذا لم تدفع جانباً من المبالغ المستحقة لهم ، وعلى مصر أن تثبت بأن لها الحق فى تنقيص الويركو ، وهذا الموضوع يصعب المباحثة فيه . فمن الضرورى العمل وبذل الجهد من أجل انقاص الويركو ، ما دامت مصوع ، لم تعد تتبع الحكومة المصرية ، وفى حالة عدم وجود حل لهذه المشكلة ، تعرض برمتها على الدول ، واذا حصلت صعوبة فى اقتناع الباب العالى الدخول فى المسألة فيمكن للدول أن تساعد مصر فى هذه الحالة . » (٢٧)

وبعد أن عرض مدير المالية المصرية مذكرته على مجلس النظار ، رفض المجلس رفضا قاطعا، أن تدفع مصر قيمة الويركو الخاص بمصوع الى الدولة العثمانية (٢٨) وهذا شئ طبيعى لأن مصوع لم تعد ملكا لمصر ، بل أنها أصبحت ملكا لاطاليا ، فمن الأجدر أن تقوم ايطاليا بسداد قيمة هذا الويركو، لأنها هى صاحبة السيادة الفعلية على مصوع .

(٢٧) المحفظة ١٦ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ١٣٩ فى ١٠٢ .
اغسطس عام ١٨٨٨ م .
(٢٨) محفظة ١٦ : المصدر السابق . جلسة مجلس النظار عام ١٨٨٩ م .

لم يقتصر رفض مصر على عدم دفع الويركو الخاص بمصوع ، بل أنها قررت أيضا عدم دفعه بالنسبة لزيلع ، ومن أجل ذلك انعقد مجلس النظار في أول سبتمبر عام ١٨٨٨ م ، بسرأي رأس القين بالاسكندرية ، وذلك لمناقشة هذه المسألة ، وكان على رأس المجتمعين الحضرة الخديوية ، وبحضور كل من ناظر الأسفال ، والمعارف ، والخارجية ، والحقانية ، ووكيل الحربية ، ورئيس ديوان الخديو ، وباشكاتب المجلس ، وانتهى هذا الاجتماع بموافقة أعضاء المجلس على عدم دفع الويركو الخاص بزيلع الى الدولة العثمانية ، يفهم من هذا بأن مجلس النظار لم يأخذ برأي مدير الحسابات المصرى ، والذي كان يقضى بأن تقوم مصر بسداد جزء للبنوك الانجليزية .

وقد استند الخديو فى رفضه الى الأسباب التالية : —

— أن هذا الويركو تقرر على الحكومة الخديوية ، بفرمان عال ، صدر في ٢٧ جماد أول عام ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م ، فى مقابل أن تتبج زيلع الحكومة المصرية ، تبعية مؤقتة ، واشترط أن تستمر مصر فى دفع الويركو ، طالما تخضع زيلع لنفوذا .

— ولكن لما أجبرت مصر على التخلّى عن زيلع ، ففى هذه الحالة ، لم يعد من حقها أن تدفع هذا الويركو ، وبناء على ذلك فإن مصر أرسلت فى ١٨ نوفمبر عام ١٨٨٤ ، مذكرة الى الدولة العثمانية ، تخبرها فيها بامادة ميناء زيلع الى حوزتها ، مرة ثانية وفى عام ١٨٨٧ م ، أخبر السلطان العثمانى الخديو توفيق بموافقته على عودة زيلع الى نفوذ الدولة العثمانية ، وبالفعل أخذت مصر زيلع ، وأخطرت الباب العالى بذلك ، وعلى هذا الأساس قرر مجلس النظار عدم قبول التعهد لابنك العثمانى بدفع ويركو زيلع البالغ مدته ١٥ سنة . (٢٩)

لم يعترف السلطان العثمانى بقرار مجلس النظار المصرى ، والخاص بعدم دفع مصر الويركو المقرر عليها للدولة العثمانية ، والدليل على ذلك

(٢٩) نفس المصدر .

أنه طلب من الخديو في عام ١٨٨٩ م ، أن يدفع للدولة العثمانية المبالغ المتأخرة التى تقدر قيمتها بنحو ٢٣.٠٠٠ ر. من الجنيهات المصرية .

وبعد أن تسلم الخديو توفيق خطاب الباب العالى ، طلب من نظارة المالية ، دراسة هذا الموضوع ، وإبداء الرأى ، وقد افادت نظارة المالية ، بأن متأخرات الويركو الخاضع بزيلع قد سويت حتى عام ١٨٨٨ ، وقد أضافت النظارة بأن زيلع ليست ملكا لمصر فى الوقت الحاضر ، وترى اللجنة المالية أن مصر ليست ملزمة بدفع شئ من ذلك للباب العالى ، وبناء على رأى نظارة المالية ، أصدر مجلس النظر قرارا يقضى بعدم دفع ويركو للسلطان العثمانى . (٣٠)

ويمكن القول بأن مصر كانت محقة ، فى عدم دفعها ويركو (٣١) للدولة العثمانية ، ويعتبر هذا الموقف من جانب مصر ، بداية النهاية للعلاقات المصرية التركية ، التى انتهت بصورة فعلية باعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤ م .

(٣٠) نفس المصدر .

(٣١) الويركو يعنى قيمة الخراج التى كانت مصر تدفعها للدولة العثمانية ، وقد بلغت قيمة هذا الويركو ، قبل ضم سواكن ومصوع الى مصر ، بنحو ٨٠.٠٠٠ ثمانون ألف كيس ، ولكن بعد ضم سواكن ومصوع الى السيادة المصرية عام ١٨٦٥ م دفع عنها ويركو قدره ، ٧٥٠٠ كيس ، وبذلك أصبحت القيمة الاجمالية للجزية المصرية ، والتى سوف تدفعها الى الدولة العثمانية عام ١٨٦٥ م هى ٨٧٥٠٠ كيس وفى عام ١٨٦٦ م صدر فرمان عثمانى ، يقضى بتعديل ولاية العهد بمصر فى العائلة الخديوية ويتخلى أيضا بابلأغ الويركو السنوى من ٨٠.٠٠٠ كيسا الى ١٥٠.٠٠٠ كيسا بما فى ذلك قيمة ويركو سواكن ومصوع والبالغ قيمتها ٧٥٠٠ كيس والتى رفعت فيما بعد الى ١٠.٠٠٠ كيسا . انظر المحظظة ١٦ مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ١٣٩ ، وثيقة بدون تاريخ .

1. The first part of the report discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that proper record-keeping is essential for the integrity of the financial system and for the ability to detect and prevent fraud.

2. The second part of the report describes the various methods used to collect and analyze data. It includes a detailed discussion of the sampling techniques employed and the statistical methods used to interpret the results.

3. The third part of the report presents the findings of the study. It shows that there is a significant correlation between the variables studied, and that the results are consistent with the hypotheses proposed.

4. The final part of the report discusses the implications of the findings and suggests areas for further research. It concludes that the study has provided valuable insights into the subject and that the results are of great importance.

5. The first part of the report discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that proper record-keeping is essential for the integrity of the financial system and for the ability to detect and prevent fraud.

6. The second part of the report describes the various methods used to collect and analyze data. It includes a detailed discussion of the sampling techniques employed and the statistical methods used to interpret the results.

7. The third part of the report presents the findings of the study. It shows that there is a significant correlation between the variables studied, and that the results are consistent with the hypotheses proposed.

8. The final part of the report discusses the implications of the findings and suggests areas for further research. It concludes that the study has provided valuable insights into the subject and that the results are of great importance.

9. The first part of the report discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions. It emphasizes that proper record-keeping is essential for the integrity of the financial system and for the ability to detect and prevent fraud.

10. The second part of the report describes the various methods used to collect and analyze data. It includes a detailed discussion of the sampling techniques employed and the statistical methods used to interpret the results.

11. The third part of the report presents the findings of the study. It shows that there is a significant correlation between the variables studied, and that the results are consistent with the hypotheses proposed.

12. The final part of the report discusses the implications of the findings and suggests areas for further research. It concludes that the study has provided valuable insights into the subject and that the results are of great importance.

الفصل الثامن عشر

حجم الوجود المصرى فى افريقيا

الفترة ما بين ١٨٨٠ - ١٨٩٩ م

من المعروف أن حجم الوجود المصرى فى افريقيا ، فى بداية حكم الخديو توفيق ، كان يتضمن افريقيا الشرقية حتى رأس حافون ، ومنطقة أعالي النيل ، ومديرية بحر الغزال ، والسودان شرقه ، وغربه ، ولكن هذا الوجود لم يكتب له البقاء فترة طويلة من الزمن ، بل بدأ يتناقص شيئا فشيئا ، حتى فقد معظم أجزائه عام ١٨٨٥ م ، ولم يبق لمصر من هذا الوجود سوى الاقليم الاستوائى الذى لم يتمكن المهديون من الاستيلاء عليه ، وذلك لصعوبة مواصلاته ، وعدم مقدرة قواتهم من الوصول اليه ، والى جانب الاقليم الاستوائى ، فقد بقى لمصر أيضا ميناء سواكن ، الذى يقع على البحر الأحمر ، وبلدة حلفا الواقعة فى جنوب مصر .

ويمكن أرجاع السبب فى فقدان مصر لأملاكها فى افريقيا ، الى قيام الثورة المهدية فى السودان ، والى الاحتلال الانجليزى لمصر ، وايضا الى تنافس الدول الأوربية على اقتسام القارة الافريقية فيما بينها ، وخاصة بريطانيا التى عملت بكل جهدها ومنذ زمن بعيد على انشاء امبراطورية مترامية الأطراف فى افريقيا ، ويتضح ذلك جليا من قول المستر جلاد ستون فى مجلة القرن التاسع عشر ، وهذا نصه :

« اذا توطدت أقدامنا فى مصر ، تكون هذه المستعمرة الأولى بوجه التحقيق بمثابة زريعة لتأسيس امبراطورية شاسعة فى افريقيا الشمالية ، بحيث تأخذ فى النمو تدريجيا الى أن تدخل فى تخومها منابع النيل الأبيض ، بل وتنتهى بدون شك بأن تجتاز خط الاستواء ، لتتصل بمستعمرتى النبال

ورأس الغشم ، وذلك بغض النظر عن الترنسفال ونهر الأورنج ، وكذلك يكون الحال في الحبشة وزنجبار اللتين سنلتهمهما لدى مرورنا بهما » . (١)

يتضح من هذا الخطاب أن بريطانيا كانت تعمل بكل ما في وسعها على تأسيس امبراطورية في أفريقيا ، حتى يمكن لها استغلال موارد هذه القارة الى جانب استعباد شعوبها ، لذلك نجدها تتحين الفرص المناسبة لاقتضاء الوجود المصري في أفريقيا ، فكانت قد انتهزت قيام الثورة المهدية في السودان ، عام ١٨٨١م ، وطالبت مصر بضرورة اخلاء السودان ، من الجيش والموظفين المصريين ، وقد عللت بريطانيا مطلبها ، بأنه ليس في مقدور مصر مقايمة المهديين والدفاع عن وجودها في هذه البلاد ، بالإضافة الى أن هذه البلاد ، لم تعد على مضر بالفوائد المادية المجزية ، ولكن مصر لم توافق في بداية الامر على فكرة الاخلاء ، وأصرّت على تمسكها بالسودان ، لأنه بالنسبة لها يمثل امتدادها الطبيعي ، وعمقها الاستراتيجي ، ويتضح ذلك من قراءة مذكرة شريف باشا ، الى السير افلين بارنج في ٢١ ديسمبر عام ١٨٨٣ م . والتي جاء بها ما نصه :

« ان مصر لا يمكنها التخلي عن السودان ، لأن ذلك يعنى تمكين الثوار من السودان الشرقى ، برمته ، ومن مديرتي بربر ودنقلة ، وكذلك من مجرى النيل ، ابتداءً من مصبه ، وحتى نقطة تعتبر حداً جنوبياً لمصر ، ويؤدي ذلك بالتالى الى انضواء القبائل التي لا زالت على ولائها لمصر ، تحت لواء المهدي ، كما يؤدي ذلك أيضا الى ضيق رقعة اراضي مصر ، زيادة على ذلك فإن هذا التخلي سيؤدي الى أن تصبح مصر مكشوفة من كل الجهات ، وفي هذه الحالة يتعين عليها المحافظة على كيانها ، وأن تحتفظ بجيش عظيم تزيد نفقاته على حدود امكانياتها ، بينما في حالة احتفاظ مصر بالسودان ، فإن ذلك سوف يتيح لها ، تجنيد عدد كبير من السودانيين بنفقات الجيش ، لذلك لا تستطيع حكومة سمو الخديو أن تقر مبدأ ترك الاقاليم التي تراها لازمة ، لضمان سلامة مصر ، ولا غنى عنها ، وأن مصر كان لها أكبر

(١) الباحث مخزون ، ضحايا مصر في السودان ، وختاما السياسة الانجليزية — ص ٤٨ .

الفضل في تعريف العالم المتحضر بهذه البلاد ، التي تمتد الى اعالي النيل ،
كما يرجع الفضل اليها في اقامة مصارف ومتاجر أوربية في السودان ، ومن
تمكين الارساليات الدينية من الاقامة فيها ، زيادة على ذلك فان مصر ،
تمكنت من القضاء على تجارة الرقيق ، التي كان يمارسها رجال المهدي ،
وطلب شريف باشا من تركيا تقديم العون العسكرى حتى تتمكن مصر ، من
اعادة نفوذها في السودان ، وكانت مصر من قبل قد ساعدت تركيا في حروبها
في القرم وكريت وبلغاريا » .

واضح من مذكرة شريف باشا مدى اهتمام مصر بالسودان ، ومدى
ارتباط الشعبين الشقيقين ببعضها ، ولا يمكن لأحدهما الانفصال عن الآخر .

ولكن بريطانيا لم ترض عن موقف شريف باشا المتشدد ، ولا عن عدم
استجابته لنصائح حكومة بريطانيا ، التي تقضى باخلاء السودان ، وفي هذا
الصدد كتب اللورد جرانفيل الى اللورد كرومر يقول ما نصه :

« انه من الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير
وفقا لهذه السياسة (أى سياسة الاخلاء) » . اضطر شريف باشا ازاء
هذا الموقف أن يستقيل من منصبه ، لأنه لم يستطع بمفرده الوقوف امام
الاطماع البريطانية .

لم يقتصر الضغط البريطانى على مصر لاخلاء السودان فقط ، بل طلبت
بريطانيا من مصر أيضا ، أن تتخلى عن املاكها في أفريقيا الشرقية وهرر ، وقد
نجحت بريطانيا بالفعل في تنفيذ تلك السياسة ، ففي يوم ١٨ يونيو من عام ١٨٨٤م ،
أرسلت بريطانيا الى ساحل الصومال الميجور هنتر باشا الذى أوكلت اليه
اخلاء هذه المناطق ، وبعد أن وصل هذا الضابط الى هناك استدعى
مشايخ القبائل وأخبرهم بأن القوات المصرية ، سوف تنسحب من بلادهم ،

(٢) رئاسة مجلس الوزراء (السودان من ١٣ فبراير عام ١٨٤١ ،
الى ١٢ فبراير عام ١٨٥٣ م) ، مذكرة شريف باشا الى السير اقلين بارننج
في ٢١ ديسمبر عام ١٨٨٣ م ، ص ٢ - ٤ .

وأنهم سيكونون تحت الهيمنة البريطانية ، وكان بضخمة هنتر باشا الضابط الإنجليزي كنجميل ، الذى عين فى وظيفة نائباً قنصل بريطانيا فى زيلع ، وكان هذا الضابط قد زود بقوة عسكرية ، وذلك لدعم النفوذ البريطانى فى هذه المناطق ، وبهذه الطريقة ، تمكنت بريطانيا عام ١٨٨٥ م ، من الاستيلاء على ساحل الصومال ، ابتداء من رأس حافون وحتى زيلع شمالاً . (٣) وفى نفس العام طلبت بريطانيا من مصر أيضاً أن تتخلى عن هرر ، وعملت هذا المطلب بأن اقليم هرر ، يكلف الحكومة المصرية الكثير من المال ، والرجال ، دون أن يعود بأدنى فائدة على مصر ، وأمام هذا الضغط والاجبار أرسلت مصر فى عام ١٨٨٥ م ، رضوان باشا لتنفيذ مهمة الاخلاء ، وكان بصحبته كل من المستر بايتون والمستر هيث ، وقد زود هذان الضابطان بسلطات مطلقة فى فصل أى ضابط ، أو موظف مصرى لا يستجيب للأوامر والتعليمات الخاصة باخلاء هرر . (٤) وقد تم ذلك بالفعل فى الفترة ما بين ٣٠ أكتوبر عام ١٨٨٤ م ، ٩ أبريل عام ١٨٨٥ م ، فقامت مصر بسحب قواتها من اقليم هرر على دفعات ، الواحدة تلو الأخرى .

ولكن لما علم سكان هرر بخبر الاخلاء ، ثارت ثائرتهم ، وأعلنوا تمسكهم بالحكم المصرى لبلادهم ، نظراً لما تحقق لها من تقدم وازدهار فى ظل الإدارة المصرية ، سواء كان ذلك فى مجال النهوض بالزراعة ، التى وصلت الى درجة من التقدم لا بأس بها ، ويدل على ذلك الدكتور محمد صبرى فى كتابه (مصر فى أفريقيا الشرقية) بقوله :

« وقد امتدت الزراعة فى مناطق الجبال ، وظهرت للبن مزارع واسعة بالسقنات ، وقد عمم المصريون زراعة الكروم واللوز ، والخوخ والليمون ، والبرتقال والمشمش والموز ، وجميع بقول الدلتا وجبونها ، من قمح وقصب السكر ، وبطاطس وقرع وبنجر وشمام وبطيخ وقتاء وقطن » . وفى النواحي الاجتماعية فقد أضاف الدكتور محمد صبرى قوله :

(٣) د . جلال الدين مصطفى يحيى ، مصر الأفريقية ، والاستعمار الأوروبى ، المصدر السابق ص ٦٨٨ ، ٦٩٣ .

(٤) د . جلال الدين مصطفى يحيى ، نفس المصدر ، ص ٦٧٩ .

سان أفاد الرضا إلى الذي صادف خليل جادف للتوقيع

صا بطا ت : ١
 صفه صباط و عاكر : ٢
 صا بطا ت : ٣
 صفه صباط و عاكر : ٤
 صا بطا ت : ٥
 صفه صباط و عاكر : ٦
 صا بطا ت : ٧
 صفه صباط و عاكر : ٨
 صا بطا ت : ٩
 صفه صباط و عاكر : ١٠
 اجماع المكيه
 من نطقه ملكيه و ترجمه
 وقوله و صا بطا ت و هم يكلفه
 مرعا ت و غلما و وقوله و عاكر
 و غلما
 يكونه النقص
 مدفع صا ت
 ارفع مر ت
 مدفع كر و صا ت

[illegible]

وَمَدَّ يَدَهُ وَرَأَى عِصْيَانَهُ بِهِ عِصْيَانُ الْمَلَائِكَةِ جَمِيعًا

[illegible]

یولیہ ۱۸۷۵
حکومت وفاق
کلکتہ

卷之四

1240

فانورین هرر وید

三

عليه السلام قد خرب هذا الجبال

«وجتم المصريون اعلان الزواج وتسجيل عقود البيع الخاصة بالمعقدرات، والبيوت والبساتين وتسجيل الوفيات» وفى هذا المجال أيضا اضاف المهندس الايطالى بريكتينى ، الذى زار هرر ، ما نصه :

« ان تباشير العصر الذهبى قد طلعت على هرر فى أيام المصريين ، اذ اخذت البلاد تفيق من غفلتها ، وتحيا حياة جديدة وظهر النشاط فى الأرض ، فخرجت من غضون الوديان الوعرة جنات فاكهة وحقول حنطة » . وفى مجال الثقافة فقد عملت مصر على نشر الثقافة فى اقليم هرر وفى هذا الصدد كتب بوليتشكا النمساوى ما نصه :

« ان الاحتلال المصرى حدث كبير فى تاريخ هرر ، فكيف لا يكون كذلك ، وقد تمكن المصريون من ادخال ثقافة شرقية فى بلد همجية ، ونشروا التجارة وأمنوا السبل ، وبالجمله أحدثوا انقلابا خطيرا فى أحوال هرر ، وأن الذى يعرف الشرق ولا سيما البلاد الأفريقية الخالية من أبسط مبادئ الثقافة لا يسمعه الا أن يقرر أن المدنية المصرية تحتل مكانة عالية من المدنية عامة ، ومن الثابت أن استيلاء المصريين على هرر ، وزيلع ويلهار ، وبربرة وجميع بلاد الساحل لفاية رأس جردفوى كانت له مجموعة نتائج ثورية ، لا فى هرر فحسب ، بل فى جميع القسم الشمالى من أفريقيا الشرقية ، فان هذه النتائج لا أظن أن احتلال آخر وصل إليها فى أفريقيا » . (٥)

وكان من نتيجة هذه الأعمال التى قامت بها مصر فى هرر ، وفى غيرها من بلدان أفريقيا الشرقية ، أن تمسك سكانها بالوجود المصرى ، والمطالبة به ويتضح ذلك من قراءة الالتماسين اللذين قدما من سكان هرر الى الخديو محمد توفيق يرجونه فيها عدم التخلّى عن بلادهم ، حتى لا تتوقف أعمالهم ، وحتى لا تنتشر الفوضى والاضطرابات بينهم ، وحتى لا يعم الفقر والتخلف بلادهم من جديد . (٦)

(٥) د . محمد صبرى ، مصر فى أفريقيا الشرقية المصدر السابق ص ٧١ ، ٧٣ - ٧٥ .

(٦) انظر الالتماسين بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى أفريقيا للمؤلف .

وعلى الرغم من مطالبة سكان هرر ، باستمرار الوجود المصرى فى بلادهم ، الا أنهم فشلوا فى تحقيق ذلك ، لأن الضغط البريطانى على مصر كان اقوى من رغبتهم ، مما اضطر مصر فى آخر الأمر الى سحب قواتها من هرر عام ١٨٨٥ م ، وحكمها أحد أمرائها السابقين .

لم تستول بريطانيا على هرر ، بعد أن أجبرت مصر على اخلائها ، بل تركتها لقمة سائغة الى الحبشة ، ويمكن تعليل ذلك بأن بريطانيا كانت تخشى من معارضة الدول الأوربية الأخرى لها ، ومن المحتمل أنها كانت ترى الفرصة غير مواتية لاحتلال هرر ، ومن الجائز أنها كانت تبغى من وراء ذلك القضاء النهائى على الوجود المصرى فى أفريقيا ، ولا يهمها فى ذلك نوعية الوريث الذى يحل محل مصر فى أفريقيا .

لم تكن بريطانيا هى الدولة الأوربية الوحيدة التى حلت محل الوجود المصرى فى أفريقيا ، بل شاركتها فى ذلك ايطاليا التى كانت قد استولت على عصب وبيلول ، ومن بعد ذلك استولت على مصوع وكان ذلك فى يوم ٥ فبراير عام ١٨٨٥ م ، وفى نهاية نفس العام قام الجنرال جينى بالاستيلاء على الادارة فى مصوع ، وانزل العلم المصرى ، وأحل محله العلم الايطالى ، زيادة على ذلك فإنه طرد الموظفين والجنود المصريين ، وأرسلهم الى القاهرة ، بينما التحقت القوات غير النظامية بالعمل لدى الايطاليين . (٧) بالإضافة الى ذلك فان ايطاليا مدت نفوذها الى شرق أفريقيا ، فاستولت على المنطقة الواقعة الى الجنوب من منطقة النفوذ البريطانى الواقعة شمال الصومال (جنوب خليج عدن) .

لم تقسم الأملاك المصرية فى أفريقيا الشرقية بين بريطانيا ، وايطاليا فحسب ، بل ساهمت فرنسا فى هذا التقسيم ، فقد استولت على ميناء أوبوك ، وتاجورة عام ١٨٨٤ م (٨) . وكونت من هذه المنطقة مستعمرة عرفت باسم ، منطقة النفوذ الفرنسى ، زيادة على ذلك فان الحبشة استولت على اقليم هرر فى عام ١٨٨٧ م ، بعد أن هزمت قوات أميرها ،

(٧) د . جلال الدين مصطفى يحيى ، مصر الافريقية ، المصدر السابق ص ٦١١ .

(٨) نفس المصدر ، ص ٧٥٠ - ٧٥١ .

الذى هرب مع أهله الى إقليم الأوجادين ، وبعد أن دخل الأخباش هرر ،
الغوا العملة المصرية الفضية ، وأحلوا العملة النحاسية محلها ، بالإضافة الى
إلغاء كل ما وضعه المصريون من أنظمة ، ثم استولت بعد ذلك على مناطق
الجالا ، والأوجادين (٩) .

زيادة على ذلك فإن المهديين ، كانوا قد استولوا على بلاد السودان ،
باستثناء إقليم أعلى النيل (مديرية خط الاستواء) وميناء سواكن ، ووادي
حلفا ، بالإضافة الى ذلك فإن المانيا أخذت نصيبها من أملاك سلطان
زنجبار في شرق أفريقيا ، وكانت بريطانيا قد استولت على شمال الصومال ،
وعلى أوغندا ، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ الدكتور جلال الدين مصطفى
يحيى في كتابه التنافس الدولي في شرق أفريقيا في صفحة ١١٩ ما نصه :

« وهكذا نجحت إنجلترا في إبعاد المصريين عن المحيط الهندي ،
فكانت قد أخذت تنتظر نضوج تلك الثمرة لاقتطافها ، واستمرت تتقدم بمشروعاتها ،
وتواصل نشاطها في تلك المنطقة ، وتحاول عرقلة جهودات الدول الأخرى ،
حتى لا تسبقها أى منها في تثبيت أقدامها في شرق أفريقيا » (١٠) .

ويمكن تعليل سحب القوات المصرية من أفريقيا وقبولها للصفوط
البريطانية ، الى عدة عوامل منها ، ضعف القوات المصرية ، ومنها سوء
الأحوال المالية في مصر ، بالإضافة الى الاحتلال البريطاني لمصر ، الذى
تركزت سياسته على عاملين ، أولهما ، إجبار مصر على تخليها عن أملاكها
في أفريقيا ، وثانيهما إضعاف قواتها العسكرية حتى لا تقف عقبة أمام أطماع
بريطانيا الاستعمارية .

وكان من نتيجة انهيار الوجود المصرى في أفريقيا في نهاية القرن
التاسع عشر ، أن هاجر الى مصر عدد كبير من أهل السودان ، أمام هجمات
الدراويش ، وبعد وصولهم الى مصر استوطنوا حلفا ، وهناك منح العجرة

(٩) نفس المصدر ، ص ٧٤٧ ، ٧٤٩ .
(١٠) د . جلال يحيى ، التنافس الدولي في شرق أفريقيا ، ص ١١٩ .

منهم وغير القادرين على العمل اعانات مادية مؤقتة . (١١) وقد بلغت جملة هذه الاعانات عام ١٨٨٥ م حوالى ٤٠٠٠ جنيه مصرى (١٢) زيادة على ذلك فقد تقرر أن يصرف لهم أيضا مواد غذائية على نفقة الدولة ، والدليل على ذلك أن نائب سردار الجيش المصرى فى حلفا ، طلب من رئيس لجنة المالية ، الموافقة على درج قيمة المواد الغذائية فى الميزانية الحربية ، حتى يتسنى له الصرف على هؤلاء المهاجرين (١٣) كما طلب نائب السردار أيضا من رئيس مجلس النظار أن يخصص مساحة من الأرض بجهة حلفا ، لى يقيم فيها هؤلاء المهاجرون القادمون من السودان ، وقد أختيرت قطعة من الأرض لهذا الغرض بلغت مساحتها نحو ٥٥٦ فداناً (١٤) ويبدو أن السبب فى اختيار هذه المساحة من الأرض يرجع الى وجود المياه فيها ، حيث كان يوجد بها ٣٣ بئرا من المياه معظمها كان صالحا للشرب (١٥) وقد خصص لى هذه المساحة ٣٠ ساقية وقد بلغ عدد المهاجرين الذين كانوا سيعملون فى هذه المساحة من الأرض ٥٩٥٠ شخصا .

والى جانب اقامة المهاجرين السودانيين فى حلفا ، فقد كان هناك عدد منهم يقطنون بعض أحياء القاهرة ، مثل حى المعادى وطره والسيدة زينب ، والبغالة والعباسية والوايلي (١٦) فكان هؤلاء قد سكنوا ، المنازل المهجورة والأماكن الخربة ، ولكن على الرغم من هذا ، إلا أن الحكومة المصرية طلبت منهم أن يدفعوا ايجارا عن هذه الأماكن التى يقطنونها ، ولكنهم عجزوا عن دفع أى شىء ، وتقدموا بشكاوى يطلبون فيها اعفاءهم من قيمة هذا الايجار (١٧) ويبدو أن الحكومة المصرية قد استجابت لطلبهم .

(١١) محفظة ٩ مجلس الوزراء (سودان) ملف ٩٦ مكتبة مجلس النظار فى ١٩ نوفمبر عام ١٨٨٥ م .

(١٢) نفس المصدر ، وثيقة ٩٩ مكتبة مجلس النظار فى ١٩ نوفمبر

١٨٨٥ م

(١٣) نفس المصدر — مكتبة نائب السردار عام ١٨٨٦ م .

(١٤) محفظة ٣٢ ، المصدر السابق ، وثيقة ٣٥ فى ١١ سبتمبر عام

١٨٨٨ م .

(١٥) محفظة ١٦ — المصدر السابق ، وثيقة ٢١٨ فى ٨ يونيو ١٨٩٠ م .

(١٦) محفظة ٩ ، المصدر السابق ، وثيقة ٢٣٤ فى ٢٣ أغسطس

عام ١٨٩١ م .

(١٧) نفس المصدر .

وهكذا يمكن القول بأن مصر قد فقدت وجودها في أفريقيا نتيجة للتدخل البريطاني في شئونها الداخلية والخارجية ، ونتيجة لسوء قيادتها ، رغم ما أنفخته من أموال في سبيل تحقيق هذا الوجود ، بالإضافة الى فقدانها لعدد كبير من أبنائها نتيجة تعرضهم للأمراض الفتاكة ، وللمخاطر الجسيمة ، ويمكن القول أيضا بأن مصر طوت بهذا العمل صفحة مشرقة من تاريخها الطويل في أفريقيا ، فقد تحقق للأقاليم الأفريقية في خلال فترة الحكم المصري ، التقدم والازدهار في كافة المجالات .

ويمكن القول أيضا أنه بعد هذه الفترة المشرقة ، بدأت مصر تعيش في ظل فترة تاريخية مظلمة ، مليئة بالأحداث الجسام ، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، فقد تغير عند ما بدأت مصر في إعادة نفوذها الى السودان ، وبذلك تكون قد فتحت عهدا جديدا سوف نتابع أحداثه بعد قليل .

امتداد الوجود المصري الى السودان مرة ثانية :

بعد أن استقرت الأمور لبريطانيا في مصر ، وبعد أن أحكمت قبضتها على مقدراتها ، وبعد أن اقتنعت بضرورة استرداد السودان ، ليس لمصلحة مصر ، ولكن لمصلحتها في تحقيق حلمها القديم ، المثل في بناء امبراطورية مترامية الأطراف في أفريقيا ، تبدأ من مصر في الشمال وتنتهي حدودها الجنوبية عند رأس الرجاء الصالح ، بعد كل هذا ، قررت بريطانيا ومعها مصر استرداد السودان ، وتخليصه من أيدي المهديين ، وعلى هذا الأساس بدأت الدولتان في اعداد العدة لتنفيذ هذه المهمة ، فكانتا قد أرسلتا من سواكن عام ١٨٩٠ م حملة عسكرية ، تحت قيادة اللواء / هولد سميث . وذلك لمحاربة عثمان دقنه ، زعيم الدراويش في شرق السودان وكانت هذه الحملة ، قد تمكنت من تخليص توكر من أيدي المهديين ، واشتبكت معهم في موقعة عفاغيت ، وشنت شملهم ، وأجبرتهم على التقهتر الى العظبرة (١٨) . وقد تكونت حملة اللواء / هولد سميث من ٤ جى بطارية (مدافع كروب قطر ٦) ، ٤ جى أورطة مصرية ، ١٢ جى أورطة سودانية ، بالإضافة الى تزويدها بوحدة طبية ، وذلك لعلاج المرضى والجرحى من الجنود ، كما

Mandour El-Mahdi, op. cit. PP. 108,116-120.

زودت بنحو ٩٥١ حصانا ، وبنحو ١٩٥ جملا ، وبنحو ٣٠ بغلا ، و ٤٦ حمارا ، وقد بلغ عدد افرادها ٨٥ ضابط ، ١٩١٦ جنديا .

وقد خاضت هذه الحملة معارك ضارية ، ضد الدراويش ، وكان من نتائج هذه المعارك أن قتل من القوات المصرية تسعة من الجنود ، وجرح منهم ٤٥ جنديا ، ٣ من الضباط . (١٩) وقد رسم هوند سميث خريطة توضح خط سير حملته . (٢٠)

لم تكنف مصر بذلك ، بل سمرت في عام ١٨٩٦ م حملة أخرى ، اتخذت طريقها مع النيل الى الخرطوم ، وكانت هذه الحملة تحت قيادة كتشنر ، واثناء تقدمها استؤنف العمل في مد السكة الحديد الى السودان ، لكي تستخدمها القوات الزاحفة في نقل الأسلحة والذخائر والمواد الغذائية والمهمات ، وقد تمكنت هذه الحملة من هزيمة الدراويش في معركة فرقة ، في ٨ يونيو عام ١٨٩٠ م ، ثم استولت بعد ذلك على كرمة ، ودنقلة والخندق ، وكورتى ومروى ، وأبى حمد وبربر ، التى وصلتها عام ١٨٩٧ م ، ثم واصلت المسير الى أن التقت بقوات الدراويش في العطبرة ، وهناك دارت معركة بين الطرفين في يوم ١٨ أبريل عام ١٨٩٧ م ، كان النصر فيها حليف القوات المصرية ثم تعقبت الحملة قوات الدراويش المنهزمة ، وأنزلت بهم هزيمة أخرى في موقعة أم درمان ، وتعتبر موقعة أم درمان النهاية الحاسمة للدراويش .

بالاضافة الى التكاليف التى تحملتها مصر في الأرواح والعقائد ، فإنها تحملت أيضا تكاليف مادية ضخمة ، بلغت مبلغا وقدره ، ٣٥٤٣٥٤ ر.جنيها مصريا ، وقد تحملت الخزانة البريطانية من هذا المبلغ ٨٠٠.٠٠٠ جنيه مصرية ، بينما تحملت مصر الجزء الباقي والذى تبلغ قيمته ٣٥٤٣٥٤ ر.جنيها مصرية . (٢١)

من الملاحظ أن مصر تحملت الجزء الأكبر من تكاليف حملة استرداد السودان ، بينما لم تتحمل بريطانيا الا الجزء القليل من هذه النفقات ،

(١٩) محفظة ٢٥٢ ، وثيقة ٣٠ في ١٩ فبراير عام ١٨٩١ م .

(٢٠) انظر الخريطة الخاصة بحملة هولد سميث بكتاب جهود مصر الخشفية في افريقيا للمؤلف .

(٢١) محفظة ٩ ، المصدر السابق — وثيقة بدون رقم .

ويتضح ذلك ، مما ذكره المستر تشرشل في كتابه حرب النهر في صفحة ٣٦٢ ،
والذى جاء فيه ما نصه :

« ان هذه النفقة ضئيلة بالقياس الى ما كسبته انجلترا ، فلم يرد ،
في تاريخ بريطانيا أن أرضيت العاطفة القومية ، بثمن بخس مثل هذا
الثمن » .

لم تقف مساهمة مصر المادية عند هذا الحد بل ساهمت أيضا في سد
العجز المالى في ميزانية السودان ، وخاصة بعد عمليات الاسترداد ، ففي
عام ١٨٩٨ م بلغت إيرادات السودان ، ٣٥٠.٠٠٠ جنيه مصرى ، اذن بلغت
قيمة العجز في ميزانية السودان في هذه السنة ، حوالى ٢٠٠.٠٠٠ جنيه
مصرى ، لذلك قامت مصر بتسديد قيمة هذا العجز ، أى أنها ساهمت في
هذه الميزانية بنسبة ٥٧ ٪ . (٢٢)

وبعد أن استرد السودان حكم حكما مشتركا بين مصر وبريطانيا ، على
الرغم من مساهمة بريطانيا الضئيلة في عمليات الاسترداد ، ويتضح ذلك من
مذكرة روميل رود في ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨م والتي جاء فيها مانصه :
« انه بالنظر الى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية
الى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية ، فقد قررت الحكومة
البريطانية رفع العلم البريطانى ، الى جانب العلم المصرى فى الخرطوم » . (٢٣)
وقد اقتصر حجم الوجود المصرى فى افريقيا فى هذه الفترة ، أى بعد
استرداد السودان ، على الأقاليم السودانية فقط ، ابتداء من خط عرض
٢٢ شمال خط الاستواء ، وحتى بلدة نمولى فى الجنوب . وكانت مصر قد
أنهت مشاكل الحدود بينها وبين جيرانها من الدول ، فبالنسبة للحدود مع
إيطاليا فقد انتهت بسهولة ، فكانت إيطاليا قد انسحبت من كسلا وتركها
للجيش المصرى ، وقد تم تحديد الحدود بين أريتريا والسودان ، وبالنسبة
لتحديد الحدود مع الحبشة ، فكان هناك بعض العقبات ، فقد ضمت
الحبشة منطقة جبل بنى شنقول الغنى بمعدن الذهب ، وأما بالنسبة
لتحديد الحدود بين السودان وبلجيكا ، فكان هناك أيضا بعض المشكلات ،
المتعلقة فى أن بلجيكا كانت ترغب فى ضم منطقة بحر الغزال ، ومنطقة اللادو

(٢٢) نفس المصدر .

(٢٣) رئاسة مجلس الوزراء ، المصدر السابق ص ٥ .

والرجاف على النيل ، ولكن بعد مفاوضات بين الفريقين ، تم الاتفاق على أن تظل منطقة بحر الغزال بكاملها كجزء من السودان وأن تؤجر منطقة اللادو للكنفو لضرورتها كميناء نهري ، وتستمر مدة الإيجار طوال حياة الملك البلجيكي فقط ، وبعدها تعود لحكومة السودان ، وبالنسبة للحدود مع أوغندا فقد انتهت دون أدنى مشاكل . (٢٤)

ويمكن أن نستخلص من هذه الدراسة أهم المظاهر الحضارية للوجود المصري في أفريقيا ، وهى على النحو التالى : —

— عملت مصر منذ دخولها الى افريقيا عام ١٨٢٠ م ، على توحيد الاقاليم السودانية في وحدة سياسية واحدة ، وقد نجحت بالفعل في تنفيذ ذلك .

— عملت مصر أيضا على تنشيط حركة التجارة بين الأقاليم الافريقية من ناحية ، وبين مصر والعالم الخارجى من ناحية أخرى ، وقد نجحت في ذلك بفضل استخدامها لوسائل المواصلات المختلفة ، سواء أكان ذلك باستخدامها للقوافل ، أم باستخدامها للسفن والسكة الحديد .

— نجحت مصر كذلك في تدمير الأمن في أقاليمها الافريقية ، وذلك بالقضاء على التمرد والعصيان في أى مكان ، بواسطة قواتها العسكرية التى كانت موجودة ، في كافة البلدان الافريقية التى تخضع للسيادة المصرية .

— تمكنت مصر بحق من القضاء على تجارة الرقيق التى كانت منتشرة في معظم البلدان الافريقية والتى كانت قائمة على استغلال الانسان الى أخيه الانسان ، فمن المعروف أن هذه التجارة كانت متأصلة في كيان السكان الاجتماعى وذات جذور عميقة ترجع الى قدم التاريخ .

— عملت مصر أيضا على تنظيم الأقاليم الافريقية تنظيمها إداريا سلميها ثم يسبق له أى مثل من قبل ، بحيث قسمت مناطق نفوذها في أفريقيا الى مديريات ، وقسمت المديريات الى أقسام ، والأقسام الى قرى ، وجعل على رأس كل مديرية من هذه المديريات ، مدير أو مأمور ، وكانت جميع هذه المديريات والأقسام تخضع للحكمدارية التى يرأسها الحكمدار ، والذي يعين من قبل والى مصر ، فكان عليه أن يعمل على النهوض بالبلاد في كافة المجالات المختلفة، وأن ينشر العدل بين الناس وأن يقضى على الفوضى والاضطرابات .

(٢٤) د . مكى شبيكة ، السودان في قرن ، المصدر السابق ص ٣١٠ .

— اهتمت مصر علاوة على ذلك ، بمد سكة حديد السودان ، فكانت قد أرسلت العديد من البعثات الكشفية لدراسة أنسب المناطق التي يمكن مد سكة حديد من خلالها ، وقد نجحت في ذلك رغم ما تكبدته من نفقات من أجل تنفيذ هذا المشروع الاقتصادي ، وتمكنت من مد سكة حديد من حلفا إلى الخرطوم ، وأخرى من سواكن إلى العظبرة ، ولأول مرة في تاريخ السودان ، تدخله السكة الحديد في ظل الإدارة المصرية .

إلى جانب كل هذه الأعمال الحضارية ، قامت مصر بإنشاء العديد من المدن الحديثة ، المبنية بالطوب الأحمر ، مثل مدينة محمد علي في مازوغل ، ومدينة الخرطوم ، وكسلا ، والاسماعيلية وبربرة التي وصلت إليها المياه من الدوبار بواسطة المواسير ، وقد زودت معظم هذه المدن بالمستشفيات والمدارس ومراكز الأمن والمحاكم والجمارك .

— اهتمت مصر أيضا بإنشاء القلاع والحصون في معظم البلدان الأمريكية التي خضعت لنفوذها في القرن الماضي وبصفة خاصة في الخرطوم وسواكن ومصوع وسنهيث ، وكان الغرض منها هو أن يتحصن الجنود بها للدفاع عن حدود الدولة .

— نجحت مصر إلى حد كبير كذلك في كشفها عن منابع النيل ، التي ظلت مجهولة وغير معروفة للعالم مدة طويلة من الزمن ، فقد تمكنت بواسطة جنودها من الكشف عن منابع هذا النهر ، واتاحت بذلك الفرصة للرحالة والمغامرين الأجانب ، من الدخول إلى قلب أفريقيا ، بل وفتحت الباب أمام البعثات التبشيرية ، ولولا الوجود المصري ، ما استطاعت أية بعثة تبشيرية من تأسيس أي مركز ديني في قلب أفريقيا .

— نجحت مصر أيضا في ربط البلدان الأفريقية التابعة لها ، بشبكة من خطوط التلغراف والتليفونات ، التي كان لها أكبر الأثر في توصيل المعلومات والأخبار من مصر إلى أقاليمها في أفريقيا بصورة سريعة ومرضية .

— نجحت مصر كذلك إلى حد كبير في تطوير شعوب هذه المناطق اجتماعيا وثقافيا وصحيا .

— ونجحت أيضا ، في نشر التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي في السودان ، إلى جانب اهتمامها بالتعليم الديني .

ويمكن القول بأن الوجود المصري في أفريقيا ، كانت له آثار بعيدة المدى على حياة هذه الشعوب ، فلولا ، لتأخر كشف المناطق الأفريقية المجهولة مدة طويلة من الزمن ، ولا أبلغ حينما أقول لظلت مجهولة ربما إلى مطلع القرن العشرين ، ولولا ما حظيت أفريقيا بما حظيت به من أعمال حضارية ، لا زالت أثارها موجودة حتى اليوم ، ولولا ما استطاع أوربي واحد أن تطا أقدامه وسط هذه القارة .

تم بحمد الله

الملحق

11.27.

**Rapport en turc du Moawen Raghab Saddik Eff., sur la seconde
Expedition d, Abyssinie, sous le commandement du
Sirdar Mohamed Rateb Pacha**

Le 8 Zilkadeh 1292 à 12 h. 30 de la journée, S.A. Hussein pacha 2ème fils de S.A. le khedive et Ministre de la Guerre, honora de sa présence la gare du Caire. Après la cérémonie d, adieux, Rateb Pacha, Commandant-en-Chef, et les officiers de sa suite prirent place dans les wagons et le train se mit en marche à 1h. de la nuit, à destination de Suez.

Le train atteignit Suez à 12h. 30 de la nuit et 1, on procéda sur-le-champ à 1, embarquement sur le «Dakahlieh» des chevaux et bagages de Rateb Pacha et des officiers de sa suite.

**Noms des officiers d, Etat-Major et des Aides-de-Camp se
trouvant dans la suite de S.A. Rateb Pacha.**

Officiers d, Etat-Major.

Général Loring, Chef d, Etat-Major.

Miralai Field.

Miralai Dye.

Miralai Derrick.

Kaimakam Maclean.

Kaimakam Aly Helmy.

Bimbachi Loesh.

Bimbachi Lamson.

Bimbachi Dr. wilson.

Bimbachi Ibrahim Eff.

Youzbachi Porter.

Youzbachi Irgens.

Moulazim Ahmed Raef Eff.

Moulazim Abdel Rahman Magdi Eff.

Moulazim Ahmed Azmy Eff.

Au total 15 officiers.

Aides-de-Camp.

Kaimakam Abdel Al Hilmy Eff.

Bimbachi Tornizine (?)

Bimbachi Khosrew Azmy Eff.

Bimbachi Abdel Latif Eff.

Moawen Mohamed Fouad Eff.

Moawen Mohamed Nessim Eff.

Moawen Ragab Saddik Eff.

Au total 6 officiers.

Ecrivains.

Kaimakam Mahmoud Rifaat Bey, de la Maia.

Kaimkam Hassan Fahmey Bey.

Kaimakam Hassanein Soliman Eff.

Kaimakam Hassan Ahmed Eff.

Au total 4 écrivains.

Comme le 3ème bataillon du 1er régiment d'infanterie de 1. expédition se trouvait déjà à Suez, on procéda, à 3 heures de la journée, à son embarquement sur le (Dakahlieh) avec tous objets lui appartenant. D'autre part, on fit embarquer sur ce bateau six cents soldats d'infanterie arrivée hier du Caire et qui devaient se joindre aux quatre bataillons d'infanterie des régiments de la garde précédemment envoyés à Massawa. Les matériaux des compagnies de génie et de sapeurs et les provisions destinées à l'armée furent embarquées sur le «Koufit». Le

Kaimakam d, artillerie, Moustafa Bey kholoussi, nommé en qualité d, Intendant Militaire, s, embarqua sur ce bateau qui leva l, ancre à 9h. de la journée.

A 10 heures de la journée, les chevaux et bagages de Rateb Pacha et des officiers de sa suite se trouvaient déjà embarqués. Son Excellence sollicita alors, de la Maïa Sanieh, l, autorisation d, appareiller. A 10h. 45, il donna l, ordre au «Dakahlieh» de se mettre en marche.

A part les officiers d, Etat-Major, les aides-de-camp et le bataillon précité, ce bateau transportait de Lewa Rached Rakeb Pacha, le Miralai Osman Ghaleb Bey et Mohamed Gabr Bey, ces officiers ayant été nommés aux régiments de l, Expedition ainsi que cela sera mentionné par la suite.

Au moment du départ, il y avait sur le quai Kassem Pacha wakil de la Marine, Aly Ghaleb Pacha, directeur du Bureau Militaire au Ministère de la Guerre, Stone Pacha, Chef de l, Etat-Major Général, et Hassan Bey, Gouverneur de Suez.

Le 13 Zilkadeh 1292. Le «Dakahlieh» arriva à Massawa à 8h.30 de la journée. Le Lewa Osman Rifky Pacha, précédemment envoyé à Massawa, et Ahmed Nachat Bey, moawen des Ceremonies du Khédive, nommé en qualité de Maamour des travaux de Massawa, monterent à bord et se rencontrèrent avec Rateb Pacha.

Rateb Pacha descendit ensuite à terre et se rendit à l, hôpital militaire, en compagnie de Loring Pacha et de Nachat Bey.

A 9h.5 on procéda aux opérations de débarquement et, à 4 heures de la nuit, tout était terminé.

Quant au bataillon qui se trouvait sur ce bateau, il dressa ses tentes sur la côte de Garrâr, faisant face à l, île de Massawa.

Le 14 Zilkadeh 1292. A 1 heure de la journée, le «Dakahlieh» leva l, ancre a destination de Suez.

Le bataillon du Bimbachi Aly Raef Eff. et une compagnie du bataillon du feu Bimbachi Ahmed Fawzi Eff. se trouvaient établis au bander de Massawa. D, autre part, il Y avait dans ce bandar deux compagnies d, infanterie et des soldats de divers bataillon, sans compter un grand nombre de soldats malades et qui avaient été blessés lors de la rencontre qui eut lieu, depuis quelque temps, avec les Abyssins.

Quant aux quatre bataillons d, infanterie de la Garde, ils avaient dressé leurs tentes à Hatmalou, à une heure environ du bandar de Massawa. Il Y avait aussi à Hatmalou, deux batteries d, artillerie sous le commandement du Bimbachi Ismail Sabri Effendi.

Rateb Pacha, accompagné du Général Loring et du Lewa Osman Rifky Pacha, visita ce jour-la l, emplacement de Hatmalou. A son arrivée, les quatre bataillons de la Garde, les artilleurs et les trois compagnies de «Mouhafizine» qui sont établis dans des casernes, lui rendirent les honneurs, conformément au règlement militaire.

A cette occasion, on joignit les 1er et 2ème bataillons de la Garde au bataillon du Bimbachi Khourchid Basmi Eff. arrivé du Caire et l, on forma ainsi le 1er régiment de la 1er brigade d, infanterie de L, Expédition. Osman Rifky Pacha fut nommé 1er Lewa et Osman Ghaleb Bey, Miralai de ce régiment.

Quant aux 3ème et 4ème bataillons de la Garde, en les joignit au bataillon du Bimbachi Mohamed Aly Eff, qui doit arriver du Caire, l, on forma ainsi le 1er régiment de la seconde brigade de l, Expédition. Rached Rakeb Pacha fut nommé 2ème Lewa et Mohamed Gabr Bey, Miralai de ce régiment.

On procéda, ce jour-là, au transport à Hatmalou des provisions du bataillon du Bimbachi Khourchid Basmi Eff. qui campait sous des tentes à Garrar. Les chameaux du Gouvernement, affectés à ce transport, étaient faibles et débiles ...L'aspect des troupes établies dans la dite région (sic) reflétait une santé florissante et une tenue militaire impeccable.

Trois soldats blessés au cours de rencontre avec les Abyssins arrivèrent à Massawa. Des soins particuliers sont réservés aux malades qui entrent à l'hôpital de Massawa.

Deux officiers de l'Etat-Major ont été envoyés à Hatmalou avec un appareil élévatoire destiné à fournir l'eau requise pour cette région.

Le 15 Zilkadeh 1292. Le «messir», puis le «koufit» on levé l'ancre à destination de Suez.

Les officiers ci-après faisaient partie de l'Etat-Major lors de la dernière rencontre avec les Abyssins et il a été décidé de les incorporer aux officiers de l'Etat-Major mentionnés au commencement de ce rapport :

Bimbachi Omar Rouchdy Eff.

Bimbachi Durholz.

Bimbachi Dennisson.

Moulazim Rifaat Eff.

Ahmed Fahim Eff., traducteur.

Soit au total 5 officiers.

Le 16 Zilkadeh 1292. Le bateau «Gharbieh» est arrivé à Massawa à 2h.30 de la journée. Il avait à bord six compagnies du 3ème bataillon du 2ème régiment de la 2ème brigade de l'infanterie de l'Expédition, de même que deux Bimbachis de ce batai-

Ilon, Mohamed Aly Eff. et Rached Eff. Ces troupes furent débarquées à terre.

Trois des soldats qui furent blessés au cours de la dernière rencontre avec les Abyssins arriverent à Massawa.

Les soldats établis à Hatmalou entreprirent des exercices de reconnaissance pendant deux heures ; ces exercices étaient appropriés pour les régions montagneuses.

A 6 heures de la journée, le bateau «Hodeida» arriva à Massawa. Il transportait deux compagnies d'infanterie et deux bataillons de cavalerie. Les fantassins furent envoyées à Garrâr et les cavaliers à l'île de Massawa.

Nous avons reçu une dépêche de la Maïa Sanieh annonçant que S.A. Hassan Pacha, 3ème fils de S.A. le Khédive, a sollicité l'autorisation de l'Empereur de Prusse afin de prendre part à la guerre abyssine, que l'Empereur lui a accordé cette autorisation et que Son Altesse arrivera prochainement à Massawa dans ce but. Cette nouvelle a été communiquée à tous les régiments établis à Massawa.

Au cours de sa visite à l'hôpital militaire de Massawa en compagnie de Nachât Bey, Rateb Pacha s'est rendu compte que cet hôpital était entretenu d'une manière parfaite à tous points de vue.

Le 17 Zilkadeh 1292. Tous les soldats établis à Hatmalou ont entrepris des exercices d'armes pendant 2 heures.

A 1 heure de la journée, Osman Rifky Pacha et Rached Rakeb Pacha présiderent au transport, à Omkalou à 1 heure de marche environ à l'ouest de Massawa, des cavaliers arrivés hier du Caire et à leur établissement dans cette région. On a

procédé, toute la journée, aux travaux de creusement de puits dans la dite region afin d, en extraire de l, eau.

Il y a quelque temps, le Gouvernement avait installé une pompe à Omkalou, afin d, extraire l, eau qui était ensuite amenée à Massawa au moyen de tuyaux et distribuée aux habitants. Cette eau est très potable et très propre. Mais comme la quantité d, eau fournie de cette manière ne suffisait pas aux besoins des habitants, on Y mélangeait une petite quantité d, eau salée.

Il existe entre Massawa, Omkalou et Hatmalou un terrain plat, très étendu et approprié à tous points de vue pour l, établissement de plusieurs régiments.

Durant toute la journée on a procédé au transport, à Omkalou des provisions et tous autres objets appartenant aux cavaliers arrivés du Cair.

Huit des soldats blessés au cours de la dernière rencontre avec les Abyssins sont arrivés à Massawa.

120 chameaux sont arrivés du Senhit pour compte de l, Expédition.

A 12 heures, le «Gharbieh» et le «Hodeida» ont levé l, ancre à destination de Suez.

Le 18 Zilkadeh 1292. Les soldats de l, Expédition, se trouvant à Massawa, ont entrepris des exercices militaires pendant deux heures.

Les troupes se trouvant actuellement à Massawa et destinées à la campagne d, Abyssinie se composent de 7 bataillons d, infanterie, 2 batteries d, artillerie, deux bataillons de cavalerie, une compagnie de génie et une autre de sapeurs.

Rateb Pacha a reçu la visite de certains notables de Massa-
wa.

On a arrêté quelques espions abyssins et l, on procède à
leur interrogatoire.

المسطر عاليه جزء من تقرير راتب باشا سردار الجيش المصرى ، الذى
كان على رأس الحملة العسكرية التى أرسلتها مصر لمحاربة الحبشة
سنة ١٨٧٦ م .

وقد جاء بهذا التقرير جميع التفاصيل الخاصة بالحملة سواء أكان ذلك
من ناحية اعداد الجنود والقادة ، من أمثال راتب باشا ولورنج الأمريكى
الجنسية، أم من ناحية امداد هذه الحملة بما يلزمها من مؤن ومهمات وذخائر،
ووضح من التقرير خط سير الحملة ابتداء من محطة مصر بالقاهرة ، الى
السويس ، ثم بلدة مصوع ، مركز تجمع قوات الحملة المصرية . ولكبر حجم
هذا التقرير اكتفيت بنشر هذا الجزء للدلالة عليه وكاينات فعلى لهذه الحملة .

وللاستزادة يمكن للقارئ الكريم أن يراجع بقية هذا التقرير بدار الوثائق
التاريخية بالقلعة ، أو يرجع الى تقرير موقعه قياخور بكتاب الوثائق التاريخية
للسياسة المصرية فى أفريقيا للمؤلف .

**CONVENTION ENTRE LE GOUVERNEMENT DE S.M.
BRITANNIQUE ET LE GOUVERNEMENT DE S. A. LE
KHEDIVE AU SUJET DE L'ADMINISTRATION FUTURE
DU SOUDAN.**

— 19 Janvier 1899.

WHEREAS certain provinces in the Soudan which were in rebellion against the authority of His Highness the Khedive have now been reconquered by the joint military and financial efforts of Her Britannic Majesty's Government and the Government of His Highness the Khedive.

AND whereas it has become necessary to decide upon a system for the administration of and for the making of laws for the said reconquered provinces, under which due allowance may be made for the backward and unsettled condition of large portions thereof, and for the varying requirements of different localities.

AND whereas it is desired to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government, by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development of the said system of administration and legislation.

AND whereas it is conceived that for many purposes Wadi-Halfa and Suakin may be most effectively administered in conjunction with they are respectively adjacent.

NOW it is hereby agreed and declared by and between the Undersigned, duly authorised for that purpose, as follows :

Art. I.

The word «Soudan» in this Agreement means all the territories South of the 22nd parallel of latitude, which :

٤٠١

(٢٦م — الوجود المصرى فى افريقيا)

1. Have never been evacuated by Egyptian troops since the year 1882. or

2. Which, having before the late rebellion in the Soudan been administered by the Government of His Highness the Khedive, were temporarily lost to Egypt, and have been reconquered by Her Majesty's Government and the Egyptian Government, acting in concert ; or

3. Which may hereafter be reconquered by the two Governments acting in concert.

Art. II.

The British and Egyptian flags shall be used together, both on land and water, throughout the Soudan, except in the town of Suakin, in which locality the Egyptian flag alone shall be used.

Art. III.

The supreme military and civil command in the Soudan shall be vested in one officier, termed the «Governor-General of the Soudan». He shall be appointed by Khedivial Decree on the recommendation of Her Britannic Majesty's Government, and shall be removed only by Khedivial Decree, with the consent of Her Britannic Majesty's Government.

Art. IV.

Laws, as also Orders and Regulations with the full force of law, for the good government of the Soudan, and for regulating the holding, disposal, and devolution of property of every kind therein situate, may from time to time be made, altered, or abrogated by Proclamation of the Governor-General. Such Laws, Orders and Regulations may apply to the whole or any named

part of the Soudan, and may, either explicitly or by necessary implication, alter or abrogate any existing Law or Regulation.

All such Proclamations shall be forth-with notified to Her Britannic Majesty's Agent and Consul-General in Cairo, and to the President of the Council of Ministers of His Highness the Khedive.

Art. V.

No Egyptian Law, Decree, Ministerial Arrêté, or other enactment hereafter to be made or promulgated shall apply to the Soudan or any part thereof, save in so far as the same shall be applied by Proclamation of the Governor-General in manner hereinbefore provided.

Art. VI.

In the definition by Proclamation of the conditions under which Europeans of whatever nationality, shall be at liberty to trade with or reside in the Soudan, or to hold property within its limits, no special privileges shall be accorded to the subjects of any one or more Power.

Art. VII.

Import duties on entering the Soudan shall not be payable on goods coming from Egyptian territory. Such duties may, however, be levied on goods coming from elsewhere than Egyptian territory, but in the case of goods entering the Soudan at Suakin or any other port on the Red Sea Littoral, they shall not exceed the corresponding duties for the time being leviable on goods entering Egypt from abroad. Duties may be levied on goods leaving the Soudan, at such rates as may from time to time be prescribed by Proclamation.

Art. VIII.

The jurisdiction of the Mixed Tribunals shall not extend, **nor** be recognised for any purpose whatsoever, in any part of the **Soudan**, except in the town of Suakin.

Art. IX.

Until, and save so far as it shall be otherwise determined by **Proclamation**, the Soudan, with the exception of the town of **Suakn**, shall be and remain under martial law.

Art. X.

No Consuls, Vice-Consuls, or Consular Agents shall be **accredited** in respect of **nor** allowed to reside in the Soudan, without **the** previous consent of Her Britannic Majesty's Government.

Art. XI.

The importation of slaves into the Soudan, as also their **exportation**, is absolutely prohibited. Provision shall be made by **Proclamation** for the enforcement of this Regulation.

Art. XII.

It is agreed between the two Governments that special **attention** shall be paid to the enforcement of the Brussels Act of **the** 2nd July 1890, in respect to the import, sale, and manufacture of **fire-arms** and their munitions, and distilled or **spirituous liquors**.

Done in Cairo, the 19th January, 1899.

Signed : Boutros Ghali — Cromer.

المصادر

أولا - الوثائق :

(١) محافظ أبحاث السودان

- ١ - دفتر رقم ٢٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٦ فى ٢٨ شوال ١٢٤٠ هـ الموافق ١٨٢٤ م .
- ٢ - دفتر رقم ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٤٠ فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٣ - دفتر رقم ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٢١٩ فى ٢٢ رجب سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٤ - دفتر رقم ١٠ : معية سليمة ، وثيقة ٣١٨ فى ٢٥ شوال سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٥ - دفتر رقم ٢٦ : وثيقة ٦ صادر معية فى ١١ جماد ثان سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .
- ٦ - دفتر رقم ٣٩١ : صادر معية وثيقة ٤٥٤ فى ١٤ محرم سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ٧ - دفتر ٣٩ وثيقة ١ صادر معية سنوية فى ٢٣ صفر عام ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٨ م .
- ٨ - دفتر ١٦ : معية تركى ، وثيقة ١٥٤ فى ٢٤ جماد أول سنة ١٢٣٩ هـ الموافق ١٨٢٣ م .

- ٩ — دفتر ٢٥ : صادر معية ، وثيقة ٢٤٤ في آخر محرم سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .
- ١٠ — دفتر ٤١٩ : معية تركي ، وثيقة ٤٣٠٨ في ١٧ ربيع ثان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .
- ١١ — دفتر ٧٥٦ : ديوان خديو ، وثيقة ٢٢٢ في ١٧ محرم سنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٣٠ م .
- ١٢ — دفتر ٩ : معية تركي ، وثيقة ٣٦٥ في ٢٩ جماد ثان سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ١٣ — دفتر ٧٥٧ : ديوان خديو ، وثيقة ٢ في ٢٩ شوال سنة ١٢٤٥ هـ الموافق ١٨٢٩ م .
- ١٤ — دفتر ٣٩ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٩٢ في ٩ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ١٥ — دفتر ٧٣٣ : ديوان خديو تركي : وثيقة ٧٦٧ في ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٤٦ م .
- ١٦ — دفتر ٣٩٠ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٩٢ في ٩ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ١٧ — دفتر ١٠ : معية تركي ، وثيقة ٢١٨ في ٢٢ رجب سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ١٨ — دفتر ١٩٧ : معاونة اقاليم ، وثيقة ١٣٩ في ١٩ محرم سنة ١٢٥٨ هـ الموافق ١٨٤٢ م .
- ١٩ — دفتر ٢٦١ : معاونة إيرادات ، وثيقة ١٣٩ في ٣ ربيع اول سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٤٢ م .

٢٠ — دفتر ٤٤٣ : وارد معية سنية ، وثيقة ١٥٧ في ١٨ رجب عام ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٢١ — دفتر ١٠ : عابدين ، وثيقة ١٢١ ص ١٧ في ٢٥ محرم عام ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٢٢ — دفتر ٣٩٣ : صابر ديوان المعية ، وثيقة ٧٦ في ٢٨ رمضان عام ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٢٣ — دفتر ٢٠ : معية تركي ، وثيقة ٣٨١ في ٢١ شوال سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٢٤ — دفتر بدون رقم : معية تركي ، وثيقة ٤٠٦ في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٢٥ — دفتر ٧١ : معية تركي ، وثيقة ٤٣٦ في ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٥٨ هـ الموافق ١٨٣٥ م .

٢٦ — دفتر ٢٢٠ : عابدين ، وثيقة ٣٥٥ في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م .

٢٧ — دفتر ٧٩ : معية تركي ، وثيقة ٧٧٧ في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م .

٢٨ — دفتر ٨٥ : معية تركي ، وثيقة ١١٠ في ١١ ذي القعدة سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م .

٢٩ — دفتر ٨٤ : معية تركي ، وثيقة ٣٠٨ في ١٤ صفر سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

٣٠ — دفتر ٢٨٤ : معاونة ملكية ، وثيقة ٦٤٠ في ٢٤ جواد ثان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

- ٣١ — دفتر ٢٢٤ : معاونة جفالق ، وثيقة ٥١٠ في ١٣ جماد ثان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .
- ٣٢ — دفتر ٢٠٩ : معاونة اقلليم ، وثيقة ١٤٦ في ١١ صفر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٣٣ — دفتر ٢٠٩ : معاونة اقلليم وثيقة ٣٢٠ في ٢٠ ربيع أول سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٣٤ — دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤١٠٨ في ٢٣ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٣٥ — دفتر ٣٦٩ : معية تركى وثيقة ٤١٦٦ في ٢٩ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٣٦ — دفتر ٢٨٩ : شورى المعاونة ، وثيقة ٢٧١٩ في ٥ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٣٧ — دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ١٥١١ في ٢٥ رمضان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٣٨ — دفتر ٣٧٦ : صادر ديوان المعية الملكية ، وثيقة ٤٨٦ في ٢٧ صفر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ٣٩ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٤ في ٢٠ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .
- ٤٠ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٥٥٦ في ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .
- ٤١ — دفتر ٣٩٦ : معية تركى ، وثيقة ٣٨٤ في ٢٣ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٢ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٥١١ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٣ — دفتر ٣٧٦ : صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٤٦ فى ١٥ ربيع أول ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٤ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٥١١ فى ٢٥ القعدة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٥ — دفتر ٣٧٦ : صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٤٩ فى ٢٦ صفر سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٦ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٩ فى ٢١ صفر سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٤٧ — دفتر ٣٩٣ : صادر المعية ، وثيقة بدون رقم فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٨ — دفتر ٧٤٢ ، ديوان خديو ، وثيقة ١٨٥ فى ٢٧ ربيع أول سنة ١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٧ م .

٤٩ — دفتر ٦٠ : صادر معية تركى ، وثيقة ٣٨٦ فى ٣ ربيع أول سنة ١٢٥١ هـ الموافق ١٨٣٥ م .

٥٠ — دفتر ٨١ : معية تركى وثيقة ٣٦٦ فى ٢٣ محرم سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

٥١ — دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤٠٢٢ فى ١٦ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٥٢ — دفتر ٤٥٨ : صادر معية ، وثيقة ٤٢١ فى ١٠ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

- ٥٣ — دفتر ٢٩٠ ديوان الكتخدا ، وثيقة ١٥٨٦ في ٢٧ ربيع ثان سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .
- ٥٤ — دفتر ١٠ معية تركى ، وثيقة ٢٤ في ٢٣ صفر سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٥٥ — دفتر ٤٣١ : معية تركى ، وثيقة ٣٨٧ ص ٦١ في ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .
- ٥٦ — دفتر ٥٩٠ : ديوان الكتخدا ، وثيقة ٢٠٣١ في ٣ ربيع ثان سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٨ م .
- ٥٧ — دفتر ٦٠١ : وارد ديوان الكتخدا ، وثيقة ١١١ في ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .
- ٥٨ — دفتر ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٤٨ في ١٥ ربيع أول سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٥٩ — دفتر ٨٩٨ : معية تركى ، وثيقة ٢٦٠ في ٤ جماد أول سنة ١٢٥٠ هـ الموافق ١٨٣٤ م .
- ٦٠ — دفتر ١٨٩ : معاونة اقاليم ، وثيقة ٣٥٤ في ٢٢ شعبان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .
- ٦١ — دفتر ٢٨٠ : شورى المعاونة ، وثيقة ٤٣٧ في ٩ جماد أول سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .
- ٦٢ — دفتر ٢٨٤ : معاونة ملكية ، وثيقة ٢٠٦٤ في ١٦ شوال سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .
- ٦٣ — دفتر ٣٧٦ صادر ديوان المعية ، وثيقة ٢٨٦١ في ١٦ جماد ثان سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .
- ٦٤ — دفتر ٥٨٧ : صادر ديوان الكتخدا ، وثيقة ٦٢١ في ١٣ رمضان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٦٥ — دفتر ٥٩٠ : ديوان الكتخدا ١٤٩٧ في ١٨ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٦٦ — دفتر ٤٣٢ : صادر معية ، وثيقة ٥٠٤ في ٤ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٦٧ — دفتر ١٩ : صادر معية تركي ، وثيقة ٣٦٧ ، ٣٧٠ في رجب سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٦٨ — دفتر ٢٠ : صادر معية تركي : وثيقة ٣٣٨٠ في ٧ شعبان سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٦٩ — دفتر ٧٦٦ : ديوان خديو ، وثيقة ١٥١ في ١٩ رمضان سنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٣٠ م .

٧٠ — دفتر ٤٤ : معية تركي ، وثيقة ٤٤١ في ١٩ ربيع ثان سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٣٢ م .

٧١ — دفتر ٣٠٦ : صادر ديوان معاونة جهادية ، وثيقة ٩١٢ في ٩ جناد ثان سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

٧٢ — دفتر ٣٩٣ : صادر ديوان المعية السنوية ، وثيقة ٦٢ في ١٤ رمضان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٧٣ — دفتر ١٤ : معية تركي ، وثيقة ٦١٧ في ١٦ ربيع ثان سنة ١٢٤٠ هـ الموافق ١٨٢٤ م .

٧٤ — دفتر ٢١ : صادر معية ، وثيقة ٢٩٠ في ١٤ ربيع أول سنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٧٥ — دفتر ٨٥٦ : ديوان خديو وثيقة ٣٣٨١ في ٢١ ذي القعدة سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٧٦ — دفتر ٢٥١ : معاونة إيرادات ، وثيقة ٥٠٩ في ٣ ذى الحجة
سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

٧٧ — دفتر ٣٧٩ : صادر ديوان المعية ، وثيقة ١٨٤٢ في ٢٥ ربيع ثان
سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٧٨ — دفتر ١٦٩ : ديوان الخديو وثيقة ٣٣٨١ في ٢١ ذى القعدة سنة
١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٧٩ — دفتر ٧٧٩ : صادر ديوان الخديو ، وثيقة ٦٦١ ، في ٢٧ ربيع
أول سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٣٢ م .

٨٠ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ١٥٣ في ١٣ صفر
سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨١ — دفتر ٢٠٦ : صادر شورى المعاونة وثيقة ٢٣٠ في ٢٥ ربيع آخر
سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٢ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم وثيقة ٦٧٨ ، في ٨ رجب سنة
١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٣ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ٦٥٣ في ٢١ جماد ثان سنة
١٢٥٩ هـ ١٨٤٣ م .

٨٤ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ٦٥١ في ٢١ جماد ثان سنة
١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٥ — دفتر ٢١٠ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١١٩ في ٢٧ ربيع
ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٦ — دفتر ٣٦٩ : معية تركي ، وثيقة ٤٠٤ ، في ١٤ رجب سنة
١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٧ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى وثيقة ١٦٠١ ، فى ٢١ رجب سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٨٨ — دفتر ٣٩٠ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ٢٤٨ فى ١٧ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٨٩ — دفتر ٣٩٣ : صادر ديوان المعاونة وثيقة ٤٢٨ فى ٧ محرم سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٠ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى وثيقة ١٠٢ فى ١٥ ربيع أول سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩١ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ١٥٦١٧ فى ١٠ رجب سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٢ — دفتر ٣٩٣ : صادر المعية : وثيقة ٥٧ فى ٢٣ رمضان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٣ — دفتر ٢٩٢ : صادر المعية ، وثيقة ١٩٩ فى ١٠ القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٤ — دفتر ٢٩٢ : معية تركى : وثيقة ٢٢٢٢ فى ١١ رمضان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٥ — دفتر ٤٣٢ : صادر المعية وثيقة ٤١٣ ، فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٩٦ — دفتر ٣٩٣ : ديوان المعية ، وثيقة ٤٥٧ فى ١٢ محرم سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٧ — دفتر ٩٩٤ : صادر الافادات وثيقة ٧٥٥ ، فى ٢٣ جماد ثان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٨ — دفتر ٤٣٨ : معية تركى ، وثيقة ١٢٨١ فى ٢٨ صفر سنة
١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٩٩ — دفتر ٤٥٨ : صادر المعية ، وثيقة ٥١٧ فى ١١ شوال سنة
١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

١٠٠ — دفتر ٥٩٠ : ديوان الكتخدا ، وثيقة ١٨٨٧ وفى ٢٦ ربيع أول
سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

١٠١ — دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤٣٣٠ فى ١٥ شعبان سنة
١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١٠٢ — دفتر ٣٦٩ : معاونة ايرادات ، وثيقة بدون رقم فى ٢٧ رجب
سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١٠٣ — دفتر ٣٧٧ : معية تركى ، وثيقة ١٢٦٩ فى ١٠ ربيع ثان سنة
١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

١٠٤ — دفتر ٤٣٨ : معية تركى وثيقة ١٥٦٦ فى ٢١ ربيع أول سنة
١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٠٥ — دفتر ٢٠ : معية تركى وثيقة ٢٨٥ ، فى ٢٨ جماد أول سنة
١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

١٠٦ — دفتر ٢٠٨ : صادر ديوان معاونة أقاليم ، وثيقة ٧٧٠ فى ٣
جماد ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١٠٧ — دفتر ٣٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٩ فى ٨ رمضان سنة
١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

١٠٨ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ١١٥٨ فى ١١ شوال سنة
١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

- ١٠٩ — دفتر ٧٣٤ : ديوان خديو ، وثيقة ١٦٤ في ٨ شعبان سنة ١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٧ م .
- ١١٠ — دفتر ٧٤٥ — ديوان خديو ، وثيقة ٢١٦ في ٤ صفر سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .
- ١١١ — دفتر ٧٦٦ : ديوان خديو ، وثيقة ٣٤٣ في ١٧ شوال سنة ١٢٤٥ هـ الموافق ١٨٢٩ م .
- ١١٢ — دفتر ٧٨٠ : صادر ديوان خديو ، وثيقة ٣١ في غرة رمضان سنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٣٠ م .
- ١١٣ — دفتر ٣٧٩ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ٤١٢ في ٥ جماد أول سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .
- ١١٤ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ٦٩٨ في ١٧ رجب سنة ١٢٥٦ هـ الموافق ١٨٤٠ م .
- ١١٥ — دفتر ٢١٠ صادر ديوان المعاونة ١٤١٩ في ٢٠ جماد أول سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ١١٦ — دفتر ٣٢١ : صادر شورى المعاونة ، وثيقة ١٥٤٢ في ٨ ربيع ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ١١٧ — دفتر ٢٠٨٨ : وارد ديوان المدارس ، وثيقة ٩٣٥ في غرة محرم سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ١١٨ — دفتر ٢٨٩ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٦٢٨ في ٢٨ جماد ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ١١٩ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ٣٩٤ في غرة ربيع ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .
- ١٢٠ — دفتر ٣٠٢ : معاونة الجهادية ، وثيقة ٣١٠ في ٣ جماد ثان سنة ١٢٥٤ هـ الموافق ١٨٣٨ م .

١٢١ — دفتر ٢٧٨ : شورى المعاونة ، وثيقة ١١٣٠ فى جماد ثان
سنة ١٢٥٤ هـ الموافق ١٨٣٨ م .

١٢٢ — دفتر ٣١٠ : صادر شورى المعاونة ، وثيقة ٦٧٧ فى ١٠ جماد
اول سنة ١٢٥٦ هـ الموافق ١٨٤٠ م .

١٢٣ — دفتر ٩٩٧ صادر ديوان المالية ، وثيقة ٧٦١ فى ١٣ شوال
سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

١٢٤ — دفتر ٩٩٨ : صادر نظارة المالية ، وثيقة ٥٠٤ فى ٢٨ ذى الحجة
سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

١٢٥ — دفتر ٩٩٨ : صادر معية ، وثيقة ١٢٢ فى ٢٦ شوال سنة
١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

١٢٦ — دفتر ٤١١ : معية تركى ، وثيقة ٣٤٨ ، فى ١٦ صفر سنة
١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

١٢٧ — دفتر ٤٠٨ : صادر المعية السنية ، وثيقة ١١١٠ فى ٨ ربيع
اول سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

١٢٨ — دفتر ٤٥٢ : صادر المعية السنية، وثيقة ٥٧٧ فى ٢٨ رجب سنة
١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

١٢٩ — دفتر ٥٩٥ : صادر ديوان الكتخدا ، وثيقة ١٦٣٣ ، فى ٢١
شوال سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

١٣٠ — دفتر ٢١٣٣ : ديوان المدارس — تركى ، وثيقة ١٦٧ فى ٦
رجب سنة ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٩ م .

١٣١ — دفتر ٢١٣٤ : ديوان المدارس — تركى ، وثيقة ٧٩ فى ٢١
رجب سنة ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٩ م .

١٣٢ — دفتر ٩٦ : وارد معية عربي ، وثيقة ٩ في ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٦٨ هـ الموافق ١٨٥١ م .

١٣٣ — دفتر ٦٥٨ : وارد ديوان الكتخدا — وثيقة ١٨٨٤ في غرة ربيع ثان سنة ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

١٣٤ — دفتر ٢٢٩٨ : وراة المعية ، وثيقة ٦١٢ ، في ١٠ ربيع ثان سنة ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

١٣٥ — دفتر ١٠٤٦ : وارد نظارة المالية ، وثيقة ١٦١٣ في ٥ رجب سنة ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

١٣٦ — دفتر ١٨٨٦ : أوامر عربي ، وثيقة ٣٥ ، في ٢٩ جماد أول سنة ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

١٣٧ — دفتر ١٨٨٦ أوامر عربي وثيقة ١٨ في ٢٥ جماد أول سنة ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

١٣٨ — دفتر ١٨٨٦ : أوامر عربي ، وثيقة ١٣ في ٩ جماد أول سنة ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

١٣٩ — دفتر ١٨٩٠ : أوامر عربي ، وثيقة ٨٨ ، في ٢١ محرم سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

١٤٠ — دفتر ١٨٨٩ : دواوين — وثيقة ١٤ في ٢٨ ربيع أول سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

١٤١ — دفتر ١٨٨٩ : دواوين ، وثيقة ١٣ في ٢٨ ربيع أول سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

١٤٢ — دفتر ١٦ : عابدين صادر تلغراف — وثيقة ٤٢ في ٢٥ رجب سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٣ — دفتر ٢١ : عابدين — وراة تلغراف ، وثيقة ٩٣ في ٢٧ رجب سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٤ - دفتر ١٦ : عابدين - صادر تلغراف ، وثيقة ٣١٧ في ١٥ شوال
سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٥ - دفتر ١٦ : عابدين صورة التلغراف ، وثيقة ٤٨٠ في ٢٨ شوال
سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٦ - دفتر ١٥ : عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٤٠١ في ٢٠ ربيع
اول سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٧ - دفتر ١٨٧٥ : وثيقة ٢ في ٢٩ جماد اول سنة ١٢٩١ هـ
الموافق ١٨٧٤ م .

١٤٨ - دفتر ٢٠ : صادر تلغراف ، وثيقة ٥٥٥ في ٢٤ رمضان سنة
١٢٩١ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٤٩ - دفتر ٢٨ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٣٢٢ في ٢٧ شوال
سنة ١٢٩١ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٥٠ - دفتر ٣٢ : وارد تلغراف ، وثيقة ١١١ في ١٨ رجب سنة
١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥١ - دفتر ١٠ : أوامر عربى وثيقة ١٨ ، في ١٦ رجب سنة
١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥٢ - دفتر ٢٢ : عابدين ، وثيقة ١٠٧ في ١٦ صفر سنة
١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥٣ - دفتر ٣٩ : وثيقة ٣٣ في ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق
١٨٧٥ م .

١٥٤ - دفتر ١٨ : وثيقة ٢٧ ، في ١٢ صفر سنة ١٢٩٤ هـ الموافق
١٨٧٧ م .

١٥٥ - دفتر ١٨ : وثيقة ٢٧ ، في ١٢ صفر سنة ١٢٩٤ هـ الموافق
١٨٧٧ م .

١٥٥ — دفتر ٣١ : وارد معية عربى ، وثيقة ٥ فى ١٧ صفر سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٥٦ — دفتر ٤٦ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٢٤٨ فى ٢٢ ربيع ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٥٧ — دفتر ٣٦ : عابدين صادر تلغراف فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

١٥٨ — دفتر ٣١ : وارد معية عربى ، وثيقة ١٣ فى ٦ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

١٥٩ — دفتر ٥٥٧ : معية تركى ، وثيقة ٦٩ فى ٧ رجب سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٦٠ — دفتر ٥٣٩ : معية تركى — وثيقة ١٦١ فى ٢٨ محرم سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٦١ — دفتر ٥٥٨ : معية تركى ، وثيقة ١ فى ١٩ ربيع ثان سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٦٢ — دفتر ٣٩١٥ : معية سنبة ، وثيقة ٣ فى جماد أول سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٦٣ — دفتر ٣٩١١ : معية سنبة ، وثيقة ١٥٢ فى ١٣ شعبان سنة ١٢٨٧ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٦٤ — دفتر ٣٩٠٩ : وثيقة ٧٨ ، فى ٢٠ جماد أول سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٦٥ — دفتر ١٤ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤٩٣ فى ١٤ رمضان سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٦٦ - دفتر ١٩٤٢ : أمر عربي ، وثيقة ٢٢١ في ٥ صفر سنة ١٢٨٩ هـ
الموافق ١٨٧٢ م .

١٦٧ - دفتر ١٨٤٩ : معية سنية ، وثيقة ١٣ في ١٦ ربيع أول
سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٦٨ - دفتر ١٨٦٤ : معية عربي ، وثيقة ٢٧ في ١٧ شوال سنة
١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٦٩ - دفتر ١٨٣٩ : أوامر كريمة عربي ، وثيقة ٨ في غرة محرم
سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٧٠ - دفتر ٢٣ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٩ في ٢٢ ذى الحجة
سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٧١ - دفتر ٣٩١٥ : وثيقة ٢٤ بدون تاريخ .

١٧٢ - دفتر ١٨٦٢ : معية عربي ، وثيقة ٤٤ في ٥ ذى الحجة سنة
١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٧٣ - دفتر ٢٣ : عابدين ، وثيقة ٩ في ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٩٠ هـ
الموافق ١٨٧٣ م .

١٧٤ - دفتر ٢١ : معية عربي ، وثيقة ١١ في ٦ شوال سنة ١٢٩٤ هـ
الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٥ - دفتر ٢١ : معية عربي ، وثيقة ١٣ في ١٨ ذى الحجة سنة
١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٦ - دفتر ٢١ : معية عربي ، وثيقة ٩ في ١٨ ذى الحجة سنة
١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٧ — دفتر ٢١ : معية عربى ، وثيقة ٤ ، فى ٦ شوال سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٨ — دفتر ١٩٣٩ : وثيقة ٥ ، فى ٥ محرم سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٧٩ — دفتر ١٨٦٠ : معية عربى وثيقة ٥٢ فى ١٣ محرم سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٨٠ — دفتر ١٨٧٥ : معية عربى ، وثيقة ١ فى ٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٨١ — دفتر ١٨٦٤ : معية عربى ، وثيقة ٥٣ فى ١ جماد أول سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٨٢ — دفتر ٣١٠ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٣٢٠ فى ٢ جماد أول سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٨٣ — دفتر ١٨٥٩ : معية عربى ، وثيقة ٩ فى غرة شوال سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٨٤ — دفتر ٣٩١٥ : معية عربى ، وثيقة ٣ فى ٢٩ محرم سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٨٥ — دفتر ٢٤ : معية عربى ، وثيقة ١٢ فى ١٧ ذى الحجة سنة ١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٩ م .

١٨٦ — دفتر ٤٦ : عابدين ، وثيقة ٢٦٠ فى ٢٥ ربيع ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٨٧ — دفتر ٣٢ : عابدين — وثيقة ٢١٤ فى ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٨٨ — دفتر ٥٥٨ : وثيقة ٣ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٤ م .

١٨٩ — دفتر ١٨٤٧ : معية عربى — وثيقة ٦ فى ١٢ صفر سنة
١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٩٠ — دفتر ٣٩١١ : وثيقة ١٧٠ فى ٨ شعبان سنة ١٢٨٧ هـ الموافق
١٨٧١ م .

١٩١ — دفتر ٥ : معية سننية وثيقة ٤ فى غرة رمضان سنة ١٢٩١ هـ
الموافق ١٨٧٤ م .

١٩٢ — دفتر ٣٧١٥ : معية عربى وثيقة ٥٦ فى ١٤ ذى القعدة سنة
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

١٩٣ — دفتر ٣٧١٦ : وثيقة ٤٩ فى ١٩ ربيع ثان ، سنة ١٢٩٤ هـ
الموافق ١٨٧٧ م .

١٩٤ — دفتر ٢٨٣ : وثيقة ٣٠ ، فى ٩ ربيع ثان سنة ١٢٩٠ هـ الموافق
١٨٧٣ م .

١٩٥ — دفتر ٢١ : عابدين تركى ، وثيقة ١٠٢ فى ٢٨ ذى القعدة
سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٩٦ — دفتر بدون رقم : وثيقة ١٥ فى ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ هـ
الموافق ١٨٦٥ م .

١٩٧ — دفتر ٢١ : عابدين وثيقة ٢٥ فى ٢٣ جماد أول سنة
١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٩٨ — دفتر ١٥٤٩ معية تركى ، وثيقة ٢٦ فى ١٦ جماد ثان سنة
١٢٨١ هـ الموافق ١٨٦٤ م .

١٩٩ — دفتر ٥٤٥ معية تركى : وثيقة ٤ فى ١٦ جماد ثان سنة
١٢٨١ هـ الموافق ١٨٦٤ م .

٢٠٠ — دفتر ٥٤٥ : وثيقة ٢٧ في ٢٩ جماد ثان سنة ١٢٨١ هـ الموافق
١٨٦٤ م .

٢٠١ — دفتر ٥٦٠ : وثيقة ٨٩ في ٢٤ صفر سنة ١٢٨٤ هـ الموافق
١٨٦٧ م .

٢٠٢ — دفتر ٢٨٧٣ : وثيقة ٤٨٦ في ١٩ جماد أول سنة ١٢٩٠ هـ
الموافق ١٨٧٣ م .

٢٠٣ — دفتر ١٤٨ : معية عربى ، وثيقة ١٣ في ١٩ شعبان سنة
١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٤ — دفتر ٥ : وثيقة ١٢٨ في ٣ رجب سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٢٠٥ — دفتر ٢٣ : عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٥٠٨ في ١٦ رجب
سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٦ — دفتر ٢٢ عابدين : صادر تلغراف ، وثيقة ٣٤٢ في ٢٢ ربيع
أول سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٧ — دفتر ٢٢ : عابدين : وثيقة ٤٦٣ ، في ٧ ربيع أول سنة
١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٨ — دفتر : بدون رقم — أوامر عربى ، وثيقة ٢٢٦ في ١٠ شعبان
سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٩ — دفتر ١٧ : معية عربى ، وثيقة ٩٠ في ٢٥ محرم سنة
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٠ — دفتر ٣٩ : عابدين ، وثيقة ٥٠١ في ١٦ ربيع ثان سنة
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١١ — دفتر ١٨٤٩ : وارد تلغراف وثيقة ١٤ هـ في ٣ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٢ — دفتر بدون رقم : وثيقة ٥١ هـ في ٨ ذي الحجة سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢١٣ — دفتر ٤١ عابدين هـ وارد تلغراف ، وثيقة ٢٠٩ في ١١ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٤ — دفتر ٤١ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٣١٦ في ٢٧ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٥ — دفتر ٤٠ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤١١ في ٤ جماد ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٦ — دفتر ٤١ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٤٤٣ في ١١ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٧ — دفتر ٤٠ : عابدين : وثيقة ١٩٩ في ١٣ جماد أول سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٨ — دفتر ٤٠ عابدين : وارد تلغراف ، وثيقة ٤٥٤ في ٦ جماد ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٩ — دفتر ٤١ : وارد تلغراف ، وثيقة ٢١٠ في ١١ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٢٠ — دفتر ١٩٢٢ : أوامر ، وثيقة ١ في ٩ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٢١ — دفتر ١٨٩٠ : أوامر عربي ، وثيقة ٨٨ في ٢١ محرم سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٩ م .

٢٢٢ — دفتر ١٨٦٤ : وثيقة ٦٠٦ في ٢٩ صفر عام ١٢٩٠ هـ الموافق
١٨٧٣ م .

٢٢٣ — دفتر ٢٥ : عابدين ، وثيقة ١٢١ في ١٢ محرم سنة ١٢٩٠ هـ
الموافق ١٨٧٣ م .

٢٢٤ — دفتر ٣٩١٩ : وثيقة ٧ في ٨ صفر سنة ١٢٩٧ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

٢٢٥ — دفتر ٣٩١٩ : وثيقة ٧ في ١٠ صفر سنة ١٢٩٧ هـ الموافق
١٨٨٠ م .

٢٢٦ — دفتر ٣٤ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٢٢٥ في ٧ شوال
سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٢٧ — دفتر ٢٥ . عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٤٥٥ في غاية
شوال ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٢٨ — دفتر ٢٥ . عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٤٢٣ في ٢٧ شوال
سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٢٩ — دفتر ٤١ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٩٩ في ٢ رجب
سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣٠ — دفتر ٣٧ . وارد تلغراف وثيقة ٤٢٦ في ١٤ صفر سنة
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣١ — دفتر ٣٧ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤٥٨ في ١٥ صفر
سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣٢ — دفتر ٢٨ : عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ١٧ في ١٧ صفر سنة
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣٣ — دفتر ٨ عابدين : وثيقة ١٣٧ في ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٣ هـ
الموافق ١٨٧٦ م .

٣٣٤ — دفتر ٤٦ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٣٤ في ٣١ مارس
سنة ١٨٧٧ م .

٢٣٥ — دفتر ٥٢ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ١٨ في ٦ محرم
سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٩ م .

٣٣٦ — دفتر ٥٤ : عابدين : وارد تلغراف ، وثيقة ٧١٧ في ١٩
ذي القعدة سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٩ م .

٢٣٧ — دفتر ٥٩ : معية تركي ، وثيقة ٢ في ٦ جماد أول سنة
١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٣٨ — دفتر ٥٦ : معية تركي ، وثيقة ١٣ في ٦ جماد أول سنة
١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٣٩ — دفتر ٥٧٣ : معية تركي ، وثيقة ٢ في أول جماد ثاني سنة
١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٤٠ — دفتر ٥٧٣ : معية تركي ، وثيقة ٢٨ في ٦ شوال سنة
١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٤١ — دفتر ٥ : عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٥٢٠ في ٢٠ شعبان
سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٤٢ — دفتر ٥٧٣ : صادر المعية ، وثيقة ٤١ في ٢٥ محرم سنة
١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م .

٢٤٣ — دفتر ٣١٧ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٤٤٢ في ٢١
مارس سنة ١٨٧٦ م .

٢٤٤ — دفتر ٢٩ — عابدين ، وثيقة ٢٤٣ ، في ١٥ صفر عام ١٢٩٩ هـ
الموافق ١٨٨١ م .

٢٤٥ — دفتر : ٥٥٠ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ١٠١٩ في ١١
محرم سنة ١٨٩٧ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

٢٤٦ — دفتر ٥٥٨ : معية تركي ، وثيقة ٣٣ في ٩ ربيع ثان سنة
١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٦ م .

٢٤٧ — دفتر ٥٥٨ : معية تركي وثيقة ١ ، في غرة جناد أول سنة
١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٢٤٨ — دفتر ٥٥٨ : معية تركي ، وثيقة ٦ عام ١٨٦٥ م .

٢٤٩ — دفتر ٥٥٨ : معية تركي ، وثيقة ١٥ في ٢ جماد ثان سنة
١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٢٥٠ — دفتر ٣٧١٦ : وثيقة ١٦ في ٢٢ صفر سنة ١٢٩٤ هـ الموافق
١٨٧٧ م .

٢٥١ — دفتر ٥٢٦ : وثيقة ٢٢ معية سنوية في ٢٥ ذي القعدة سنة
١٢٧٩ هـ الموافق ١٨٦٢ م .

٢٥٢ — دفتر ١٣٩ : وارد معية سنوية ، وثيقة ٥ في ٢٣ ربيع ثان
سنة ١٢٧٩ هـ الموافق ١٨٦٢ م .

٢٤٣ — دفتر ١٨٥٩ : وثيقة ٤ في ٢٧ رمضان سنة ١٢٨٨ هـ الموافق
١٨٧١ م .

٢٥٤ — دفتر ٣٠ : صادر تلغراف ، وثيقة ١٦ في ٢٥ رجب سنة
١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٥٥ - دفتر ٥٨٤ : معية تركي ، وثيقة ٢ في ٢٣ شوال سنة ١٢٨٧ هـ الموافق ١٨٧٠ م .

٢٥٦ - دفتر ٥٧٩ : وثيقة ٤ في ٥ شعبان سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٥٧ - دفتر ٥٧٣ : معية تركي ، وثيقة ٦ في ١٠ محرم سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م .

٢٥٨ - دفتر ١٩٤٦ : أوامر عربي ، وثيقة ٦ في ٢٨ ذي الحجة سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

٢٥٩ - دفتر ١١ : ضاير البعية ، وثيقة ٦١ في ٧ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٦٠ - دفتر ١٨٥١ : معية عربي وثيقة ٢٩ في ٢٢ ذي القعدة سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٢٦١ - دفتر ٢٨٥ : وثيقة بدون رقم في ١٥ رجب سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

٢٦٢ - دفتر ٢٤ : معية عربي ، وثيقة ٥ في ٣ جماد أول سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢٦٣ - دفتر ٢ ، ١٨ : وثيقة ٤ في ١٨ رجب سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٢٦٤ - دفتر ٢٤٢٤ : ضاير حكمارية ، وثيقة ١ في ١٠ جماد أول سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

٢٦٥ - دفتر ٢٤ : معية عربي ، وثيقة ٥٦ في ١٩ جماد أول سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢٦٦ — دفتر ١٢١ : معية عربى ٥ وثيقة ٣٧٧ فى ٢٢ جماد ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢٦٧ — دفتر ٣٧١٥ : وثيقة ٤٧ فى ١٤ شوال سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٦٨ — دفتر ٣٧١٦ : وثيقة ٥ ص ١١ فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٦٩ — دفتر ٢٤ : معية عربى ٦ وثيقة ٦٦ فى ١٧ جماد ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢٧٠ — دفتر ٣٧١٤ : معية عربى ٦ وثيقة ١٥ فى ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧١ — دفتر ١١ : وثيقة ٢٦١ : ص ١٨٣ فى ٣٠ ذى القعدة سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧٢ — دفتر ٢٤٢٥ : وثيقة ٢٤ فى ١٤ رجب سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

٢٧٣ — دفتر ٣١ : معية عربى ٦ وثيقة ٢ فى ١٧ جماد اول سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

٢٧٤ — دفتر ٣٧١٤ : معية عربى ٦ وثيقة ١٥ فى ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧٥ — دفتر ٣٧١٥ : معية عربى ٦ وثيقة ١٥٨ فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧٦ — دفتر ٣٧١٥ : معية عربى ٦ وثيقة ٣١ فى ١٧ رمضان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

- ٢٧٧ - وثيقة ٣٣ في ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .
- ٢٧٨ - وثيقة ٦ ملف ٢ دوسيه ٥ في ١٥ مايو سنة ١٨٦٧ م .
- ٢٧٩ - وثيقة ٦٣ مكتبة ١٨٥٩ في ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧٢ م .
- ٢٨٠ - وثيقة ٣١/٣٥ في ٢ جماد ثان سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .
- ٢٨١ - وثيقة ١١/٣٤ في ٢ ربيع أول سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .
- ٢٨٢ - وثيقة ٣٥/٢٩ في ١٧ جماد أول سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .
- ٢٨٣ - وثيقة ٧٣ / ٣ في ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .
- ٢٨٤ - وثيقة ٦١ / ٣٧ في غرة رمضان سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

(ب) محافظ أبحاث المعية السنية :

- ٢٨٥ - محفظة ٣ : معية سنية ، وثيقة ٢٣ في ٣ صفر سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٢٨٦ - محفظة ٣ : معية سنية ، وثيقة ٣٤٠ دفتر ١ معية تركي في ١٩ ربيع أول سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٢٨٧ - محفظة ١ : معية سنية ، وثيقة ٣٦١ في ٤ جماد ثان سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .
- ٢٨٨ - محفظة ١ : معية سنية ، وثيقة ١٧ في ١٧ محرم سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٢٨٩ — محفظة ٣ : مغبة سنية ، وثيقة ١٧٤ في ٢٥ جماد ثان سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٢٩٠ — محفظة ٢ : مغبة سنية ، وثيقة ٢٤ في ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٢٩١ — محفظة ٥ : قرارات مجلس ملكية وجهادية ، وثيقة ٨ في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٧ م .

٢٩٢ — محفظة ٤ : ملكية ، وثيقة ٢٦٤ في ٢٥ ربيع أول سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م .

٢٩٣ — محفظة ١٠٧ : بحر برا ، وثيقة ٦٦ في ١٥ شعبان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٢٩٤ — محفظة ٩ : بحر برا ، وثيقة ٨٧ في ١٥ ربيع ثان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٢٩٥ — محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٤٧ في ٧ رجب سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٢٩٦ — محفظة ٢٦٢ : غابدين ، وثيقة بدون رقم في ٥ ربيع ثان سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

٢٩٧ — محفظة ١٦٢ : غابدين ، وثيقة ٣٦ علم ١٨٧٩ م .

٢٩٨ — محفظة ١٩ : بحر برا وثيقة ٧ في ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٢٩٩ — محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٧٤ في ٩ صفر سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٣٠٠ — محفظة ١٩ : بحرياً ، وثيقة ٧٠ في ١٩ ذي الحجة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٣٠١ — محفظة ١٩ : بحرياً ، وثيقة ٦٨ في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٣٠٢ — محفظة ٦ : وثيقة ٦٧٢ دفتر ١٨ ، ملخصات المعية السفينة في ١٢ جماد أول سنة ١٢٤٠ هـ الموافق ١٨٢٤ م .

٣٠٣ — محفظة ٢٦٨ : عابدين وثيقة ٤٠ في ٢٧ شوال سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

٣٠٤ — محفظة ٢٦٨ : عابدين ، وثيقة ٧٨ في ٢٥ شوال سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

٣٠٥ — محفظة ٣ : أوامر للمالية وثيقة ٣١٢ في غرة القعدة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٣٠٦ — محفظة ٢٦٢ : عابدين ، ملف السودان ، وثيقة ٨٣ في ٢٥ ربيع ثان ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

٣٠٧ — محفظة ٢٦٢ : عابدين ، وثيقة بدون رقم في ١٢ رمضان ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

٣٠٨ — محفظة ٣ : معيه سنينة ، وثيقة ١٥٨ في ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٣٠٩ — محفظة ١٩ بحرياً : وثيقة ٢٢ في ٨ محرم ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .

٣١٠ — وثيقة بدون تاريخ .

٣١١ — محفظة ٢ : معية تركى ، وثيقة ٣٧٤ فى ٢٥ رجب ١٢٧٠ هـ
الموافق ١٨٥٣ م .

٣١٢ — محفظة ٣ : مديريات ، وثيقة ٣٧٩ فى ١١ ربيع أول سنة
١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

٣١٣ — محفظة ١٩ — وثيقة ٧١ : فى ٢٥ ربيع أول ١٢٧٤ هـ ، الموافق
١٨٥٧ م .

٣١٤ — محفظة ٢٥٢ : وثيقة ٣٠ فى ١٩ فبراير عام ١٨٩١ .

٣١٥ — محفظة ١ : صورة اللائحة التنفيذية الخاصة بمنع الاتجار فى
الرقيق فى ٢ محرم ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٣١٦ — محفظة ٤٨ : معية تركى ، وثيقة ١٠٢ فى ٢٧ صفر سنة
١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٣١٧ — محفظة ١٩ : بحريرا ، وثيقة ١٢١ ، فى ٩ شعبان سنة
١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٩ م .

٣١٨ — محفظة ١٩ بحريرا ، وثيقة ١٢٢ فى ١٠ شعبان ١٢٨٦ هـ
الموافق ١٨٦٩ م .

٣١٩ — محفظة ٥٢ : وثيقة ٣٥٩ فى ١٨ القعدة ١٢٩٢ الموافق ١٨٧٥ م .

٣٢٠ — محفظة ٣٨ : معية تركى ، وثيقة ٩٣ فى ١٩ محرم ١٢٨٣ هـ
الموافق ١٨٦١ م .

٣٢١ — محفظة ١٠٩ : وثيقة ٧٢٢ فى غاية شوال سنة ١٢٩٢ هـ
الموافق ١٨٧٥ م .

٣٢٢ — محفظة ١٦٠ : عابدين فى غرة ربيع أول سنة ١٢٩٣ هـ
الموافق ١٨٧٦ م .

٣٢٣ — محفوظ ١٦٤ : عابدين ، وثيقة ٢٤٣ في ١٥ صفر سنة ١٢٩٩ هـ
الموافق ١٨٨١ م .

٣٢٤ — محفوظ ٣٦ : معية تركي ، وثيقة ٢٤٥ ، في ١٠ شعبان سنة
١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٣٢٥ — محفوظ ٤٧ : معية تركي ، وثيقة ٦٥٨ في ٩ شعبان ١٢٨٧ هـ
الموافق ١٨٧١ م .

٣٢٦ — محفوظ ٤٧ ، معية تركي : وثيقة ٨٧٤ ، في غرة الحجة ١٢٨٧ هـ
الموافق ١٨٧١ م .

٣٢٧ — ملخصات المعية السنوية : وثيقة ٢٢ في ٣ صفر ١٢٣٧ —
الموافق ١٨٢١ م .

٣٢٨ — ملخصات المعية السنوية : وثيقة ٨١٥ في ٢٥ الحجة ١٢٣٧ —
الموافق ١٨٢١ م .

٣٢٩ — ملخصات المعية السنوية : محفوظ ١ وثيقة ١٠ في ٢ محرم
١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

ج — محافظ أبحاث مجلس الوزراء (السودان) :

٣٣٠ — محفوظ ٧ : مجلس الوزراء (السودان) مشروع أمر عال خاص
بإبطال النخاسة ، مجموعة ١٨ في ٢١ نوفمبر عام ١٨٩٥ م .

٣٣١ — محفوظ ٩ : مجلس الوزراء (السودان) ملف ٩٦ مكتبة مجلس
النظار الخاصة بمساهمة مصر في ميزانية السودان في ١٩ نوفمبر عام
١٨٨٥ م .

٣٣٢ — محفوظ ١١ : مجلس الوزراء (السودان) ترجمة صورة شروط
عقد بين مصر وبريطانيا وبين شركة تلغراف القومانية الشرقية ، وذلك لدا
سلك تلغراف من السويس الى سواكن بدون تاريخ .

٣٣٣ — محفظة ١٥ : مجلس الوزراء (سودان) خطاب من المسيو وايلد الى مجلس النظار ، في ٣٠ ديسمبر عام ١٨٨٢ .

٣٣٤ — محفظة ١٦ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٢٥ تقرير مقدم من القائمقام سليم بك الى مساعد جيش الحدود في ٢٢ اغسطس عام ١٨٩١ م .

٣٣٥ — محفظة ٢٥ : مجلس الوزراء (سودان) مذكرة خاصة بعت خط تغراف بين جدة وسواكن في ٢٨ ابريل عام ١٨٨٢ م .

٣٣٦ — محفظة ٢٥ : مجلس الوزراء (سودان) قانون دخول أبناء السودان الخدمة بالجيش المصرى فى السودان ، وثيقة بدون تاريخ .

٣٣٧ — محفظة ٢٦ مجلس الوزراء (سودان) وتتضمن كافة القوانين التى صدرت عام ١٨٩٩ م .

٣٣٨ — محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٥٤ ، تشكيل لجنة لدراسة سكة حديد السودان بناء على امر مجلس النظار عام ١٨٨١ م .

٣٣٩ — محفظة ٣٦ مجلس الوزراء (سودان) ٥٤ مذكرة واردة من المسيو بتييه الى نظارة الاشغال العمومية المصرية ، والخاصة بتشغيل سكة حديد السودان ، بدون تاريخ .

٣٤٠ — محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٥٤ افادة من المسيو كاتزنستين الى نظارة الاشغال العمومية ، في ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨١ م .

٣٤١ — محفظة ٣٧ : مجلس الوزراء (سودان) صورة الامر العالى المتعلق بفرض ضريبة على المواشى المراد ذبحها بسواكن ، في عام ١٨٩٢ م .

٣٤٢ — محفظة ٤٠ : مجلس الوزراء (سودان) رسالة من السردار الى مجلس النظار فى اكتوبر عام ١٨٨٢ م .

د - التقارير غير المنشورة :

- ٣٤٣ - ملخص عن حملة تسليم قبودان بالفرنسية في يوليو عام ١٨٤٠ م .
- ٣٤٤ - خطاب من جمعية محاربة الرق الى محمد علي باشا عام ١٨٤٤ م .
- ٣٤٥ - تقرير عن أحداث التاكة عام ١٨٦٥ .
- ٣٤٦ - تقرير عن خطوط التلغراف السودانية باللغة الانجليزية في ١٦ يناير عام ١٨٦٨ م .
- ٣٤٧ - تقرير المسيو فولر عن سكة حديد السودان عام ١٨٧١ م .
- ٣٤٨ - تقرير موقعة الأوسة عام ١٨٧٥ م .
- ٣٤٩ - تقرير عن موقعة جونديت عام ١٨٧٥ م .
- ٣٥٠ - تقرير عن موقعة مصوع عام ١٨٧٦ م .
- ٣٥١ - تقرير عن كشف الطريق من انسيوط الى دارفور في ٢٧ محرم ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .
- ٣٥٢ - صورة اللائحة الخاصة بوقف تجارة الرقيق رقم ١٥٥ في ٢٢ محرم ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٧ م ، والمشتلة على ٣٦ بندا .
- ٣٥٣ - صورة معاهدة الرقيق المنعقدة بين مصر وبريطانيا العظمى في ٤ أغسطس عام ١٨٧٧ م .
- ٣٥٤ - تقرير وارد من سفارة انجلترا عام ١٨٧٨ م الى نظارة الخارجية المصرية ، والخاص بتحديد نفوذ مصر في افريقيا الشرقية .

٣٥٥ — تقرير اسماعيل باشا أيوب في ٢ صفر ١٢٩٧ هـ الموافق
١٨٨٠ م .

٣٥٦ — تقرير المستيو جودنج عن سكة حديد السودان في ٣١ مارس
١٨٨١ م .

٣٥٧ — تقرير علي باشا مبارك عن سكة حديد السودان في ١٦ رمضان
عام ١٣٠٠ هـ الموافق ١٨٨٣ م .

٣٥٨ — تقرير القوميسيون المشكل لدراسة سكة حديد السودان في ١٩
شعبان ١٣٠٠ هـ الموافق ٢٤ يونيو عام ١٨٨٣ م .

٣٥٩ — مذكرة ماسون بك ، عن تسهيل المواصلات مع السودان ،
بواسطة مد سكة حديد إليها عام ١٨٨٣ م .

٣٦٠ — تقرير خاص بتقسيم الأقاليم السودانية ، بناء على أمر مجلس
النظار الصادر في ٤ ربيع أول ١٢٩٩ هـ الموافق ٢٢ فبراير ١٨٨٢ م .
وقد اجتمع مجلس حكمدارية السودان لتنفيذ ما أوكل اليه في مارس من
نفس العام .

٣٦١ — Agency and Consulate general of U.S.A. in Egypt.No.
336.Septembre 6. Cairo, 1879.

٣٦٢ — Carton 52. Document 37. Date 1875.

٣٦٣ — Report du Ratip Pacha. Le Caire, 1876.

٣٦٤ — Report de telegraph du Sudan. Sans date.

٣٦٥ — Sudan telegraph department. No. 288.

٣٦٦ —

ثانيا المراجع العربية :

١ - ابراهيم فوزى :

السودان بين يدى غردن وكتشنر . القاهرة ، ١٩١٩ م .

٢ - احمد احمد الحته ، دكتور :

تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٦٧ م .

٣ - احمد احمد الحته ، دكتور :

تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير . القاهرة ، ١٩٥٠ م .

٤ - احمد احمد سيد احمد ، دكتور :

رعاية الطهطاوى فى السودان . القاهرة ، ١٩٧٣ م .

٥ - احمد عبد الرحيم مصطفى ، دكتور :

مصر والمسألة المصرية ، ١٨٧٦ - ١٨٨٢ م . القاهرة ، ١٨٦٦ م .

٦ - ادوار جوان :

مصر فى القرن التاسع عشر ، تعريب محقق مستعوف . القاهرة ، ١٩٦١ م .

٧ - آلان مورهييد :

النيل الأبيض ، ترجمة بدر الدين خليل . القاهرة ، ١٩٦٥ م .

٨ - السيد يوسف نصر ، دكتور :

جهود مصر الكشفية فى افريقيا فى القرن التاسع عشر ، القاهرة

١٩٧٩ م .

٩ - الشاطر بوهيلى عبد الجليل :

معالم تاريخ السودان ، وادى النيل من القرن المباشر الى القرن

التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٥٥ م .

١٠ - الباحث محزون :

ضحايا مصر في السودان ، وخفايا السياسة الانجليزية . القاهرة ،
١٩٣٥ .

١١ - الياس الأيوبي :

تاريخ مصر في عهد الخديو اسماعيل ، الجزء الأول . القاهرة ،
١٩٢٣ .

١٢ - الياس الأيوبي :

محمد على - سيرته وأعماله . القاهرة ١٩٢٣ م .

١٣ - جلال الدين مصطفى يحيى ، دكتور :

التنافس الدولى فى شرق افريقيا . القاهرة ، ١٩٥٩ م .

١٤ - جلال الدين مصطفى يحيى ، دكتور :

مصر الافريقية والاستعمار الأوروبى فى القرن التاسع عشر
القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٥ - جمال الدين الدناصورى ، دكتور :

مشروعات التوسع الزراعى فى السودان . القاهرة ، ١٩٥٩ .

١٦ - جميل عبيد ، دكتور :

الديرية الاستوائية . القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٧ - جومار :

الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض . القاهرة ١٩٢٢ .

١٨ - جورج جندى بك ، وجاك تاجر :

اسماعيل كما تصوره الوثائق . القاهرة ، ١٩٤٧ م .

١٩ - زاهر رياض ، دكتور :
كشف القارة الأفريقية ، القاهرة ، ١٩٦٩

٢٠ - سليم قبوان :
الرحلة الأولى للكشف عن منابع البحر الأبيض . القاهرة ١٩٢٢ .

٢١ - شوقي عطا الله الجمل ، دكتور :
تاريخ سوان وادى النيل ، الجزء الثانى . القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢٢ - صلاح الدين الشاهى ، دكتور :
بور سودان ميناء السودان الحديث . القاهرة ، ١٩٥٨ .

٢٣ - صلاح الدين الشاهى ، دكتور :
المواصلات والتطور الاقتصادى فى السودان . القاهرة بدون تاريخ .

٢٤ - عبد الرحمن الرافعى :
مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال . القاهرة ، ١٩٤٢ .

٢٥ - عبد الرحمن الرافعى :
عصر محمد على ، الطبعة الثالثة . القاهرة ، ١٩٥١ .

٢٦ - عبد الرحمن زكى ، دكتور :
التاريخ الحربى لعصر محمد على . القاهرة ، ١٩٥٠ .

٢٧ - عبد المجيد عابدين ، دكتور :
الشايكية . القاهرة ، ١٩٤٩ .

٢٨ - عبد العزيز أمين ، دكتور :
التربية فى السودان فى القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٤٩ .

- ٢٩ — عبد الله حسين :
السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية الاولى .
القاهرة ، ١٩٣٥ .
- ٣٠ — على ابراهيم عبده ، دكتور :
المنافسة الدولية في أعالي النيل . القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٣١ — عمر طوسون :
تاريخ المديرية الاستوائية المصرية من فتحها الى ضياعها ، ١٢٦٩ هـ
١٨٨٩ م . القاهرة ، ١٩٣٧ .
- ٣٢ — فيليب رفله ، دكتور :
الجغرافية السياسية لأفريقيا . القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٣٣ — كلوت بك ا . ب :
لمحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود .
القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٣٤ — محمد فؤاد شكرى ، دكتور :
الحكم المصرى فى السودان . القاهرة ، ١٩٤٧ .
- ٣٥ — محمد فؤاد شكرى ، دكتور :
مصر والسودان . القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٣٦ — محمد صبرى ، دكتور :
مصر فى أفريقيا الشرقية . القاهرة ، ١٩٣٩ .
- ٣٧ — محمد صبرى ، دكتور :
الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٤٨ .

- ٣٨ - محمد محمود الصياد ، دكتور :
 ، محمد عبد الفتى سعودى ، دكتور :
 السودان . القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٣٩ - محمد محمود السروجى ، دكتور :
 الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر . الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
- ٤٠ - محمد السيد رجب حراز ، دكتور :
 افريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبى فى القرن التاسع عشر .
 القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٤١ - محمد عبد المنعم يونس :
 الصومال وطنسنا وشعبها . القاهرة ، ١٩٦٠ .
- ٤٢ - مكى شبكية ، دكتور :
 السودان فى قرن . القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٤٣ - مكى شبكية ، دكتور :
 السودان عبر القرون . القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٤٤ - مكى شبكية ، دكتور :
 تاريخ شعوب وادى النيل (مصر والسودان) بيروت ، ١٩٦٥ .
- ٤٥ - مصطفى عامر :
 محمد مختار باشا ، ورحلاته الاستكشافية فى شرق افريقيا ، القاهرة
 بدون تاريخ .
- ٤٦ - نبيلة عبد الهادى ، :
 فؤاد مصطفى محمود :
 الانتاج الأفريقى والتجارة الخارجية . القاهرة ، ١٩٧٠ .

٤٧ — نسيم مقار ، دكتور :

رحلات البكباشي سليم قبودان في النيل الابيض . القاهرة ، ١٩٦٠ .

٤٨ — نعيم شسقى :

تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ، ثلاثة أجزاء . القاهرة ،
١٩٠٣ .

٤٩ — نعيم شسقى :

جغرافية السودان . القاهرة ، ١٩٦٧ .

٥٠ — هريست :

النيل ، ترجمة احمد الشربيني . القاهرة ، ١٩٥٢ .

ثالثاً : المراجع الأجنبية :

- 1 — ARTIN. : England in the Sudan. London, 1911.
- 2 — ASFOUR, M.M. Dr. : The ports of the Red Sea. Vol. XI. Cairo, 1968.
- 3 — ALLEN, B.M. : Gordon and the Sudan. London 1931.
- 4 — AUDREY, B. : The Nilotes of Anglo-Egyptian Sudan and Auganda. London, 1952.
- 5 — BONOLABEY : L'expedition Egyptien en Afrique. Bul. Soc. Kh. Geog. Serie II. No. 8. le Caire, 1886.
- 6 — BAKER. S. W. : The Albert N'yanza, great basen of the Nile and exploration of the Nile Source. London, 1866.
- 7 — BURTON, R.F. : First foot steps in East Africa. London, 1866.
- 8 — BUTLER. : The Campaign of the cataracts. London, 1827.
- 9 — COLSTON, R.E. : Report Sur le Kordofan. Bul. Soc. kh. Geog. Serie. V-XI. Le Caire, 1921.
- 10 — COLSTON, R.E. : Le route entre Debbeh et Obyed. Bul. Soc. h. Geog. No. 11. Le Caire, 1875.
- 11 — COLSTON, R.E. : Journal D'un Voyage du Caire, A Kenh, Berenice et Berber, et retour par le desert de Korosko. No. 11. Le Caire, 1887.
- 12 — CHURCHEL : The rever war. London, 1951.
- 13 — CAMERON, D.A. : Egypt in the nineteenth century. London, 1898.
- 14 — CROMER. : Earl of ABASS II. London, 1915.
- 15 — DAULDY AND COMPANY INC. Exploring Africa and Asia, the encyclopedia of discovery and exploration. Without date.

- 16 — EGYPT : The Nile-Red Sea rail way. London, without date.
- 17 — FABUNM, L.A. : The Sudan in Anglo-Egyptian relations. London, 1960.
- 18 — FERGUSON, H.S. : Sugar Cane trails of the flood plains of Bahr El-Geble in Anglo-Egyptian Sudan. Khartoum, 1951.
- 19 — GORDON, G. : The province of the Equator, summary of letters and reports, Part I. Cairo, 1877.
- 20 — GOVERNOR, G. : The Anglo-Egyptian Sudan from the within. London, without date.
- 21 — GLEICHEN. : Repport on the Nile and country between Dongola, Suakin, Kassala. and Omdorman, describing the various routes bearing on the country. London, 1898.
- 22 — HARRISON, C. : West Africa. London, 1961.
- 23 — HOLT, P.M. : A modern history of the Sudan. London, 1961.
- 24 — HOLT, P.M. : The Mahdist state in the Sudan, 1881-1898. Oxford, 1958.
- 25 — HILL, R. : Egypt in the Sudan, 1820-1881 London, 1959.
- 26 — HILL, R. : Sudan transport. London, 1965.
- 27 — JEWITT. : Seasonal Variation in Cotton, Yields in the Sudan, Geziera and Soil fertility. Khartoum, 1953.
- 28 — JACKSON. : Shifting cultivation in the Sudan. khartoum, 1950.
- 29 — JOHN. : Distribution of the species in the Sudan, in relation to rain fall and soil texture. Khartoum, 1949.
- 30 — JOHN, H. : Slavery or sacred trust. London, W.D.
- 31 — JOSEPH, C. : The lost continent. London, 1876.
- 32 — LEWIS, I.M. : The modern history of Somalia from nation to state. London, 1965.

- 33 — LORD, E. : General Gorden. London, 1954.
- 34 — LONG, C. : Decouverte de source du Nile. Soc. Kh. Geog. Serie 3, Le Caire, 1891.
- 35 — MANDOUR, EL MAHDI : A short history of the Sudan. Oxford, 1965.
- 36 — MOHAMED, S. Dr. : Le Sudan Egyptien 1820-1899. Le Caire, 1947.
- 37 — MOHAMED, MOKTAR : Dans Le Sudan oriental. Bul. Soc. Kh. Geog. No. II. Le Caire, 1881.
- 38 — MOHAMED, M. : Une reconnaissance au pays de Gaduboursis. Bul. Soc. Kh. Geog. No. 7. Le Caire, 1880.
- 39 — NUMEROUS, A. : Agriculture in the Sudan. London, 1948.
- 40 — OFFICERS of the Sudan Government : The Anglo-Egyptian Sudan Compendium. London, 1905
- 41 — PIERRE, C. : Ismail The maligned Khedive. London, 1933.
- 42 — PIERRE, C. : Gordon in the Sudan and slavery. London, 1933.
- 43 — PIERRE, C. : Americans in the Egyptian army. London, 1938.
- 44 — PURDY, Pacha. : Une reconnaissance entre Berenice et Berber, Serie II. No. 8. Le Caire, 1886.
- 45 — PURDY, P. : Les pays Dara et Heufrah en Nahas. Bul. Soc. Kh. Geog. Serie I-V. Le Caire, 1880.
- 46 — BROUT, M. : General report on the province of Kordofan. Cairo, 1877.
- 47 — RICHARD, Gray. : A history of the southern Sudan, 1839-1889. Oxford, 1961.

- 48 — RAMZAY, M. and JEWITT : Agriculture, forests and soils of the Jurironstone country of the Bahr El-Ghazal province. Khartoum, 1953.
- 49 — ROBERT, O.C. : The southern Sudan. London, 1962.
- 50 — SUDAN : Report on the Egyptian provinces of the Sudan, Red Sea and Equator. London, 1884.
- 51 — SLATIN : Fire and Sword in the Sudan. London, 1896.
- 52 — SHUKRY, M.F. Dr. : The khedive Ismail and slavery in the Sudan. Cairo 1938.
- 53 — THEOBOLD, A. : The Mahdia of the Anglo-Egyptian Sudan. Khartoum, 1949.
- 54 — The Governor, G. : Summary of letters and reports of the province of Equator. Cairo, 1877.
- 55 — THE Ministry of Agriculture Sudan Government, Annual report for the year, 1st July 1952, to 3 June, 1953. W.D.
- 56 — VIRGINIA, T. and Richard Adolf. : French west Africa. London, 1957.
- 57 — ZUCCHINETTI, M. : Mes voyages au Bahr El-Gazal et Nobia. Bul. Soc. Kh. Geog. No. II. Le Caire, 1881.

رابعاً : الدوريات :

١. — جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، العدد الخامس ، الجزء الخامس ، المجلد الأول ، فى عام ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .
٢. — جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، الجزء الأول ، من المجلد الأول عام ١٨٧٦ م .
٣. — جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، العدد الثانى ، السنة الثالثة ، المجلد الأول ، القاهرة عام ١٨٧٧ م .
٤. — جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، العدد التاسع عشر ، السنة الثالثة ، الجزء الثالث عام ١٨٧٧ م .
٥. — مجلة الثقافة ، العدد ٢٢٤ ، السنة الخامسة ، فى ١٣ أبريل عام ١٩٤٣ م .
٦. — رئاسة مجلس الوزراء (السودان من ١٣ فبراير عام ١٨٤١ الى ١٢ فبراير عام ١٨٥٣) مذكرة شريف باشا الى السير افان بارنج ، فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، القاهرة . بدون تاريخ .

رقم الايداع ١٦٦١ / ١٩٨١

الترقيم الدولى ٧ - ٤٠ - ٧٣٤١ - ٩٧٧

دار التضامن للطباعة

٢٢ شارع سامى - ميدان لاطوغلى

تليفون : ٣٠٥٥٦ - القاهرة



A-1000000

804000